

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٥ م

المؤتمر العلمى السنوى السادس للمركز

المشاركة وتطوير التعليم الثانوى فى مجتمع المعرفة "رؤى مستقبلية"

تحت رعاية

أ.د / أحمد جمال الدين موسى

وزير التربية والتعليم رئيس مجلس إدارة المركز

رئيس المؤتمر

أ.د / مصطفى عبد السميع محمد

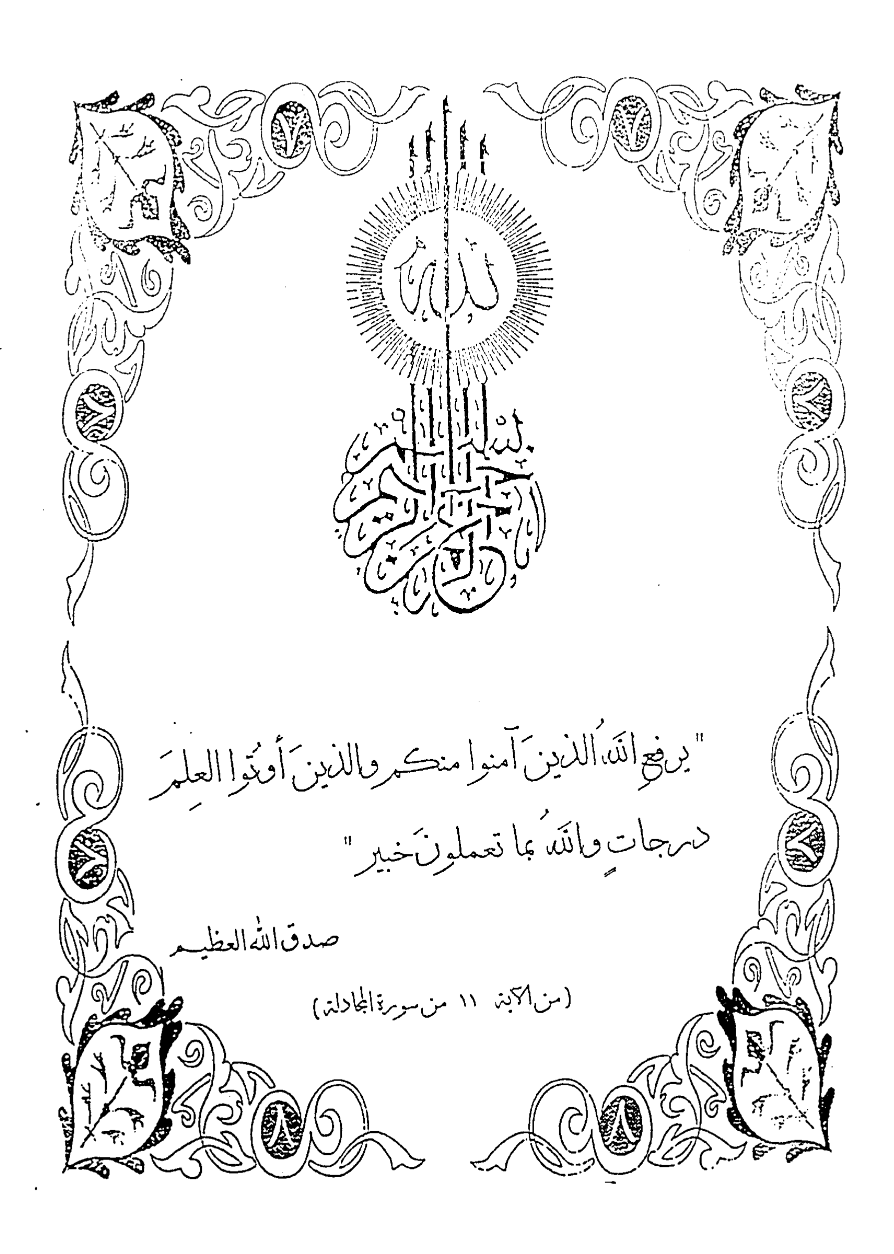
مدير المركز

مقرر عام المؤتمر

أ.د / محمد السيد حسونه

الجزء الثانى

القاهرة ٢٠٠٥


"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
درجات والله بما تعملون خبير"
صدق الله العظيم
(من الآية ١١ من سورة المجادلة)

فهرس المحتويات

البحوث*

الجزء الأول

* الأسماء مرتبة أبجديا .

الموضوع   **الصفحة**

محتويات

الجزء الثانى

البحوث
وأوراق العمل



التخطيط للمشاركة المجتمعية ودعم دورها فى العملية التربوية من خلال تفعيل التنظيمات المدرسية

إعداد

أ.د. رسمى عبد الملك رستم

يوليو ٢٠٠٥

التخطيط للمشاركة المجتمعية ودعم دورها فى العملية التربوية من خلال تفعيل التنظيمات المدرسية(*)

مقدمـة :

أشار المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ فى دكار السنغال إلى أهمية الشراكة مع وضع أسس لنظام الشراكة مع إحداث آليات لإقرار الشراكة على المستوى المركزى والإقليمى والعالمى .

وتعد المشاركة المجتمعية فى التعليم ركيزة رئيسية فى دعم وتحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، فبالمشاركة المجتمعية تبرز أهمية إعادة هندسة النظام القومى للتعليم والبيئة التنظيمية للمؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء القدرة فى مناخ العولمة ، كما أنها صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع، تتواصل فيها مسئولية الدولة عن التعليم مع مسئولية أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى وأجهزة الإعلام من أجل إصلاح وتطوير نظام التعليم .

وقد انطلقت جهود وزارة التربية والتعليم لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من هذه الرؤية المتطورة والحديثة ، وهى رؤية تستثمر إنجازات

(*) إعـداد: أ.د. رسمى عبد الملك رستم - أستاذ الإدارة والتخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

العصر، وتستجيب لمتطلبات المجتمع العالمى وتتفاعل معه كما أنها لم تهمل وحريصة كل الحرص فى الوقت نفسه على تكييف عناصرها لثقافتنا المحلية واحتياجاتنا وأولوياتنا القومية .

وقد أدى تبنى الوزارة لهذه الرؤية إلى تحول استراتيجيى فى التعامل مع قضية المشاركة المجتمعية ، حيث لم تقتصر جهود الوزارة على مجرد تقرير أنشطة المشاركة المجتمعية، بل تعدت إلى تأسيس آليات المشاركة فى بنية المؤسسة التعليمية .

وستشير هذه الورقة إلى :

(أولا) : مفهوم المشاركة المجتمعية فى التعليم .

(ثانيا) : أهداف المشاركة على مستوى النظام التعليمى .

(ثالثا) : أهداف المشاركة على مستوى المدرسة .

(رابعا) : متطلبات المشاركة .

(خامسا) : مجالات المشاركة .

(سادسا): آليات المشاركة بالمدرسة :

١- المشاركة الوالدية الفعالة

٢- مجالس الأمناء

٣- اتحادات الطلاب .

(سابعا): بعض تجارب للمشاركة المجتمعية

١- تجربة الإسكندرية لتفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين والأمناء .

٢- تجربة التربية الانتخابية باتحادات الطلاب .

أولا : مفهوم المشاركة المجتمعية :

أشارت عدة تعريفات إلى أنه يقصد بالمشاركة Participation

- الاسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء كانت مادية أو عينية .
- إسهامات طوعية وغير ملزمة .
- مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها .

مما سبق يتضح أنه يقصد بالمشاركة المجتمعية Community Participationعلاقة المدرسة والمجتمع لجهود التى تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها فى التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة، والعملية التعليمية (أولياء الأمور والأطراف الخارجية)، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية ، والتى تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات Cooperative & Synergistic مترابطة وإجراءات بغرض تفعيل الدور الذى تقوم به المؤسسة التعليمية فى المجتمع .

ثانيا : أهداف المشاركة على مستوى النظام التعليمى :

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم ، وتوسيع نطاق الديمقراطية فـــى إدارة مؤسسات التعليم .
- تحمل المجتمع المدنى لمسئولية مساعدة المدارس على تحسين جـــودة المنتج التعليمى .
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات ، التى يعانى منها التعلـــيم، وتقـــدير حجم الانجازات والنجاحات التى تحققها المؤسسة التعليمية .
- توفير الدعم المادى للمدارس فى صوره المختلفة .
- تعليم التلاميذ طبقا لاحتياجات المجتمع وأولوياته ليصبحوا قوة منتجـــة فى المجتمع .
- تحقيق رقابة أفضل على نظام التعليم من خلال المساءلة .
- تعظيم الاستفادة من كل الموارد فى العملية التعليمية، ومن الانفاق على التعليم .

ثالثا : أهداف المشاركة المجتمعية على مستوى المدرسة :

تحقق المشاركة المجتمعية أهدافا محددة على مستوى المدرسة . وقد عززت نتائج تقويم مشروعات المشاركة فى مصر (مثل مشروع الإسكندرية) تحقيق هذه الأهداف فى الواقع، ومنها :-

- خلق توجهات أفضل من التلاميذ وأولياء الأمور والمجتمع، نحو المدرسة والعملية التعليمية .

- تحفيز كل من المعلمين والتلاميذ لتحسين جودة التعليم والتعلم .
- تحسن مستويات الانجاز الأكاديمى، حيث حقق التلاميذ درجات أفضل فى مختلف المقررات .
- انخفاض معدل تسرب التلاميذ ، حيث وصل معدل التسرب إلى (صفر %) فى الصفوف الأولى فى بعض المدارس .
- تطور هائل فى معدلات أداء الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .
- تزايد دعم أولياء الأمور للمدرسة بصورة كبيرة .
- ارتفاع الحالة المعنوية والرضا الوظيفى لدى المعلمين .

رابعا : متطلبات المشاركة :

- تحديد المشكلات .
- دراسة الاجراءات والتخطيط والتنفيذ للمشاركة فى مواجهة هذه المشكلات .
- تضافر هود مؤسسات المجتمع .
- إزالة العقبات السياسية والمؤسسية Institutionalization والتى تعترض سبيل مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع .
- بناء قدرات المواطنين على التفكير والتنظيم والتحليل والتعبير من خلال الحوار الحر لخلق الوعى بالالتزام.. وهذا دور النظام التعليمى .
- وضع استراتيجيات الدعم المادى والتمويل المجتمعى للتعليم .

- الاعلان عن استراتيجيات المشروعات المزمع تنفيذها بحيث يتسنى للمجتمع الاحاطة بها.
- ترجمة عملية المشاركة فى إطار قانونى تعكسه التشريعات وإلى هياكل تنظيمية تجسدها آليات المشاركة .
- غرس الحافز للعمل التطوعى .
- أهمية الاتجاه إلى اللامركزية فى إدارة المؤسسات التعليمية فى مصر .
- تنمية المهارات اللازمة لأولياء الأمور وقيادات المجتمع فى المشاركة المجتمعية .
- تكوين وترسيخ اتجاهات وقيم جديدة تستجيب لمطالب التنمية ولا تكون عائقا فى سبيلها.

خامسا : مجالات المشاركة :

- إنشاء مؤسسات تعليمية لرفع معدل قيد الأطفال فى المدارس ، وتحسين الصحة العامة .
- برامج لربط المؤسسات التعليمية بالبيئة المحلية .
- الاستشارات لتقريب وجهات النظر بين المدرسة والأسرة والمجتمع .
- المشاركة فى مسئوليات التخطيط والتنفيذ والتقويم .
- مشاركة الادارة المدرسية فى صناعة القرار .
- المساهمة فى عملية التوسع فى إنشاء المدارس .

- المساهمة فى تخفيض الكثافة الطلابية فى الفصول .
- المواجهة القومية لظاهرة الدروس الخصوصية التى تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومى فى مصر .

(١) المشاركة الوالدية الفعالة من خلال تنظيمات مجالس الآباء والمعلمين:

بمعنى الاسهام الواضح للآباء وأولياء الأمور من خلال التنظيمات الشرعية (مجلس الآباء والمعلمين)

وقد أسفرت تجارب الدول الأخرى والبحوث – على مدة خمسة وثلاثين عاما – عن أن مشاركة الأسرة والمجتمع تؤدى إلى تحقيق النتائج التالية :

- توجهات أفضل من التلاميذ نحو المدرسة والعملية التعليمية .
- تحقيق إنجاز أكاديمى أفضل، يتمثل فى تحصيل درجات أعلى فى مختلف المقررات .
- انخفاض معدل تسرب التلاميذ .
- تدنى نسبة التلاميذ المعرضين لإدمان المخدرات .
- تطور هائل فى معدلات أداء الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة .
- تزايد دعم أولياء الأمور للمدرسة بصورة كبيرة .
- ارتفاع الحالة المعنوية والرضا الوظيفى لدى المدرسين .

ومن ثم فقط لوحظ – بصفة عامة – تطلع الدول التى تسعى إلى إصلاح التعليم وتطويره إلى بناء شراكة مع المجتمع المدنى على اتساعه

بجميع طوائفه أو فئاته، حتى تنال مساعدتهم ودعمهم، بدون هذه الشراكة الاجتماعية لا يمكن إحداث الإصلاح المستهدف للتعليم .

ويتناغم فكر المشاركة المجتمعية مع فكر مؤسسى النظريات التربوية، الذين آمنوا بالديمقراطية فى التربية، ويعتبر نقد التلميذ وإطلاق طاقاته وقدراته الانسانية والابداعية، وتنمية قدرة الانتماء والمواطنة رهنا بالقدرة على تحقيق تفاعل أصيل مستمر، بين أطراف مثلث :المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى .

على الرغم من استحداث نظام مجالس الآباء فى مصر فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى وظهورها على المسرح التعليمى بشكل رسمى " فى صورة مجالس الآباء فى مدارس البنين ، وأخرى للأمهات فى مدارس البنات، ومولد أول مجلس رسمى يجمع بين الآباء والمعلمين فى ١٩٥٥/٧/٩ إلا أن المشاهدات الواقعية تؤكد على أن تلك المجالس ما تزال فى منأى عن الدور المرسوم لها، ولم تستطع تلك المجالس أن تقوم بدور الربط بين المدرسة وبين المجتمع المحلى المحيط بها .

ولقد توالى بعد ذلك صدور مجموعة من القرارات الوزارية، والمنشورات العامة من وزارة التربية والتعليم كان الغرض منها تطوير وتحديث تلك المجالس بشكل أكثر تنظيما، وبطريقة أكثر فعالية ، حيث بدأت بالمنشور العام رقم (٣٣٣) لسنة ١٩٥٧ ، والقرارين الوزاريين رقمى (٣٥ ، ٣٧) لسنة ١٩٥٩ والتى تلاها القرارات الوزارية أرقام (٥١) لسنة ، ١٩٦٠، (٢٨) لسنة ١٩٦٦ ، (١٨٠) لسنة ١٩٦٩ ، (٣٤) لسنة ١٩٧١ ، (١٦٤) لسنة ١٩٨٥، وأخيرا القرار الوزارى رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ .

فى إطار ما سبق يمكن القول أن الارهاصات الأولى لفكرة مشاركة الآباء فى مصر فى العملية التعليمية بدأت حينما تولى على مبارك ديوان المدارس (وزارة التربية والتعليم) للمرة الأولى فى حياته (١٥ إبريل ١٨٦٨ – ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠٩ ، وقدم تقريره للشهير والمعروف بمشروع على مبارك أو ما يسمى " بلائحة رجب ١٨٦٨م – ١٢٨٤هـ " ، ودعى فيها إلى وجوب دعوة الآباء إلى حضور امتحانات آخر العام الشفهية كى يستمعوا إلى أبنائهم، ولقد كان الغرض من هذه الدعوة كسر حاجز العزلة القائم آنذاك بين المدرسة والمجتمع، فيروى على مبارك نفسه " أنه حينما أخذ إلى المدرسة لم ير أهله لمدة أربعة عشر عاما كاملة ، ويرى بعض المؤرخين التربويين أن إنشاء الفصول التجريبية الملحقة بمعهد التربية عام ١٩٣٢ كانت نقطة تحول فى تاريخ علاقة الأسرة بالمدرسة إذ كان من أهم المبادئ التى تسير عليها الفصول التجريبية كما أوضحها (إسماعيل القبانى) مؤسس المعهد وتتمثل مبادئ تلك الفصول التجريبية فى : تشجيع الاتصال بأولياء الأمور وربط المدرسة بالبيت برباط وثيق ، ولهذا فقد كانت تلك الفصول حريصة على كسب معاونة أولياء أمور تلاميذها .. وكانت تدعوهم من وقت لآخر لاجتماعات توقفهم فيها على سياساتها وتباحثهم فى الأمور التى تحتاج إلى مساعدتهم فيها .

إلا أن البعض الآخر يؤكد على أنه بظهور المدارس النموذجية ابتداء من عام ١٩٣٩، فقد ظهرت معها مجالس الآباء والمعلمين، حيث أنشئ أول مجلس للآباء والمعلمين فى مدرسة النقراشى النموذجية .

وفى منتصف الخمسينيات ظهرت مجالس الآباء والمعلمين بصورة رسمية غير كافة المستويات وبطريقة أكثر تنظيما وذلك بمقتضى المنشور العام

رقم (٣٣٣) الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢٣ ، والتى توالى بعده صدور مجموعة من القرارات والمنشورات الوزارية التى تهدف إلى تطوير وتحديث مجالس الآباء والمعلمين والتى سبق الاشارة إليها .

أهداف مجالس الآباء والمعلمين :

تهدف مجالس الآباء والمعلمين – كل مستوى وما يخصه – إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين فى جو يسوده التعاون والاحترام من أجل رعاية الأبناء.

٢- تنمية حب المدرسة وتعميق الانتماء للوطن .

٣- العمل على رفع كفاءة العملية التربوية والتعليمية بالمشاركة الفعالة التى تحقق المتابعة المتكاملة .

٤- تشجيع الجهود الذاتية الاختيارية للمواطنين بهدف الاسهام فى دعم العملية التعليمية، ويتم ذلك وفق القواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم .

٥- رعاية الفئات الخاصة من الطلاب سواء منهم المعوقين أو المتفوقين وتهيئة الجو المناسب لصقل قدراتهم وإمكاناتهم فى ضوء الاتجاهات العملية والتربوية .

٦- العمل على تأصيل الديمقراطية وتعميق الاتجاهات السلوكية والقومية والقيم الأخلاقية فى نفوس الطلاب .

٧- توجيه جهود الآباء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج فى حياة الأمة والاسهام فى تقدمها .

تشكيل واختصاصات مجالس الآباء والمعلمين على مستوى المدارس:

- مدير المدرسة أو ناظرها . (رئيسا)
- وكيل المدرسة للنشاط .
- عدد (٢) من معلمى المدرسة ينتخبهم المعلمون فى اجتماع الجمعية العمومية ممن ليس لهم أبناء بالمدرسة .
- الأخصائى الاجتماعى الأول أو أقدم الأخصائيين الاجتماعيين أو من يختاره ناظر أو مدير المدرسة من بين هيئة التدريس فى حالة عدم وجود أخصائى اجتماعى . (أمينا).
- عدد (٩) من الآباء من غير العاملين بالمدرسة ينتخبهم الآباء فى اجتماع الجمعية العمومية بحيث يكونوا ممثلين لجميع صفوف المدرسة، ويشترط ألا يكون لأى منهم زوج يعمل بالمدرسة .
- عدد (٤) من المهتمين بشئون التعليم يختارهم المجلس بعد أخذ رأى الادارة التعليمية، ويشترط ألا يكون لأى منهم زوج يعمل بالمدرسة .
- وينتخب مجلس الآباء والمعلمين فى أول اجتماع له نائبا للرئيس من بين الآباء المنتخبين من غير العاملين بالمدرسة كما يقوم المجلس بعد

تشكيله وانتخاب نائب الرئيس باختيار ثلاثة من الآباء ذوى الخبرة لضمهم لعضوية المجلس .

ويختص مجلس الآباء والمعلمين على مستوى المدرسة بما يلى :

١- وضع خطة متكاملة لتحقيق أهداف التنظيم وذلك على أساس ما يتقدم به الأعضاء أو اللجان من مقترحات ومشروعات ووضع موازنة لأمواله على هذا الأساس .

٢- معاونة المدرسة فى تذليل الصعوبات والمشكلات التعليمية والطلابية وإبداء الرأى فيها والقيام بدوره بالمشاركة يسند إليه لتذليل هذه الصعوبات .

٣- يتابع مجلس الآباء والمعلمين بالمدرسة ما يقوم به رائد كل فصل فى سبيل تعارف آباء طلاب فصله بزملائه من معلمى الفصل وتنظيم عدة اجتماعات دورية بين الآباء والمعلمين للتعرف على المستوى التحصيلى والسلوكى للطلاب .

٤- تشكيل لجان فرعية من ثلاثة أعضاء أو أكثر من أعضاء أو أكثر من أعضاء المجلس وممن يرى المجلس ضمهم إلى عضويتها من أعضاء الجمعية العمومية أو غيرها وتحديد الموضوعات التى تتولى كل لجنة بحثها .

وعلى سبيل المثال :

١- لجنة الإصلاحات والإنشاءات .

٢- لجنة متابعة النواحى التعليمية .

٣- لجنة الشئون المالية والجهود الذاتية .

٤- لجنة الأنشطة المدرسية .

٥- تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعيات العمومية وقرارات توصيات المستويات الأعلى لمجالس الآباء والمعلمين وجمعياتها العمومية .

٦- تشكيل بصفة أساسية هيئة المكتب من الرئيس ونائب الرئيس وأمين المجلس ووكيل المدرسة للنشاط وتختص هذه الهيئة بمتابعة نشاط المجلس وتذليل الصعوبات التى تعترض تنفيذ خطته – ومتابعة الجوانب المالية للمجلس وتعرض عليها جميع مستندات الصرف لإقرارها بعد مطابقتها لقرارات المجلس مع إثبات تاريخ الموافقة على الصرف وبما يتمشى مع النظم المالية .

٧- تقرير صرف أى مبلغ من أمواله لتحقيق الخطة التى يقررها المجلس وفى حدود الموازنة المعتمدة .

٨- يجوز للمجلس أن يفوض هيئة المكتب فى صرف مبالغ الحالات الطارئة بما لا يجاوز فى مجموعها (١٠٠) مائة جنيها فى المرة الواحدة على أن يعرض الأمر على المجلس فى أول اجتماع له للتصديق على هذا الاجراء .

٩- رفع ما يراه من توصيات وتقارير بشأن الموضوعات العامة المتصلة بأهدافه إلى المستوى الأعلى للآباء والمعلمين .

١٠-تبادل التقارير والمطبوعات عن أعماله مع المجالس الأخرى .

١١-مناقشة ومراجعة وإقرار الحساب الختامى والميزانية العمومية توطئه لعرضه على الجمعية العمومية بالمدرسة فى بداية العام الدراسى التالى. ولا يجوز بأى حال من الأحوال عرض هذه الموضوعات على الجمعية العمومية إلا بعد إقرارها من المجلس .

١٢-إعداد التقرير السنوى الذى يعطى صورة مفصلة عن نشاطه وأعماله والذى يتضمن المشروعات والخدمات التى قام بها أو شارك فيها مقرونة بما اتفق عليها والصعوبات التى حالت دون تنفيذ بعض ما ورد فى خطته ولا يجوز عرض التقرير السنوى على الجمعية العمومية إلا بعد موافقة المجلس .

١٣-تحديد أوجه صرف الاعتمادات المخصصة للمدرسة وأنشطتها المختلفة (سواء من الموازنة العامة للدولة أو من أى مصادر أخرى) بالاشتراك مع إدارة المدرسة ومتابعة تنفيذ ذلك .

١٤-تقييم الأداء فى المدرسة ومتابعة العملية طبقا للمعايير التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم بعد العرض على المجلس الأعلى للآباء والمعلمين .

ميزانية مجلس الآباء والمعلمين بالمدرسة :

لقد ورد بالمادة (٢٤) من القرار الوزارى رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن مجالس الآباء والمعلمين أن توزيع ميزانية المجلس والتى يتم تحصيلها من جميع الطلاب وفقا للقرارات الوزارية المنظمة لذلك على النحو التالى :

- (٥٠%) منها للصرف على توفير الإمكانات الضرورية اللازمة للعملية التعليمية.
- (٥٠%) منها للصرف على الأغراض الآتية :

- مشروعات الخدمة العامة – المعسكرات والرحلات والسياحة الداخلية – لقاءات التعرف وتبادل الزيارات – الاحتفال بالمناسبات الدينية والقومية والاجتماعية – المسابقات الدينية والقومية والاجتماعية – الندوات والمؤتمرات – البرامج التى تؤدى إلى رفع كفاءة المستوى التحصيلى والعلمى للطلاب – دعم جماعات النشاط الاجتماعى بالمدرسة – الأنشطة الاجتماعية الصيفية – المساعدات لغير القادرين من الطلاب – المطبوعات الخاصة بأعمال مجالس الآباء والمعلمين – إعانة مدارس التربية الخاصة للنهوض بمستوى طلابها من حصيلة الإدارة أو المديرية التعليمية.

على أن يتولى المجلس تحديد النسب المئوية لكل مجال من هذه المجالات تمهيدا لوضع خطة شاملة للأنشطة المختلفة على مدى العام الدراسى، وفى حالة الضرورة يمكن أن يعيد النظر فى هذا التوزيع بما يحقق الصالح العام لزيادة كفاءة العملية التعليمية .

كما ورد بالمادة (٢٥) من القرار أن تقوم تلك المجالس بالصرف من أموالها على المشروعات والخدمات التى تحقق أهداف التنظيم مع عدم خضوعها للقواعد الحكومية وتخضع لحساب الصناديق الخاصة وتخضع أعمال التحصيل والصرف للتوجيه المالى والادارى بالادارات والمديريات التعليمية والوزارة من الناحية المالية والرقابة والتوجيه العام وأجهزة التربية الاجتماعية

الاجتماعية بجميع مستوياتها محليا ومركزيا من حيث تحقيق التنظيم لأهدافه على أن يخصص لمجلس الآباء والمعلمين بالادارات والمديريات موظف مالى مختص بمجلس الآباء والمعلمين ويتبع توجيه التربية الاجتماعية .

ويتضح من توزيع ميزانية ذلك التنظيم المدرسى أنه يهتم بجانبين رئيسيين أحدهما الجانب التعليمى حيث يتم توجيه نصف الميزانية للصرف منها على توفير الإمكانات اللازمة للعملية التعليمية من أثاث وأجهزة وأدوات ووسائل تعليمية مختلفة .

أما الجانب الآخر – والذى يخصص له النصف الآخر من الميزانية – فهو يهتم بمشروعات الخدمة العامة والمعسكرات والاحتفال بالمناسبات الدينية والقومية والاجتماعية،وكذلك الندوات والمؤتمرات،إلى جانب دعم النشاط الاجتماعى، وما تقوم به من أنشطة اجتماعية سواء داخل المدرسة أو خارجها.

وتعمل تلك الأنشطة على إتاحة الفرصة أمام الطلاب للمشاركة فى تحمل المسئولية كما تنمى لديهم الشعور بالولاء والانتماء تجاه المدرسة والمجتمع المحلى، والوطن بأسره، مساهمة من جانب هذا التنظيم المدرسى فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلى، وتأكيدا على تحقيق أهدافه .

المشكلات والمعوقات التى تعوق مجالس الآباء والمعلمين عن القيام بعملها بفاعلية :

هناك العديد من المعوقات والمشكلات التى قد تقلل من كفاءة عمل مجالس الآباء والمعلمين، وقد ترجع بعض هذه السباب إلى الآباء والمعلمين أنفسهم، وقد ترجع بعضها إلى الإدارة المدرسية ، أو إلى المعلمين وحدهم، أو قد تعود

إلى أولياء الأمور وحدهم، وأحيانا تعود إلى البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة.

وقد أوضحت العديد من الدراسات فى هذا المجال الكثير من هذه المعوقات، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

- عدم وضوح أهداف المجلس للآباء والمعلمين .
- قلة وعى كل من الآباء والمعلمين باختصاصات المجلس .
- قلة اهتمام كل من الآباء والمعلمين بالمشاركة فى المجالس .
- تشكيل المجلس حسب ما تراه إدارة المدرسة .
- اعتقاد أولياء الأمور أن المدرسة مسئولة عن تعليم أبنائهم من دون الحاجة لمشاركتكم .
- قلة اهتمام إدارى المدارس بهذه المجالس .
- قلة الاهتمام بدعوة بعض الشخصيات للإفادة من معلوماتهم وخبراتهم لحضور اجتماعات المجلس .
- قلة وعى كل من الآباء والمعلمين برسالة وأهمية المجلس .
- اعتبار مجالس الآباء والمعلمين كجهات استشارية تنفيذية .
- قلة الاهتمام بتنفيذ ما يصدر عن هذه المجالس من قرارات وتوصيات.
- قلة الاهتمام بما يبديه الآباء من آراء ومقترحات .
- قلة متابعة ما تتخذه هذه المجالس من قرارات .

- قلة الاهتمام بإرسال جداول أعمال الجلسات قبل انعقاد المجلس بوقت كاف .
- قلة إقبال الآباء على حضور الجلسات خوفا من توريطهم فى تبرعات مالية .
- محاضر الجلسات لا تتضمن كل ما يدور داخل الجلسات بدقة .
- عدم عقد الاجتماعات بصفة دورية .. وغيرها الكثير .

وأخيرا ضعف العلاقة بين أولياء الأمور والمعلمين، وكذلك ضعف قنوات الاتصال بينهم والتى تكاد تكون منعدمة ولا تتعدى زيارات من القلة للاستفسار عن طلبات المعلمين والمعلمات لأشياء لا تمس جوهر العملية التعليمية .

توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة الآباء والمعلمين فى إنجاح العملية التعليمية :

يمكن مشاركة الآباء والمعلمين فى إنجاح العملية التعليمية بالمدرسة من خلال المجالات الآتية :-

(أ) المجال المهنى والتعليمى :

ويتمثل فى :

١- الارشاد والتوجيه الطلابى وخاصة فى المجال المهنى من قبل المهنيين الناجحين فى المجتمع المحلى .

٢- تقديم خدمات تعليمية للطلبة فى مجالات معينة مثل الزراعية والدينية والطبية والأسرية...الخ من قبل مختصين ومهتمين فى المجتمع المحلى .

٣- إسهام ذوى الكفاءات والخبرة فى المجتمع المحلى فى نشاطات المدرسة مثل :

- إصدار مجلة شهرية أو دورية .
- المشاركة فى أعمال المجموعات أو اللجان الطلابية .
- المشاركة فى المهرجانات والاحتفالات والندوات .
- المساهمة فى أعمال تطوعية لصالح المدرسة مثل :

(طباعة كتب أو نشرة عن المدرسة، عمل أو تقديم لوحات فنية، المشاركة فى عمل سور أو سياج لحديقة المدرسة) .

(ب) مجال المنهج المدرسى :

حيث يمكنهم القيام بـــ :

١- إشراك المدرسين المتقاعدين فى تدريس المنهج مع التقيد بإرشادات الادارة المدرسية، وتدريبهم .

٢- الاستعانة بأولياء الأمور فى تدريس ومناقشة موضوعات لها علاقة بوظائفهم بعد تحديد مستوياتهم وخبراتهم العلمية .

٣- تنفيذ وسائل تعليمية وأدوات تساعد على تدريس الدروس وخدمة الأنشطة .

٤- إشراك أولياء الأمور فى تقويم أ'مال التلاميذ .

٥- إعطاء دروس تقوية بعد حصص الاحتياط .

(ج) مجال العمل الادارى :

١- تنظيم الحفلات الخاصة بالمناسبات العامة .

٢- الاشراف على المقصف المدرسى .

٣- الاشراف على طابور الصباح .

٤- الدعوة لعقد مجلس أولياء الأمور .

٥- متابعة توصيات مجلس أولياء الأمور .

٦- تنظيم المعارض .

٧- تنظيم ندوات وحلقات نقاشية بين المدرسة وأولياء الأمور والطلاب .

٨- الاشراف والمساعدة فى عمليات الصيانة والتجديد فى المدرسة .

٩- تقوية الروابط بين البيئة والمدرسة .

١٠-الحد من الدروس الخصوصية .

١١-التغلب على الحاجز النفسى بين الطالب والمدرس .

١٢-احترام التلاميذ لأصحاب المهن والحرف عند رؤيتهم وممارسة هذه المهن .

١٣-التوجيه نحو التخلص من بعض المفاهيم الخطأ فى المجتمع .

١٤-كما يمكن أن يساهم أولياء الأمور ممن لهم خبرة تدريسية فيما يلى :

- تنظيم يوم مفتوح لبعض المناسبات الدينية أو القومية يشارك فيه أولياء الأمور مع إدارة المدرسة .
- إنشاء صندوق مالى للتبرعات لكل المدرسة لدعم الأنشطة .
- تخصيص مكتب فى المدرسة يشرف عليه أحد أولياء الأمور من ذوى الخبرة التربوية لمساعدة التلاميذ فى حل ما يعترضهم من مشكلات .
- متابعة حالات الغياب المتكرر ودراسة أسبابها .
- المساهمة فى تجميل المدرسة / توفير أجهزة الكمبيوتر / إعداد كشوف الفصول/ تجهيز المقاعد الدراسية وغرف المدرسة/ صيانة المدرسة ... الخ .
- المشاركة فى لجنة من قيادات تربوية من وزارة التربية والتعليم (المراكز البحثية) وأولياء الأمور ونظار ومديرى المدارس .
- إعداد كتيبات إرشادية لأولياء الأمور توضح أهمية مساهماتهم التطوعية فى العمل التربوى وتشجيعهم على ذلك .

(د) المشاركة فى توفير الأبنية والمرافق والتسهيلات للمدرسة :

١- تقديم تجهيزات ومعدات مثل : أدوات مخبرية، أدوات ومواد زراعية ، أدوات ومعدات ورشة، خزان ماء ، أثاث للادارة أو للصفوف أو للمكتبة، إمدادات كهربائية، إمدادات صحية ، أجهزة كمبيوتر ... الخ .

٢- تقديم مجموعة كتب ومراجع لمكتبة المدرسة .. الخ .

٣- المساهمة فى صيانة أبنية ومرافق المدرسة مثل : دهان المدرسة، صيانة مقاعد الدراسة، صيانة دورات المياه .. الخ .

٤- التبرع بالمال .

٥- تقديم قطعة أرض للبناء (غرف صفية ، مختبر، مشغل، مكتبة .. الخ) أو لاستعمالها كملعب أو كحديقة .

(هـ) تقديم مساعدات وحوافز للطلبة :

١- إعانات مالية للمحتاجين .

٢- جوائز تشجيعية للتفوقين .

٣- إعطاء حصص تقوية فى مواضيع معينة .

٤- جوائز للفائزين فى المسابقات المدرسية .

٥- ملابس رياضية للفرق الرياضية والكشفية .

(٢) مجالس الأمناء :

مجلس الأمناء هو مجلس استشارى لتفعيل أدوار المدرسة وتطوير أدائها. وهو مشكل من المهتمين من أبناء المجتمع الذى تقع فيه المدرسة والذى يجب أن يدعمها كما يجب أن تكون هى باعثا لتطويره، ومصدرا لقوته.

وبناء عليه فإن :-

- مجلس الأمناء دوره إرشادى وتوجيهى .

- لا يحق لمجلس الأمناء التدخل فى الفنيات الخاصة بالعمل والمحددة بأعراف علمية أو لوائح تنظيمية أو قوانين .
- ليس من حق مجلس الأمناء تمثيل الضبطيات القضائية فى عمله .
- ليس لمجلس الأمناء الحق فى الحصول على مقر ثابت بالمدرسة أو أية تجهيزات خاصة.
- يمكن لمجلس الأمناء تفويض أحد أو بعض أعضائه لمتابعة قضية بعينها وتقديم تقرير عنها للمجلس .
- تكون اجتماعات مجلس الأمناء دورية وتقاريره توجه للسيد وكيل الوزارة المسئول لرفعها للسيد المحافظ .
- تؤول كافة الأموال والأرصدة المتعلقة بحسابات الأنشطة المدرسية والموجودة حاليا بالبنوك المختصة إلى حساب موحد تحت مسمى مجلس الأمناء بكل مدرسة .
- تبدأ السنة المالية لحساب مجلس الأمناء بالمدارس فى أول سبتمبر من كل عام وتنتهى فى آخر أغسطس من العام الثانى وتكون كل مدرسة وحدة واحدة قائمة بذاتها ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ويقوم مجلس الأمناء بتحصيل الرسوم والاشتراكات السنوية وقبول التبرعات والهبات وأية أموال أخرى وإيداعها بالبنك المختص ويتم إخطار الادارة التعليمية المختصة باسم جهة الايداع ورقم الحساب المفتوح .

- تؤول جميع المصروفات الدراسية التى يسددها الطالب لصالح الحساب الجارى للمدرسة فى البنك ما عدا رسوم التأمين الصحى .
- تتولى المدرسة وضع ضوابط لسداد الطلاب كافة الالتزامات المالية المناطين بها وتنمية موارد المدرسة وكذا وضع الضوابط الخاصة بتحصيل الايرادات وإنفاق المصروفات مع فتح السجلات اللازمة لذلك وعرضه على مجلس الأمناء لإقراره .
- لإدارة المدرسة ومجلس الأمناء التوسع فى مرونة استخدام الموارد والصرف منها وحرية الصرف من كافة الحسابات الموجودة دون الحصول على أية موافقات من خارجها بما يحقق أهداف الخطة ومشروع الموازنة المعتمدة من مجلس الأمناء بالمدرسة .
- يتم الصرف من موازنة المدرسة دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية وإنما وفق اللائحة الداخلية المعتمدة للمدرسة وتحقيقا للمرونة يمكن الصرف بالأمر المباشر لسرعة الانجاز.
- يختار مجلس الأمناء أحد الماليين من بين الأعضاء من ذوى الخبرة المالية والقانونية لمراجعة كافة المستندات والمذكرات واعتمادها من رئيس مجلس الأمناء سواء ما يخص التحصيل أو الصرف على أن يكون التوقيع الثانى على الشيكات المصرفية من اختصاص مدير المدرسة والتوقيع الأول لرئيس مجلس الأمناء بالمدرسة .
- الأموال الخاصة بمجلس الأمناء بالمدرسة تعتبر أموالا عامة وينطبق عليها ما ينطبق على الأموال العامة فى تطبيق القانون الجنائى .

وقبل كل شئ فمجلس الأمناء يمثل الحكم فى تصريف أمور المدرسة وتوجيه أنشطتها للأفضل للمجتمع وللأمة ومن هنا تأتى أهمية تشكيله بدقة لتحمله الأمانة .

أهداف مجالس الأمناء :

١- وضع الخطط والمقترحات التى تحقق أهداف السياسة التعليمية .

٢- حصر المعوقات التى تواجه العملية التعليمية وعرضها على المسئولين واقتراح الحلول لها.

٣- العمل على إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية ومساهمة رجال الأعمال فيها مع توفير الاحتياجات والموارد اللازمة .

٤- معاونة إدارة المدرسة على انتظام الدراسة واستقرار العملية التعليمية داخل المدرسة .

٥- تكريم الطلاب المتفوقين علميا والموهوبين ورعاية طلاب مدارس التربية الخاصة والمتخلفين دراسيا .

الشروط العضوية :

- يراعى أن يتم التشكيل بالاختيار دون الانتخاب .
- يجوز تواجد الشخصية الواحدة فى أكثر من مجلس واحد للأمناء داخل الادارة التعليمية الواحدة .

• يقوم السيد/ مدير عام الادارة والسيد/ مدير المديرية باختيار أعضاء المجلس كلا فيما يخصه .

• أن لا يكون العضو مشاركا فى مجالس الآباء والمعلمين .

التشكيل :

• يشكل مجلس للأمناء بكل مدرسة يزيد عدد فصولها عن ثلاثين فصلا .

• يضم التشكيل فى عضويته رجال الأعمال – أساتذة الجامعات – مديرى الهيئات والمؤسسات – الأطباء – المهندسين – قيادات العمل الاجتماعى – رجال الفكر والإعلام – ممثلين لأجهزة الشباب والرياضة – الثقافة – السياحة وقدامى خريجى المدرسة ، وتصعد التشكيلات من مستوى المدرسة حتى المستويات الأعلى .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إيمانا من القيادات المحلية ببعض محافظات جمهورية مصر العربية بأهمية مجالس الأمناء ودورها فى إصلاح وتطوير وإنجاح العملية التعليمية فقد أصدر بعض محافظتى تلك المحافظات قرارات تنفيذية من شأنها تفعيل دور هذه المجالس ومنحها بعض الصلاحيات التى تستطيع بواسطتها تحقيق أهدافها فى الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة .. ونسوق هنا على سبيل المثال ما اتخذه محافظ قنا فى هذا الشأن :

قرار رقم (١٠١٨) لسنة ٢٠٠٤ محافظة قنا السيد اللواء / عادل لبيب

– بعد الاطلاع على القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الادارة المحلية وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

–

- وعلى المقترح بالاطار العام لتنظيم الشئون المالية بمدارس تطوير التعليم بقنا .
- وعلى موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣٠ .
- وعلى محضر اجتماع المهندس / وكيل الوزارة مع الأساتذة مديرى العموم ومديرى الادارات التعليمية فى يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٤/٩/١٥ .
- وعلى ما ارتئيناه للصالح العام .

مادة (١) : تتولى جميع المدارس بمحافظة قنا إعداد لائحة داخلية خاصة بها لتنظيم العمل بها وإدارتها ويقرها مجلس أمناء المدرسة وتعتبر هذه اللائحة سارية اعتبارا من تاريخ اعتمادها من اللجنة الاستشارية العليا لمحافظة قنا وذلك بهدف تطوير التعليم وتحقيق اللامركزية .

مادة (٢): يسرى على مدارس تطوير التعليم أحكام قانون التعليم فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة .

مادة (٣): يهدف مجلس الأمناء بالمدرسة أساسا إلى تحقيق المبادئ التعليمية والتربوية التالية :

(أ) تفويض السلطة لتحقيق اللامركزية فى اتخاذ القرار .

(ب) المشاركة المجتمعية وتوزيع المسئولية لتحقيق الادارة الذاتية والانضباط التام .

ومن هنا يتضح الدور فى : الاشتراك الفعلى فى التطوير، وبالمساهمة فى تمويل كل ما من شأنه أن يرفع مستوى العملية التعليمية ، فضلا عن دورها الرائد فى الرقابة الشعبية على مستوى التعليم ، وربط المدرسة بالبيئة والمجتمع، وتأصيل الديمقراطية وتعميق الاتجاهات القومية والقيم الأخلاقية والسلوكية فى نفوس الطلاب .

مجالس الأمناء (لربط المجتمع المحلى والبيئة بالتعليم)

ويتطلب ذلك البحث عن آلية واضحة لربط المدرسة بالبيئة والمجتمع، وتحفيز المجتمع على احتضانه المدرسة وتبنى أنشطتها ، ودعم قدراتها .

وقد استحدثت وزارة التعليم المصرية شكلا من أشكال التعاون بين البيئة والمدرسة يتمثل فى إنشاء مجالس الأمناء بالمدارس [1] ، تتشكل من شخصيات عامة من المجتمع المحيط بالمدرسة كرجال الأعمال وأساتذة الجامعات والمهنيين والسيدات لمهمات بالعمل الاجتماعى ممن لديهم اهتمامات بالتعليم ولديهم الرغبة فى الاشتراك مع المدرسة فى قيامها بالعملية التعليمية والتربوية وذلك على الأسس التالية :

- التعاون من أجل تحقيق النمو المتكامل، وتوفير الظروف والسبل والوسائل التى تساعد على تحقيق نمو الفرد فى إطار اجتماعى من منطلق أن الفرد لا يستطيع أن يصل إلى كمالة إلا فى وسط اجتماعى .

---

(١) سعيد جميل ، رسمى عبد الملك : مجالس الأمناء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع المحلى – دراسة ميدانية، (القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٤) .

- التعاون من أجل تحقيق الأهداف التربوية وتحديد الأدوار التى يجب أن يقوم بها أفراد المجتمع المحلى لتحقيق ذلك .
- السعى لتحقيق الاستثمار الاجتماعى والارتفاع به وتقليل ظاهرة الفاقد التربوى .
- التعاون لمواجهة التغيرات العالمية السريعة ، واتخاذ الوسائل التربوية اللازمة .
- تكوين وعى شعبى ورأى عام عن البرامج والخدمات والأهداف التى تقدمها المدرسة .
- تحسين الحياة المدرسية من خلال مناخ اجتماعى جذاب .
- التعاون فى التمويل لتحقيق المتطلبات التعليمية التربوية للمتعلمين .

وقد نجحت تجربة مجالس الأمناء فى كثير من المواقع التعليمية بالإسكندرية والقاهرة والشرقية وبعض المحافظات الأخرى ،ويجرى حاليا دعم التجربة .

ويقوم هذا المجلس بالاجتماع بشكل دورى وتعرض عليه خطة تحسين المدرسة والقضايا التربوية المختلفة، كما يقوم باقتراح وإقرار توزيع الموازنة المالية للمدرسة، وتحديد أوجه الصرف المختلفة، ودراسة نتائج تقويم الأداء المدرسى ومناقشة المشكلات التى تواجه إدارة المدرسة واقتراح الحلول وإقرارها .

(٣) اتحادات الطلاب :

الاتحادات الطلابية تنظيمات تربوية داخل المدارس ويكون لطلاب كل مدرسة فى مختلف النوعيات والمراحل التعليمية اتحادات متعددة المستويات تعمل على تدعيم المبادئ ، وتحقيق الأهداف الواردة بهذه اللائحة .

مبادئ الاتحادات الطلابية :

١- الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر والتطبيق العملى لذلك من خلال السلوك اليومى والبعد عن أى قول أو عمل يتعارض مع هذا المبدأ .

٢- ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى نفوس الطلاب بالوسائل المختلفة .

٣- الايمان بالوحدة الوطنية كمدخل للوحدة الانسانية ، والتأكيد على روح الانتماء للأسرة والمدرسة والمجتمع والحفاظ على كل ما يدعم السلام الاجتماعى .

٤- تدعيم القيم وتأصيلها بين الطلاب من خلال تشجيع القادة الطيبة بين الشباب بما يتيح التأكيد على حقوق الانسان وتمكينه من تطوير شخصيته وكذلك التأكيد على أن كل حق يقابله واجب .

تعمل الاتحادات الطلابية على تنظيم صفوف الطلاب داخل المدرسة من أجل تحقيق الأهداف التالية :

١- تشجيع الطلاب على التفوق الدراسى وتدعيم روح الابداع والابتكار .

٢- الالتزام بمبادئ الاتحاد كتنظيم شرعى وقومى .

٣- الاستفادة من الأنشطة التربوية داخل المدرسة وخارجها .

٤- الاسهام فى تحقيق أهداف التعليم التى تنحصر فيما يأتى :

(أ) التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

(ب) إقامة المجتمع المنتج .

(جـ) تحقيق التنمية الشاملة .

(د) اعداد جيل من العلماء من خلال الخاصة بالعناية بالمتفوقين .

٥- التعبير عن فكر الطلاب فى إطار مسئولية مزدوجة تتمثل فى تأكيد حقوق الطلاب داخل المدرسة فى إطار الإجراءات التربوية وفى الوقت نفسه محاسبة الأعضاء الذين يخرجون على المبادئ والأهداف أو يخلون بروح الانضباط والالتزام بالواجب .

٦- تدعيم روح الأسرة داخل المجتمع المدرسى والتعامل مع هيئة التدريس على أساس الاحترام الواجب وقيام قيادات الاتحاد بمسئوليتهم مع إدارة المدرسة .

٧- توسيع دائرة التعارف والخبرات بين أعضاء وقيادات الاتحاد ، من خلال تبادل الزيارات على المسئولية المحلى ، والمركزى والدولى .

العمل الجمعى التطوعى من خلال الاتحادات الطلابية :

يمثل العمل الجمعى التطوعى تعبيرا حقيقيا للمشاركة للتنظيمات المعنية بأمور التعليم تحقيقا للشراكة المجتمعية فى التعليم المصرى ويتمثل فيما يلى :

- إيجاد وتكوين فرق عمل تطوعية على مستوى المحافظات المصرية يشارك فيها ممثلون للتنظيمات المحلية وتستهدف فرق العمل هذه تنمية الحسى الوطنى وتقديم المحاضرات والندوات حول مفهوم العمل التطوعى وأهميته فى تحقيق الشراكة المجتمعية فى التعليم من خلال الصلة المباشرة بين أفراد هذه الفرق والمؤسسات التعليمية .
- وضع الأسس والقواعد التنظيمية لما تتلقاه المؤسسات التعليمية من هبات ومعونات مادية ومالية ومعنوية من رجال الأعمال ومؤسسات الصناعة والإنتاج على مستويات المحليات وأن يشرف على تنظيم كيفية الاستفادة من هذه الهبات والمعنويات أفراد متطوعين ممثلين للمؤسسات التعليمية وللتنظيمات الشعبية المحلية معا .
- دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى تعميق الصلات والروابط بين المؤسسات التعليمية المصرية ومؤسسات الإنتاج وتقريب وجهات النظر بين ما يرغب فيه رجال الأعمال من معارف ومهارات تتفق وحاجة سوق العمل المصرى من مخرجات تعليمية وبين ما ترغب فيه المؤسسات التعليمية من دعم ومساندة .

- إضفاء الصفة الشرعية والقانونية لتنظيمات العمل التطوعى بحيث يسمح لممثلى هذه التنظيمات بأن يمارسوا سلطات فعلية مؤثرة على الحياة المدرسية وتنمية وعيهم بأهمية دورهم .

الشراكة الوالدية لدعم الاتحادات الطلابية :

استجابة لحاجة المجتمع المصرى لتغير النظرة للمدرسة من مجرد مؤسسة تربوية إلى تنظيم مجتمعى تصبح إسهامات الآباء وأولياء الأمور ومشاركتهم الفاعلة فى جوانب الحياة المدرسية فى مصر حاجة ملحة وضرورية وفى ضوء ذلك يمكن تفعيل الشراكة الوالدية على النحو التالى :

- التفكير فى آليات جديدة يمكن من خلالها دعوة الأسرة المصرية وعودتها للمشاركة فى تحقيق أهداف العملية التعليمية والتربوية بالمدرسة من خلال :

أ – تعديل وتغير أساليب ووسائل تقويم التلاميذ ليسهم الآباء وأولياء الأمور فى تقويم أبنائهم.

ب- تعديل وتغير اللوائح المنظمة لمجالس الآباء والمعلمين فى مصر تحقيقا للتأثير الفاعل للآباء وأولياء الأمور فى صنع واتخاذ القرار التربوى داخل المدرسة .

جـ- دعوة مديرى المدارس الممثلين عن الآباء وأولياء الأمور لحضور المجالس والتنظيمات المدرسية المختلفة والمشاركة فى برامجها لإبداء الرأى والنصح والمشورة.

د- تنمية الوعى لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية وتلبية الاحتياجات التعليمية والتربوية لأبنائهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاضرات فى الاتصال التربوى.

هـ- الاستعانة بقيادات مجالس الآباء والمعلمين فى تخطيط برامج التربية الوالدية وتنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والإدارة المدرسية وتتمثل أهدافها فى:-

- تنمية أفراد الأسرة .
- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .
- تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .
- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .
- التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية .

سابعا : بعض تجارب للمشاركة المجتمعية :

(١) تجربة الإسكندرية تفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين :

وهى عبارة عن مشروع يتبناه البنك الدولى يطلق عليه " مشروع مدارس التطوير " حيث تم اختيار مجموعة من المدارس بالمحافظة فى إدارتى (وسط – وشرق الإسكندرية) لتخضع لهذا التطوير على مدار سنتين .

وتقوم فكرة هذا المشروع على المشاركة المجتمعية بين المدرسة ورجال الأعمال والشركات، حيث يتبنى كل رجل أعمال أو شركة مدرسة معينة ويقوم بتطويرها .

- بعد اختيار المدارس تم تدريب القيادات والمعلمين على هذا التطوير .
- تم الاتفاق على تطبيق لا مركزية الإدارة فى هذه المدارس ، ومنح مزيد من السلطات والصلاحيات للإدارات التعليمية والمدارس نفسها ، حيث أصبحت القرارات لا مركزية على مستوى المدرسة دون اللجوء للمستويات الأعلى .
- تم الاتفاق على أن تدار هذه المدارس من خلال مجلس أمناء وليس مجلس آباء، حيث صدر قرار محلى رقم (١٤٥١) بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣ من محافظ الإسكندرية بشأن مجالس الأمناء .

وهى تختلف من مجالس الآباء فى التشكيل حيث تضم (١٧) عضوا ويكون (٦) منهم من رجال الأعمال والمتطوعين ، ولا يشترط أن يكون لهم أبناء فى المدرسة، وينتخب منهم رئيسا للمجلس ، وكذلك نائب للرئيس بحيث يكون أحدهما سيدة .

- ويكون مدير المدرسة هو المدير التنفيذى لقرارات مجلس الأمناء .
- وبالنسبة لصلاحيات مجلس الأمناء : فيمكنه جمع التبرعات وإضافتها إلى ميزانية المدرسة أو التصرف فيها بإجراء أى مشروعات ولم يكن ذلك متاحا لمجلس الآباء والمعلمين .

ومن نماذج الشراكة المجتمعية لمجلس الأمناء فى هذه التجربة : تكمن المجلس من خلال مساهمات رجال الأعمال والشركات والمجلس المحلى من :

١- توفير الرعاية الصحية والعلاج لبعض الطلاب .

٢- تمويل الفرق الرياضية بالمدرسة .

٣- الاشتراك المجانى فى الدروس ومجموعات التقوية .

٤- تقديم المساعدات للحالات المتعثرة من الطلاب .

٥- مشروع التشجير .

٦- مشاركة المجتمع المحلى للمدرسة .

٣ - تم الاتصال بباقى المحافظات ، حيث عرض المتدربون عددا من السلبيات وجوانب الضعف الموجودة فى مجالس الآباء والمعلمين ، ثم عرضوا مقترحاتهم للتغلب على هذه السلبيات .

السلبيات وجوانب الضعف :

١- يأتى القصور من التلاميذ أنفسهم لأنهم لا يسلموا الدعوات لأولياء أمورهم لحضور الجمعية العمومية .

٢- قصور فى الإعلام عن اجتماع الجمعية العمومية .

٣- قرارات المجلس استشارية وليست ملزمة وغالبا لا يتم تنفيذها .

٤- لا يجوز للمجلس جمع أى تبرعات تحت أى مسمى .

٥- إحجام الآباء عن الحضور نظرا لانشغالهم بأمور الحياة .

٦- ليس للمجلس أى سلطة أو صلاحية فى اتخاذ القرارات دون الرجوع للمستويات الأعلى.

٧- إغفال بعض النقاط الجيدة الموجودة بالقرار الوزارى الخاص بمجالس الآباء .

٨- يتسم نظام الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية بالتقليدية .

مقترحات للتفعيل

من أجل التغلب على السلبيات وأوجه القصور الموجودة فى مجالس الآباء والمعلمين ،وتفعيل دورها، هناك عدة مقترحات منها :

١- توعية التلاميذ والآباء والبيئة بأهمية الحضور فى اجتماع الجمعية العمومية من خلال المرور على الفصول، والإعلان فى المساجد والكنائس والبيئة المحيطة .

٢- تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع الآباء مهما كان مستواهم .

٣- عمل خريطة مهنية لأولياء الأمور .

٤- منح صلاحيات (معنوية ومادية) لرئيس مجلس الآباء ، وكذلك تقديم حوافز (معنوية ومادية للآباء مثل رحلات مجانية وغيرها) .

٥- أن تعد الوزارة برنامج تثقيفى من خلال مسلسل أو فيلم لتوعية أولياء الأمور أو من خلال وسائل الإعلام .

٦- أن يرأس المجلس أحد المعلمين المنتخبين وليس المدير .

٧- تحفيز الآباء على الحضور، وكذلك التلاميذ من خلال جهود الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى .

٨- إعادة الثقة بين المدرسة وأولياء الأمور من خلال الأنشطة والبرامج والرحلات .

٩- توفير مناخ مناسب لعمل المجلس .

١٠-اقتراح بدل حضور جلسات للآباء .

١١-الاتجاه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات للمحليات .

١٢-حملة توعية من خلال وسائل الإعلام لأولياء الأمور بأهمية دور مجالس الآباء فى العملية التعليمية لأبنائهم .

١٣-أن يكون لكل مدرسة أو ٢٠ مدرسة شخص مسئول عن تنفيذ قرارات المجلس، ولايكون مدير المدرسة، وإنما يفضل أن يكون من الخارج(أى رقيب على المجلس من الخارج)

١٤-التوعية من خلال الصحافة والإذاعة المدرسية والمجلات ولاتكون قاصرة داخل المدرسة فقط، وإنما خارجها أيضا .

١٥-أن يدرج فى جدول أعمال الجمعية العمومية للمجالس أنشطة مختلفة مثل : تكريم المتفوقين من خريجى المدرسة بتوزيع شهادات تقدير، وعقد ندوة للتربية الوالدية .

١٦-أن يكون اجتماع الجمعية العمومية اجتماعا أسريا بين المعلمين والآباء.

١٧-إضافة ممثل عن مجلس النشاط بالمدرسة (غير وكيل الأنشطة)، وممثل عن مجلس الرواد، وعن مجلس الإدارة إلى تشكيل مجلس الآباء .

١٨-أن يتم اختيار أمين المجلس بحيث يكون أخصائى اجتماعى ناجح وله خبرة لكى يمثل المجلس .

١٩ -أن يكون المعلمون ممثلون فى المجلس بأعداد أكثر .

٢٠-انتقاء بعض الشخصيات المهتمة بالعملية التعليمية وضمهم للمجلس .

٢١- انتقاء مدير له شخصية قيادية فعالة .

٢٢- عقد ندوات لتوضيح دور المجلس وأهميته .

٢٣- دمج مجلسى الآباء والأمناء فى مجلس واحد، وذلك لعدم الازدواج، مع مراعاة ظروف المحافظات ذات الطبيعة الخاصة .

٢٤- اقتراح بدمج المجلسين تحت مسمى مجلس الآباء والمعلمين والأمناء بحيث يضم (٢٥) عضوا : منهم (٩) من الأباء المنتخبين (٣) عن كل صف، (٦) معلمين بالتعيين، (٢) من المجلس المحلى، (٢) من خريجى المدرسة القدامى، (٢) من رجال الأعمال المتميزين : وكيل النشاط بالمدرسة – المراقب المالى – المدير القائم على التنفيذ – الأخصائى الاجتماعى .

(٢) تجربة التربية الانتخابية من خلال المنظمات المدرسية (الاتحادات الطلابية)

والتربية تهيئ للطالب المناخ الديمقراطى فى المجتمع المدرسى بحيث تشع الديمقراطية فى كل جاذباته يحس بها الجميع من خلال تعميق وتأصيل الديمقراطية فى نفوس طلابنا والالتجاء إلى الممارسة الفعلية العملية للديمقراطية بحيث يكتسب الطلاب الديمقراطية وتصبح فى حياتهم فكرا وسلوكا ومنهجا شريطة أن تصطبغ هذه المجالات بالصبغة الديمقراطية، وأن يسود المجتمع المدرسى جو ديمقراطى سليم بحيث يشمل جميع تنظيماته ويتناول كل مناحى الحياة فيه .

والانتخاب هو الآلية الرئيسية لترجمة رضا أعضاء هذه التنظيمات المدرسية إلى سلطة ما وتعرف " جينكيرباتريك " ، الباحثة والسفيرة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة، الانتخابات الديمقراطية بأنها " ليست مجرد انتخابات رمزية ، إنما انتخابات تنافسية دورية شمولية، وحاسمة، فيتم فيها اختيار صانعى القرارات فى شكل يدير التنظيم المدرسى، من قبل طلاب يتمتعون بحرية كبيرة فى افتقاد هذه السلطة المنتخبة وطرح اقتراحاتهم .

شروط الانتخابات الديمقراطية :

١- حق الانتخاب لكل طالب / ولى أمر / معلم وكذلك حق الترشيح .

٢- انتخابات تنافسية، وأنظمة وطريقة إجرائها نزيهة .

٣- انتخابات دورية ولفترات محددة .

٤- انتخابات شمولية بمعنى أن الاقتراع يكون متاحا للجميع ، وأن يكون تعريف العضو والناخب تعريفا واسعا، بحيث يشمل نسبة كبيرة من الأعضاء والطلاب وأولياء الأمور فالمنتخبون من قبل مجموعة صغيرة مغلقة ليست تنظيما ديمقراطيا، بغض النظر عن المظهر الديمقراطى لأعمالها الداخلية .

٥- انتخابات حاسمة إذ أنها تقرر قيادة حكم الطلاب / أولياء الأمور ، المعلمين أنفسهم ويمسك الممثلون المنتخبون من القاعدة العريضة بزمام السلطة، إنما يكونون خاضعين للقوانين والقرارات واللوائح .

٦- حق كل (طالب / ولى أمر / معلم) لأن يدلوا بأصواتهم ، ويقترعوا سرا وتنبغى فى الوقت نفسه حماية صندوق الاقتراع وإحصاء الأصوات بأكبر ما يمكن من العلانية لكى يثق كل عضو من أن النتائج صحيحة وأن إدارة وحكم هذه التنظيمات يستند بالفعل إلى رضاهم وموافقتهم .

٧- ليس بالضرورة أن يتبادل المتنافسون الود والمحبة، غير أنه يجب أن يحتمل الواحد منهم الآخر ، وأن يعترف بأن لكل منهم دورا مهما ومشروعا يلعبه وكذلك فإن القواعد الأساسية للمجتمع الطلابى والمدرسى ينبغى أن تشجع التسامح واللياقة فى النقاش العام، وعندما تنتهى الانتخابات يقبل الخاسرون حكم الناخبين أيا كان الفائز يتفق الجانبان (الفائز/ الخاسر فى الانتخابات) على التعاون لمل المشاكل

المشتركة التى يواجهها المجتمع، فالانتخابات أولا وأخيرا ليست معركة من أجل البقاء، إنما هى تنافس على الخدمة .

اكتساب التلميذ الكفايات الانتخابية

الكفاية الانتخابية :

هى المهارات التى يمتلكها الفرد، والتى تحقق تلازم موقف الناخب الحريص على حقوقه ومصالحه وموقف أفضل المرشحين .

ويمكن تحليل هذه الكفايات إلى ثلاثة أنواع هى :

١- كفاية انتخابية معرفية : وهى تملك الناخب معارف عن :

- الأفكار التى يتبناها كل مرشح .
- وسائل تحقيق هذه الأفكار فى الواقع الحسى .
- الفترة الزمنية التى يعد بأنه سيحققها فيها .
- شخصية كل مرشح ومدى قدرته على الفعل والإنجاز .

٢- كفاية انتخابية وجدانية : وهى تملك مجموعة من القيم والاتجاهات إزاء ما يلى :

- عملية انتخابية كضرورة ديمقراطية لإحقاق الحق ورعاية المصالح .
- الايديولوجيات والمذاهب ومدى تقارب أو تباعد مكوناتها .
- المكونات الشخصية لكل مرشح .

٣- كفاية انتخابية سلوكية : وهى تملك مجموعة من القدرات تتعلق بما يلى :

- جمع المعلومات وتصنيفها عن كل مرشح فيما يخص فكره وشخصيته وقدراته .. الخ.
- استبعاد بعض المرشحين مبدئيا واستبقاء بعضهم الآخر مؤقتا .
- التميز بين المرشحين ووضع مبررات التفضيل .
- تحديد أفضل المرشحين والاستعداد للدفاع عن اختياره، بل والاستعداد لدفع الآخرين لتأييده والتصويت فى صالحه .
- الحرص على التقدم للتصويت لا خوفا من عقاب، ولكن تقديرا لقيمة صوته فى إقامة حياة ديمقراطية .

عملية التصويت :

هى إصدار قرارات بالانحياز لموقف أو مرشح أو لفكرة أو لهدف دون آخر، وهى عملية حسم للمعرفة والوجدان والسلوكيات، التى تتضمنها الكفايات الانتخابية للمصوت .

إرادة الناخب :

هى عملية تكتسب بالتربية لحسم مواقف فيها خيارات قيمية، وهى تتميز عن الذكاء الذى يحسم مواقف فيها خيارات إدراكية وينظر إليها كقمة جبل الكفايات الانتخابية التى يتملكها .

الدورة التربوية لاكتساب الكفايات الانتخابية :

تكتسب الكفايات الانتخابيــة خــلال التربيــة المدرســية أو التربيــة اللامدرسية انطلاقا من بديهية تربوية أن " التربية دالة مجتمعية " :

- فالمجتمع المصرى يؤمن إيمانا عميقا فى وثائقه بالديمقراطية بدليل مــا ينص عليه الدستور الدائم الصادر فى عــام ١٩٧١، بجانــب الحكومــة المصرية على وثائق حقوق الإنسان المتعاقبــة، عــلاوة علــى إقــرار الانتخاب السرى ركيزة للمجالس الشعبية المحلية وغيرها، ولعلى اللافتة التى تعلو واجهة مجلس الشعب خيــر دليــل علــى ذلــك ، إذ فيهــا " الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب "، وكل ذلك يفرض على مؤسسات المجتمع المدرسية واللامدرسية القيام بثلاث عمليات قيمية وهى :

١- بث القيم الديمقراطية وفى صدارتها الانتخاب كقيمة .

٢- تشريب الناس القيم الديمقراطية .

٣- دفع الناس لتبنى هذه القيم لدرجة الحرص على التصويت مهما كانــت الظروف .

- والتربية المدرسية ملزمة بذلك لأن المعلم المحترف فيها مؤهل لعمليات البث والتبنى خلال التعليم الصفى أو غير الصفى .

الآفاق الجديدة التى تنمى دور الطلاب فى المشاركة ، وكيفية التخطيط لتحقيق ذلك:

ويتمثل جوهر ذلك فى بناء قيم المشاركة والتفاعل الاجتماعى، وغرس قيم المواطنة ، وإعلاء قيمة التفكير بدلاً من التلقين، والتفكير المعتدل بدلاً من التفكير المبالغ فيه، الإيمان بالعمل الجاد بدلاً من التهاون، وبناء العزيمة بدلاً من الإحباط، وصقل روح المبادرة بدلاً من التراخى.

وفى إطار تأكيدات الرئيس مبارك حول الدور المحورى الذى يلعبه الطلاب من كونه أنه يمثل نصف الحاضر وكل المستقبل ، فإنه يمكن تضمين برامج الأنشطة للتنظيمات المدرسة بحزمة متكاملة من هذه الأنشطة لعل من فيها :

- محو الأمية. - التوعية بحقوق الإنسان . - حماية البيئة .
- الصحة الوقائية . - استقبال السائح وصداقته. - تنظيم المرور .
- الخدمة العامة. - لتشجير والحفاظ على المرافق .
- صياغة المتاحف والآثار . - التبرع بالدم. -ترميم الآثار .

من هذا العرض يتضح أهمية برامج هذه التنظيمات فى تنمية وعى الطلاب بقضايا مجتمعهم، وغالبا ما يحجم الطلاب عن المشاركة فى قضايا مجتمعهم حينما تقل المعلومات أو تنعدم، وكذلك عندما تتسم القضايا الموجودة فى محيطهم بعدم التحديد والغموض، لذلك فتعويد الشباب من خلال الممارسة على قيم التعاون والمشاركة وعلى أن كل حق يقابله واجب، وترسيخ قيم

الديمقراطية والمواطنة لديهم وبأهمية وجدوى مشاركتهم وفاعليتها وبأهمية الإدلاء بالرأى بعد كل ذلك مدخلاً هاماً لتنمية دور الطلاب فى المشاركة .

وفى إطار ذلك لدعم وتفعيل مشاركة الطلاب، نؤكد على أهمية التخطيط التربوى استراتيجياً لتحقيق بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة التحديات المستقبلية ، وتمكنهم من صياغة أهداف العمل المدنى والاجتماعى والتى تساير أهداف السياسة العامة للدولة.

المراجــع

أولا : المراجع العربية :

١- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (١٩٨٦): المشاركة الشعبية في التعليم – (دراسة ميدانية)- القاهرة .

٢- وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم (٥) بتاريخ ١٩٩٣/١/١٣ بشأن مجالس الآباء والمعلمين .

٣- سعيد جميل – رسمى عبد الملك (١٩٩٤) : مجالس الأمناء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع المحلى فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية (دراسة ميدانية) (المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية).

٤- سوزان سواب (مترجم) (١٩٩٥) : تنمية الشراكة بين البيت والمدرسة من المفاهيم فى التطبيق ترجمة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية – سلسلة الكتب المترجمة رقم (٦) .

٥- أمانى قنديل (١٩٩٩): تطوير المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر ، مجلد (٢٧)- الكويت .

٦- نادية عبد المنعم (١٩٩٩): تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية ، دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٧- تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (٢٠٠٠) ، دور المشاركة فى التنمية – الدورة العشرين (١٩٩٩- ٢٠٠٠) ، المجالس القومية المتخصصة – رئاسة الجمهورية – القاهرة .

٨- سامح جميل عبد الرحيم (٢٠٠١) : المشاركة الأهلية فى التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية – دراسة حالة على مدينة ملوى، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث.

٩- سوزان رمضان عيد (٢٠٠٢): التنظيمات الشعبية وتحقيق الشراكة المجتمعية فى التعليم – دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية : وانجلترا وبلجيكا وإمكانية الافادة منها فى مصر، التربية والتنمية، العدد (٢٦)، ص ص ٧٩- ١١٤ ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية بالقاهرة .

١٠-رسمى عبد الملك رستم (٢٠٠٣): تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية–القاهرة.

١١-وزارة التربية والتعليم ووحدة التخطيط والمتابعة بالبنك الدولى ومكتب اليونسكو الاقليمى بالتعاون مع قسم التعليم الأساسى باليونسكو (٢٠٠٣) ورقة مرجعية للملتقى التشاورى الاقليمى حول : تقرير الشراكة مع المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ ومراقبة العملية التعليمية .

١٢-وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣) : مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم في مصر، المجلد الأول – القاهرة .

١٣-حسن حسن البيلاوى – وليد كمال القفاص (مايو ٢٠٠٤) : المشاركة المجتمعية في عملية التقويم ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العربى وموضوعه (استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة فى التعليم .(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع وزارة التربية والتعليم العالى بلبنان – بيروت) .

١٤- نادية جمال الدين – رسمى عبد الملك (يونيو ٢٠٠٤) : التعليم والمشاركة المجتمعية فى مصر بحث مقدم للمؤتمر العربى الاقليمى – التعليم للجميع – الرؤية العربية للمستقبل) (القاهرة – وزارة التربية والتعليم – اليونسكو – اليونيسف) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1- F.W. Luty and C. Mery, The Politics of School, Community Relations, New York : Teachers, Columbia.

2- S.M Swap, Developing Home-School Partnership : From Teachers College Columbia (1993).

3- London Norre, A. : Participation of the Local Communities in Implementing Education Policy in Trinidad and Tobago interchange, Vol 25, Decmber 1994 .

4- N. MC Ginn and T. Welsh : Decentralization of Education : Fundamentals of Education Planning No 64. (1999).

5- Raphael Welhiens : Leading the Learning the Society – the Learning Society- the Role of Administration, vol 28 (3), 2000

إصلاح التعليم الثانوى

بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة *

بدلاً من المقدمة :

يعيش عالمنا العربى حالة من حالات التحويلات الكبرى فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، وذلك بفعل العولمة وذوبان الحدود القومية بين الدول ، وبفعل الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وأخيراً الثورة المعرفية التى بذلت العديد من المفاهيم والقيم والثوابت فى حياة العديد من الشعوب والدول ن وجعلت المعرفة هى القوة الأعظم فى عالمنا المعاصر، ولقد ترتب على ذلك أيضاً تغيرات ثقافية وتعليمية أدت إلى سعى العديد من نظم التعليم فى عالمنا العربى وفى وطننا مصر، إلى إحداث إصلاحات وتغيرات لكى تتواكب مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية والمعرفية التى يعيشها الآن.

ولقد طُرحت العديد من المبادرات الخاصة بالإصلاح على كافة الأصعدة محلياً ودولياً ، وكان آخر تلك المبادرات : مؤتمر قضايا الإصلاح العربى – الرؤية فى الفترة من ١٢- ١٤ مارس ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية وصدرت وثيقة الإسكندرية مارس ٢٠٠٤ بهذا الشأن ، وتضمنت فى مجال الإصلاح الاجتماعى الاهتمام بالتعليم وتطويره وإكتساب ونشر وإنتاج المعرفة وتطوير المؤسسات التعليمية برمتها .

(*) أ.د/ شبل بدران عميد كلية التربية – جامعة الإسكندرية

كما يعيش المجتمع المصرى حالة من حالات التحول الديمقراطى على كافة الأصعدة ، ويأتى النظام التعليمى على رأس أولويات مبادرات الإصلاح والتطوير، وعلى الرغم من أن النظام التعليمى برمته يعيش فى حالة إصلاح وتطوير مستمر منذ عقود طويلة إلى الآن ، فنذ كتب "طه حسين " مستقبل الثقافة فى مصر فى عام ١٩٣٨، وكانت أطروحة تضمنت العديد من الرؤى والأفكار حول تطوير وتجديد نظامنا التعليمى، و " أحمد نجيب الهلالى " فى تقريره الشهير : " تقرير عن إصلاح التعليم فى مصر عام ١٩٤٣ "، ومحاولات الإصلاح والتطوير للتعليم عامة والثانوى خاصة لا تنقطع .

كما أن هناك محاولات حالية تسعى إلى تفعيل النظام التعليمى لكى يتواكب ويندمج فى مجتمع المعرفة والثورات العلمية والتكنولوجية"، وذلك إنطلاقاً وإيماناً بأن التعليم فى كل مجتمعات العالم المتقدم والنامى على السواء يعد أحد أهم روافع التقدم والنهضة وتحقيق التنمية المستدامة، والتى تحقق الإندماج فى مجتمع المعرفة من خلال توظيف كل الجهود الحكومية وغير الحكومية نحو التساند فى إصلاح النظام التعليمى فى كل مراحله وأنواعه.

وإذا كانت الدولة تسعى الآن نحو إصلاح وتطوير التعليم الثانوى ، بعد العديد من الجهود التى بدأت منذ مطلع التسعينات لتطوير التعليم الابتدائى (١٩٩٣) والإعدادى (١٩٩٤) وإعداد المعلم وتدريبه(١٩٩٦) ورعاية الموهوبين (٢٠٠٠) ، فإن الجهود الحالية تأتى فى إطار الفهم الواعى لإصلاح التعليم بوصفه منظومة متكاملة ومتجانسة ٠ إن عملية التطوير والإصلاح عملية دائمة ومستمرة ومتغيرة، لأنه ليس هناك نظام تعليمى فى العالم ثابت لايتغير ولايتطور، ولايتبدل، لكن يظل السؤال : الإصلاح والتطوير

كيف يتم وبماذا ؟، وما الأهداف والغايات الكبرى التى يسعى إلى تحقيقها ؟ وهل هى غايات كبرى لصالح الوطن ونهضته ؟ أم ماذا ؟

من هنا فإن الأفكار والرؤى المتضمنة فى الورقة الحالية تنطلق من الإيمان العميق بأن تطوير وإصلاح التعليم الثانوى لايمكن أن يأتى فى غيبة من إصلاح التعليم السابق واللاحق له أيضاً.

والورقة الحالية تنشغل بشكل رئيسى بالعديد من الأفكار والرؤى حول إصلاح التعليم الثانوى ، حيث تطرح الورقة مفاهيم الإصلاح والتطوير فى التعليم الثانوى فى إطار مجتمع المعرفة ، الذى هو بطبيعة الحال مجتمع لاحق على مجتمع المعلوماتية ، وكل ذلك يتم فى إطار عام وأشمل من شيوع وسيادة فكر الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية ، والتى تستدعى – ضمن ماتستدعى – مساندة مؤسسات المجتمع المدنى بكافة صورها وأشكالها فى عملية الإصلاح التعليمى ، كما تنشغل الورقة أيضاً بطرح رؤية بديلة الفكر الإصلاح السائد للتعليم الثانوى ، تأخذ فى إعتبارها طبيعة ودرجة تطور المجتمع المصرى ، والأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى يمر بها الآن .

كما تحاول الورقة فى طرحها للأفكار والرؤى المتضمنة فيها الاستفادة من كافة مشاريع ومبادرات إصلاح التعليم فى مصر عامة والتعليم الثانوى خاصة وكذا المبادرات التى تمت فى الوطن العربى ، وسيتم ذلك من خلال المحاور التالية .

أولا : واقع التعليم الثانوى وضرورة تطويره.
ثانيا : مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية .
ثالثا : ملامح السياسية التعليمية الجديدة للتعليم الثانوى .

أولا : **واقع التعليم الثانوى وضرورة تطويره** :

يشكل التعليم الثانوى مفصلاً هاماً فى حياة الطلاب ، حيث يعد نهاية لمرحلة التعليم قبل الجامعى ، وإعداد وتأهيل للالتحاق بالتعليم العالى والجامعى أو الإعداد للحياة . من هنا تبذل الجهود نحو إصلاح دائم للتعليم الثانوى ، إلا أن المشاهد يلاحظ ن تلك الجهود تنصرف إلى التعليم الثانوى العام دون التعليم الثانوى الفنى ، وتلك ثنائية قاتلة ومدمرة لمفهوم منظومة التعليم الثانوى التى تعانى العديد من المشكلات يتطلب الأمر مواجهتها ونحن بصدد الحديث حول إصلاح التعليم الثانوى ومن أبرز تلك المشكلات .

١ - التعليم الثانوى أحادى الوظيفة :

لايزال التعليم الثانوى أحادى الوظائف ، حيث أن الخيار الوحيد المتاح أمام خريجيه يقع مابين مواصلة التعليم العالى والجامعى لأنه تعليم لفظى لا يرتبط بأى نوع من التأهيل للعمل والانتاج وحياة المواطن ، فضلا عن انفصاله عن مؤسسات العمل .

ولقد أدت أحادية الوظيفة فى التعليم الثانوى إلى تخريج أعداد هائلة من المدرسة الثانوية لاتصلح للعمل ، وعليها أن تواجه البطالة أو تقبل أعمالاً هامشية غير منتجة ، لأنها عمالة غير ماهرة ، كما دفع ذلك مؤسسات التعليم العالى – بقرار سياسى – إلى قبول أعداد كبيرة ليست لديها الاستعداد الدراسى

أو الخلفية الأكاديمية للدراسة الجامعية فتحولت إلى جامعات الأعداد الكبيرة التى تعانى نقص شديد فى الامكانيات والتجهيزات الضرورية لأحداث تعلم حقيقى (١) .

٢-غياب الرؤية الشاملة فى إصلاح التعليم الثانوى :

تعانى سياسة تطوير التعليم فى مصر من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها فى سياق علاقة النظام التعليمى الثانوى بالظروف والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمع . فالتعليم الثانوى يعمل لتحقيق أمرين هما : النجاح فى الامتحانات ، ومنح الطلاب شهادة للتوظيف فى مجالات معينة ليست موجودة أصلاً فى الواقع ، أما تكوين شخصية وخططه التنموية والمشاركة الديمقراطية فهذه كلها قضايا غائبة فى واقع التعليم الثانوى (٢).

٣- إنقطاع الصلة بين التعليم الثانوى والواقع الاجتماعى .

يعانى التعليم الثانوى من ضعف كفايته الخارجية مما يعبر عنه فى عجزه عن تلبيه المطالب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية والتقدم . فمضمون المناهج الدراسية وعملية التربية برمتها فى المدرسة الثانوية متخلف عن حاجات التنمية الاجتماعية ، ويغلب عليها طابع الدراسات الإنسانية أكثر من الدراسات العلمية ، والطابع النظرى أكثر من الطابع العملى ، حتى فى العلوم الطبيعية والدراسات التكنولوجية ، ولا تمتد بالعمل ، ولا بمطالب العملية الانتاجية .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات البطالة بحسب المستوى التعليمى فى عام ١٩٩٦ كانت ١,٦% من بين الأميين، ١,٣% فى أوساط

المواطنيين الذين يقرأون ويكتبون، و٤,٤% بين خريجى التعليم الابتدائى،و٤% للحاصلين على تعليم أعلى من مستوى الشهادة الابتدائية، و١٣,٦%للحاصلين على مستوى أعلى من الشهادة الإعدادية ، و٨,٩% فى أوساط خريجى التعليم الجامعى، و٠,٤ % للحاصلين على مؤهلات أعلى . وتبلغ أعلى نسبة للبطالة من خريجى التعليم الثانوى وما يعادله حيث يصل إلى٢٢,٤%(٣) ،كما تجدر الإشارة إلى أن التعليم الثانوى الفنى يتجه إلى إنتاج عمال ذوى مهارات تقليدية جداً . وأصبحت مع التقدم التكنولوجى المتسارع وتغير متطلبات سوق العمل خارج نطاق المهن الإنتاجية الراهنة .

ولقد وصلت النسبة عام ٢٠٠٤ إلى حوالى أكثر من ٥٠%من البطالة فى مصر من بين خريجى التعليم الثانوى ومعظم هذه النسبة ٧٥% منها من خريجى التعليم الثانوى الفنى ، حيث تمثل نسبة التشغيل من بين خريجى التعليم الثانوى الفنى حوالى ٢٠% ، أما البطالة فى هذه الشريحة فخطورتها تزداد ليس فقط لأنهم لا يعملون ولكن لأنهم غير مؤهلين للتعليم المستمر ولا تتوافر أمامهم الفرصة لذلك .

٤- التفاوت فى فرص اللالتحاق بالتعليم الثانوى:

لا يحصل جميع الطلاب الذين يستمرون فى التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى على فرص اللالتحاق بالتعليم الثانوى ، إذ يحصل على فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوى الذى يعد للتعليم الجامعى ثلث هؤلاء الطلاب وهم الذين حققوا أعلى الدرجات فى امتحان الشهادة الإعدادية، فى حين يذهب الثلثين الآخرين إلى التعليم الثانوى الفنى (الزراعى، التجارى، الصناعى)(٤)

حيث يشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم التجارى ٤٠% من إجمالى الملتحقين بالتعليم الفنى وتمثل الطالبات ٦٥% منهم، ويشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفنى وتمثلالطالبات ٦٥% منهم، ويشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الزراعى ١٢% من إجمالى الملتحقين بالتعليم الفنى ،وتمثل الطالبات ٢٢%، ويشكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الصناعى ٤٨% من إجمالى الملتحقين بالتعليم الفنى، وتمثل الطالبات ٣٦% (٥) .

٥-تقليدية البنية المعرفية فى المناهج الدراسية :

يشير مفهوم البنية المعرفية إلى الأسس الابستمولوجية التى يقوم عليها التعليم، كما يشير إلى طبيعة المعرفة وتوزيعها (كرأس مال ثقافى) داخل الفصل الدراسى، ويشير أيضاً إلى بنية الأهداف وطبيعة الأنشطة التعليمية – المعرفية التى تقدم للطلاب (٦)، وتتم من خلالها عملية التعليم والتعلم داخل المدرسة وقاعات الدرس، أما المنهج الدراسى فهو جميع الخبرات التى يكتسبها الطلاب بتوجيه من المعلمين، وهناك العديد من السمات التى تميز البنية المعرفية للمناهج الدراسية السائدة فى التعليم الثانوى، وهى :

أ- أن هذه البنية وماتتضمنه من مناهج تعليمية تتميز بأنها بنية تقليدية، يبدو التعليم فى سياقها وكأنه عملية تحصيل لمجموعة من المعارف والعلوم الجامدة والتى اختزلت إلى مجرد نصوص متشيئة فى قوالب جاهزة للتقلين لا تتطلب سوى الحفظ، ولاترضى إى بالطاعة ، وتكرس فى نفوس الطلاب قهر السلطة وعبودية النص. وهكذا اختزلت المعرفة المدرسية – من حيث هى بالأساس بحث وكشف عن قوانين الوجود والحياة – حتى أصبحت مجرد أشكال جاهزة ومعبأة فى كتب تنقل إلى الطلاب نقلاً فى نصوص

جامدة تحفظ فى ذاكرته واختزلت شخصية التلميذ- من حيث هو إمكانيات وقدرات مبدعة – حتى أصبحت مجرد ذاكرة وظيفتها الحفظ. وتلعب الامتحانات التقليدية فى التعليم الثانوى دوراً كبيراً فى غرس الرهبة والخوف والطاعة العمياء والتفكير غير العلمى فى شخصية الطلاب (٧).

ب- إن المعرفة المدرسية التى تنظمها المناهج الدراسية ماتزال فى مجمل أسسسها ومضامينها المعرفية وأبعادها الاجتماعية ، والأيديولوجية ، ذات حمولة تقليدية مكرسة ومروجة للعديد من القيم والتصورات ورؤى العالم والذات والآخر ... ألخ مثل صورة المرأة والطفل والسلطة والحاكم والمدينة والقرية والغنى والفقر والحق والواجب والمواطن الصالح والطاعة والعصيان والخير والشر ... ألخ مما يعد منافياً ومتناقضاً فى كثير من مدلولاته الظاهرية أو الصمنية المقنعة، لمقتضيات ومضامين التربية من أجل تحقيق التنمية البشرية والحياة الديمقراطية التى تتضمن العدالة والمساواة بين جميع البشر (٨).

ج- أن المناهج الدراسية تبعد الدارس عن الواقع الاجتماعى المعيش ، وتعزله عن التجربة الحسية المعاشة ، وتكون فيه نوعاً من سوء الفهم لهما والتعالى عليهما ، والأخطر من ذلك أنه – أى المنهج- يقدم له النظام الاجتماعى السياسى القائم كمعطى يرتفع على النقد بل وغير قابلة للمنافشة (٩).

إن البنية المعرفية والكتب الدراسية والمناهج التعليمية للتعليم الثانوى لاتعالج واقع الطلاب وظروف الحياة المتردية فى المجتمع ، ولاتتح لهم فرصة الاستيعاب الكامل والفهم العقلى لهذا الواقع ، ولا التصدى له وتفسيره

بصورة علمية رشيدة ، ثمة تجاهل مستمر لهذا الواقع وانفصال المدرسة عن قضايا المجتمع المعاشة ، ولذا يقوم التعليم الثانوى فى مبادئه الأساسية على حفظ هذه الكتب والمعلومات من جانب الطلاب ويعتمد التدريس على العلاقة السلطوية بين المعلم والطلاب بواسطة التلقين (١٠) إن هذه المناهج فى شكلها الحالى لاتساعد على دعم التفكير والإبداع لدى الطلاب وإنما تدعو إلى المسايرة والانصياع وهو أمر ينتهى إلى نوع من السلبية والامبالاه التى يعيشها شبابنا ·

٦- إزدواجية التعليم :

يعانى التعليم المصرى بشكل عام من العديد من الازدواجيات التعليمية، والتى هى فى نهاية المطاف ليست لصالح التعليم ولا لصالح الوطن والمواطن، فهناك ست إزدواجيات فى نظامنا التعليمى ، وفى القلب منه التعليم الثانوى وهى : (١١)

- الازدواجية بين نظام التعليم العام والتعليم الدينى الأزهرى ·
- الا زدواجية بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص ·
- الا زدواجية بين التعليم الحكومى المجانى والتعليم الحكومى بمصروفات .
- المدارس التجريبية للغات .
- الا زدواجية بين التعليم العام والتعليم الفنى ·
- الا زدواجية بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى ·
- الا زدواجية بين تعليم بلغات أجنبية وتعليم باللغة العربية ·

وما نود أن نؤكد عليه هنا فى هذه الورقة ، هو ثنائية التعليم الثانوى العام والثانوى الفنى حيث تشير البيانات المتاحة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

جدول (١) يوضح نوعية التعليم وعدد المدارس والطلاب للعام الدراسى ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ [١٢]

نوع التعليم	عدد المدارس	عدد التلاميذ
جملة التعليم الثانوى العام	٢,١٧٠	١,٢٩٩,٢٣٣
التعليم الصناعى	٨٥٥	١,٠٥٠,٩٧٠
التعليم الزراعى	١٧٢	٢٥١,٠٢١
التعليم التجارى	٨٤١	٧٨٨,٠١٧
جملة التعليم الفنى بأنواعه	١,٨٦٨	٢,٠٩٠,٠٠٨
جمله الثانوى العام ومافى مستواه	٤,٠٣٨	٣,٣٨٩,٢٤١

ويشكل التعليم الفنى نحو ٦٢% تقريباً من جملة تلاميذ المرحلة الثانوية، ولاشك أن تلك الازدواجيات فى حاجة إلى إعادة نظر فى ضوء مستجدات العلوم التربوية وتوجهات التربية الحديثة نحو دمج أنواع التعليم فى إطار من التعددية فى إطار الوحدة، ويجب أن نضع فى اعتبارنا أن تلك الازدواجيات يمكن اعتبارها تنوع وتعدد فى مصادر ومسارات التعليم، ولكن الأهم والأخرى ضمها فى إطار نظرى فلسفى تربوى اجتماعى يتعامل معها بوصفها منظومة تعليمية متكاملة ومتوازنة ومتساندة ٠

ثانيا : مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية :

تعيش البشرية اليوم حالة مخاض سوف تسفر فى المستقبل القريب عن تطورات نوعية فى شكل وأنماط الحياة الإنسانية ، وذلك بالإضافة إلى ما أفرزته خلال العقدين الماضيين من ثورة المعلومات والتكنولوجيا ومن التغيرات العالمية فى مجالات التنمية والسياسة والاقتصاد ، إن المستقبل القريب سيشهد نقلات نوعية جذرية فى كافة مناشط الحياة الإنسانية بما فى ذلك طريقة الحياة التى يحيا بها الناس ، بل والطريقة التى تتطور بها عملية التطور ذاتها ، وذلك بفضل الثورات التى بدأت تظهر لنا الآن وستزداد فى الأيام القادمة .

لقد شهد العالم تغيرات وتطورات علمية وتكنولوجية غير مسبوقة فى مجال تكنولوجيا الوراثة ، والطاقة والمواد والمعرفة والبيئة ، وإذا كانت هذه الثورات المتعاظمة فى العلم والتكنولوجيا ، التى تجمع بين الثورة التكنولوجية المتقدمة والثورة المعلوماتية الفائقة تتميز بالاعتماد المتزايد على المعرفة ، فإنها فى الوقت نفسه قد مهدت لظهور مجتمع المعرفة الذى نعيش بواكير إنتاجه الآن .

كما شهد مفهوم التنمية وأهدافها وآليات تحقيقها تغيرات جذرية فى مجتمع المعرفة ، حيث صار مفهوم التنمية البشرية مرادفاً للتنمية الإنسانية، التى تنهض بشكل أساسى على أن التنمية تعنى تنمية الإنسان من أجل الإنسان، وتتحقق عن طريق هذا الإنسان، كما تبدلت أهدافها وآليات تحقيقها، حيث أصبح الإنسان يمثل ثمرتها وبذرتها فى آن واحد، فهو صانعها وهو غايتها وهو عمادها، أن التغيرات التى شهدتها مفاهيم التنمية من التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية تعنى فى الأساس وفى التحليل الأخير توسيع

الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية أمام الإنسان، بما يتيح له تعظيم قدراته وإمكاناته الإبداعية الخلاقة من أجل حياة أكثر إنسانية وعدلاً وحرية .

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية التى يشهدها العالم اليوم تزايدات بفعل تكنولوجيا الاتصالات وظاهرة العولمة أو الكوكبية على الجوانب الاقتصادية والسياسية بشكل رئيسى، وكان لهذ التأثير انعكاسات سلبية واضحة على الجوانب الاقتصادية ، لذلك كان من الضرورى السعى والاهتمام على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لتقليل أو تلافى تلك الآثار، من الوسائل الفعالة فى هذا الأمر : **تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية. والتوزيع العادل للموارد والثروة . وتقليل الهوة بين الفقراء والأغنياء. وإيجاد تنظيمات ومعايير دولية فى بعض المجالات** (العلاقات العمالية ، أماكن العمل ، العلاقات بين الشركات متعددة الجنسية والدولة) وتدعيم دور الدولة لتكون وسيلة قوية وفعالة للانصاف والعدالة . ودعم ومساندة دولية لحقوق كل من الإنسان والطفل والشاب والمرأة والأقليات الموجودة فى المجتمعات(١٣).

١- السمات الأساسية لمجتمع المعرفة :

يتسم مجتمع المعرفة بالعديد من السمات والخصائص من أبرزها (١٤).

- الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة، مما يعنى أن التعامل مع أية مشكلة يستدعى معرفة متصلة من مجالات معرفية متعددة، وكذلك الاندماج بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية الذى بات يتصاعد

بصورة كبيرة، وينشأ عنه ما يطلق عليه " القيمة المعرفية المضافة " بمعنى الانتشار الواسع والسريع إلى مجالات المعرفة الأخرى فتتطور بدورها ، الأمر الذى يؤدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة فى هذه المجالات ٠

- اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات ، وإرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالى فيها ، حيث أصبح مصدر القوة الحقيقى لأى مجتمع هو : "**المعرفة فى يد الكثرة** " ، وليس " **الأموال فى يد القلة** " وأصبح التراكم الرأسمالى لأى مجتمع يتمثل فى مدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يملكه المجتمع من معلومات ومعارف قابلة للتطبيق والتوظيف، وأصبحت خبرة الفرد تقاس بحداثة معارفه وأفكاره ومهاراته ، وليس بعدد السنين فى مزاولة عمل ما ٠

- ظهور أساليب جديدة للتقسيم الدولى للعمل ، إحتلت بموجبه التكنولوجيا مكان الأيديولوجيا فى صناعة شكل النظام العالمى الجديد ، وتحديد شكل العلاقات الدولية فى هذا النظام فى المجالات المختلفة ، اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية ... ألخ ٠

- أصبحت المعارف والمعلومات مقوماً اجتماعياً قائماً بذاته ، وعنصراً فاعلاً بالغ التأثير فى حياة الأفراد والمجتمعات ، وأصبح تغيرها يحطم معه أدوراً اجتماعياً مستقرة ، وينشئ أخرى مستحدثة ٠

- ظهور تقسميات وفوارق طبقية من نوع جديد بين أبناء المجتمع الواحد بين من يملكون المعرفة ويتحكمون فيها ، ومن لا يملكونها، وهذه الفوارق

ستكون أكثر حدة وعمقاً من أية فوارق أنتجتها امتيازات التحكم فى الثروة المادية ٠

- توسيع وتعميق الفجوة القائمة بالفعل بين دول الشمال ودول الجنوب – بين الأغنياء والفقراء– تلك الفجوة المعروفة بـــ "**الفجوة الرقمية**" Digital Divide "، أى بين أثرياء المعلومات وفقرائها ، وكما رأينا كيف يسعى الأغنياء إلى إحكام قبضتهم على المعارف والمعلومات من خلال فرض لاتفاقية الملكية الفكرية ، والاتفاقيات الساسية والاقتصادية على الفقراء ، بما يعنى إذعان الفقراء لسطوة ومعرفة الأغنياء التى تزداد يوماً بعد يوم ، ويتعاظم شأنها ، ولعل المشهد السياسى والعسكرى فى عالمنا العربى خير دليل على ذلك الأمر ٠
- التغير الجذرى فى مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته ، مما أسهم فى بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات ، وأصبحت التجارة الرابحة هى تجارة المعرفة ، وبات التجار الأكثر حظاً هم تجار المعلومات ، ولقد أثر ذلك بدوره على التنظيم الاجتماعى وعلاقات العمل ٠
- أصبح الإنسان فى ظل مجتمع المعرفة وبفضل التقنية المعلوماتية غير مضطر للانتقال من مكان لآخر ليعرف أمر ما أو لتبادل الرأى فى قضية معينة ، فيمكنه من خلال شبكة المعلومات " الانترنت " أن يدخل فى حوار مع الآخرين بالصوت والصورة والكلمة المكتوبة كما أسهمت تقنية المعلوماتية فى بلورة ثقافية إلكترونية زادت من عمليات التلاقح الثقافى

بين المجتمعات ، وإتاحة الفرص أمام الأفراد لمقارنة " صورة الذات " مع " **صورة الآخر** " وما يرتبط بذلك من رضا وقناعة أو تمرد وعصيان، ولقد ساعدت تقنية المعلوماتية فى انتشار لغة إلكترونية تنهض على الرمز، مما كان له أثره على طريقة التفكير وتحقيق نوع من " **التوحد اللغوى**" بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشار بهم الثقافية .

٢- المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة :

إن التغيرات والتحولات التى نعيشها فى ظل مجتمع المعرفة الذى حقق بدوره إنجازات غير مسبقة على كافة الأصعدة ، يتطلب من النظام التعليمى – الثانوى تحدياً – العديد من المتطلبات التى لابد من توافرها والانطلاق منها، حتى نستطيع أن نحقق فعلاً إصلاحاً تعليمياً بشكل عام وإصلاحاً تعليمياً للتعليم الثانوى بشكل خاص، هناك العديد من المفاهيم والمسلمات والأهداف التى يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحن نتحدث ونسعى إلى إصلاح التعليم الثانوى

ومن أبرز التحديات التى يفرضها مجتمع المعرفة على إصلاح التعليم الثانوى مايلى (١٥) :

(أ) اعتماد فلسفة تربوية تساعد على إكساب المتعلمين القدرات والمهارات التى تمكنهم من تفسير الظواهر وفحص الحقائق إنطلاقاً من المبادئ التالية :

- عدم الفصل بين الجزئى والكلى .. إنطلاقاً من القناعة بأن تركيز الاهتمام على التفاصيل الدقيقة التى تعتمل الظواهر المختلفة المحيطة بالإنسان ، يكون سبباً فى تغييب الرؤية الشاملة لهذه الظواهر .

- عدم التمسك بحتمية معينة مهماً كان سندها، وعدم الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة، أو الالتزام بيقين واحد مهما كان نوعه، إنطلاقاً من القناعة بأن التطور وتغير ألياته باتت كلها سمات بارزة تتطلب من العقل البشرى أن يقيم حججه وأسانيده فى التعامل مع أية ظاهرة من خلال النظر إلى تطورها، على إنه عملية تفاعل مستمر تام متطور متشعب ومتغير بين عوامل داخلها وأخرى خارجها .
- الاهتمام بدراسة أوجه التشابه والقواسم المشتركة بين الظواهر المختلفة ، بدلاً من الاستغراق فى دراسة أوجه الاختلاف والتباين بينهما، وهو ما يتطلب توجهاً جديداً للتفكير، يقوم على أساس الجمع بين القدرة على التفكير الشامل والإحاطة بما وراء حدود التخصصات المعرفية المختلفة.
- عدم الفصل بين العلوم والصورية كالمنطق والرياضيات والعلوم الأخبارية كالفيزياء والكيمياء والأحياء، أو الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية .

(ب) التأكد على التحول نحو تنمية قدرات المتعلم على توقع سرعة واتجاه التغير، والتعامل الذكى معه بما يرافقه من غموض وعدم وضوح، بل وفوضى أحياناً، وتمكين المتعلم من نقل الأفكار من مجال معرفى لآخر والنظر إلى المسائل فى ترابطها وتشابكها .

(ج) تطوير الإنسان المنتج للمعرفة المبدع للتكنولوجيا بالتوصل إلى كل ما من شأنه تحرير الإنسان من أية قيود تحول دون ظهور ونمو إمكاناته إلى

منتاها، وتطوير قدراته إلى أقصى مداها ، وتحرير طاقاته الهائلة وإفساح المجال أمام إبداعاته المتنوعة وذكاءاته المتعددة لتبرز وتعبر عن نفسها .

(د) الاعتراف بأن التعليم ليس مرادفاً للتمدرس والحياة المدرسية فقط. وأنه ليس محدوداً بزمان معين أو مكان معين ، بل يجب أن ينظر إليه باعتباره عملية مستمرة تبدأ من بواكير الحياة ولا تنتهى إلا بانتهائها كما تتعدد وتتباين مصادره وتتنوع وسائله وطرائقه (١٦) .

(هـ) تأكيد " **وحدة المعرفة** " ، **وتقارب العلوم وتكاملها** "، من خلال تدريس الإنسانيات للمتخصصين فى المجالات العلمية والتكنولوجية، وتدريس العلوم الأساسية والتطبيقية للمتخصصين فى المجالات الانسانية، والاتجاه نحو الدراسات ذات التخصصات المتعددة مثل:الكيمياء الحيوية، والكيمياء التوفيقية، والبيوتكنولوجيا، والهندسة الوراثية، هندسة البروتينات، هندسة الاتصالات والمواصلات، وتبنى البرامج التعليمية التى تمكن من تخريج نوع جديد من المتخصصين هو "**العامل ذو التخصص العريض**" أو **متعدد التخصصات** " كبديل عن العامل ذى "**التخصص الضيق**" **أوالتخصص الواحد**" وكذا إرتباط وتفاعل المؤسسات التعليمية بل واندماجها مع " **مواقع العمل والإنتاج** " من خلال تبنى صيغ ونماذج تعليمية، تجعل من حياة المتعلم عملية متصلة متداخلة متبادلة من " الدراسة" و" العمل " من قبيل صيغة التعليم المزدوج (١٧) .

(و) تعظيم الاستفادة مما يتيحه التطوير التكنولوجى من أدوات تعليمية إلكترونية عديدة ومتنوعة من أهمها: مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الذى يفرضه مجتمع المعرفة، وما يصاحبه من مشكلات الأعداد الكبيرة

من المتعلمين، متفاوتى المستويات والنوعيات والميول والرغبات. وإتاحة مصادر متعددة للتعليم والتعلم، مما يعنى عدم الاقتصار على الكتاب المدرسى كمصدر وحيد للمعرفة للمتعلم والانتقال بالدور التقليدى للمعلم من كونه " **ناقلاً للمعرفة** " إلى دور آخر جديد يصبح فيه المعلم " **مرشداً وموجهاً** للمتعلمين وميسراً لتعلمهم ومنظماً لبيئتهم التعليمية وإتاحة مزيد من الحرية للمتعلم وتوفير بيئة نفسية مواتية للتعلم الفعال الذى لايمكن أن يتحقق إلا فى بيئة تعليمية ديمقراطية تعتمد الحوار والنقاش والتباين فى الآراء والرؤى ، منهجاً أصيلاً فى العملية التعليمية

تلك هى أهم سمات وخصائص مجتمع المعرفة، والمتطلبات التربوية الضرورية للتعايش فى هذا المجتمع، وأذا كنا بصدد طرح أفكار ورؤى جديدة لتطوير وإصلاح التعلم الثانوى فى مصر، بوصفه المحطة الكبرى فى مسيره الطالب التعليمية، فإن إصلاح التعليم الثانوى لابد أن يسعى فى التحليل الأخير إلى خلق صيغة تعددية أو تنوعية فى إطار من الوحدة للنظام التعليمى، كما أن التعليم الثانوى الذى نسعى إلى تطويره وإصلاحه لابد أن يحقق بالأساس التعليم الفعال فى ظل مجتمع المعرفة وهذا التعليم الفعال يتميز بكونه ٠

- **تعليماً توقعياً** : يسعى لإعداد الإنسان القادر على التحسب للتغيرات المتوقعة والمحتملة والاستعداد القبلى لها ، والتعامل بفاعلية مع أحداثها، بل والسعى لإحدثها ٠

- **تعليماً ديمقراطياً** : يعد الإنسان للتعامل مع الآخرين وقبولهم والتعاون معهم فى إطار من حرصه على الاختلاف عنهم وليس معهم، بما يدعم ثقافة الاختلاف والتباين .

- **تعليماً علمياً ناقداً** : ينمى فى الإنسان رفض أية حتمية أو التسليم بالحقائق أو الاستسلام للمعارف السائدة، أو العمل بموجبها قبل التحقق من صحتها وتمحيصها واختبارها .

- **تعليماً إبداعياً** : يكسب الإنسان مهارات التفكير الإبداعى الخلاق ، ويدربه على أصول الإنتاج المعرفى والإبداع التكنولوجى الذى ينطلق من مفهوم للإبداع ويؤكد على أن الإبداع هو إكتشاف علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع .

- **تعليماً مستمراً وذاتياً** : يدعم لدى الإنسان مبدأ مواصلة التعلم مدى الحياة، ويكسبه مهارات التعلم المستقل والذاتى، ويسعى إلى تعظيم وتكريس مفهوم التعلم الذاتى بدلاً من التعليم، حيث يعد التعلم قائم على قدرات ومهارات وإمكانات المتعلم الذاتية، ويخلق منه الشخصية القادرة على الفعل والإنجاز ، أما التعليم فهو فعل سكونى ثابت قاصر على المعارف والمعلومات المراد إكسابها للمتعلمين فى مرحلة دراسية معينة وبطريقة معينة ووفق منهج معين ومحدد سلفاً .

٣- الأهداف التربوية الجديدة :

ينشغل المفكرون الاجتماعيون وعلماء التربية بأهمية ربط الأهداف العامة للتعليم والصورة المبتغاة للإنسان المصرى فى المستقبل لمواجهة تحديات العصر وتحديات مجتمع المعرفة، بالهدف الأكبر وهو خلاص المجتمع

من حالة التخلف والتردى وتحقيق نهضة حقيقة وتقدم فعلى وتنمية مستدامة تعلى من شأن المجتمع وتحقيق غاياته وأهدافه. من هنا فإن الربط بين أهداف التعليم عامة والأهداف الكبرى للمجتمع تلقى على التعليم مهمة "**تحرير الإنسان المصرى وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية فى عملية التنمية والتمتع بثمار تلك التنمية**"(١٨). من هنا يلزم على التعليم الثانوى تزويد وإكساب المتعلم المعارف والمهارات والاتجاهات وأنماط السلوك والقدرة على حل المشكلات التى يحتاجها الفرد ليكون منتجاً وفاعلا ومساهماً فى حركة تطور الواقع الاجتماعى المعيش .

وفى ضوء ما سبق يجب على التعليم الثانوى ونحن بصدد تطويره وإصلاحه أن يحقق الأهداف الكبرى التالية ، والتى يجب أن تحكم حركة إصلاحه وتطويره بالأساس ، وهى :

١- تكوين قاعدة ثقافية مشتركة فى توجهاتها وقيمتها العامة لطلاب التعليم الثانوى، بما يشكل إطاراً مرجعياً يحقق التجانس والوحدة فى تكوين الطلاب .

٢- تكوين مواطن مستنير ومنتج ، فاعل ومنفعل إجتماعياً، قادراً على التواصل الاجتماعى الفعال، واع بحقيقة الواقع الاجتماعى المحلى والعالمى المعيش .

٣- تنمية التفكير العلمى والعقلانية، والعمل المنظم الذى يطلق الطاقات المبدعة فى الإنسان ، ويرتبط ذلك بتربية التفكير النقدى لدى طلاب التعليم الثانوى، لكى يتمكنوا فى ضوئه وبواسطته من التفكير فى بدائل اجتماعية وسياسية

أفضل من تلك التى يعيشون فيها، ويتطلب كل ذلك تحرير الطلاب من قهر التبعية والسلبية والقصور والإحساس بالدونية •

٤- تكوين الإنسان الواعى بواجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية، الفاعل والمنفعل معاً فى حركة مجتمعية. وليس الإنسان المقتصر على واحدة من هاتين الصفتين فى إستجابته ومشاركته فى صياغة مجتمعه•

ثالثا : ملامح السياسة التعليمية الجديدة للتعليم الثانوى :

سنحاول فى الصفحات التالية أن نطرح رؤية جديدة وبعض المبادى الحاكمة لأى سياسة تعليمية جديدة تسعى نحو تطوير وإصلاح التعليم الثانوى فى مصر ويمكن بلورة أهم تلك الملامح والرؤية فى العناصر التالية :

١- توحيد المرجعية الثقافية للتعليم الثانوى :

إن أحد أهم التحديات التى تواجه تطوير التعليم الثانوى تتلخص فيما يمكن أن تنتجه التشكيلة الواسعة من المدارس التى تعمل فى إطار ثقافات مختلفة، من تباين فى ثقافات ومفاهيم وتصورات المواطنين وعاداتهم لذهنية خلال العقود القادمة •

إن الإصلاح المطلوب للتعليم الثانوى يأتى فى أولوياته القضاء على هذه التعددية الثقافية لأنماط التعليم المختلفة، والتى تمس جوهر وكيان عملية تكوين ذهنية المواطن واتجاهاته المعرفية والوجدانية؛ بما فى ذلك إحساسه بالانتماء الثقافى والمجتمعى ويستهدف ذلك ضرورة إعادة النظر فى التعليم الثانوى بصورته الراهنة الذى يقوم على تقسيم المواطنين إلى فئات تتعلم فى

إطار ازدواجيات ثقافية شديدة التباين التعليم العام والتعليم الفنى، التعليم المدنى والتعليم الدينى التعليم الحكومى والتعليم الأهلى والخاص والأجنبـــى [١٩] ٠

إن المرجعية الثقافية التى نسعى إليها، هى تلك التى تصل الماضى بالحاضر فى اتجاه المستقبل، ويتطلب ذلك تبنى إستراتيجية "**التجديد من الداخل** " بحيث ينظر إلى كل تلك الازدواجيات بوصفها تنوع فى إطار من الوحدة، تلك الوحدة المطلوب رسم معالمها وإطارها العام وأهدافها وفلسفتها ومكوناتها، بحيث تكون الوحدة هى العاصم والحاكم لكل تنوع تعليمى وثقافى فى التعليم الثانوى ٠

٢- تكافؤ فرص التعليم ، والتزام الدولة والقطاع الخاص بتمويله :

إن تكافؤ الفرص التعليمية المتاحة للجميع، تعتبر ضرورة حيوية لإصلاح التعليم الثانوى وإرساء العدالة والديمقراطية فى مواجهة اللامساواة والتفاوت الاجتماعى، فضلا عن إرساء أسس ثقافية مشتركة بين أبناء الوطن الواحد، ويتطلب تحقيق ديمقراطية التعليم الثانوى، تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية وبين تعليم البنين والبنات والتغلب على المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قد تحول دون استفادة الطلاب منه، وذلك يتطلب أيضاً مجانية حقيقة، إذ أن المجانية القائمة فى النصوص ليست سوى خدعة إذا استمرت عمليات زيادة أعباء المواطنين فى تسديد أجزاء من تكلفة الخدمة التعليمية٠

لايمكن فى عصر المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات ، أن نتصور أن يقتصر نقل المعرفة المتقدمة على القلة ومن أجل رفاهية هذه القلة ٠ إن

متطلبات المجتمع القائم على المعرفة، ومجتمع التعلم الجديد،تنطوى على افتراض أن غالبية الأطفال يستطيعون متابعة المستويات المتقدمة من الدراسة فى التعليم الثانوى، ولعل ذلك يتطلب منا ونحن بصدد النظر فى إصلاح التعليم الثانوى التوسع الدائم فى هذا التعليم، وليسعى المستوى الكمى فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى تعديلات وظيفية فى المناهج وطرائق التدريس والامتحانات، كما أن توسيع قاعدة التعليم الثانوى بعد تطويره إلى نظام " **المدرسة الشاملة** " أصبحت مسألة ضرورة وهامة للقضاء على التفاوت الاجتماعى ٠

كما يتطلب ذلك أيضاً مسئولية الدولة ورجال الأعمال والقطاع الخاص عن تمويل التعليم، لابد من مشاركة القطاع الخاص فى تمويل التعليم الثانوى لأنه المستفيد الأول من الاستثمارات التعليمية بعد بيع القطاع العام ووجود قطاع الأعمال، وليس ذلك فقط ، بل أن بناء كوادر وطنية قادرة على فهم واستيعاب علوم العصر ومجتمع المعرفة[٢٠]، هى تلك الكوارد القادرة على حماية أمن الوطن والدفاع عنه وصيانة أراضيه من أى عدوان خارجى، من هنا فإن دور الدولة موازى لدور القطاع الخاص ورجال الأعمال فى تحمل رأس المال المسئولية الاجتماعية فى النهضة بالمجتمع والأمة فى مجتمع المعرفة ، الذى يحقق تنمية وتقدم للجميع ٠

٣- تطوير البنية التعليمية – التنوع فى إطار الوحدة –

لقد أكدت العديد من الدراسات والرؤى التربوية التى تسعى إلى تطوير وإصلاح نظم التعليم وتحديداً التعليم الثانوى لما له من أهمية ومكانة فى مجتمعات العالم الثالث، إن بنية التعليم الثانوى يجب أن تتطور فى إطار" **التنوع**

فى " **إطار الوحدة** " وهو ما يطلق عليه فى بعض الأدبيات التربوية مفهوم " **الشجرة التعليمية** ".

إن الوحدة تعنى انفتاح التعليم الثانوى واستمراريته عبر المراحل والمستويات، بحيث يتحول التعليم إلى كيان حى دائم الحركة والنمو، تتعدد به فرص المرور والعبور والانتقال بين أنماطه، والاستمرار حسب قدرات الطلاب واختيارتهم، ولاينطوى على أى طرق تعليمية مسدودة فى نهايتها، كما تتعدد به أيضاً فرص الانتقال الأفقى الدائم من فرع إلى آخر. وإنما يستطيع جميع الطلاب متابعة دراستهم بغض النظر عن نوع التعليم الذى حصلوا عليه سابقاً (٢١) .

أما التنوع فينطلق مبدئياً من الرفض القاطع للفصل بين التعليمين العام والمهنى، والعمل على دمجهما فى تعليم واحد ذى فروع وشعب دراسية متعددة . فالتنوع بعكس التشعيب المعمول به حالياً . والذى يشير إلى وجود مسارات مختلفة منفصلة عن بعضها وغير متكافئة. داخل النظام التعليمى الواحد (العام والفنى مثلاً)، يشير إلى تعدد الخبرات التربوية بشكل متكافئ فى إطار نظام واحد يؤدى إلى إثراء الواقع التربويى بخبرات مختلفة، فى حين يكرس التشعيب التمايزات الطبقية داخل المجتمع، فإن التنوع يدعم التعددية المكتافئة(٢٢)، ولعل التعددية تعد مطلب لإقامة الحياة الديمقراطية وإتاحة الفرص للحريات فى الواقع .

ويمثل هذا الاتجاه أبرز أنماط الإصلاحات التى طرأت على تنظيم التعليم فى المجتمعات المتقدمة منذ عقود طويلة. وقد كان الدافع إلى هذا الاتجاه التوسع الكبير الذى لحق بالتعليم الإعدادى والثانوى وبعد تعميم التعليم

الابتدائى . وكان لابد فى الواقع من تغيير البنى التعليمية التقليدية التى لم يعد بإمكانها أن تستجيب إستجابة كافية لقدرات المتعلمين وحاجاتهم المتجددة من جهة، ولحاجات المجتمع المتغيرة وفى مقدمتها متطلبات سوق العمل المتنوعة من جهة ثانية (٢٣) .

٤- ربط التعليم الثانوى بالمجتمع - المدرسة الشاملة -

من ملامح تطوير وإصلاح التعليم الثانوى، ضرورة ربط التعليم بالمجتمع وبالإنتاج، ليس مجرد الاتصال المعرفى بشئون الحياة والمجتمع، بل دمج التعليم فى الحياة العامة بما فيها من عمل وإنتاج وتطلعات إنسانية وإجتماعية، أى أن يصبح التعليم وجهاً من وجوه التنمية الثقافية والإنتاجية ويتعامل معمها

إن تغيير طبيعة العملية التعليمية والتربية التى تجرى داخل المدرسة الثانوية بعيداً عن المجتمع وشئونه وتطلعاته ، يتطلب بإلحاح أن تتحول التربية إلى عملية وثيقة الاتصال بالحياة والإنتاج ، كذلك يتم استبدال هذه العملية التقنية النظرية بتعلم وظيفى يحدث فى مواقع الإنتاج نفسها ، وتربية مباشرة وغير مباشرة تحدث فى جميع مرافق المجتمع ، ومن ثم تزول كل الثنائيات داخل العملية التعليمية : بين النظر والعمل ، والفكر والممارسة ، بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية ، بين المدرسة والمجتمع ، بين المدرسة والمصنع .

إن ربط التعليم الثانوى بالواقع الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء مبدأ "التنوع فى إطار الوحدة "لايكون له أى معنى مالم يتجسد فى مؤسسات تعليمية ذات مواصفات محددة . ومن أهم الصيغ التعليمية فى التعليم الثانوى التى

تتوفر فيها تلك المواصفات " المدرسة الثانوية الشاملة " والتى انتشرت إنتشاراً واسعاً فى أغلب المجتمعات الأوربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أمريكا اللاتينية منذ سنوات طويلة ، وكان لنا فى مصر تجربة لهذا النوع من التعليم الذى لم تهيئ له كل سبل النجاح والدعم والمساندة المجتمعية، هى تأخذ بمبدأ التكامل بين أنواع النشاط التعليمى وموضوعات الدراسة من جوانبها : الفكرية والعلمية والفنية والخلقية والعملية المهنية ، وقد دفع إلى انتشار هذا النوع من التعليم محاولته إزابة الفوارق الاجتماعية والتعليمية بين أبناء الوطن الواحد، ودعم مبدأ تكافؤ الفرص بدوافع إنسانية واجتماعية وبدوافع اقتصادية وحضارية (٢٤) .

والهدف الرئيسى " **للمدرسة الشاملة** " هو إعداد المساعدين الفنيين والكفاءات المهنية والخدمية الوسطى بصفة عامة، وهى القوى المهنية الواسعة والضرورية فى عملية الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى، فضلاً عن إعداد الطلاب من ذوى الاستعدادات والقدرات المناسبة لمتابعة دراساتهم العليا والتى يحتاجها الاقتصاد الوطنى .

وتقوم فكرة "المدرسة الشاملة" على عدة مبادئ وأسس تربوية وتعليمية، هى: (٢٥) .

الشمول: وذلك بمعنيين، **الأول،** أن تضم طلاباً من مختلف القدرات والاستعدادات، ومن مختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. تقدم لهم منتهج وبرامج ثقافية وعلمية عامة ومشتركة وصور للتربية التعاونية الديمقراطية اللازمة للمواطنة المسئولة.

والثانى، أن تضم أنواعاً من النشاط التربوى، وبصفة خاصة موضوعات الدراسة والتدريب لتى تلائم اختلاف القدرات والاستعدادات، واختلاف أحوال البيئات، وما يترتب على ذلك من تباين فى حاجات الأفراد والمجتمعات المحلية، ويشير هذا المعنى إلى مرونة البرامج التعليمية، بحيث تسمح للطالب بتغيير دراسته بسهولة دون الانتقال إلى مدرسة أخرى .

التكامل : بمعنيين **الأول**، التكامل بين أنواع النشاط التربوية وموضوعات الدراسة من جوانبها الفكرية والعلمية والفنية والخلقية على المستوى الأفقى فى كل صف دراسى، وعلى المستوى الرأسى، أى طوال سنوات الدراسة الثانوية، **والثانى**، التكامل فى تمكين الطلاب من تنمية شخصياتهم وقدراتهم واتجاهاتهم السليمة نحو العمل والإنتاج ومن ثم تطوير المجتمع .

- تمكين الشباب من المساهمة فى الخدمات الأجتماعية والتعود على المشاركة فى النهوض بمتطلبات المواطنة، والقدرة على العمل فى مجالات الإنتاج المختلفة .
- توجيه الطلاب إلى التأثير فى المجتمع لإصلاحه وتجديده وتحقيق تقدمه، بإبراز خصائصه ومقوماته الأصيلة وإحياء قيمة وفضائله ومعتقداته السامية، والوفاء بحاجاته وتطلعاته نحو الرقى والتقدم، وباضطلاعهم بواجبات المواطنة فى جميع هذه المجالات .
- تنظيم النشاط التربوى على أساس الممارسة والتفاعل واكتساب المعارف الحية عن طريق العمل، بما يكفل الحياة الاجتماعية داخل لمدرسة

ويقضى على مثالب التلقين والحفظ والعلاقات الاجتماعية غير الرشيدة، ويجعل من المدرسة مجتمعاً يسوده التعاون والتضامن والمساواة ،

إن نظام المدرسة الثانوية الشاملة فى ضوء ما سبق تعد نموذجاً لإصلاح التعليم الثانوى فى مصر وتجديده وتطوره، وجعله أداة لتحقيق أهدافه الإنسانية والاجتماعية. ولمساعدة الطلاب فى إثراء حياتهم وتنمية شخصياتهم بما يفيدهم فى حياتهم الشخصية، ويحقق فى نفس الوقت متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ، والهادفة فى نهاية التحليل إلى التقدم والرقى بالمجتمع فى كافة المجالات من خلال الإنسان المتعلم الذى هو بداية ونهاية عملية التنمية الإنسانية ،

ولاشك أن إحياء تجربة " **المدرسة الثانوية الشاملة** " فى ضوء ماسبق يعد أحد أهم صور وصيغ إصلاح التعليم الثانوى فى مصر، فإذا كان التعليم الثانوى ومنذ أواسط الأربعينات قد شهد سراعاً فلسفياً وإجتماعياً بين " طه حسين "صاحب إتجاه توسيع فرص التعليم وإتاحتها أمام جميع الطلاب لخلق المجتمع المتعلم القادر على إحداث التنمية والتقدم ، وإسماعيل القبانى " رائد الاتجاه البراجماتى فى التعليم والذى كان يرى حصر التعليم مابعد الابتدائى فى قلة من الطلاب ، وتقرير " أحمد نجيب الهلالى " فى إصلاح التعليم الثانوى، والمحاولات متواصلة ومستمرة فى تطوير وإصلاح التعليم الثانوى إلا إننا نعتقد أن المدرسة الثانوية فى ضوء " **التنوع فى إطار الوحدة** " قادرة على المساهمة فى حل مشكلات وتناقضات التعليم الثانوى فى مصر فى ظل مجتمع المعرفة الذى نعيش فيه ونسعى لكى نكون إيجابيين فى التعاطى مع مفرداته ومستجداته ،

المراجع

١-محمد عزت عبد الموجود ، " تطوير التعليم الثانوى - إستراتيجية حكيمة لتطوير التعليم فى مصر " ورقة بحثية مقدمه إلى مؤتمر : **إصلاح التعليم فى مصر ٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، مكتبة الإسكندرية،** ٢٠٠٤) ص ١٣ .

٢- كمال نجيب ،" إصلاح التعليم فى مصر: الواقع والتطلعات، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٢-١٠ .

٣-معهد التخطيط القومى، **تقرير التنمية البشرية،** ٢٠٠٣ (القاهرة، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣) ص٢٤.

٤- كمال نجيب ،إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٨ .

٥- الحزب الوطنىالديمقرا طى ،**التعليم** ، (المؤتمر السنوى، الفكر الجديد وأولويات الإصلاح، سبتمبر ،٢٠٠٤)، ص ص ٢٦- ٢٧.

٦- حسن البيلاوى،**الإصلاح التربوى فى العالم الثالث،** (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨)، ص ٣٦ .

٧- حسن البيلاوى ،" تربية متكاملة لتنمية متكاملة : رؤية فى إصلاح التعليم فى ضوء متغيرات القرن الحادى والعشرين " **مجلة التربية والتنمية، العدد، الثانى يناير١٩٩٣)** ، ص ص- ١٥٠-١٥١ .

٨- مصطفى محسن، "إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسى والمحيط الاجتماعى " فى **الندوة الإقليمية**

الأولى حول : **التربية والشباب والمواطنـــة**، (تونس، الجمعيـــة التونسية حول ثقافة الشـــباب، ومركـــز البحـــوث الاقتصـــادية والاجتماعية، ١٧- ١٩ يوليو، ٢٠٠٤) ص ص ٩-١٠

٩- شـــبل بـــدران ، **التربية والنظام السياسى**، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥) ، ص ص ٢٠٤ - ٢٤١ .

١٠- كمال نجيب ،إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ١٠ .

١١-حامد عمار ،**فى بناء الإنسان العربى**، (القاهرة ، مركز ابـــن خلـــدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٢) ، ص ص ٥٥- ٥٧ .

١٢- وزارة التربية والتعليـــم ،**مبارك والتعليم – التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة** –، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم، قطـــاع الكتـــب، ٢٠٠٣) ص ص ١١٩- ١٢٠ .

١٣- السيد يـــس ،**الإصلاح العربـــى بـــين الواقـــع الســـلطوى والســـراب الديمقراطى**،(القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٣-٦٤.

١٤- وزارة التربية والتعليم ،مبارك والتعليم – التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠

١٥- المـــــرجع الســـــابق ،ص ص ٢١- ٢٢ .

١٦- فايز مراد مينا،**التعليم فى مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، (القاهرة، منتدى العالم الثالـــث، مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية، ٢٠٠١) ص ٤٠

١٧- وزارة التربية والتعليم،مبارك والتعليم، مرجع سابق، ص ص٢٠-٢١.

١٨- حامـد عمار، فى بناء الإنسان العربى، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

١٩- كمـال نجـيب ،إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٣١ .

٢٠-حسـام بـداروى،" إصلاح التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية "، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، مرجـع سابق ، ص ١١ .

٢١- على حبيـش ، الموجه الثالثة وقضايا البقاء (القاهرة، كتاب الأهـرام الاقتصادى، العدد ٢١٠ ، يونيو ٢٠٠٥)، ص ٨ .

٢٢- أحمد صيداوى وأخرون ،الإنماء التربوى، ((بيروت ، معهد الإنمـاء العربى ، ١٩٨٩) ، ص ص ١٥٥- ١٥٧

٢٣- شـبل بـدران ،التعليم وتحديث المجتمع، (القاهرة، دار قباء للنشـر، ٢٠٠٠) ، ص ص ٢٧٢- ٢٧٤

٢٤- كمـال نجيب ، إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق، ص ٣٤ .

٢٥- عبد العزيـز البسـام،" المدرسة الثانوية الشاملة " : نموذج لتجديـد التعليم الثانوى فى البلاد العهربية فى: حلقة المدرسـة الثانويـة للتعليم العام والمهنى فى البلاد العربيـة، (عمـان ، المنظمـة العربية للتربية والثقافية والعلوم ، ٢٥- ٣٠ نـوفمبر ١٩٧٢) ، ص ص ١٢٦- ١٢٧ .

بين المركزية واللامركزية
فى مناهج التعليم الثانوى بمصر
"دراسة ميدانية"(*)

مقدمة الدراسة:

تعد مرحلة التعليم الثانوى مرحلة متميزة من مراحل نمو المتعلمين، إذ تقع عليها تبعات أساسية وحيوية للوفاء بحاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم وإعدادهم فى الوقت ذاته للوفاء بإحتياجات المجتمع ومتطلباته.

والمرحلة الثانوية بحكم طبيعتها وموقعها من السلم التعليمى تحتل مكانا وسطا بين التعليم فى مراحله الأولى والتعليم فى مراحله العليا فهى تقوم بدور تربوى واجتماعى متوازن، إذا لابد أن تعد طلابها لمواصلة تعليمهم فى الجامعات والمعاهد العليا، كما تهيئهم للاندماج فى الحياة العملية من خلال الكشف عن ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وتنميتها بما يساعد على إختيار المهنة أو الدراسة التى تتناسب وخصائصهم.

ويعد التعليم الثانوى العام منذ نشأته من أكثر أنواع التعليم النظامى تمتعاً بمنزلة إجتماعية كبيرة، حيث يتيح لطلابه فرصاً تعليمية واجتماعية طيبة، وبذلك وجه إليه الاباء والمعلمون والقائمون على إدارة النظام التعليمى والمسئولون فى المجتمع عناية خاصة خلال مسيرته الطويلة ورغم الجهود

(*) أ.د. عايدة عباس أبو غريب أستاذ المناهج وطرق التدريس - شعبة بحوث تطوير المناهج المركز القومى للبحوث التربوية التنمية.

التى بذلت فى مجال هذا النوع من التعليم فقد واجه العديد من القضايا والمشكلات التى وقفت حجر عثرة فى سبيل تطويره. ومن أكثر هذه المشكلات حدة، ما يتعلق منها بأهدافه، ونوعية الطلاب الذين- يلتحقون به ومصير المتخرجين منه وهل هو مرحلة إعداد لما بعدها من مراحل التعليم أم أنه يمثل مرحلة منتهية، وما يتعلق بمسارات التعليم وقناوته فى تلك المرحلة وهل يمكن أن يأخذ شكلاً يتسم بالمرونة، وتعدد البدائل والاختيارات، أم أنه يواجه طلابه مسارا واحداً، وهناك مشكلات تتعلق بالمناهج، فهل يقتصر على ما يقدمه فى منهج موحد لجميع طلابه، أم من الضرورى أن يقدم منهجاً متنوعاً يقابل الفروق الفردية بينهم؟ وهل تفرض مقررات محددة على جميع الطلاب، أم يترك فيها مجال للاختيار بين مقررات متعددة؟ وغيرها من القضايا التى يعانى منها التعليم الثانوى، فضلاً عما يمثله امتحان الثانوية العامة من ظاهرة اجتماعية تلقى على الطلاب وأولياء الأمور أعباءً نفسية واقتصادية واجتماعية تزداد عاماً بعد عام.

وقد أوصت غالبية الابحاث والمؤتمرات التى تمت خلال العشر سنوات الأخيرة بضرورة إعادة صياغة مناهج التعليم الثانوى صياغة جيدة متطورة تضارع المستوى العالمى فى ذلك لتوفير قدر مشترك من المعارف والمهارات والاتجاهات لجميع طلاب التعليم الثانوى على اختلاف شعبه وأنواعه يتيح إعدادهم إعداداً جيداً لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة العالمية، وضرورة أن يكون المستقبل مكونا أساسياً فى عملية التطوير تلك.

ومن هنا تبرز أهمية أعمال الفكر فى استشراف المستقبل لتطوير المناهج بحيث تؤدى إلى تطوير معارف الطلاب وكذلك قدراتهم من خلال

تدريبهم على بعض الأساسيات اللازمة للعمل وكذلك التخصصات واللغات المطلوبة لسوق العمل فيما بعد. مع ضرورة أن تصاغ وتصمم مناهج تلك المواد بطريقة حديثة فعالة بحيث تعالج مشكلات المجتمع الحالية وتسهم فى إيجاد طالب واع بمشكلات وقضايا مجتمعه وقادر على الإسهام فى حلها ومن هنا ينبغى الاتفاق منذ البداية على الكفايات الأساسية المطلوب توفرها لدى خريج التعليم الثانوى للالتحاق بسوق العمل أو الجامعة أو اللازمة للحياة العامة أى الكفايات والمهارات الأساسية التى تعده لمزاولة مختلف أدواره الحياتية فيما بعد.

ومن أهم ما تضمنته سياسة وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الراهنة الأخذ بسياسة اللامركزية لجميع جوانب العملية التعليمية، والتى من أهمها اللامركزية فى المناهج الدراسية والتى تراعى إمكانيات المجتمع المحلى وإحتياجاته ومتطلباته وتطلعاته مما يساعد على تحقيق تنميته الشاملة الحالية والمستقبلية، ولقد رأعت معظم الدول المتقدمة تلك التوجهات مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها.

وثمة عدد من الدروس المستفادة من الجهود المبذولة سواء فى الدول المتقدمة أو بعض المجتمعات المحلية فى مصر" والتى يجدر النظر إليها بعين الاعتبار عند تطبيق البرامج المصممة لتوسيع وتعميق دور المشاركة المجتمعية التى يمكن من خلالها أن تشارك الاطراف المعنية غير الحكومية فى صنع وتنفيذ السياسة العامة المتعلقة بتطوير المناهج.

ولم تكن النتائج التى تحققت تنصرف فقط إلى تحسين الخدمات، والتنظيمات الابداعية للتطوير وإنما تمثلت أيضاً فى الاعتقاد المتزايد بقيمة العمل الجماعى وكذلك فى الطلب المتزايد على مشاركة المواطنين وتمثيلهم وحتى تنجح اللامركزية المرتكزة على الدفع من أسفل لأعلى، يتضمن على الحكومة خلق مناخ موات تزدهر فى ظله المبادرات المحلية والمشاركة المجتمعية.

وبناء على ذلك ضمنا خطة المركز البحثية لهذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ دراسة بعنوان بين المركزية واللامركزية فى مناهج التعليم الثانوى بمصر "دراسة ميدانية" والتى تهدف إلى صياغة أهم الاتجاهات المستقبلية التى يجب أن تراعى عند تصميم وتطوير مناهج التعليم الثانوى فى مصر.

وبالنظر للدراسات السابقة التى خصص لها فصل مستقل جاءت على شكل محاور ثلاث تتعلق بتطبيق اللامركزية فى العملية التعليمية وتتمثل المحاور الثلاث فى لامركزية إتخاذ القرارات التعليمية، ولامركزية التمويل والإدارة التعليمية، ولامركزية بناء وصياغة محتوى المناهج التعليمية.

وبالنسبة لمحور لامركزية اتخاذ القرارات التعليمية فقد أشارت الدراسات أن اللامركزية كسياسة تعليمية قد يكون لها إيجابيات متعددة إذا ما تم الاهتمام بتدريب الأفراد القائمين على اتخاذ القرارات كى تتوافر لديهم الصلاحيات التى من شأنها تحسين العملية التعليمية عند إتخاذهم أى قرار تعليمى لأنها تكون المسئولة عن قوة أو ضعف النظام التعليمى اللامركزي. وتشير دراسة إستيون وآخرون Easten, P., et al (2001) إلى مساهمة التنمية المحلية عند أستثمار رأس المال المحلى فى تدريب الأفراد الذين ستوكل لهم مسئولية اتخاذ القرار

التعليمى وإدارة مشروعات كتابة المقررات الدراسية وصياغة المناهج وتحقيق الإدارة الذاتية للمدرسة والمجتمع المحلى. وفى دراسة بعنوان اللامركزية فى اتخاذ القرار التعليمى أكد شامبان ٢٠٠١ على الدور الهام الذى تؤديه برامج التدريب فى تأهيل نظار ومديرى المدارس لتمكنهم من القدرة على اتخاذ القرار الخاص بالعملية التعليمية والتعامل مع المحليات بشكل إيجابى.

وفى تقرير الامم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٤ أنه فى أوائل تسعينات القرن الماضى شرعت كثيرمن الدول فى تنفيذ نظام لامركزية التعليم بغرض تحسين نوعية التعليم وتسهيل سبل الحصول على التعليم العام ورفع كفاءته وتحسين الإدارة التعليمية، والتصدى لعدم الثقة المتزايدة فى نظام التعليم العام، والاستجابة لقوى القاعدة الساعية فى الإصلاح، والاستفادة من دعم الهيئات المانحة المتزايدة ورصد مدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فضلاً عن معالجة نقص الموارد المالية والتغلب على العوائق المالية. ومن أمثلتها تطبيق اللامركزية الادارية، حيث يسمح للمحليات بادارة التعليم كما يحدث فى بولندا. وتوسيع المشاركة المجتمعية عن طريق تعاون عناصر المجتمع المحلى من الأباء، المدرسون، والمديرون، والسياسيون المحليون، وأعضاء مجتمع رجال الأعمال حيث يكون لهم الدور الفعال فى إدارة العملية التعليمية. واللامركزية المالية كما يحدث فى نيكاراجوا، والصين وتايلاند والبرازيل وغيرها من الدول عن طريق السماح للمحليات بفرض أساليب مختلفة لتمويل التعليم من أمثلتها تحصيل ضرائب أو تبرعات أو مساعدات أو مشروعات وغيرها مع مراعاة استخدام صكوك مدرسية لمساعدة الطلاب غير القادرين.

أما بالنسبة لمحور لامركزية التمويل والإدارة التعليمية فقد أكدت الدراسات على الحاجة إلى الجمع بين لامركزية الإدارة والتمويل واتخاذ القرارات ومركزية بناء المناهج وصياغتها ووضع الامتحانات وأهمية فرض شروط وضوابط علمية ومعايير تضمنية للجانب اللامركزي فى الجزء التكميلى للمناهج لضمان الا تترك العملية التعليمية فى يد من له القوة التمويلية دون الكفاءة العلمية. وأشارت دراسة سيد ,Sayed, Y (2001) إلى أهمية تضمين المشاركة المجتمعية بإعتبارها مصدر تفعيلى تمويلى للعملية التعليمية وخاصة دور مشاركة الأباء فى التمويل. وقد نبه جاليانى وشارجودسكى ٢٠٠١ إلى تأثر جودة العملية التعليمية فى المدارس الثانوية بلامركزية التمويل وأن جودة المنتج التعليمى قد تتأثر سلبا أو ايجابا على الرغم من وفرة التمويل. وأن هذا التأثير السلبى يكون نتاج تحكم المال فى توفير الإمكانات المتاحة وارتباط ذلك بالمصالح الشخصية أو المجتمعية أو السياسية دون أدنى ارتباط بالجودة التعليمية.

ونظراً لأهمية دور المشاركة المجتمعية فى تمويل وإدارة التعليم وقد تم تطبيق نموذج لها بالفعل فى جمهورية مصر العربية فى محافظة الاسكندرية. كما تم توسيع مدارس المجتمعات المحلية فى مناطق ريفية محرومة فى صعيد مصر وفقاً لاتفاقية وقعت بين اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم، كما تم التوسع فى أنشاء مدارس الفتيات ومدارس الفصل الواحد ومنها امثلتها ايضا مشروع مبارك كول للتعليم الفنى.

أما بالنسبة لمحور لامركزية بناء وصياغة محتوى المناهج التعليمية فقد اقترحت العديد من البحوث والدراسات محاولة تطبيق اللامركزية فى المناهج

من حيث صياغة المناهج التعليمية بما يتفق مع الواقع الإقليمى الذى يتم التدريس فيه والأنشطة المصاحبة له والمستخدمة داخل قاعة الدرس وإنما أيضا على مستوى تحديد محتوى الكتب والمقررات الدراسية. ومن أمثلة الدول التى قامت بذلك الارجنتين حيث حدث تحول فى أدوار المدرسة حيث اصبحت مسئولة عن اختيار الكتب الدراسية، وطرق التدريس، والمحتوى، وطرق التقويم المناسبة لبيئة المدرسة أو الإقليم التابع لها.

مشكلة الدراسة :

قصور النظام الموحد الحالى لمناهج التعليم الثانوى فى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل المتغيرات العالمية والتطور التكنولوجى والعلمى وتحقيق التنمية المحلية مما يتطلب الأخذ باللامركزية فى المناهج المستقبلية كما أن برامج التنمية المحلية التى تم تطبيقها فى مصر لم تساعد على تحقيق أهداف المشاركة واللامركزية من خلال الأجهزة الإدارية والمركزية (التقدم كان متواضعاً).

أسئلة الدراسة :

١- ما معايير اللامركزية فى مناهج التعليم الثانوى؟

٢- ما مدى توافر معايير اللامركزية فى مناهج التعليم الثانوى الحالية فى مصر؟

٣-ما الاطار العام لمناهج التعليم الثانوى فى مصر فى ضوء معايير اللامركزية والمشاركة المجتمعية؟

أهداف الدراسة :

١- تحديد معايير اللامركزية الواجب توافرها فى مناهج التعليم الثانوى فى مصر.

٢- تحديد مدى توافر معايير اللامركزية المقترحة فى مناهج التعليم الثانوى الحالية.

٣- وضع اطار عام لمناهج التعليم الثانوى فى مصر فى ضوء معايير اللامركزية والمشاركة المجتمعية؟

أهمية الدراسة :

يتوقع من نتائج هذة الدراسة أن تفيد:

١- مخططى ومصممى مناهج التعليم الثانوى فى ضوء معايير اللامركزية والاطار العام المقترح فى تصميم واعداد المناهج.

٢- منفذى مناهج التعليم الثانوى عند تطبيق مناهج اللامركزية على مستوى بيئات مصر.

٣- مقومى مناهج التعليم الثانوى فى ضوء معايير اللامركزية والاطار العام المقترح للوقوف على مدى توافر معايير اللامركزية فى المناهج.

منهجية الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفى حيث تعتمد على دراسة ووصف خبرات بعض الدول الأجنبية مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المجتمع المصرى والمعايير القومية للمناهج الدراسية فى تحديد معايير اللامركزية لبناء مناهج التعليم

الثانوى فى مصر. وسوف يتم دراسة واقع مناهج التعليم الثانوى الحالية بمصر فى ضوء هذه المعايير لمعرفة مدى توافرها. ثم وضع الاطار العام لبناء مناهج التعليم الثانوى اللامركزية بمصر فى ضوء ذلك.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على الآتى:

١- مناهج المرحلة الثانوية بمصر.

٢- دراسة نظم التعليم فى كل من: المانيا – اليابان- فرنسا- الولايات المتحدة الأمريكية- انجلترا – روسيا.

٣- المواد الدراسية الآتية: اللغات- الفلسفة-الرياضيات- العلوم- الدراسات الانسانية.

٤-تطبق فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وهى المحافظات التى تمثل القاهرة الكبرى وأيضاً محافظات الشرقية وأسيوط والبحيرة وبنى سويف.

عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة الحالية من:

١- مجموعة من موجهى ومعلمى المواد الدراسية المختلفة فى إدارات ومدارس المحافظات المختارة.

٢- مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية بالمحافظات المختارة فى المواد الدراسية المختلفة.

إجراءات الدراسة :

١) للاجابة على التساؤل الأول نقوم بالخطوات البحثية التالية:

١- مراجعة بحوث ودراسات سابقة فى مجال اللامركزية فى التعليم الثانوى.

٢- الاطلاع على خبرات بعض الدول المتقدمة فى مجال المناهج اللامركزية فى التعليم الثانوى.

٣- بناء قائمة معايير اللامركزية المقترحة فى ضوء الدراسة النظرية.

٤- استطلاع أراء الخبراء فى قائمة المعايير المقترحة للتأكد من صدقها وتعديلها.

٢) للاجابة على التساؤل الثانى نقوم بالخطوات البحثية التالية:

٥- بناء استمارة تقويم مناهج التعليم الثانوى فى ضوء قائمة معايير اللامركزية المقترحة والتاكد من ثباتها.

٦- تقويم مناهج التعليم الثانوى الحالية فى ضوء بنود استمارة التقويم.

٧- تحليل نتائج تقويم مناهج التعليم الثانوى الحالية لمعرفة جوانب القوة وجوانب الضعف فيها فى ضوء معايير اللامركزية.

٣) للاجابة على التساؤل الثالث نقوم بالخطوات البحثية التالية:

٨- وضع الأطار العام لمناهج التعليم الثانوى فى مصر فى ضوء معايير اللامركزية المقترحة مشتملاً الجوانب التالية:

أ- فلسفة المناهج المقترحة.

ب- أهداف المناهج المقترحة.

جـ- محتوى المناهج المقترحة.

د- طرق التدريس المقترحة.

هـ- مصادر المعرفة وتكنولوجيا التعليم.

و- الأنشطة التعليمية المقترحة.

ز- طرق التقويم المقترحة.

٩- بناء استمارة استطلاع راى الخبراء فى الاطار العام المقترح لمناهج التعليم الثانوى متضمنة المواد الاتية: اللغات -الفلسفة- الرياضيات- العلوم- الدراسات الانسانية.

١٠- تطبيق استطلاع الرأى على عينة من موجهى ومعلمى بعض المحافظات فى المواد الدراسية المختلفة، وعينة من أساتذة الجامعات بنفس المحافظات ونفس المواد الدراسية لمعرفة مدى موافقتهم على هذا الاطار العام لمناهج التعليم الثانوى فى مصر.

١١- وضع المقترحات والتوصيات فى ضوء نتائج الدراسة.

مصطلحات الدراسة :

المنهج اللامركزى:

يعنى المنهج اللامركزى أنه مجموعة من الأهداف والموضوعات والمواد والمصادر والخبرات والأنشطة وطرق التقويم التعليمية الذى يستند فى بنائه على فلسفة تربوية واضحة، والذى يشترك فى تخطيطه المؤسسات واللجان التربوية القومية والمحلية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وقطاع الأعمال بناء على توصيات ومعايير تقرها وتعتمدها لجنة التعليم العليا برئاسة

وزير التعليم والمسئولة عن وضع السياسة العامة للتعليم وفقاً لخطة الدولة القومية العامة. على أن يشترك فى وضع الكتب الدراسية والمواد والمصادر التعليمية لهذه المناهج مجموعة من دور النشر المتخصصة فى المجالات التعليمية والتربوية وفقاً للمعايير التى تقرها لجنة التعليم العليا ولجان الخبراء المنبثقة عنها، وعلى أن يكون هناك حرية لكل مدرسة فى اختيار انسب الكتب الدراسية وفقاً لخطتها الخاصة وأهداف التعليم بها وللمجتمع المحلى الذى تشارك فى تنميته. ويتكون المنهج من مواد دراسية متنوعة فى تخصصات العلوم والتكنولوجيا المختلفة التى تغطى كافة احتياجات المجتمع والتى يمكن أن يدرسها الطلاب بما يناسب قدراتهم العقلية والنفسية والجسمية وبما يتوافق مع الأدوار المتوقعة منهم فى الحياة العامة ويتفق مع مواصفات واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة والمستديمة فى ظل الثقافة المصرية العربية الإسلامية مع مراعاة المتغيرات المجتمعية والمستجدات العلمية والتكنولوجية والمنافسة الدولية.

ويرى UNDP بخصوص أبعاد اللامركزية أن يصمم منهج أساسى يمثل الوحدة الأساسية للتعليم يقدم لجميع الطلاب فى جميع المراحل التعليمية ليقوموا بدراسته إجبارياً. كما يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تضع مقررات أخرى ذات مستوى أعلى للمدارس ذات الأداء الأفضل والذى يظهر من خلال تقويمها ومن خلال تقارير المتابعة. وهذا سينعكس بالضرورة بشكل إيجابى على الطلاب المتميزين كما يظهر فى تقويمهم وفى انتقالهم للمراحل الأعلى، كما ينعكس بالضرورة على المدارس من خلال زيادة الميزانيات المخصصة لها والنفع الذى يعود على المعلمين والمديرين بها.

ومن الممكن أيضاً أن نسمح للمتخصصين فى التربية من الحكومات المحلية أن يقوموا بوضع وإقتراح جزء من المنهج على مستوى الإدارات التربوية بواسطة الخبراء التربويين. وعلى الوزارة أن تصدق على هذه المناهج قبل تقديمها كخيار للطلاب فى المدارس. والمناهج التى يتم تصميمها على المستوى المحلى، يجب أن تتلاءم وطبيعة وبيئة وأسلوب الحياة فى المحافظة، وفى هذا المضمار من المهم أن تخلق مناخاً يسمح بالابتكار والإبداع بين المتخصصين فى التربية من كل محافظة، كما يجب أن نعقد مسابقات بين المدارس فى المحافظة الواحدة وفى المحافظات المختلفة فى هذا المجال.

ويمكن لكل مدرسة أيضاً أن تكون لها الحرية فى إقتراح أو تطبيق أنشطة إضافية مرتبطة بالمنهج. وهذه الأنشطة يجب أن يتم الموافقة عليها فى مجلس المدرسة، وأن تقوم بشكل دورى من قبل نظام المراقبة الملائم.

أما بخصوص الكتاب المدرسى فلقد أدرك UNDP الصعوبات التى تواجه وزارة التربية والتعليم فى تحمل مسئولية تصميم، وكتابة وطباعة، وتمويل الكتب المدرسية لكل الطلاب فى جميع أنحاء مصر. ولهذا ترى أنه يمكن دعوة الناشرين والمؤلفين للمشاركة فى هذا الصدد ويمكن أن يكون هناك أكثر من كتاب يحقق الأهداف القومية. ويمكن أن يكون للمحافظات وللمدارس دور فى إختيار الكتب التى سيقومون بتدريسها.

نعنى بالمنهج اللامركزى فى هذه الدراسة بأنه المنهج الذى يتسم بالمرونة والتعددية التى تتلائم مع خصائص التلميذ وتعدد البيئات ونمط سوق العمل وذلك وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلى والقومى والعالمى، ويشترك فى

تصميم هذا المنهج مؤسسات ولجان تربوية محلية وقومية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ومجتمع الأعمال والمجتمع المدنى بوجه عام.

محتويات البحث الأصلى:

وقع البحث فى صورته النهائية فيما يزيد على ١٥٠ صفحة غير المراجع والملاحق.

كما تضمن البحث خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للبحث من حيث المشكلة والتساؤلات والأهداف والأهمية والحدود والأدوات والمنهجية والمفاهيم.

أما الفصل الثانى فقد تناول الدراسات والبحوث السابقة وعلاقتها بالبحث الحالى. والفصل الثالث تضمن الإطار النظرى للبحث مركزاً على قضية المركزية واللامركزية وايجابيات وسلبيات كل منهما فى مناهج التعليم، أما الفصل الرابع فقد تناول خبرات الدول الأجنبية المتقدمة منها والنامية فى مجال المركزية واللامركزية وخاصة فى مجال المناهج وهى: الولايات المتحدة الأمريكية – انجلترا– فرنسا– المانيا– اليابان– روسيا.

وتناول الفصل الخامس إجراءات البحث، وانقسم الفصل إلى قسمين، الأول تناول الدراسة الميدانية والثانى تحليل محتوى مناهج وكتب المرحلة الثانوية فى ضوء معايير اللامركزية.

أما الفصل السادس والأخير تضمن نتائج البحث وتحليل وتفسير تلك النتائج فى ضوء الفروض بالاضافة إلى أهم التوصيات.

"أهم نتائج تحليل محتوى المناهج والكتب الدراسية للمرحلة الثانوية فى ضوء معايير اللامركزية"

يمكن تلخيص أهم نتائج تحليل محتوى المناهج والكتب الدراسية للمرحلة الثانوية فى ضوء معايير اللامركزية فى النقاط التالية:

(١) لا تتوافر معظم معايير اللامركزية فى مناهج التعليم الثانوى مما يدل على المركزية الشديدة فى تخطيط وتصميم ووضع أهداف وتنفيذ هذه المناهج.

(٢) تقتصر جهود تخطيط وتنفيذ وتقويم المناهج الدراسية على وزارة التربية والتعليم دون إعطاء فرصة حقيقية للمشاركة الفاعلة فى هذا المجال للمعلمين وأولياء أمور الطلاب والمجتمعات المحلية التى تتواجد بها المدارس.

(٣) أدت مركزية مناهج الثانوية العامة والفنية إلى اغفال الكثير من متطلبات البيئات المحلية المختلفة واحتياجات التنمية السكانية لكل بيئة محلية على حده، الأمر الذى ظهر جليا فى المناهج الثانوية الحالية.

(٤) هناك قصور شديد فى مراعاة مناهج الثانوية العامة والفنية لاحتياجات سوق العمل المحلى واحتياجات الطلاب الفعلية.

(٥) هناك حاجة ملحة إلى إعادة نظر فى تطوير شامل للمناهج الدراسية الحالية للتعليم الثانوى بنوعية (العام والفنى) فى ضوء معايير اللامركزية التى تم التوصل إليها فى الدراسة الحالية.

أهم نتائج الدارسة الميدانية:

أولاً: اهم نتائج المعايير العامة للامركزية فى مناهج التعليم الثانوى

تكونت هذه المعايير العامة من أربع محاور رئيسية هى:

- تدعيم المشاركة المجتمعية- تدعيم التنمية البيئية والسكانية- حرية اختيار المواد الدراسية وتنوع المصادر التعليمية- التقويم على مستوى اللامركزى.

وقد جاءت النتائج بالموافقة على بنود هذه المعايير حيث اختار معظم أفراد العينة الاستجابة "مناسبة جداً" حسب أعلى نسبة مئوية لكل بند. وذلك فيما عدا البند الخاص "بإقتصار دور وزارة التربية والتعليم على وضع الاطار العام للمنهج دون الدخول فى التفاصيل". حيث اختار معظم أفراد العينة البند "غير مناسب" بنسبة ٣٥,٢% وأشاروا إلى أنه من المفروض أن يكون دور الوزارة أكبر من ذلك.

ثانياً: أهم نتائج المعايير الخاصة بالمواد الدراسية فى ضوء اللامركزية فى مناهج التعليم الثانوى.

كان لكل مادة من المواد الدراسية (اللغة العربية- اللغة الانجليزية- الرياضيات- العلوم- الدارسات الاجتماعية- الفلسفة) اداة خاصة بها.

وقد وافق معظم أفراد العينة على معظم بنود هذه الأدوات وذلك فيما عدا البنود التالية والخاصة لكل مادة على حدة.

أ- اللغة العربية:

- البند الخاص "بمشاركة بعض أولياء الأمور فى تخطيط منهج القراءة ومنهج الأدب العربى وتنفيذه وتقويمه من خلال المجالس المنظمة مثل مجلس الامناء.

ب- الرياضيات:

- البند الخاص "بان يشترك فى التقويم المسئولون بالمدرسة ومسئولى التعليم فى البيئة المحلية وأولياء الأمور وأصحاب الأعمال المختلفة فى البيئة المحلية والعمل على الاشتراك فى المسابقات الدولية المتعلقة بالرياضيات".

حيث لم يوافق معظم أفراد العينة على هذا البند وكانت النسبة المئوية لعدم الموافقة ٣٦,٤%، وهذه النسبة تعتبر ضعيفة الا أنها أعلى نسبة مئوية فى الثلاث نسب لهذه البنود. حيث أشار بعض أفراد العينة إلى أن التقويم المفروض أن يقوم به المدرس فقط.

ج- العلوم:

١- لم يستطيع أفراد العينة تحديد استجابة للبند الخاص "بالارتباط بالتنمية المحلية على مستوى البيئة والسكان" حيث تساوت الثلاث نسب وبلغت ٣٣,٣%.

٢- البند الخاص "بأن تتوفر فى الأهداف الارتباط بحل مشكلات البيئة المحلية" حيث تساوت نسبتى الاستجابة لكل من "مناسبة جداً" و "غير مناسبة" وقد بلغت نسبة كل منهما ٣٤,٨%.

٣- البند الخاص "بان تعتمد الأنشطة التعليمية على مكونات البيئة المحلية" حيث لم يوافق معظم أفراد العينة على هذا البند.

د- الدراسات الاجتماعية:

- البند الخاص "بإقتصار دور وزارة التربية والتعليم على وضع الشروط الواجب الالتزام بها عند إعداد الكتب الدراسية" حيث لم يوافق معظم أفراد العينة على ذلك بنسبة ٤٣,٢%.

وبصفة عامة نجد أن معظم النسب المئوية كانت أقل من ٥٠% فى جميع المواد الدراسية، وخاصة فى البنود الخاصة بالبيئة المحلية والمجتمع المحلى. مما يعكس قلة الوعى بمتطلبات تحقيق اللامركزية فى المناهج، وأهمية تحقيقها فى الارتقاء بالمنهج بإداء المعلمين. وأيضاً عدم الموافقة على أن يكون دور الوزارة وضع الاطار العام للمنهج بصفة عامة . حيث طالب معظم أفراد العينة بإن يكون دور أكبر من ذلك.

ثالثا: أهم النتائج الخاصة بالأدوات المتعلقة بالتصور المقترح للمواد الدراسية فى ضوء اللامركزية:

كان لكل مادة أداة خاصة بها على أن يتم تعليق أفراد العينة على كل محور من محاور كل أداة والمكونة من عناصر المنهج بصفة عامة (الفلسفة- المحتوى- أساليب التدريس- الأنشطة- مصادر المعرفة- التقويم).

وقد وافق أفراد العينة على هذا الاطار العام لكل مادة من المواد الدراسية مع إضافة بعض الموضوعات فى كل مادة غير المحددة فى الاطار العام، إضافة بعض المصادر مثل المكتبات والاذاعة المدرسية، ومراعاة طرق

التدريس للفروق الفردية بين الطلاب واستخدام الانترنت والتركيز على عالمية المناهج بالاضافة إلى الاهتمام بالبيئة المحلية وتوظيف المناهج من خلالها.

أهم توصيات البحث:

(١) الاهتمام بتدريب المعلمين وقيادات التعليم الفنية والادارية على معايير اللامركزية بوجه عام واللامركزية فى المناهج بوجه خاص.

(٢) تدريب المعلمين والقيادات التعليمية على أهمية تطبيق اللامركزية فى المناهج الدراسية مع التركيز على الايجابيات الناتجة عن تطبيق اللامركزية فى المناهج الدراسية.

(٣) التدقيق فى اختيار القيادات التربوية من النظار ومديرى المدارس.

(٤) ضرورة التطوير الشامل للمناهج الدراسية الحالية للتعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى فى ضوء معايير اللامركزية التى تم التوصل اليها فى الدراسة الحالية.

(٥) الاطلاع على التجارب العالمية الناجحة فى مجال تطبيق اللامركزية وخاصة بالنسبة للمناهج فى المرحلة الثانوية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء.

(٦) العمل على نشر ثقافة اللامركزية فى جميع المجالات وخاصة فى مجال التربية والتعليم سواء بالنسبة للجوانب الادارية والمالية أو للمناهج.

(٧) الربط بين قضية اللامركزية فى التعليم بوجه عام والمناهج بوجه خاص وقضية المشاركة المجتمعية.

(٨) الربط بين مفهوم المشاركة المجتمعية ومفاهيم كل من التنمية البيئة والمحلية، والمصادر التعليمية والتقويم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- ابراهيم بسيونى عميرة (١٩٩٧): المنهج وعناصره، دار المعـارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩١، ٩٧.

٢- اللامركزية فى اتخاذ القرار التعليمى ٢٠٠١ :"المعهد العـالى لبنـاء القدرات فى أفريقيا" الدورية الاخبارية العدد الرابع No.4 الاصـدار الثالث Vol.3 فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ .

٣- "تقرير التنمية البشرية فى مصر"، "اللامركزية من أجل الحكم الرشيد فى مصر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد التخطيط القـومى، ٢٠٠٤.

٤- حسام بدراوى (٢٠٠٤): اصلاح التعليم وتوسـيع قاعـدة المشـاركة المجتمعية، منتدى الاصلاح العربى، مكتبة الاسكندرية، مؤتمر اصلاح التعليم فى مصر "٨-١٠ ديسمبر".

٥- سعيد جميل سليمان (١٩٩٧): ملامح تطوير التعلـيم فـى انجلتـرا، للدخول إلى القرن الحادى والعشرين القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

٦- سياسة الاصلاح التعليمى فى مصر (٢٠٠٢): Education Reform NDP Document September Egypt

٧- صالح عبد العزيز وعبد العزيز عبد المجيد (١٩٩١): التربية وطرق التدريس ط١، دار المعارف، القاهرة ط١٦، ص٩٣، ص ٧٥.

٨- عايدة عباس أبو غريب وآخرون، بناء وحدات تعليمية باستخدام أسلوب الوحدات البينية والمتعددة الفروع المعرفية وفاعليتها على مهارات التفكير الناقد واتجاهات التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى. المؤتمر القومى الثالث، مركز بحوث التنمية التكنولوجية. المشروع الوطنى لتحديث الدولة فى إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. مايو ٢٠٠١.

٩- معهد التخطيط القومى "مصر" تقرير التنمية البشرية UNDP (٢٠٠٤): اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، القاهرة.

١٠- مقابلة شخصية مع: أ/ ماكس أندرية أمبار ملحق التعاون للغة الفرنسية المركز الفرنسى للثقافة والتعاون ديسمبر ٢٠٠٤.

١١- وزارة التربية والتعليم، سلسلة الكتب المترجمة (١٤) (١٩٩٩): وثائق نظام التعليم فى فرنسا، القاهرة، مطابع دار الكتب.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Avila, N. (2003) SNTE and the Decentralization of basic educational in thaxcala them utic Research v.8, n. 18, August, pp 339-378.

2- Bude, Udo (April, 1999): The process of curriculum development. Overcoming "Panic Approaches" and Ensuring Teacher participation, Germany: Deutsche stiftung for International Entvricklung.

3- Easten, P., et al (2001) "Strategies for Building and Mobilizing New Local Capacities in the Sahel" IICBA News letter, December 2001, vol.3. No. 4.

4- Galiani, S., Schargrodsky, E (2001) "Evaluating the impact of school Decentralization on Education

Quality" Universidad Torcuato DiTella. Seminar, Sept. 1a.

5- Litvack, Jennie (2001): "Education and Decentralization thematic Team. www. Ciesin org/decentralization/English/Issues tuhle. Html. Accossd on 20/09/25 .

6- Maria De Ibarrala & Bernal, E (2003): "Decentralization who Occupies the spoces of Education? Trams formation of the supply of schooling in a Mexican city. Thematic Research v.8, n. 18, May, August, 2003. pp: 379-420.

7- Sayed, Y (2001), "Discourses on the Policy of Educational Decentralization in South Africa Since 1994: an examination of the South African Schools Act (1) (2)", IICBA Newsletter, December 2001, vol. 3, No.4.

8- Sigs Worth, A. & Solstad, K.J. (2001): "Marking small schools work. A handbook for teachers in small rural schools. UNESCO. International Institute for capacity building in Africa.

9- Takakura, S. & Murate, Y. (1997): education in Japan. A bilingual text present system and tasks/curriculum and Instruction, Isukuba: the tsukuba Association for International ed

الثقافة الأسرية

لعل من الأهمية يمكن قبل أن نستعرض منهج الثقافة الأسرية أن نتوقف قليلا عند النقاط الآتية(*)

- ماهية المنهج وموضوعاته
- مبررات وضعه وتأليفه
- أهداف المنهج
- أهمية موضوعاته
- وسائل تطبيقه
- مجالات ومراحل تنفيذه
- عوامل نجاحه
- قياس وتقييم معطياته

ماهية المنهج وموضوعاته :

الثقافة الأسرية منهج تعليمى تربوى يتضمن جملة من الموضوعات الثقافية العامة فى المجالات الأسرية تثرى الأبناء وتزيد من رصيدهم الثقافى والمعرفى فى شئون الثقافة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة والزواج والمهارات الأسرية والتربية الجنسية إلى جانب المشاكل الزوجية وما يترتب عليها من انفصال بين الزوجين .

مبررات وضع المنهج :

وضع منهج الثقافة الأسرية وإضافته ضمن منظومة المناهج التربوية والتعليمية التى يتم تدريسها بمدارس وزارة التربية والتعليم للأسباب الآتية:

(*) إعداد : د. عبدالله يوسف المالكى المدير العام بمركز الاستشارات العائلية بكلية التربية – جامعة قطر .

- قلة الموضوعات المنهجية فى نواحى الإرشاد الأسرى.
- افتقار موضوعات الثقافة الأسرية فى المناهج الدراسية إلى وحدة الموضوع.
- عدم مراعاة المناهج المطبقة فى المدارس للبعد الكمى والنوعى لموضوعات الثقافة الأسرية.
- افتقار الأبناء إلى الرصيد الثقافة والمعرفى فيما يتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة، وواجب كل منهما تجاه الآخر وكيفية بناء رابطة زوجية سليمة بينهما، وأسس وأساليب مواجهة المشاكل التى تنشأ داخل الأسرة.
- سد العجز الموجود فى المناهج التربوية فى مراحل التعليم العام فى مجالات التوعية بالثقافة الأسرية.

أهداف المنهج :

من المسلمات البديهية لواضعى المناهج، أن يكون هناك هدف أو مجموعة أهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال مفردات المنهج سواء كان مستحدثا أو منهجا مطورا.

فالأصل أن يوجد هدف، ثم يتم وضع المنهج الذى يحقق بلوغ هذا الهدف، ونظرا لدور مركز الاستشارات العائلية فى التوجيه والإرشاد وإسداء النصح والرأى ، وكذلك إصلاح ذات البين والتوفيق بين الآراء والتقريب بين وجهات نظر المتخاصمين، فقد ثبت لدى القائمين على المراكز أن معظم المشاكل الأسرية ترجع فى الأساس إلى عدم وجود وعى ثقافى لدى الأفراد

بكيفية إدارة المشكلات الأسرية إدارة حضارية تحفظ للأطـراف المتخاصـمة حقوقها وكرامتها، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم وجود مـنهج عـام لنشـر الثقافة الأسرية سواء فى المدارس أو حتى فـى وسـائل الإعـلام المقـروءة والمسموعة والمرئية، ومن هنا فقد تم وضع منهج الثقافـة الأسـرية لتحقيـق الأهداف الآتية:-

- نشر الوعى الثقافى لدى الأبناء بموضـوعات متعـددة عـن الثقافـة الأسرية.
- الحد من انتشار المشاكل الأسرية وبالتالى تضـييق هـوة الخلافـات الأسرية والقضاء عليها بطريقة حضارية.
- الحفاظ على كيان الأسرة وسلامة أفرادها الصحية والنفسية.
- العمل على إيجاد البيئة الأسرية السليمة وتقوية الروابط بين أفرادها.
- المحافظة على تماسك المجتمع وغرس روح الانتماء لدى إفراده.
- تعويد الأبناء على أساليب إدارة الحوار الديمقراطي وأدب الحوار عند مناقشة موضوع ما .

أهمية منهج الثقافة الأسرية :

إن قناعة القائمين على مركز الاستشارات العائلية بضـرورة وضـع منهج للثقافة الأسرية يترجم توجها ايجابيـا يعبـر عـن ضـرورة مسـاهمة المؤسسات المجتمعية فى رسم وتحديد مناهج التعليم وهو ما يعبر عنه بالشراكة

فى التعليم لتطوير وتجويد وتحسين مخرجاته بما يحقق الآمال المرجوة ، ومن هنا فإن أهمية منهج الثقافة الأسرية يتركز فى الجوانب الآتية :-

- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع فى تطوير وتجويد المناهج والبرامج التعليمية المعمول بها فى المؤسسات التعليمية.
- التأكيد على أن هم التعليم وتطويره وتجويده يعنى به المجتمع بمؤسساته المختلفة.
- أن تكوير مناهج التعليم واستحداث مناهج أخرى يرتبط ارتباطا وثيقا بخطط وبرامج التنمية من ناحية، وقضايا المجتمع من ناحية ثابتة.
- إن المنهج الجديد وضع فى الأصل لسد الفجوة الموجودة فى المناهج التعليمية فيما يخص موضوعات الثقافة الأسرية.

وسائل تطبيق المنهج الجديد :

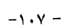
ميدانيا ومن الواقع المعاش فيما يخص توعية المشاكل والاستشارات التى يتفاعل معها المركز، لوحظ أن الجانب العملى فى مواجهة المشاكل بمقابلة الأطراف المعنية يساعد بدرجة كبيرة فى التوفيق بين هذه الأطراف، ومن هنا حرصت إدارة المراكز على منح الطلاب والطالبات الفرصة الكاملة لتطبيق الجوانب العملية إلى جانب الموضوعات النظرية ، حيث يطلب منهم فى نهاية كل فصل تكوين مجموعات على هيئة ورش عمل لترجمة الجانب النظرى بمواقف عملية، أو سرد موقف أو قصة واستطلاع الآراء حولها والهدف من هذا كله ربط الجانب النظرى بالجانب العملى لتدريس المنهج ٠٠ ويمكن تحديد وسائل تطبيق المنهج وتدريسه فى الآتى :

- موضوعات نظرية تتضمن الجوانب الثقافية المراد توصيلها للطلاب.
- استخدام الوسائل التعليمية المناسبة.
- تربية عملية فى نهاية كل فصل من فصول الكتاب.

مجالات ومراحل تنفيذه :

وفقا للمتبع فى تدريس المناهج، فإن مناسبة موضوعات المنهج للفئات السنية من الأمور الضرورية، ونظرا لنوعية موضوعات المنهج، فإن الفئة المستهدفة هى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية ، حيث سيتم فى البداية اختيار بعض المدارس.

منهج الثقافة الأسرية :

يتضمن منهج الثقافة الأسرية مقدمة تمهيدية وثمانية فصول، وقد أشار فريق العمل المكلف بتأليف وإعداد الكتاب إلى أن منهج الثقافة الأسرية يعد أول منهج دراسى فى الثقافة الأسرية لطلبة المرحلة الثانوية فى دولة قطر وأن مرجعية إعداده تستند إلى مبادئ ديننا الإسلامى الحنيف والاتجاهات المستنيرة المعاصرة للعلوم التربوية والاجتماعية والنفسية إضافة إلى استطلاع آراء عدد  من الشخصيات الإسلامية الدعوية والإطلاع على تجارب الآخرين والدراسات والمراجع العملية ذات الصلة على اعتبار أن الثقافة الأسرية مدخل وظيفى فعال فى تشكيل الفرد السوى فى نسق الأسرة والمجتمع حتى يساهم فى تحقيق خطط التنمية الشاملة.

ويؤكد فريق العمل كذلك على أن مواجهة المتغيرات الحديثة فى عصرنا اليوم تستوجب تضافر الجهود وبذل الجهد للحفاظ على ثوابتنا حتى لا تتعرض قيمنا إلى هزات قوية تفرز عادات اجتماعية قد تخلخل بنيتنا الاجتماعية الأمر الذى يؤثر على التوازن الاجتماعى والنفسى.

إن منهج الثقافة الأسرية تم إعداده واختيار موضوعاته بدقة وعناية فائقة ليكون إطارا وقائيا وإنسانيا وثقافيا للفرد من ناحية لكونه عنصرا فاعلا فى إحداث وتحقيق برامج التنمية ، وللأسرة من ناحية ثانية باعتبارها اللبنة والدعامة الأساسية لمجتمع متماسك ومتناسق، وللمجتمع من ناحية ثالثة بوصفه البوتقة التى تنصهر فيها كل الاتجاهات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية لتشكل فى النهاية سمة المجتمع وهوته.

وحدات المنهج الموضوعية :

ينقسم المنهج إلى ثمانية فصول تتناول موضوع الثقافة الأسرية فى عرض هرمى حيث تتسع مساحة قاعدته لاستيعاب الموضوعات العامة (الرجل والمرأة) ثم تأخذ فى الاتجاه نحو الداخل كلما صعدنا إلى أعلى لنصل إلى مشاكل الانفصال والطلاق مرورا بمقدمات الزواج وأسس الزواج السليم والمهارات السرية والتربية الجنسية والمشاكل الزوجية.

الخطة الدراسية الجديدة للتعليم الثانوى بالمملكة العربية السعودية *

اشتدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التى يشهدها القرن الحادى والعشرين على نحو غير مسبوق. وقد دفعت هذه التحولات الدول فى شتى انحاء المعمورة إلى إعادة النظر فى استراتيجياتها التى تستهدف تحقيق التنمية المعرفية لشعوبها والنهوض بقدراتها ، وذلك من أجل توفير ظروف ملائمة لعيشها وعملها. وتعززت قيمة الرأسمال البشرى فى ظل مجتمع المعرفة الذى نعيشه اليوم والذى يتطلب تطوير المهارات وتحديث التعليم قصد مواكبة مستجدات العصر (العيلانى، ٢٠٠٢م، ص٤٦٨).

ولقد أضحت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عاملاً أساسياً لتطوير الأنظمة التعليمية فى العالم. ومهمة التعليم تتغير كذلك من إضاعة المعرفة بين الأجيال من أجل التأكيد على القدرات البشرية فى كيفية التعليم، والوجود، والعيش سويا(ديلور وآخرون، ١٩٩٦). وفى هذا الإطار شغل التعليم جُل اهتمام العالم، فقد اعتبرته أمم كثيرة طوق النجاة لعبورها بحر المتغيرات للعصر الجديد الذى أصبح فيه التفوق يتجسد فى امتلاك القدرة على توظيف العلم فى تطوير المجتمع.

(*) د. عبدالعزيز الرويس المشرف العام على إدارة التعليم الثانوى بالمملكة العربية السعودية.

وتحولت النظرة للتعليم من كونه مجرد تزويد بمهارات أو خبرات إلى عملية تجعل منه تمكين للفرد وزيادة الفرصة أمامه وتقديم البدائل وإمكانية الاختيار منها وصولاً إلى الهدف الأسمى ، وهو تحسين نوعية الحياة وجعلها أكثر سعادة ورفاهية.

ويُعد التعليم الثانوى أحد مراحل التربة التى يمر بها الفرد، ويعتبر حلقة الوصل بين التعليم الأساسى والتعليم الجامعى وأنه الأنسب فى استيعاب التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية المتسارعة. من خلال هذا النوع من التعليم يمكن تحديد تلك المتغيرات وتهيئة المتعلمين وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات الحياة(البروانى، ٢٠٠٢م، ٣٥١).

وقد أكدت عديد من الدراسات (ديلور، مرجع سابق)، (السرويس، ١٤٢٤هـ)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣م) على إن التعليم الثانوى لم يعد مجرد مستوى تعليمى مرغوب فيه، بل أضحى مستوى أساسياً أو ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادى المنتظر. وفى ظل تحول المجتمعات تدريجياً من الاقتصاديات الصناعية نحو اقتصاديات معتمدة على المعرفة ، يقل الطلب حالياً على العمالة غير المؤهلة بينما تزداد الحاجة للمهارات الفنية والكفاءات العامة التى تتمتع بالقابلية على التكيف والقدرة على التواصل والقدرة على إيجاد حلول للمشكلات والإبداع والمهارات الأساسية المرتبطة ببعض المهن (البروانى، مرجع سابق).

ومن هنا زادت أهمية التعليم الثانوى كمرحلة مهمة فى حياة الفرد والمجتمع، حيث تتبلور فيه قدرات الفرد وتتضح اهتماماته كما تشكل تلك الشريحة العمرية المنتسبة للمرحلة الثانوية فئة مهمة من فئات المجتمع من

حيث القدرة الإنتاجية والطاقات الإبداعية ، كما ترجع أهمية المرحلة الثانوية لطبيعة أهدافها وشمولها على الإعداد لمرحلة تعليمية تالية أو الإعداد لممارسة الحياة العلمية والدخول لعالم العمل. وتمثل تلك الازدواجية مع غيرها أهم التحديات لتلك المرحلة فى دول المرحلة فى دول كثرية رغم اختلافها فى مسافة الأشواط التى قطعتها والمدرجات التى حققتها على طريق التنمية.

وتشهد المملكة العربية السعودية نهضة شاملة فى جميع المجالات حيث تتبنى كل خطط التنمية مجموعة من الأهداف والبرامج والسياسات التى تتضمن درجة عالية من الإنجاز خلال مراحلها المختلفة. وضمن السياق ذاته كانت خطة التنمية السابعة – الحالية – بناء على ما سبقها وتمهيدا لما يلحقها ، تهدف إلى : " تنمية القوى البشرية من خلال زيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات، ومؤسسات التعليم الأخرى ، مع التركيز على النوعية وتطوير المناهج فى جميع مستويات التعليم لتواكب متطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص"(وزارة التخطيط،١٤٢٥). وتستهدف هذه الخطة أيضا والخطط الخمسية التى تليها ضمن تحسين نظم التعليم ورفع كفاءتها " الاستمرار فى إعطاء الأولوية القصوى لتوسيع نظام التعليم العام وتطويره من خلال تكامل مبادرات القطاعين الحكومى والخاص، وإتاحة فرص التعليم لجميع المواطنين، وتحسين فاعلية التكاليف والكفاءة لهذا النظام" .

وفى هذا الإطار يحرص المسؤولون فى وزارة التربية والتعليم على تطوير النظام التربوى فى المملكة بما يجعله منسجما مع هذه الخطط ومتفاعلا مع أحدث التطورات والتوجهات العالمية فى هذا المجال إدراكاً منهم بضرورة بأن تكون المخرجات بمستوى التحديات .

والتعليم الثانوى فى المملكة له دوراً ثقافياً وبنائى يستمده من موقعه دخل النظام التعليمى ومن طبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى يشهده المجتمع السعودى والتى تجعله داخل عالم العمل – بإعداد وتزويد الطلاب بمهارات وخبرات تمكنهم من اكتساب مهارات العمل المتزايدة بأنفسهم وعلى الدوام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم الثانوى كان ولا يزال يُعد محوراً أساسيا فى جهود التطوير فى وزارة التربية والتعليم بالمملكة، حيث تقوم الوزارة ومنذ فترة ليست وجيزة بإقامة عدد من الندوات والدراسات لرصد وتقويم واستشراف الحاجات المستقبلية فى ضوء التوجهات العالمية المعاصرة ثم خطت الوزارة خطوات عملية فى هذا الجانب لإعداد برنامج تطويرى مبنى على ما أضير له سابقاً حيث مر هذا التعليم بعدة مراحل تطويرية مختلفة ممثلة فى : التعليم الثانوى الشامل المطور، والتعليم الثانوى التقليدى المطبق حالياً . حيث كانت كل مرحلة من هذه المراحل تحمل توجهات وصيغة تطويرية تناسب فترة زمنية محددة تتفق مع متطلبات وحاجات المجتمع السعودى.

وفى هذا الإطار قامت وزارة التربية والتعليم بالمملكة بتطبيق الخطة الدراسية الجديدة فى بعض المدارس الثانوية ببعض المناطق التعليمية بالمملكة (كمرحلة أولية (بهدف إحداث نقلة نوعية فى التعليم الثانوى، وهياكله وأساليبه ومضامينه، تتفق مع توجهات وخطط الدولة التنموية فى هذه الحقبة الزمنية الحالية والمستقبلية من أجل إعداد الطالب والطالبة للحياة، سواء أكانت تهيئة لعالم العمل، أو استكمال الدراسة بمؤسسات التعليم العالى من خلال استخدام نظام الساعات ولكن بصورة مقننة، إضافة إلى كون هذه الخطة تمثل

وسيلة أخرى لتحقيق أهداف التعليم الثانوى لمختلف المراحل(وزارة التربيـــة والتعليم، المملكة العربية السعودية،١٤٢٢هـــ) من خلال :

١- تعزيز العقيدة الإسلامية التى تستقيم بها نظرة الطالب والطالبة للكون والإنسان والحياة فى الدنيا والآخرة.

٢- تعزيز قيم المواطنة والقيم الاجتماعية لدى الطلاب والطالبات.

٣- المساهمة فى إكساب المتعلمين القدر الملائم من المعارف والمهـــارات المفيدة وفق تخطيط منهجى يراعى خصائص الطلاب والطالبات فـــى هذه المرحلة، ومتطلبات انخراطهم فى المجتمع أو مواصلة دراســـتهم بعد المرحلة الثانوية، مما يجعلهم أفراداً نافعين وايجابيين فى المجتمع.

٤- تنمية المهارات الحياتية للطالب والطالبة مثل الـــتعلم وقبـــول الـــرأى والرأى الآخر، فى إطار من القيم المشتركة والمصالح العليا للمجتمع والوطن.

٥- تنمية مهارات التفكير الواعى، ومهارات حـــل المشـــكلات واتخـــاذ القرارات، ومهارات التفكير الناقد، من خلال اتاحة الفرصة للطالـــب والطالبة للتعلم فى مواقف حياتية واقعية فى المجتمع المعاصر.

٦- تطوير مهارات التعامل مع التقنية ومصـــادر المعلومـــات وتنظيمهـــا وتقويم مصداقيتها والاستفادة منها فى حياته الواقعية.

٧- تنمية شخصية الطالب والطالبة شمولياً، وتنويـــع الخبـــرات التعلميـــة المقدمة وإتاحة فرص متكافئة لاختيار أكثرها مناسبة للمتعلمين.

٨- تنمية الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بحب العمل المهنى المنتج، والإخلاص فى العمل، والالتزام به والاهتمام بإتقانه، واكتساب مبادئ وأساليب ومهارات العمل المنتج.

وتجدر الإشارة إلى أن عرض تجربة المملكة العربية السعودية من خلال الخطة الدراسية الجيدة للتعليم الثانوى يدور حول عدة محاور هى :

- التعليم الثانوى فى هذه الحقبة من القرن الـ ٢١ وانعكاساتها على برامج تطوير التعليم الثانوى بالمملكة.
- أهداف التعليم الثانوى والأسس والمبادئ التى قامت عليها الخطة الدراسية الجديدة.
- عرض تفصيلى لمحتوى الخطة الدراسية الجديدة ومساراتها ومضامينها.
- آليات تطبيق برنامج التعليم الثانوى وفق الخطة ومتطلباتها.

المدرسة الثانوية المصرية
وتحولات العصر النوعية(*)

١- هدف الدراسة :

نحاول في هذه الورقة تحديد القسمات الكبرى لمدرسة ثانوية جديدة، مدرسة جديدة تستجيب للتحولات النوعية التي عرفها عصرنا، وتمتلك مقومات بناء الإنسان الحر الذي تسيطر عليه إرادة التحدي والوعي الناقد، والذي يلتحم بالقوى المستنيرة التي تعمل دون كلل من أجل تصحيح مسيرة التاريخ.... تاريخ عالمنا المعاصر الذي ينحدر بنا بخطوات محمومة ليعيدنا إلى عصور الظلام والتخلف والهمجية... ليعيد مساره وجهته الصحيحة التي تمكننا من بناء حضارة إنسانية تعلي من جديد قيم الحرية والعدل والمساواة وقبول الأخر، وتسيطر فيها ثقافة كونية تحترم الخصوصيات الثقافية للشعوب...

٢- المنطلقات :

ونقصد بذلك مجموعة القناعات التي نصدر عنها أو ننطلق منها ونحن نحاول بلوغ هدفنا من هذه الورقة. والإفصاح عن هذه المنطلقات، أمر مهم حيث يتعرف القارئ من البداية على وجهتنا وانحيازاتنا البحثية، وهو أمر بالغ الأهمية لفهم ما نتوصل إليه من نتائج وما نوصي به من مقترحات.

(*) أ. د. عبد الفتاح تركي .

٢-١ الجزء في علاقته بالكل:

ونحرص من البداية على إبراز قناعة محورية، نعتقد أن الكثيرين يشاركوننا الرأي في اعتبارها أساسا لأية استراتيجية ترمي إلى الإصلاح في مجال التعليم كما في غيره من المجالات. وتتمثل هذه القناعة في ضرورة الوعي بأن المساس بأي من مكونات بنية ما، يترتب عليه خلل في التوازن القائم لهذه البنية التي تسعى على الفور إلى استعادة توازنها المختل أو المهدد لتعود سيرتها الأولى من حيث الحركة والوجهة. والوعي بهذه الحقيقة، يترتب عليه أن نكون على بينة من أن التغيير الذي نريد إحداثه في مكون ما، لا يتحقق إلا إذا أخذنا في اعتبارنا شبكة العلاقات المعقدة التي تربط بين هذا المكون وبقية المكونات الأخرى التي تقوم عليها البنية المستهدفة بالإصلاح.

وإعمال المبدأ السابق أو الأخذ به في موضوع هذه الورقة، يتطلب شيئا من التوضيح. فإذا كان شاغلنا هنا هو المدرسة الثانوية بكل تنويعاتها المعروفة عندنا، فإن إعادة صياغة هذه المدرسة أو ادخال تعديلات عليها، لا يحقق النتائج المرجوة إلا إذا كان إصلاح هذه المدرسة جزءا أصيلا من استراتيجية إصلاحية تأخذ في اعتبارها ما يسبق هذه المدرسة من مستويات تعليمية وكذلك ما يليها من مستويات. وبلغة أخرى نقول إن إصلاح المدرسة الثانوية المصرية لتكون مستجيبة لتحولات عصرنا، يتحقق فقط حينما يكون مشروع إصلاح هذه المدرسة جزءا من مشروع إصلاح تعليمي شامل.

وربما كان فشل محاولات الإصلاح الجزئي، أي تلك التي لم تأت ضمن مشروع شامل، يرجع بالأساس إلى إغفال هذا المبدأ الذي حاولنا إلقاء الضوء عليه فيما اعتبرناه منطلقا أوليا نصدر عنه في هذه الدراسة.

٢-٢ حاكمية البنية المجتمعية:

والمنطلق الثاني الذي نصدر عنه في محاولتنا هذه، يكمن في أهمية الوعي بأن المنظومة التعليمية بكل مكوناتها، هي في نهاية الأمر منظومة تابعة ومحكومة بالبنية الأم أي بنية المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المنظومة. وبرغم أن البعض قد يرى في البنية التعليمية، بنية ذات استقلال نسبي يسمح لها بهامش من التأثير المحدود في بنية المجتمع ذاته، فان الأساس يظل أن ما يجري داخل المنظومة التعليمية محكوم بشكل أساس بما يجري خارجها. ولعلنا هنا نلمس العلاقة الوطيدة بين هذا المنطلق الذي نتحدث عنه هنا والمنطلق الذي سلفت الإشارة إليه؛ فالبنى التعليمية والسياسية والاقتصادية وغيرها لا تمثل عوالم منفصلة أو جزرا منعزلة وإنما تتفاعل مكوناتها لتضفي في النهاية على البنية الأم أي المجتمع خصائصها الفريدة المميزة لها.

وهنا أيضا يلزم أن نفصح عن مضمون القناعة التي ننشغل بها في هذا المقام وهي أن موضوعنا: المدرسة الثانوية المصرية لا تعمل في فراغ وإنما يتحدد ما يجري داخلها بما يجري خارجها.

فلتعلن المدرسة الثانوية- على سبيل المثال- بأنها تعلم الديمقراطية، بل ولتأكد بأنها توفر مناخا مواتيا لممارستها داخل جدرانها إلى غير ذلك من التأكيدات، كل ذلك يظل محكوما من حيث تحققه الفعلي بما يسود المجتمع الكبير من مناخ سياسي. والكلام واضح هنا؛ فإن الديمقراطية التي تعلنها المدرسة قيما وسلوكا، تظل كلاما يتردد إذا لم تكن الديمقراطية كذلك في

المجتمع الكبير، أي إذا لم تكن الديمقراطية تمارس بالفعل عبر مؤسسات راسخة وسلوكيات معترف بها ومحترمة.

ونستطيع القول بأن ما توفره المدرسة من تعليم لأبنائنا، يظل كلاما يدخل إلى الأذن ليخرج من الفم كلاما أو عبر القلم كتابة لينتهي الأمر عند هذا الحد، أما ما يبقى من أثر التعليم فهو ما يجد له وظيفة تؤدى ويحقق مردودا ملموسا نتيجة لهذا، مردودا يلمس قيمته المتعلمون الذين أفادوا مما وفرته المدرسة من تعليم.

ولعل ما سبق من تحليل، يجعلنا ندرك أهمية أن يكون التعليم مرتبطا ارتباطا وثيقا بحياة الناس في المجتمع ومعايشا لهمومهم ومجددا لأحلامهم في الحاضر والمستقبل. بدون ذلك تظل المدرسة عالما مجدبا منعزلا خلف أسواره.

٢-٣ المشاركة بداية ونهاية:

وهذا المنطلق الثالث يترجم عن قناعتنا بأن الجماهير صاحبة المصلحة في وجود التعليم وفي وجوب إصلاحه، هي صاحبة الحق في أن تقول الكلمة الأولى فيما نشرع إليه من إصلاح وهي أيضا صاحبة الحق في إنجاز هذا الإصلاح ومن ثم جني ما يترتب عليه من ثمار. ومعنى ذلك أنه لا يجوز ولا ينبغي أن تستبعد الجماهير من عملية صياغة مشروعات الإصلاح- يسري هذا في مجال التعليم كما في غيره- بحجة أن هذه الصياغة عمل المختصين والخبراء والفنيين. وينبغي في ضوء فهمنا هذا، تحديد قيمة مضمون هذه الورقة؛ فقيمتها تقف فقط عند حد الإسهام في دعم وعي الجماهير الكبيرة بالبدائل الممكنة لما هو قائم من تعليم ثانوي عندنا. أما تبني هذا البديل أو ذاك

مما تطرحه العقول، فهو حق أصيل لهذه الجماهير التي يدين لها كل المثقفين بواجب دعم وعيها وإثراء رؤاها وتسليح حركتها بما ينجحون في بلورته من أفكار ونظريات.

والصيغ التي تمكن الجماهير من ممارسة حقها السابق التنويه به، أكثر من أن نحيط بها في إطار ورقة كهذه. فاليوم تتعدد منظمات المجتمع المدني وتتنوع نشاطاتها، وتتعاظم أيضا سبل الاتصال السريع والفعال بين الأفراد والتنظيمات، كما تتسع اليوم فرص استثارة الجماهير وتعميق وعيها الصحيح عن طريق تنوع وسائل الإعلام والبث العالمي، وكلها أمور تيسر بشكل فعال مشاركة الجماهير في صياغة مشروعات الإصلاح سواء كانت تعليمية أم غير تعليمية.

لقد ولى الزمن الذي كان يحتكر فيه المختصون والخبراء والفنيون، القول الفصل في مختلف القضايا التي تدخل ضمن مسئولياتهم وتخصصاتهم. ولعلنا ندرك مغزى تلك الحركات المناوئة للعولمة، حركات تتعاظم هناك في البلدان التي تتزعم التيار المعولم الرامي إلى تسييد قيم الرأسمالية الجديدة وخيارات الليبرالية الجديدة برغم ما يسند هذه التيارات من أراء ونظريات يروج لها حملة جوائز نوبل.

فإذا ما فهمنا مقصد هذه الورقة في ضوء ما ننشغل به في هذا الموضع، أمكننا أن ندرك ضرورة مشاركة الجماهير في إنجاز مشروع إصلاح المدرسة الثانوية المصرية وأيضا مشاركتها الفعالة في وضع مشروع الإصلاح موضع التنفيذ ثم متابعة ما يتحقق على الأرض من إنجاز. هكذا تسهم

هذه الورقة، أو إذا شئنا الدقة، لا هم لنا من وراء هذه الورقة إلا أن نسهم في دعم وعي الجماهير ببديل ممكن للمدرسة الثانوية المصرية يجعل منها أداة لبناء شبابنا المحاصر بالتحديات والمخاطر والمحاذير في عالم اليوم.

٢-٤ تخدير الألفة اللاتاريخية:

ومن أخطر ما تتعرض له الجماهير صاحبة المصلحة في تطوير حياتها وبناء مستقبلها، دخولها في غيبوبة تخدير الألفة اللاتاريخية. ونقصد بهذا المصطلح اللامبالاة التي تصل في كثير من الأحيان إلى حد فقدان الوعي بحقيقة الأشياء التي تحيط بنا والأوضاع التي نعيش فيها؛ فكلنا لا يكلف نفسه مئونة السؤال عن الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المختلفة التي أنشأناها في لحظات تاريخية بعينها لتحقيق أهداف محددة، فإذا بها تتحول تدريجيا عن وجهتها الأصلية لتمارس أدورا مناقضة لأدوارها عند النشأة. كلنا يعلم أن المؤسسة الأمنية أنشأت لتسهر على أمن المواطنين وتحقق لهم الطمأنينة في حياتهم، فإذا بها تتحول إلى أداة تبطش بهم والى سجون ومعتقلات تمتلئ بالأبرياء. لا أحد يسال عما إذا كانت المدرسة الثانوية الحالية تحقق هدف وجودها من عدمه. كثير من المؤسسات تحيا بيننا وهي فاقدة مشروعية وجودها نتيجة لانحرافها عن وجهتها الأولى، بفضل ألفتنا لوجودها بيننا. ألفة تجعلنا أشبه شيء بالمخدرين الذين يجدون كل شيء حولهم معتادا وطبيعيا إلى الحد الذي لا يثير لديهم أية دهشة أو غرابة حول وجوده.

فإذا ما بلغت الجماهير هذا الحد من عدم الاكتراث والتبلد، أصبحت غير قادرة عن صناعة تاريخها الذي يتحقق وهي تكتفي بالمشاهدة. ومن هنا أردفنا مصطلح تخدير الألفة بالمحمول: اللاتاريخية.

ونستطيع في ضوء ما أسلفناه من أفكار حول تخدير الألفة، أن نفسر كثيرا من الأوهام الشائعة لدى الكثيرين. فنحن نسمع أن النظام التعليمي هو من أكثر المؤسسات مقاومة للتطوير؛ وحقيقة الأمر أن التعليم لا يختلف عن غيره من المؤسسات التي ينشئها المجتمع لتحقيق أهداف محددة. كل ما في الأمر إننا نألف ما نحن عليه فنعتاده ليصبح جزءا من حياتنا لا يثير فينا فضولا ولا يحرك لدينا أسئلة. وأبسط مثال يعبر عن ذلك وجود المدرسة الثانوية الموازية ذات المصروفات الباهظة التي يمثل وجودها اليوم إلغاءا حقيقيا لوجود المدرسة الثانوية الحكومية، ونقصد بذلك الدروس الخصوصية. فهذه الأخيرة تمثل اليوم بالفعل مدرسة موازية ذات مصروفات يتم بداخلها التعليم الذي ييسر الحصول على الرخصة التي تتيح مواصلة التعليم الجامعي.

وعينا وبالأخص وعي الجماهير بضرورة مقاومة تخدير الألفة التي تخرجنا من نطاق الفعل الإرادي لتدخلنا في نطاق رد الفعل اللاإرادي، شرط لأن نكون الفاعلين والصانعين ليومنا ولغدنا أي لتاريخنا. وقبولنا بإمكانية ذلك يعني أنه بالإمكان أن نعيد صياغة الحياة على أرضنا، وأن يكون في مقدورنا أن نعاود بناء مؤسساتنا كما نشاء؛ فالإنسان هو الذي أعاد ويعيد صياغة الحياة على الأرض ليجعلها أكثر قابلية للحياة وأكثر تحقيقا لسعادته. بهذا وحده، أي بهذه القناعة التي تجعلنا نفعل ما نريد لا أن نستسلم لما يراد لنا، بهذا وحده نستطيع أن نبلغ الحلم مهما كان بعيد المنال ومهما كانت التكاليف التي لابد من تحملها لبلوغه.

٣- تحولات العصر النوعية:

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات نوعية فـي حيـاة المجتمعات البشرية أينما وجدت، تحولات تمت وفق وتيرة غير مسـبوقة، لدرجة جعلت المفكرين يتفقون على أن ما تم مـن إنجـازات فـي هـذه الخمسين سنة ربما فاق كل ما تم من إنجازات في حياة البشرية قبل ذلك. فها نحن نقف بأعتاب الألفية الثالثة ونحن نمتلك ترسانة مزدحمة من العلوم والمعارف الإنسانية وأيضا ألوانا من التطبيقات التكنولوجية التي وسـعت مقدرتنا وسيطرتنا على الأرض بل وحركت فينا إرادة التحكم بالكون كله.

ولعلنا بشيء من التبصر نستطيع القول بان الإنسان، إنسـان الألفيـة الثالثة الذي يعيش بين ظهرانينا الآن يتجه بفضوله وجهتـين متضـادتين: تأخذه الأولى إلى الغوص في الذرات المكونة للمادة، بل إلى تفتيت الـذرة ذاتها وسبر أغوار الخلية الحية والغوص في مكوناتها.... ثم تأخذه الوجهة الأخرى إلى آفاق عظيمة الاتساع ليجوب الكون اللامتناهي ويقطـع فيـه المسافات التي لا تحسب بحساباتنا المعتادة المحسوسة..... وحقيقة يظـل الإنسان برغم هذا التقدم المذهل، مكبلا بالكثير من الأوهام، وخاضعا لأبشع النزعات المادية والغريزية؛ فها نحن نشهد اليوم بشرا يموتـون افتقـارا للطعام، وآخرين يموتون لأنهم أبوا الخضـوع لإرادة الغيـر، وآخـرين يلفظون أنفاسهم افتقارا للدواء....وآخرين وآخرين... إن ما عرفه عالمنـا من تقدم مادي، لم يواكبه بنفس القدر، تقدم حضـاري وأخلاقـي لتتجـه المسيرة، مسيرة التقدم، وجهة إنسانية تعلي مـن قـيم الحريـة والعـدل والمساواة لكل البشر.

سوف نحاول فيما يلي من تحليل أن نرصد عددا محـدودا مـن هـذه التحولات، ليس لنقف على طبيعتها وما ارتبط بها من آثار ايجابية وسلبية، وإنما لنقف على ما تفرضه هذه التحولات من متطلبات ومـن مسـئوليات على النظم التعليمية. سوف نحاول في هذا المقام أن نتبين مسـتقبل بلـدنا الذي تتحمل بناءه أجيالنا التي تصوغها مدرستنا الثانوية تحديدا ومؤسساتنا التعليمية بعامة.

٣-١ الثورة العلمية والتكنولوجية:

حققت العلوم الطبيعية والإنسانية عبر مسيرتها التاريخية، خاصة منـذ نهاية القرن التاسع عشر، تقدما كبيرا تميز بتنوع المجالات البحثية وكذلك بنتائج قابلة للتطبيق وقادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض. ولقد شاب هذا التقدم قصور كبير في الفلسفة والقيم التي انتظمت هذا التقدم استخداما وتطبيقا للإنجازات العلمية؛ ولعل أحداث الحرب العالمية الثانية وإنهائهـا بتفجير أول قنبلة ذرية، يجسد خواء وتردي القيم الحاكمة لاستخدام العلـم وتوظيفه.

فإذا ما تجاوزنا التحفظ السابق الذي يحتاج إلى تضافر جهود الجماهير الواعية لشعوب الأرض كي تجعل من العلم أداة لرفع العناء عن الإنسـان ونشر الأمن والرفاهية في ربوع الأرض. إذا مـا تركنـا تلـك القضـية الخطيرة ريثما يأتي الوقت للانشغال بها في مقام أخر، فإننا نرصـد فـي مسيرة التقدم العلمي نقلة نوعية غير مسبوقة تمثل منعطفا تاريخيـا فـي المسيرة العلمية، منعطفا أطلق عليه المفكرون اسم الثورة العلميـة. ثـورة

علمية قلبت كل الموازين، وجعل ما تحقق في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن إنجازا معجزا ليس فقط فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل إليها في العلوم الطبيعية والإنسانية وإنما أيضا فيما يتعلق بالمجالات الجديدة والاهتمامات غير المسبوقة. مجالات استقطبت الجهود البحثية في مسارات حينما نرتادها رصدا وتقويما نصاب بالرعب ويتحرك فينا الأمل في نفس الوقت. يكفي أن نستدعي إلى وعينا ما يجري من أبحاث في اتجاه الهندسة الو راثية لنقف على حقيقة ما نقول.

وليس من شواغلنا هنا أن نعمق التحليل حول طبيعة هذه الثورة واحتمالات تطورها في المستقبل وإنما ندير التحليل هنا لنرصد بعض ما تفرضه هذه الثورة من ضرورات على النظام التعليمي وتحديدا على المدرسة الثانوية التي ننشغل بها في هذه الورقة. ...

٣-١-١ إنهاء الفصل بين النظرية والتطبيق:

وأول ما يشد انتباهنا هو تقلص المدة التي تفصل بين الاكتشاف العلمي، ووضعه موضع التطبيق. هذه المدة تكاد تختفي اليوم إلى الحد الذي نشهد فيه تطبيقات تلي الاكتشاف العلمي فورا. وهذه الخاصية الجديدة، وهي جديدة بالفعل، حيث كان الاكتشاف العلمي في الماضي يظل طليقا يبحث عن تطبيق سنوات وسنوات، يضعنا أمام مطلب يتمثل في ضرورة إنهاء الفصل بين النظرية والتطبيق. مطلب يتناقض اليوم مع احتفاظ الأنظمة التعليمية- ونظامنا واحد منها- على مستوى التعليم الثانوي بازدواجية نجد في طرفها تعليما ثانويا نظريا محضا وفي الطرف الأخر تعليما ثانويا عمليا محضا. وهذه الازدواجية كما نعرف لها تضمينات

طبقية واجتماعية من أبرزها: إعلاء شأن التعلمي النظري ومن ثم استئثار الطبقات العليا به، والحط من شأن التعليم الفني الذي يستوعب أبناء الطبقات الدنيا.

الثورة العلمية التي نعيشها تتجه كما نرى، إلى إنهاء الفجوة بين التنظير والتطبيق، وهي خاصية ايجابية يكشف التطبيق عن صحة النظرية وسلامتها كما أنه يكشف في نفس الوقت عن أوجه القصور فيها وعما ينبغي تطويره من طروحاتها ومن ثم يتحقق التقدم المستمر. ولا تشذ العلوم الإنسانية عن هذا المنطق الذي يحكم مسيرة العلوم الطبيعية، فهذه الأولى أيضا تتقدم بفضل (البراكسي) Praxis الذي يسمح بجعل الأفكار في علاقة عضوية بالواقع بوضعها موضع التنفيذ.

وهكذا تتضح أول ضرورة ينبغي الوعي بها إذا ما فهمنا طبيعة الثورة العلمية التي نعيشها، وهي بالنسبة لشاغل هذه الورقة: إنهاء الفصل في تعليمنا الثانوي بين مدرسة نظرية ومدرسة فنية. وبالطبع ليس من اهتمامنا في إطار هذه الورقة، أن نفضل صيغة على أخرى من الصيغ الكثيرة التي تسمح بتجاوز هذا الفصل والوصول إلى مدرسة تحترم تكامل الذات الإنسانية التي ينبغي أن تفكر وتعمل أي تسير على القدمين معا. وتجارب الشعوب في هذا الصدد متنوعة وثرية، ناهيك عن الإبداعات الممكنة التي يمكن أن تضيف إلى هذه التجارب زادا غير مسبوق.

٣-١-٢ نهاية العقل الموسوعي:

أما الخاصية الثانية التي نركز عليها في طبيعة الثورة العلمية، فتتمثل في ضخامة التراث العلمي المعاصر إلى الحد الذي يجعل الإحاطة به أمرا مستحيلا بل وضربا من الخيال. وأكثر من هذا فإننا أمام التخصص الواحد، نجد أيضا استحالة في أن يلم شخص بكل رصيد تخصصه القديم منه والمتجدد دوما. وهكذا نكون مع الثورة العلمية في تقلص قدرات العقل في الإحاطة بالعلوم تقلصا أفقيا يضطرهم إلى القناعة بمجال محدد وضيق من التخصص، ثم رأسيا في المجال الواحد حيث تتخذ كلاسيكيات التخصص ثقلا ينوء به المهتمون بها في مقابل أولئك الذين يواصلون البحث ويضيفون الجديد.

هذه الخاصية التي يتميز بها العلم في عصرنا، تجعلنا نتساءل عما نفعله في مدرستنا الثانوية اليوم، حينما نجتهد في شحن أدمغة شبابنا بشذرات من العلوم الطبيعية والإنسانية ليحتفظوا بها في أذهانهم كي يبنوا عليها في المرحلة الجامعية وبعد ذلك يمارسون حياتهم العملية على أساسها. كان هذا ولا يزال هو ما ينتظره الناس من التعليم الثانوي والجامعي؛ فالحصول على الشهادة هو نهاية المطاف.

يفرض علينا التطور العلمي الحالي أن نغير من فهمنا لدور المدرسة الثانوية وما يتلوها من مستويات تعليمية. فدور هذه المدرسة ينبغي اليوم أن ينحصر في صياغة عقول أجيالنا لتجعل منها عقولا دائبة السعي إلى المعرفة، ومالكة للقدرة على الوصول إلى المعلومة أينما كان مصدرها. وقبولنا لهذا الفهم الجديد للمدرسة الثانوية، يترتب عليه أن يكون هدفنا هو

مساعدة الأبناء كي يكونوا قادرين على مواصلة التعلم دون توقف ما استمرت حياتهم على الأرض.

والقدرة على الاستمرار في التعلم ترتبط بتشكيل ذات مستقلة ومن ثم يفرض مفهوم التعلم الذاتي نفسه فرضا علينا كي يكون محور العمل والنشاط في كل لحظة لحظات التعلم المتاح والممكن. وأصحاب البصائر يستطيعون رصد التغيرات الجوهرية التي يلزم إدخالها على بنية المدرسة الثانوية لتتجه هذه الوجهة الجديدة: تأهيل طلابها ليكونوا قادرين على الاستمرار في التعلم. لا يهم كم ما يتعلمونه وإنما المهم أن يكونوا متمكنين من المهارات والقدرات التي تجعلهم ينطلقون مستقلين منفردين مجتمعين، بحثا عن المزيد من المعلومات والمعارف التي يحتاجون إلى امتلاكها ليصوغوا حياتهم وهم يعيشونها في ذات الوقت.

أصحاب البصائر يستطيعون تقديم كم ونوع الإصلاحات التي ينبغي وضعها موضع التنفيذ كي تتجه المدرسة وجهتها هذه.

٣-٢ ثورة الاتصال:

وهذه الثورة وثيقة الصلة بسابقتها، بل هي في حقيقتها احد تجليات الثورة العلمية وخاصة في شقها التطبيقي. وكما فعلنا سابقا، فلن ننشغل هنا بتحليل خصائص الثورة الاتصالية، بل نركز جهدنا على الجوانب التي ترتبط مباشرة بعملية التنشئة والتعليم:

٣-٢-١ تنوع مصادر المعرفة:

كان الكتاب المطبوع إلى عهد قريب هو الأداة الأولى والوحيدة لنشر المعرفة وجعلها في متناول الراغبين في تحصيلها. ولقد ارتبط بذلك صيغ عديدة للتعامل مع الكتب وتداولها بين المؤسسات والأفراد. ولا تزال مدارسنا بكافة مستوياتها- وجامعتنا لا تشذ عن ذلك- تجعل من الكتب أداة الاتصال الرئيسة بل والوحيدة أيضا بين المعرفة المصطفاة والمجهزة على يد المختصين، والمتعلمين الذين يكتفون كما نعرف جميعا بتلخيصها أو الاستعانة بملخصاتها المنتشرة في الأسواق.

فإذا ما تجاوزنا هذا الشكل التقليدي من الاتصال بين مصادر المعرفة، وأماكن تداولها أو استخدامها، هالنا هذا التنوع في وسائل الاتصال وأيضا الفاعلية والتأثير الكبير لهذه الوسائل. فمع تنامي قدرات الحاسوب أو الكمبيوتر، أصبح لدينا نحن البشر وفي كل المجتمعات أداة اتصال رائعة ذات إمكانات لا حد لها. ولسنا هنا بصدد تعداد إمكانات هذا الاختراع المذهل، فالجميع يعرفون هذا، وإنما نسجل هنا وجود هذه الوسيلة التي يتعاظم انتشارها لتكاد اليوم تدخل كل بيت، دون أن يكون لمدارسنا الثانوية الاهتمام الواجب لجعل الكمبيوتر بديلا للكتاب الهزيل الذي ما يزال هو الأساس إلى هذه اللحظة في عملية التعليم.

وكلنا يعلم أيضا ما أضافته شبكة المعلومات الدولية إلى هذا الجهاز من أهمية قصوى في دعم الاتصال الذي يتجاوز حدود الأوطان الضيقة ليدخل بنا إلى رحابة الكون بأسره، دون صعوبات بل ودون إرهاق في تحمل تكاليف باهظة.

كما أتت الأقراص المدمجة لتضيف إلى رصيد البشرية مصدرا مذهلا لتخزين المعلومات وحفظها واستعادتها بأيسر الطرق الممكنة، ناهيك عن إمكانات هذه الأقراص في دعم المعلومات اللفظية والمشفرة بالصور المتحركة والملونة في أدق صورة لها وأبهاها بل وفي التعليق عليها بلغة ميسرة سليمة صحيحة جميلة.

وهناك البث الكوني التليفزيوني والإذاعي الذي يدخل كل بيت في كل شبر على الكرة الأرضية، يدخل البث الكوني دون أن تتمكن وسائل المنع والحماية والتشويش من إعاقته كما كان الحال إلى عهد قريب. يدخل إلى بيوتنا اليوم هذا البث شئنا أم أبينا، يحمل إلينا ثقافات وقيم قد نتفق معها وقد نختلف معها تماما. أي من هذه المصادر اتخذ مكانه اللائق به في مدارسنا وجامعاتنا؟ سؤال نترك الإجابة عليه مؤقتا.

٣-٢-٢ تفريد التعامل مع مصادر المعرفة:

ومن أهم النتائج المترتبة على الثورة الاتصالية، أن الإنسان الفرد يمكنه التعامل بمفرده وبدون وسطاء مع كل مصادر المعرفة. وهذه الخاصية- التي كانت متاحة أيضا في ظل الكتاب- تتناقض مع ما يزال مسيطرا على مؤسساتنا التعليمية بما فيها المدرسة الثانوية بالطبع. فما يزال الكتاب إلى الوقت الحاضر وسيلة التعليم الأساسية سواء في المدرسة أم في الجامعة، أما بقية المصادر التي ألمحنا إلى أهمها فيما سبق فلا تدخل في حساب العملية التعليمية لا من قريب ولا من بعيد. وإذا كان هناك بعض الاستخدام للحاسوب في المدارس الثانوية وغيرها، فان ذلك يتم بطريقة شكلية، أو لنقل من باب

التجمل حيث لا يعتمد الدارسون على هذه الوسيلة وهذا المصدر من مصـــادر المعرفة بشكل جاد وفعال.

والمصادر الجديدة للمعلومات لا تحتاج إلى وسيط بينها وأولئك الـــذين يلجأون إليها؛ فهي مصادر مفتوحة ومتاحة وميسرة الدخول إليهـــا والخـــروج منها، كل متعامل يمكنه- بشيء من التدريب السريع- أن يـــدخل علـــى هـــذه المصادر وقتما شاء وأينما شاء ودون حاجة إلى الالتزام بقواعد صارمة فـــي تعامله معها كما كان الحال عند ارتياد المكتبات.

وتتفوق هذه المصادر الجديدة على المصدر التقليدي، بما تتيحـــه أمـــام المستخدمين لها مهما كان عددهم ومهما تباعدت الأماكن التي يتواجدون فيها؛ ملايين البشر تدخل في ذات الوقت إلى مواقع الشبكة الدولية للمعلومـــات دون أن يؤثر ذلك في كفاءة الاتصال بمضامينها المعلوماتية والمعرفية.

آفاق جديدة إذا تنفتح أمام الباحثين والراغبين في التعلم، كل واحد منهم يستطيع بمفرده أن يواصل بحثه وتعلمه دونما انقطاع ودونما معلم؛ وهل هناك أفعل من ذلك سبيل للممارسة التعلم الذاتي ومواصلته وفق إرادتنا؟

فالمؤسسات التعليمية لا يمكنها أن تستمر منغلقة على نفسها، ومتغافلـــة عن مصادر التعلم الجديدة. فالمدرسة الثانوية شـــأنها شـــأن بقيـــة المـــدارس والمؤسسات الجامعية لابد أن تعيد النظر في مضمونها التقليدي الذي يمثل فيه الكتاب حجر الزاوية، لابد لها أن تنفتح أمام مصادر التعلم التي تسمح بالتعامل الفردي وهو أمر يفرض على المدرسة أن تعد المتعلمين ليكتســـبوا مهـــارات التعامل مع مصادر المعرفة الجديدة.

ولعلنا نستطيع بشيء من التأمل، تبين أبعاد التطوير ومواطنه، التي ينبغي أن تعرفها المدرسة الثانوية كي تكون قادرة على الدخول إلى العـالم الجديـد، عالم المعرفة المتجددة والمصادر المتنوعة للمعلومات.

٣-٢-٣ الحصانة الذاتية:

وبالطبع ليست نتائج ثورة الاتصال كلها ورديـة؛ فهنـاك خطـر عظـيم يتعرض له الشباب عبر ما يبث من مواد متلفزة. فالسماوات المفتوحة أمام هذا البث، تجعل الشباب عرضة للتأثر بمضمون المواد المتلفزة خاصة تلك المواد التي تتعلق بالثقافة الجنسية المكشوفة وما تنطوي عليـه مـن أفـلام داعـرة وممارسات شاذة تتنافى مع أبسط القواعد الخلقية ناهيك عن المحرمات الدينية.

فإذا كان للمدرسة أن تدخل بشبابنا في خضم ثورة الاتصال كي لا يحـرم ثمارها الإيجابية، فان عليها مسئولية تنمية منـاعتهم الذاتيـة كـي لا تكـون استجابتهم قبل المواد ذات الوجهة غير الأخلاقية المبثوثـة عبـر السـماوات المفتوحة وشبكة الانترنت، استجابة سلبية خانعة مستسلمة. وبتعبير آخر فـإن التربية المنفتحة والمعايشة لثورة الاتصال، عليها أن تنمي في أبنائنا الضوابط الداخلية التي تكون بمثابة الرقيب على تصرفاتهم والتي تتحكم بهذه التصرفات بشكل تلقائي. ولا يمكن أن يتحقق وجود هذا الرقيب الذاتي المتقبـل والـذي يمارس سيطرته على أفعالنا وتصرفاتنا، إلا إذا تم تكوينه بجهد الأبناء أنفسهم ومن خلال القناعة الشخصية بأصالة القيم والمثل العليا التـي يجسـدها هـذا الرقيب.

ولعلنا نلمس عظم وجسامة مسئولية التربية مدرسية وغير مدرسية في تنمية ضوابط السلوك الداخلية التي تجعل كل فرد رقيبا على نفسه وفي المقابل تتقلص أهمية ما نلجأ إليه من ضوابط خارجية والتي تظل رغم كثرتها عديمة القيمة والفاعلية. فالرقيب الخارجي فعال طالما كنا في دائرة تأثيره، لكننا بمجرد عبورنا محيط هذه الدائرة، يفقد هذا الرقيب الداخلي سلطانه ومن ثم نتصرف وفق ما تلميه علينا إرادتنا الداخلية.

تربية خلقية جديدة لا تتحقق عبر الكلمات والمواعظ والحكم التي نكثر منها، ولكن تتحقق فقط من خلال القدوة الحقيقية من قبل الكبار، واتساق القول مع الفعل، وتوفر الشروط الموضوعية للممارسة السلوك المرغوب فيه. وكلها مقومات تحتاج إلى تفكير وروية وتدبير وإعادة نظر شاملة فيما يجري- إذا كان هناك ما يجري- داخل مدرستنا الثانوية.

٣-٢-٤ التواصل مع الآخرين:

وتفتح ثورة الاتصال أفقا رحبا أمام تواصل الشباب فيما بينهم، تواصل يتبادلون من خلاله خبراتهم العلمية وتجاربهم العملية وأفكارهم في شتى المجالات. ولا يمكن للمدرسة إلا أن تدعم هذه الخاصية العظيمة التي تفتحها ثورة الاتصال بين الأقران. وهي لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا إذا تخلصت من مفاهيم ظلت ولا تزال أشبه بالمقدسات التي لا مساس بها. لابد أن تتخلص من المنافسة العقيمة، تلك التي تجعل الأبناء يتسابقون ليسبق بعضهم بعض، ويفرحون حينما يجعلون أقرانهم خلفهم. هذه المنافسة التي تولد ألوانا عديدة من الأمراض النفسية المرتبطة بالغيرة والإحساس بالدونية بل وربما بالفشل إلى غير ذلك، لابد أن تتخلى عن مكانها لمفهوم جديد هو الاتصال الايجابي الفعال

بين أنداد وأصدقاء. هل من الممكن أن تستمر المدرسة في تصـــفيف المقاعــد لكي يكون المتعلمون خلف بعضهم البعض، الوجه في مقابل القفا، أي قفل لباب الاتصال أقوى من ذلك التصفيف المانع لكل تفاعل ولكل أخذ وعطاء؟!

وصحيح فإن هناك دعاوى تربوية تبشر بمقدم التعلم الفعال القــائم علـــى تعاون الأقران في مجموعات تجلس معا وجها لوجه وتتعاون فيما بينها للتعلم وتبدع وترقى بمهاراتها وأفكارها. لكن الجديد التي تفرضه ثورة الاتصال هو أن تتحول هذه الدعاوى إلى قوانين لابد من احترامها، قوانين تحكــم الــتعلم، وتتولد من الظروف الجديدة التي خلقتها هذه الثورة الإنسانية الفريدة.

٣-٣ العولمة:

أما العولمة والتي كثر الحديث عنها، فإنها سمة لعصرنا تجعل منه عصر تبعية وهيمنة، هيمنة يفرضها الأقوى على الضعيف الذي يستسلم دون إرادة لما يريده القوي. لا نخطئ إذا ما قلنا بأنها نوع من الأمبيريالية غير المسبوقة من حيث وسائل سيطرتها وهيمنتها على الغير. فاليوم المجتمعات الممسكة بزمـــام العالم تكاد تعد على أصابع اليد؛ مجتمعات تملك القوة الاقتصادية وأهم منها قوة المعرفة والعلم ويسندها من وراء ذلك كله قوة حربية غاشمة. بــل أن حقيقــة الأمر تجعلنا نرى في الولايات المتحدة الأمريكية، المهيمن الرئيس حتى علـــى الدول الثمان الكبرى التي تمتلك رأسمال الأرض بين يديها وتمتلــك فـــي ذات الوقت اكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ.

عولمة أو هيمنة اقتصادية بالدرجة الأولى حيث تتعدد الشــركات متعديــة الجنسيات لتبسط سلطانها ونفوذها على كل اقتصاديات العالم لتوجهها حيثمــا

شاءت مصالحها. الشركات الوطنية الناشئة في أي مجتمع لابد لهـا مـن أن تخضع لإرادة هذه الشركات الكبرى، فالشركات الوطنية عليها أن تسير وفـق معايير الجودة التي صاغتها وتحميها الشركات الكبرى، وأنى لها هـذا وهـي شركات لم يمر على إنشائها إلا سنوات قليلة، كيف لها أن تنافس شركات عتيدة تهيمن على الأسواق خامات وتسويقا؟

وفي ظل هذه العولمة أو الهيمنة الأمبيريالية، تمضي شـعوب الأرض وكأنها تساق بالعصا دون إرادة ودون قدرة على مخالفة المسار التـي تحـدده الدولة المهيمنة على العالم. الكل يسعى لإرضائها ونيل العطايا والهبات التـي تمن بها على الآخرين. من ذا الذي يجسر أن يتخلف عن الركب دعما للدولـة الأم القائدة؟

ولكي تكون الهيمنة محكمة، فإن هناك كما نرى جهودا حثيثة تسعى من خلالها الدولة الأم إلى فرض ثقافة كونية أو هكذا تريدها، ثقافة المهيمن وقيمه الضيقة النابعة والخادمة لنوازعه المادية وتطلعاته الاقتصادية ونهمه الـذي لا يشبع. ثقافة كونية تفرض نفسها بديلا عن الثقافات الخاصة لكل مجتمع. بـل تجتهد الدولة الأم أن تغزو بثقافتها وقيمها وأفكارها وخياراتها عقول البشر أينما كانوا. ولكي تحكم قبضتها وتكتل هذه الشعوب خلف مسيرتها، تضرب اليـوم في أعماق النظم التعليمية عبثا بمضامينها القومية والوطنية وتعريـة لثقافتهـا وقيمها الأصيلة.

ونظرة إلى ما يجري حولنا تجعلنا لا نخطئ هـذا السـعي إلـى فـرض السيطرة على الأنظمة التعليمية باعتبارها مسئولة عن صناعة العقول وصياغة الخلق للأجيال المقبلة. ليس مجانيا ما تمنحه الدول الكبرى المهيمنة والمتكتلـة

خلف الدولة الأم من قروض وهبات ومساعدات لتطوير الأنظمة التعليمية في مختلف بلدان العالم.

٣-٣-١ الثقافة الكونية والخصوصيات الثقافية:

فإذا ما قصرنا اهتمامنا على ما تهدف إليه التيارات المعولمة في مجال بناء البشر، استطعنا أن نحدد مسئولية من أخطر المسئوليات التي ينبغي للأنظمة التعليمية تحملها: ألا وهي تحديد طبيعة الجدل الذي ينبغي أن ينتظم العلاقة بين القيم الوافدة المتسترة خلف عباءة الثقافة الكونية والقيم الأصيلة التي ناضلت شعوب الأرض من أجل تسييدها والحفاظ عليها. جدل محكوم بقوى عديدة، قوى تتجه به اليوم لترجح كفة الثقافة الكونية الوافدة على حساب الثقافة الوطنية أو الخصوصيات الثقافية التي تميز شعوب الأرض.

والمهمة الخطيرة التي تقع على عاتق النظم التعليمية - والمدرسة الثانوية مكون أصيل فيها- تتمثل في أن يتخذ هذا الجدل مسارا يضمن للخصوصيات الثقافية وما يرتبط بها من قيم وزنا يليق بأصالة هذه القيم الأخيرة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك لمجرد الحماس للقيم الموروثة ولا لمجرد التشنج والدفاع عنها بالمديح والكلمات المفاخرة. وإنما يتطلب ذلك أن تتاح الفرصة لأرصدة الشعوب من القيم والمثل والأفكار أن تثبت جدارتها في صيانة الحياة الحاضرة وإفراز سلوكيات تسمح للشعوب أن تملك إرادتها وتبني تاريخها أي تصوغ مستقبلها بوعي واستنارة.

وندرك هنا ما ينبغي أن يتوفر داخل المدرسة الثانوية من مناخ يمارس فيه أبناؤنا السلوك على قيم حاضرتهم التي لابد أن تحتل في وجداناتهم المكان

اللائق بها لا اعتزازا بها وإنما لمسا لأصالتها وفاعليتها في تحقيق الطموحات والآمال.

٣-٣-٢ الزمن الغائب:

ولعلنا نلمس من العرض الموجز السابق عن العولمة، أن المسألة متعلقة بمستقبل العالم وفق رؤى وخيارات حفنة الدول الساعية إلى الهيمنة على حياة الشعوب. فالحاضر الذي نعيشه ما يزال مليئا بالمتناقضات والأوضاع التي لا يرضى عنها سادة العالم الجدد؛ فلابد أن تتغير أشياء كثيرة في حياة الشعوب كي تتخذ الحياة الوجهة التي يريدها هؤلاء السادة.

هذه الخاصية لظاهرة العولمة وهي ارتباط حركتها بالمستقبل بشكل أساس، تجعلنا نعي مسئولية جديدة ينبغي أن يتحملها تعليمنا وتربيتنا أينما تكون. نقصد بذلك مصالحة تربيتنا للمستقبل، فهو زمن غائب من خطة الدراسة في كل مؤسساتنا التعليمية. فلنراجع بشيء من الموضوعية والنقد الأمين كل المناهج الدراسية في كافة مستويات التعليم عندنا، والنتيجة التي سوف نصل إليها، أن هذه المناهج لا تعترف إلا ببعدين اثنين للزمن: الماضي والحاضر. أما البعد الثالث وهو المستقبل فلا لوجود لأي مادة ولأي نشاط يشغل نفسه به؛ فعقول أبنائنا تتشكل فقط لتفكر في الحاضر متأسية بما مضى، أما استشراف المستقبل فلا مكان له في بنية العقول التي نصوغها في مدارسنا وجامعاتنا.

مدرستنا الثانوية، وبالطبع كل مؤسساتنا التعليمية، مطالبة اليوم بأن تعترف بأهمية المستقبل، لابد لها أن تعيد الثقة في هذا الزمن الغائب الذي غفلت عنه مناهجنا وخططنا ونشاطنا التعليمي والتربوي قرونا عديدة تمتد إلى اللحظة

الحاضرة. مدرسة ثانوية جديدة لا يمكن أن تقوم إلا إذا توازن فيها متصل الزمن: الماضي، الحاضر، المستقبل.

٣-٣-٣: منهج التعامل مع العولمة:

المناهضون للعولمة ليسوا فقط من مواطني البلدان المستهدفة بالتبعية والخضوع، وإنما يوجد هؤلاء أساسا في بلدان المركز المفجرة للتيارات المعولمة. وتؤشر هذه الحقيقة إلى أن فئات عريضة من المواطنين في البلدان ذات الوجهة الأمبيريالية، قد بلغت درجة من الوعي الذي يجعلها تدرك المخاطر الجمة التي تترتب على إذلال الشعوب وإخضاعها وطمس هوياتها وخصوصياتها الثقافية ومن ثم تتلاقى هذه الفئات مع الجماهير الرافضة للتبعية في بلدان الهوامش. ويفتح ذلك باب الأمل أمام الحركات الوطنية التي تناضل من أجل الحفاظ على استقلال أوطانها وصون كرامتها وإعادة تربية القوى المتغطرسة ودفعها نحو العدل والحرية والمساواة.

والمدرسة الثانوية، شأنها في ذلك شأن بقية المؤسسات التعليمية، مطالبة في ظل الأوضاع الحالية من الصراع بين قوى الهيمنة والشعوب المناضلة عن حرياتها، مطالبة بأن تعايش الأحداث بل أن تكون في خضمها فتتحول هذه المدرسة إلى ساحات نضال وطني تسمح لطلابها أن يكونوا على بينة من الحقائق الاقتصادية والسياسية.

والمدرسة الثانوية حينما تنجح في ذلك فإنها تدخل باب التربية السياسية من أوسع أبوابه، تربية ما تزال غائبة عن شواغلها بل لا تملك أي أساس يسمح لها بممارستها اليوم. وحاجة أبنائنا إلى التربية السياسية الصحيحة أي تلك التي

تفتح كل الآفاق وتحترم كل الخيارات وتوفر مختلف الضمانات لكي يعبر الطلاب عن وجهات نظرهم فتنضج أفكارهم وينمو وعيهم بحقائق الأشياء، حينما تنجح المدرسة الثانوية في ذلك، فإنها تكون قد وفرت مقوما حيويا من مقومات بناء شبابنا. وتربية تتجه هذه الوجهة لهي الجديرة بأن تكون في قلب شواغل مدرستنا الثانوية الجديدة التي ينبغي أن تسعى أول ما تسعى لتشكيل العقول الناقدة والمواطنين القادرين على فهم ما يدور حولهم، والقادرين في نفس الوقت على صناعة تاريخهم. حينما تنجح المدرسة الثانوية في ذلك فإنها تكون قد أكسبت طلابها أساسا متينا للحياة وتكون قد صححت مسيرتها الهشة ونأت بنفسها عن الممارسات العقيمة التي تنحبس فيها اليوم مضيعة الجهد والمال فيما لا طائل من ورائه: شحن الأدمغة بشتات من المعلومات والمعارف العقيمة التي تتبخر بمجرد أن يفرغها أصحابها على أوراق الامتحان.

٣-٤ الخلل البيئي:

ويوشك عالمنا اليوم أن تنتهي فيه حياة البشر بكارثة لا تبقي ولا تذر، نتيجة للخلل البيئي الذي تحيط بنا شواهده على الأرض وفي السماء وما يتحرك بينهما من هواء. ووفق المنهج الذي نتبعه في هذه الورقة، نحصر اهتمامنا في مجموعة الظواهر المتعلقة بهذا الخلل على أساس من علاقتها بالتعليم. ونستطيع أن نميز عدة أبعاد لهذا الخلل في البداية:

٣-٤-١ ماصدقات للمفهوم:

- **وأول الماصدقات** التي نشد إليها الانتباه والتي تنطوي وتدخل في دائرة مفهوم الخلل البيئي، ما نشهده من **تبديد للثروات الطبيعية واستغلالها** وفق مصالح اقتصادية ضيقة. فالمواد الخام: معادن، بترول، غابات

....الخ تتعرض اليوم لاستغلال بشع يتجه بنا إلى استنفاذ هذه الثروات الطبيعية التي لا تملكها الأجيال الحالية وحدها وإنما هي ملك للأجيال المقبلة أيضا. ولسنا بحاجة إلى تعداد المخاطر البيئية المترتبة على نضوب الثروات الطبيعية، ويكفي أن نشير إلى ما يترتب من اختلال بيئي نتيجة لاختفاء الغابات الطبيعية التي تمثل رئات نتنفس منها الهواء النقي.

- وثاني **الماصدقات** التي نشد لها الانتباه تلك **الغمامات** التي تجسم فوق مدننا نتيجة لما تلفظه المصانع والسيارات والمحارق من غازات سامة وغبار، وكلنا يستشعر ويعاني من المخاطر والأمراض التي تسببها هذه الملوثات. حتى الأسماك في البحار لم تعد قابلة للاستهلاك البشري نتيجة لما تلفظه البواخر العملاقة من حاملات البترول من نفايات وقاذورات وعوادم بترولية في الماء.

- وهناك هذا المصير الكارثي الذي ينتظر **الأراضي الزراعية المنتجة** في جميع أنحاء العالم، مصير كارثي يقترب بها من التصحر والعقم والجدب نتيجة لاستخدام المبيدات الحشرية والفطرية. ولسنا بحاجة إلي التذكير بما يترتب على ذلك من مجاعات وصعوبات لا نستطيع أن نتنبأ بكل ما يرتبط بها من نتائج.

- وحتى **الإنسان** لم تسلم طبيعته التي فطره الله عليها من العبث ومن التبدل نتيجة لانتهاء مقاومته الطبيعية وتعرضه اليوم لهجوم العديد من الميكروبات التي كان الخالق قد حصنه ضدها بحكم خلقته. ألوان

كثيرة من الأمراض التي لم نكن نعرفها ولم نكن نسمع عنها، تفتك بالإنسان وتوشك أن لا تترك أحدا ينعم بالصحة والعافية.

- حتى **الفضاء الكوني** هو الأخر لم يسلم من عبث الإنسان وشرهه من أجل الكسب وإشباع الحاجات غير الضرورية، ويكفي أن نذكر هنا بثقب الأوزون الذي أقلق الناس ثم ها نحن ننساه في غمرة يأسنا وخضوعنا لما يطحننا من الهموم والكوارث.

لسنا هنا بصدد حصر شامل للخلل البيئي الذي يشغلنا في هذا الموضع من الورقة، ولكننا أردنا بهذه الإشارات السريعة أن نوقظ الوعي بما يتهددنا من مخاطر نتيجة لعبثنا بالتوازن الطبيعي لبيئتنا. أجيالنا المقبلة لابد أن تعرف كل ما يرتبط بحاضرها من حقائق تتعلق بالخلل البيئي، وبالمثل ينبغي لها أن تعرف أيضا المستقبل الأسود الذي ينتظرهم إذا ما ظلت الأمور تجري وفق هذا المنطق المقلوب ووفق التواطؤ الذي يجسده صمت الجماهير وعدم اكتراثها بما يجري.

٣-٤-٢ المدرسة الثانوية والوعي البيئي:

وتفرض التحولات البيئية التي نعيشها اليوم على التعليم مسئولية تنمية وعي الأبناء بضرورة التصدي لما يحدق بنا من كوارث، وأهم من ذلك أن تيسر لهم السبل لأخذ المبادرات والأفعال التي توقف مد الخطر الذي لا يترك شيئا دون أن يحدث به أثارا مدمرة: الطريق، الهواء، الطعام، الشراب، صحة الإنسان ....الخ.

وتتعاظم مسئولية المدرسة في هذا الصدد، حيث تدخل تنمية الوعي البيئي ضمن أهم شواغل التربية إن لم تكن الشاغل الرئيس؛ فما معنى أن نستمر في الحياة وهي توشك على الفناء؟ المدرسة الجديدة مطالبة بأن تكون حياة الطلاب فيها وثيقة الصلة بحياتهم خارجها؛ فتزدهر في برامجها وأنشطتها مشروعات حقيقية يسهم فيها الطلاب بالفكر والعمل ليعيدوا إلى بيئاتهم الصغيرة الوجه الإنساني الذي فقدته دون أن يفقدوا في نفس الوقت الصلة بما يجري حولهم في المجتمع الكبير وفي العالم كله.

والتربية البيئية التي قد نسمع عنها هنا أو هناك اليوم في مؤسساتنا التعليمية، لا تختلف في كثير ولا في قليل من حيث ما تؤدي إليه من نتائج، عن المواد التقليدية التي نعرفها والتي مللنا الحديث عن كونها مجرد كلمات تحفظ لتفرغ على الورق ولا شيء بعد ذلك. مسئولية المدرسة الجديدة مختلفة تماما فهي تسعى لتربية تغير السلوك وتغير العقل وتحول القيم إلى سجايا خلقية وممارسات حقيقية وتجعل كل هذا هدفا أصيلا في بناء الإنسان.

٣-٥ انسحاب الدولة

من التحولات التي لا تقل خطورة عما سبق عرضه من تحولات، على مستقبل الشعوب، ما نشهده اليوم من تخلي الدولة تدريجيا عن مسئولياتها تجاه تطوير المؤسسات التعليمية والإنفاق عليها. هذا الانسحاب أصبح ظاهرة تعرفها معظم المجتمعات متقدمة ومتخلفة ونامية، لا يقتصر على مجال التعليم وإنما يمتد ليصيب بآثاره السلبية كل الخدمات الأخرى من صحة ومواصلات بل

وأمن أيضا؛ فهناك اليوم تعاظم لدور تنظيمات أمنية خاصة تنشأ وتمول من قبل القطاع الخاص.

وحتى يكون لكلامنا مصداقية أكبر، ننظر إلى ما يجري حولنا في مجتمعنا المصري وخاصة في المجال الذي يهمنا هنا وهو مجال التعليم. فنحن نستطيع أن نتبين مظاهر عديدة لحقيقة انسحاب الدولة وتخليها عن مسئولية تطوير التعليم والإنفاق عليه من المال العام:

٣-٥-١ مظاهر دالة على الانسحاب:

- تعاظم إنشاء **المدارس الخاصة** على كافة المستويات؛ من الحضانة إلى الثانوية. نشهد اليوم كثرة من المدارس ذات المستويات الاجتماعية المتباينة والتي تتخذ مكانها اليوم في النظام التعليمي حتى يحجز للمستوى الراقي منها ١٠% من الأماكن المخصصة لقبول حملة الثانوية في الجامعات.
- ظهور تطور **إنشاء الجامعات الخاصة** ذات المصروفات العالية وهذه الجامعات تكاد تقترب من حيث عددها من الجامعات الحكومية، بل إن المستقبل يؤشر بأنها ستتجاوز من حيث عددها مجموع الجامعات الحكومية في السنوات القليلة المقبلة. وفي مقابل هذا تتجمد هذه الأخيرة على أوضاعها القائمة وهي أوضاع متردية لابد أن تمضي بها إلى المصير المحتوم وهو الاضمحلال والتقهقر ثم الاختفاء.
- أما مظهر الانسحاب الذي يفصح بشكل سافر عن حقيقة هذا التبدل في دور الدولة وتخليها عن تلك المسئولية القومية الخطيرة، فتجسده **ظاهرة - الدروس الخصوصية**. هذه الظاهرة التي تمثل اليوم مدرسة موازية،

تترجم بشكل واضح لا لبس فيه عن انسحاب الدولة من مسئوليتها في التربية والتعليم. فهذه الدروس تحقق لمن يمارسونها ما يزيد عن نصف ما يخصص من المال العام للإنفاق على التعليم، يقدرها البعض بأربعة عشر مليارات جنيه في العام وهو تقدير متواضع في رأينا.

معنى أن تلتزم الدولة الصمت فلا تحرك ساكنا لوقف هذه الدروس الخاصة التي تلغي تماما المدرسة الرسمية، معنى ذلك أنها تبارك أن يتحمل الناس نفقات التعليم. بل إن الدولة لم تكتف بإعلان سكوتها وإنما أخذت تجبي رسميا الضرائب عما يجري في مراكز الدروس الخصوصية من تعليم يتم في أحط صوره. فهذه المراكز ليست أكثر من فصول مزدحمة يقوم فيها معلمون بتحفيظ الطلاب وإعادة تحفيظهم ثم تدريبهم على الإجابات النموذجية التي تضمن لهم المجموع الكبير.

٣-٥-٢ المدرسة الثانوية وانسحاب الدولة:

وهذا التحول النوعي في مسئولية الدولة قبل التعليم، يضع على عاتقنا مسئولية كبرى في التنبيه إلى ما يترتب من مخاطر على ذلك. فبناء أجيالنا لا يمكن أن يترك في أيدي المضاربين والباحثين عن الربح أي لا يمكن أن يكون بضاعة. بناء الأجيال هو مستقبل الأمة مهما كانت مواردها ولابد أن يظل مسئولية كبرى وأصيلة للدولة التي تمسك بزمام الأمور وتتحمل مسئولية تحقيق حاضر مزدهر لمجتمعها ومستقبل أفضل منه أيضا.

المدرسة الثانوية المصرية الجديدة لابد أن تكون مدرسة وطنية ذات أهداف محددة ووجود محسوس يوفر لأبنائنا مناخا تربويا يتشكلون من خلاله

عقلا وخلقا ونفسا وبدنا، وتتشكل هوياتهم على أساس من قيمنا ومعتقداتنا ولغتنا وحلمنا من أجل مستقبل يرفد نفسه بتاريخنا وحاضرنا الأصيلة. وليس معنى هذا أن نصادر على المبادرات الخاصة وإنما معنى ذلك أن تكون المدرسة الحكومية الوطنية هي الأساس هي القائدة لمسيرة بناء أجيالنا، ثم تأتي المدارس الأخرى التي تنشأ بالجهود الذاتية والمال الخاص لتتبع مسيرة المدرسة الوطنية وتدعمها.

وإذا كانت هناك دعاوى تبرر تقلص اهتمام الدولة بالتعليم القومي وتقلص الإنفاق عليه نتيجة لضعف الموارد، فإن ذلك لا يبرر أن تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام الموت التدريجي للمدرسة الثانوية القومية. والمليارات التي تخصص لهذه المدارس اليوم في ميزانية التعليم التي تزيد عن ٢٤ مليار جنيه سنويا، هذه المليارات تذهب في البحر هباءا. المدرسة الثانوية المصرية لا تفعل شيئا، هي مدرسة ميتة مهجورة من طلابها الذين يحصلون ويحفظون قشاشات المعارف أو المقررات الدراسية في مراكز الدروس الخصوصية.

لقد أعلنا عام ١٩٨٤ وهو العام الذي نشرنا فيه دراستنا بعنوان "المدرسة الموازية"، أن غلق المدرسة الثانوية الحكومية ثم عقد امتحان الثانوية العامة في ذات العام اعتمادا فقط على ما يجري في المدرسة الموازية أو الدروس الخصوصية لا يغير من أمر النتيجة شيئا، ستكون النتيجة هي هي التي تتحقق كل عام!!!!؟

وكما نريد لهذه الورقة من مصير- أن تكون إسهاما في تنوير وعي الجماهير بالبدائل الممكنة لواقع تعليمنا الثانوي المتردي- نشد الانتباه إلى تجارب الشعوب الأخرى التي تحاول الخروج من أسر الضائقة المالية أو نقص

الموارد، فإذا بها تهتدي إلى صيغ كثيرة اقل كلفة لكنها تستهدف مصلحة الوطن وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لأبنائه. في هذا تأتي تجـارب الهنـد مـع استخدام التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وأيضـا تجـارب كوريـا الجنوبيـة والبرازيل والفلبين وغيرها في استخدام التليفزيون والراديو لتـوفير فرصـة التعليم الثانوي للجميع. والإبداعات في هذا الاتجاه لا ينبغي المصادرة عليهـا؛ فحينما تتاح الفرصة أمام الجماهير لتدلو بدلوها في قضية تطـوير مدرسـتنا الثانوية، تنفتح أفاق لا حصر لها من الممكنات والبدائل.

٤- المدرسة الثانوية الحالية:

وفي هذا الموضع من الورقة، ينصرف اهتمامنا إلـى تحليـل واقـع المدرسة الثانوية الحالية؛ فحينما نريد أن نبحث عن بديل ممكن لهـا، يكـون المنطلق إلى هذا بداهة هو الوقوف على وضع المدرسة الحالية لنتبين مكـامن ضعفها وقصورها عن الاستجابة للتحولات الجديدة التي عرضنا لها فيما سبق. وحينما نقترب من واقع المدرسة الثانوية الحالية فإننا نميز:

٤-١ بنية منقسمة

والمدرسة الثانوية عندنا ليس لها بنية واحدة تتكامل مكوناتها في وحدة ذات طابع متميز. وبدلا من ذلك فإننا نجد ثلاث بنيات متمايزة منفصلة، تمثـل كل واحدة منها عالما منفصلا وإن ظلت جميعها تعد أبناءنا إما لمواصلة التعليم الجامعي وإما للانخراط في حياة المجتمع العملية:

٤-١-١ التعليم الثانوي العام:

وتتشكل بنيته من مجموع المدارس الثانوية التي تعمل وفق المنهج الذي حددته وزارة التربية والتعليم والذي يتم تدريسه على مدى ثلاث سنوات لينتهي بالحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية وهذه المدارس المنتمية للبنية الأولى التي نتحدث عنها هنا، تتبع في معظمها إلى وزارة التربية والتعليم من حيث تمويلها والإشراف عليها وإدارتها الخ، وتنتمي في أقلها إلى القطاع الخاص حيث تتباين مستوياتها من حيث الطبقات الاجتماعية التي تدخلها ومن حيث المصروفات التي تتطلبها. ونستطيع أن نميز في هذا النوع الأخير من المدارس بنيات فرعية إذا ما أخذنا في اعتبارنا المستويات الاجتماعية التي تخدمها هذه المدارس.

٤-١-٢التعليم الثانوي الأزهري:

والمدارس المكونة لبنية هذا التعليم تنتمي كلها إلى الأزهر حيث يشرف على مناهجها والمقررات الدراسية فيها وتنتهي الدراسة في هذه المدارس بمنح الشهادة الثانوية الأزهرية والتي تسمح لحملتها بدخول الكليات التابعة للأزهر وكذلك مشاركة طلاب الثانوية العامة في الالتحاق بالكليات العسكرية. وهنا أيضا توجد أعداد كبيرة من هذه المدارس تدار بالجهود الذاتية للمواطنين الذين يتبرعون بالأراضي والمباني والتجهيزات ويتكفل الأزهر بتوفير المعلمين لها. كما أن المنهج في هذه المدارس يختلف في أكثر من بعد عنه في المدارس الثانوية العامة.

٤-١-٣التعليم الثانوي الفني:

وتضم بنية هذا التعليم ثلاث أنواع من المدارس: تجارية، صناعية، زراعية. وهذه المدارس تقبل الطلاب المنتهين من المرحلة الإعدادية ولكن بمجاميع أقل من تلك التي يدخل أصحابها التعليم الثانوي العام. قلة من خريجي هذه المدارس يمكنهم الالتحاق بالجامعات لكن السواد الأعظم يخرج إلى سوق العمل أو لنقل لينضم إلى جيش العاطلين.

هذه البنية المنقسمة للتعليم الثانوي، تتناقض مع ما تفرضه علينا تحولات العصر التي فرغنا من تحليلها فيما سبق. ولسنا في حاجة في هذا الموضع أن نعيد ما سبق أن أوضحناه عن هذه القضية. المدرسة الثانوية المصرية الجديدة مطالبة بأن تفرز بنية موحدة تتضافر مكوناتها لتجعلها بنية تربوية توفر لأبنائنا مناخا ينمون فيه نموا متكاملا متوازنا شاملا.

وفي هذا المقام، نحتاج إلى تضافر الرؤى والأفكار كي نستشرف البدائل الممكنة لبلوغ هدف توحيد المدرسة الثانوية وإنهاء انقسامها وازدواجياتها.

٤-٢ أهداف معلنة:

ويضعنا واقع المدرسة الثانوية المصرية الحالية- كل البنيات الثلاثة السابق ذكرها تتفق في ذلك- أمام سمة خطيرة: وجود أهداف معلنة لا يتحقق منها شيء في الواقع الفعلي. ومراجعة سريعة للأهداف المعلنة هنا وهناك تجعلنا في غبطة ؛ فالأهداف المعلنة جيدة وترمي إلى بناء أبنائنا تربية متكاملة حيث تحرص على: تنمية عقول الطلاب كي تكون عقولا مبدعة، وتنمية

أخلاقهم كي يسلكوا وفق قيمنا النبيلة، وتنمية أجسادهم كي تكون منيعة علـــى المرض كما تحرص على صحتهم النفسية ....إلى غير ذلك من أهداف التربية المتكاملة الشاملة.

الأهداف في ذاتها ممتازة، لكن المصيبة أن المدرسة الثانوية الحالية لا تفعل شيئا أكثر من شحن الأذهان ببعض المعلومات عديمة القيمة والنفع. الدليل على ذلك أن التقويم الحالي في هذه المدارس ينصب أساسا على قيـــاس قـــوة الحفظ والاستظهار عند الطلاب. هذا هو الهدف الوحيد الذي تعمل من أجلــه مؤسساتنا التعليمية في المرحلة الثانوية على اختلاف أنواعها.

وقد يتساءل البعض عما إذا كانت المدارس الثانوية الصناعية تفعل نفس الشيء؟ والإجابة هي بنعم؛ فالامتحانات العملية التي يمر بهـــا طـــلاب هـــذه المدارس لا تفعل شيئا أكثر من تكرار ما سمعه الطلاب أثناء الدراســـة مـــن مدربيهم.

٤-٣ محتوى تعليمي منفصل عن الحياة:

فإذا ما ولينا وجهنا شطر المقررات الدراسية التي ينتظمها التعليم فـــي هذا النوع أو ذاك من بنيات التعليم الثانوي سالفة الذكر، راعنا انفصالها التـــام عن حياة أبنائنا وهموم مجتمعهم. وحتى في المدارس الثانوية الفنيـــة، تـــدور التدريبات العملية حول أفكار قديمة وتستخدم أدوات ومعدات بالية لم يعد لهـــا استخدام فعلي في واقع الحياة العملية. وتتكون مقررات المدرسة الثانوية العامة والأزهرية من مجموعة مواد تظل إلى الآن وكأنها مقدسات لا يمكن المســـاس بها: فيزياء، كيمياء، رياضيات...الخ. لا يهم أن كان ما يدرس للطالب من هذه الأنساق العلمية يخدم أو لا يخدم حياته الدراسية المقبلة أو حياته العملية إذا لم

يواصل الدراسة. المهم أن يدرس هذه الأشياء ويحفظ ما فيها من نظريات ومعادلات ثم يثبت قدرته على هذا الحفظ في الامتحان.

تمتلئ الدنيا اليوم بعلوم جديدة كثيرة ذات صلة بحياة الناس وذات صلة بمستقبل الحياة على هذه الأرض، لكن المدرسة الثانوية الحالية لا شأن لها بذلك فهي قد ورثت محتواها منذ مئات السنين وهي تحافظ عليه إلى اليوم.

٤-٤ أساليب التعلم وطرائقه:

ومن الطبيعي والحال هكذا أن تتخذ أساليب التعليم في المدرسة الحالية وجهة تلقينية محضة ينعدم فيها أي دور للمتلعم ويسيطر دور المعلم سيطرة كاملة. ويكون المعلم متميزا كلما زادت مقدرته على التحفيظ وإرشاد طلابه إلى المواطن التي تأتي حولها عادة أسئلة الامتحان.

٤-٥ أساليب التقويم:

وتتناغم وسائل وآليات المدرسة الثانوية الحالية، لتضعنا أمام تقويم لا يأخذ في اعتباره شيئا من الأهداف المعلنة. فلا شاغل للتقويم الآن إلا أن يقيس مقدرة الطلاب على الحفظ والاحتفاظ بشتات المعلومات التي قاموا بدراستها حتى يوم الامتحان. أبناؤنا يحصلون على رخصة الدخول إلى التعليم الجامعي لمجرد أنهم استطاعوا أن يثبتوا على الأوراق ما قرأوه في المذكرات وما سمعوه على أيدي المعلمين الثقاة.

لا احد يشغل نفسه بقياس ما نجحت المدرسة في تشريبه من قيم لأبنائنا، فماذا نتوقع منهم من سلوك في المستقبل؟

لا أحد يشغل نفسه بما فعلته المدرسة في صحة أبنائنا طوال السنوات الثلاث التي أمضوها- خارج أسوار المدرسة بالطبع- بحثا عن التعليم الذي يمكنهم من النجاح في الامتحان.

ما يتم في مدرستنا الثانوية العامة اليوم من تقويم لا يكمن أن يكون غير ما هو عليه؛ فالمدرسة مغلقة مهجورة من طلابها، والحركة الرئيسية في التعليم تتم خارجها.

٥- القسمات الكبرى للمدرسة الجديدة:

٥-١ بنية موحدة:

والمدرسة الجديدة تنصهر فيها كل الازدواجيات الحالية، ازدواجيات لا يستقيم وجودها مع التطورات المعاصرة والقيم الجديدة ذات الوجهة الإنسانية الرفيعة. بنية موحدة إذا تجمع في ثناياها التكوين النظري والعملي للإنسان. إنسان يفكر ويعمل في آن، لا تعليم يطلب لذاته وإنما التعليم من أجل أن نغير به الحياة وفي نفس الوقت نحقق به تكامل ذواتنا. تختفي في هذه البنية الموحدة إذا المدرسة الفنية بمختلف أنواعها والمدرسة الثانوية الأزهرية والمدرسة الثانوية العامة، فنكون أمام مدرسة ثانوية واحدة، يتحقق فيها التعلم النظري والتعلم العملي لكي يخرج الناشئة إلى الحياة وهم يسيرون على قدمين بدلا من السير على قدم واحدة.

البنية الموحدة للمدرسة الثانوية الجديدة، بنية منفتحة لكل المصريين مهما تباينت عقائدهم. شبابنا ينصهر في هذه البنية الجديدة على أساس من انتمائه لمصر أولا. والبنية الموحدة تجعل قبول الآخر، قبولا وجوديا مصيريا.

والبنية الموحدة من زاوية ثالثة تنصهر بداخلها المدارس التـــي تســـير وفق المناهج الأجنبية. وبذلك نتجاوز الثنائية بين منهج قومي تصوغه آمالنـــا وأحلامنا من أجل مصر قوية نامية غنية بتراثها متميزة بخصوصياتها الثقافية، ومنهج أجنبي صيغ لحاضر مغاير وفي قلب ثقافة مختلفة، لكنه ينـــتظم اليـــوم جهود التعليم في تلك المدارس الثانوية التي تفاخر بأجنبيتها وتدعي بناء شباب مصري تمثل لغته في هذا المنهج، لغة ثانية بل وربما ثالثة.

بنية المدرسة الجديدة تأتي تعبيرا عن الوعي بخطورة تلـــك المرحلـــة التي يتكون فيها الشباب وتتشكل انتماءاته نحـــو أرضـــه ووطنـــه وتاريخـــه ومستقبله. بنية موحدة تستقبل شباب مصر من الجنسين ومن مختلف العقائـــد ومن كل المستويات الاجتماعية. يعيشون في هذه البنية الموحدة فينصـــهرون فيها وتتحقق كياناتهم وتتشكل مشاعرهم وتصاغ عقولهم وأجسادهم، لينطلقـــوا بعد ذلك أعظم ما نملك من قوة نجابه بها العالم والمستقبل الأفضل. بنية تتوج التعليم الإجباري لأبناء مصر، يخرج بعدها قـــادرا علـــى ممارســـة الحيـــاة والانخراط في عمل منتج حقيق وأيضا قادرا على مواصلة التعلم بلا انقطـــاع. بنية موحدة إجبارية مجانية تنفتح فيها فرصة التكوين والتربيـــة لأبنائنـــا دون تمييز.

٥-٢ مدرسة بلا أسوار:

والمدرسة الجديدة لن تحتاج إلى أسوار؛ فهي ذات قوة جذب للشـــباب الذين يجدون فيها ملاذا يستجيب لحاجاتهم النفسية والبدنية والثقافيـــة. فخلافـــا لمدرسة اليوم التي يحس شبابنا فيها الغربة التامة نتيجة لخلو شواغلها مـــن أي

شيء يتعلق بحاجة الشباب إلى الفهم والسيطرة على التغيرات النوعيـــة التـــي يتميز بها سن المراهقة، تحترم المدرسة الجديدة ما يعانيه الشباب في هذه السن من قلق وتوتر ورغبة جامحة للتصرف الذي يختص به الرجـــال فـــي كـــل المواقف. وحينما تنجح المدرسة الجديدة في أن تكون لطلابها واحـــة يتفيـــأون فيها ظلالا حنونة تخفف عنهم وطأة الرهق الذي يعيشونة وهو يبلغـــون مبلـــغ الرجال دون أن يكون مسموحا لهم أن يعيشوا كما يعيش هؤلاء. حينما تـــنجح المدرسة الجديدة أن تكون كذلك فستكون منطقة جذب لا طرد ولن تحتاج إلـــى أسوار ولا حراس.

٥-٣ مدرسة تندر فيها المقاعد:

المدرسة تأخذ في حسابها خاصية طالما أهملتها المدرسة الحالية، وهي أن الشباب في سن الخامسة عشر يكون ذا حيوية ونشاط جم. شباب يريـــد أن يتحرك وأن يفرغ ما لديه من الطاقة الهائلة التي تكبتها المدرسة الحالية وهـــي تحبسه سنينا في مقاعد كئيبة تكبل حركته وتسلبه هـــذه الخاصـــية العظيمـــة. المدرسة الجديدة تحترم هذه الخاصية في الشباب فتعيد الحكمة القديمـــة إلـــى العمل: العقل السليم في الجسم السليم، ولا يمكن أن يكون الجسم ســـليما وهـــو محكوم عليه أن يظل ساكنا حبيس هذه المقاعد الخشبية. المدرسة الجديدة تجعل التربية الرياضية ممارسة يومية حقيقية لتبني أجساما قوية سليمة عفية. لابد أن يعود للتربية الرياضية وضعها الصحيح وهي أن تكون خاصية يتميز بها كـــل الشباب الذي يمارس الرياضة ويتخلص من الفهم الشائه الذي يحول الرياضـــة اليوم إلى عروض تافهة يكتفي فيها الشباب بمشاهدة الرياضة التي يمارسها نفر قليل من المحترفين.

والمدرسة الجديدة في هذا المنحى توفر فرص العمـــل اليـــدوي أمـــام الشباب الذي لا يتعلم شيئا إلا لكي يفيد منه ويفيد مجتمعه؛ وهكذا يعود للعمـــل اليدوي قيمته الأصيلة وينتهي الفصل بين العمل النظري والعمل اليدوي. وبهذا أيضا تسهم المدرسة الجديدة في خلق الإنسان الذي يفكر بعقله ويعمـــل بيديـــه ليتجاوز المجتمع تدريجيا تلك الثنائية البغيضة التي تضع الذين يشتغلون بالفكر والنظر مواضع أكثر تميزا اجتماعيا واقتصاديا من أولئك الذين يكتفون بـــأداء العمل وتنفيذ المهام وتوفير الخبز والمأوى.

٥-٤ مدرسة بلا كتاب مدرسي:

فلقد ولى الزمن الذي كنا نحتاج فيه إلى هذا الكتاب المسخ الذي يقتطع شذرات أحيانا متنافرة فيما بينها وأحيانا تتسق، من مجال معرفي بعينـــه كـــي يستطيع الدارس أن يلجأ إليها ليتمكن مما فيها من معلومات. ولى هذا الـــزمن، ونعيش اليوم ثورة حقيقية في عالم المعرفة والعلم، وتتعـــدد اليـــوم مصـــادر الدخول إلى المعارف والعلوم ومن ثم تكون مضيعة للوقت والجهد والمـــال أن نستمر في طبع كتب شوهاء ونترك هذه الإمكانات المتاحة لكل البشر. المدرسة الجديدة تساعد طلابها وتعلمهم كيفية التعامل مع مصادر المعرفة- كل طالـــب يكون في حوذته كمبيوتره الخاص به هو عدته وأداته الرئيسة للدخول إلى عالم المعرفة والعلم_ يتعود الطلاب أثناء الدراسة على التعامل مع مصادر المعرفة والحصول على ما يحتاجونه منها ويتعلمون كيفيـــة الرجـــوع إليهـــا عنـــدما يحتاجون. والطلاب لن يكونوا في حاجة إلى تخزين المعلومات في أدمغتهم كما هو الحال اليوم وإنما تظل المعلومات في مصادرها جاهزة تحت الطلب في أي

لحظة يشاءون الرجوع إليها والاستعانة بها في مواجهة مشـكلات مسـيرتهم التكوينية.

٥-٥ مستويات بلا قيود زمنية:

والمدرسة الجديدة لا تعرف التقسيم التقليدي للمدرسة بين فصول يأتي بعضها فوق بعض، ويختص كل منها بعام دراسي يزيد وينقص وفق ظـروف الدارسين نجاحا أو رسوبا. المدرسة الجديدة توفر فرصة التكـوين التربـوي والتعلم عبر ثلاثة مستويات تتابع وفق اجتهاد كل طالب في اجتيازها:

- مستوى التهيئة
- مستوى التمكن
- مستوى الانطلاق

مستويات ثلاثة يجتازها الطالب كيفما تيسر له؛ فليس هناك وقت محدد لأن ينتقل من مستوى إلى الذي يليه.

أما المستوى الأول، ففيه يتوفر للدارسين كل أسباب الدرس والبحـث والتعلم النشط الذي يسمح باكتساب المهارات الأساسية للتعلم الذاتي، وامـتلاك القدرات اللغوية والعقلية التي يلزم التسلح بها كي يدخل الطالب إلى المسـتوى التالي وفيه يتعلم إتقان علم بعينه أحبه واستمتع بممارسة البحث فيه والتعمـق فيما يروج به من نظريات. ويلي ذلك بالطبع المستوى الأخير الذي يتأهل فيه الدارس إلى الانطلاق بمفرده ليمارس العمل الذي تدرب عليه وأحبه ثم يواصل التعلم في المجال الذي اختاره بمحض إرادته وبحب لمضمونه وما ينفتح مـن آفاق للتفكير والبحث.

ولعلنا ندرك مرونة هذه المستويات وكيف أن أبناءنا سيجتازونها وفق إيقاعات متباينة تنسجم مع التفاوت في قدراتهم واستعداداتهم.

٥-٦ مسارات قابلة للزيادة:

والمدرسة الجديدة تقوم بنيتها على عدد من المسارات تتمايز فيما بينها وفق ما يدور في كل منها من نشاط علمي وعملي. وهذه المسارات تبدأ مع مستوى التهيئة، ويقوم كل منها على فرع واحد من العلوم الطبيعية أو الإنسانية وما يرتبط بهذا الفرع أو ذاك من تكنولوجيا أو تطبيقات عملية. يختار الطالب إذا مسارا واحدا بعد أن يكون قد ألم بشيء من المقومات الأساسية لهذا المسار على المستويين النظري والعملي.

ومعنى ذلك أن أبناءنا سوف يختارون مع بداية انخراطهم في التعليم الثانوي واحدا من المسارات التي تقدمها لهم هذه المدرسة:

ودون أن يكون فيما نعرضه هنا تحديدا جامدا نهائيا لما نفكر فيه من مسارات تعليمية تتميز بها المدرسة الثانوية الجديدة، نحاول عرض بعض الأفكار الموحية التي لابد من إخضاعها للحوار كي نبلغ في نهايته وضعا يأخذ في اعتباره المعايير الأساسية التي ينبني عليها تصورنا للمدرسة الجديدة:

- حاجات الشباب في هذه المرحلة الحساسة من أعمارهم.
- خصائص بيئاتهم المحلية والقومية وسمات ثقافتنا المصرية والعربية والإسلامية.

❖ متغيرات العالم الذي نعيش فيه والتي تتغير معها معالمه كل يوم بل وربما كل لحظة.

ما نعرضه هنا إذا هو مجرد استثارة للتفكير الذي لا ينبغي أن يتأخر كي نضع شبابنا على بداية الطريق الصحيح لتكوين إنساني حقيق، يستطيعون بفضله أن يعيشوا ويتمتعوا بحياتهم وأن يكونوا طاقات دافعة لتقدم مجتمعهم وأيضا طاقات فاعلة في توجيه تاريخه الذي لا ينبغي أن يستمر في التحقق ونحن متفرجون نقنع بما ينتهي إليه هذا التاريخ وإنما ينبغي أن يكون لشبابنا اليد الطولى في صناعته وتوجيه مساره وفق أمانينا ومصالحنا وغدنا الذي نحلم به.

والمسارات أو المجالات التي نعرضها فيما يلي، تنبني على رصد أمين وواقعي لحياتنا التي تنتظم جهودنا وجهود شبابنا الذي نبنيه.

٥-٦-١ الغذاء:

والاهتمام في هذا المجال ينصب على نوعية الغذاء وكيفية توفيره أو إنتاجه في بيئة الشباب. وتنشغل المدرسة الجديدة بتوفير المعلومات الدقيقة حول الغذاء المتاح وسبل إنتاجه المستخدمة ثم يأتي بعد ذلك التبصير بإمكانات الغذاء الممكن والسبل غير المستخدمة في توفيره، ثم تأتي بعد ذلك العلوم المختلفة والتكنولوجيا الممكنة التي تسهم جميعا في تحسين الغذاء وزيادته كمه.

وتتنوع بالطبع أنواع الغذاء ومصادره بتنوع البيئات ويدخل في ذلك:

- **الثروة السمكية** وما يرتبط بها من تكنولوجيا الصيد والعلوم المتعلقة بهذه الثروة ويدخل فيها أيضا التكنولوجيا الجديدة لاستزراع الأسماك واستثمار الشواطئ الطبيعية لذات الغرض.

- **الثروة الحيوانية** بكل ما تحويه من أنواع الحيوانات والطيور الداجنة وغيرها.

- **الثروة الزراعية** بكل ما يدخل فيها من نشاطات تهدف إلى إنتاج مختلف ما تجود به الأرض سدا لحاجة الإنسان ابتداء من رغيف الخبز إلى الفاكهة التي يستمتع بها.

- ويدخل في هذا المجال كل المحاولات والجهود الرامية إلى **تأمين الغذاء لشعبنا** من قبيل التوسع في استزراع الصحراء وتحسين استخدام الأرض القديمة وإبداع طرائق جديدة لاستخدام الأغذية وحفظها إلى غير ذلك من اهتمامات.

ولا نود أن نستطرد كثيرا في حصر كل ما يدخل في هذا المسار أو المجال من اهتمامات- فهدفنا هنا هو رسم المعالم الكبرى لمحتوى التعليم في المدرسة الجديدة- وإنما لابد أيضا من التذكير بالاهتمامات النظرية والعلمية التي تتعلق بهذا المجال. فهنا تتسع مجالات العلوم التي تخدم شواغل هذا المجال المتعلق بأخطر حاجات الإنسان: الغذاء الذي لا يصون حياته فحسب وإنما أيضا كرامته وحرية وطنه؛ فالعلوم البيولوجية نحتاج منها هنا ما يسهم في الحفاظ على الثروات الحية، والكيمياء نحتاج منها إلى كل ما يساعدنا في فهم الظواهر الكيميائية الخاصة بهذا العالم الرحيب، عالم إنتاج الغذاء،

وينسحب ما سبق على كل الأنساق العلمية الأخرى؛ فما نأخذه من أي علم هو ذلك القدر الذي نتسلح به لنفهم أكثر ونسيطر على ما نفعل ونحسن ما نتوصل إليه إلى غير ذلك، وفي كلمة موجزة فالعلم ما ينتفع به. ومعنى ذلك أن ينتهي عهدنا بحشو أدمغة أبنائنا بشذرات من المعارف والعلوم، لا ندري نحن الذين نعدها ونقتطعها من أنساقها الأم قيمة لها وكذلك أبناؤنا لا يدرون لها جدوى سوى أن تساعدهم في جمع أكبر عدد من الدرجات.

٥-٦-٢ المأوى:

ويدخل في هذا المجال الجهود التي تبذل من أجل توفير السكن الملائم وكذلك الحفاظ على ما يحيط به من هواء أو ما يسمى اليوم بالاهتمامات البيئية. وفي هذا المجال تدخل شواغل كثيرة متشابكة من بينها على سبيل المثال لا الحصر: عملية التدوير recycling وهي تمثل اليوم مطلبا حيويا في كل البيئات؛ كيف نعيد للمخلفات التي تنتج عن عملياتنا الحيوية والعضوية وغيرها، طبيعتها غير الضارة بالإنسان وبصحته النفسية والجسمية بل والانتفاع بها من جديد. لقد كان أجدادنا ذوي فطنة حينما كانت القرية نظيفة لا تترك شيئا واحدا من مخلفاتها الانسانية والحيوانية والعضوية إلا وأعادت استخدامه بشكل ذكي وفعال.

وترتكز اهتمامات هذا المسار كسابقه، بمجموعة من العلوم والمعارف التي ينبغي أن تظل ذات صلة وثيقة بهذه الاهتمامات.

٥-٦-٣ الطاقة:

والاهتمام في هذا المجال ينصب على مصادر الطاقة التي نحتاجها في إنتاج غذائنا وكسائنا وتسيير أمور حياتنا. ولعل هذا المجال يضعنا أمام سلبية

كبرى تعرفها اهتماماتنا العلمية اليوم والتي تنصرف إلى أمور شكلية لا تمت بصلة إلى اهتماماتنا الحقيقة واستغلال مواردنا التي أنعم الله بها علينا:

❑ فلقد كان من المفروض أن تولى الأبحاث العلمية الاهتمام الأول إلى الطاقة العظيمة التي حبا الله بها مجتمعنا: **الطاقة الشمسية**؛ فمن المفارقات العجيبة في هذا المجال أن تأتينا التكنولوجيا المتعلقة بهذه الطاقة من البلدان التي لا ترى الشمس إلا أيام معدودات؟!!! ألم يكن من الأولى أن تكون دراسة هذه الطاقة وحدها هي الشاغل الأساس ولما لا الوحيد لكل وحداتنا البحثية في الفيزياء والكيمياء والرياضة وغيرها؟

❑ المدرسة الجديدة تفسح في هذا المجال مكانا لمختلف **مصادر الطاقة المتاحة** في البيئات المختلفة كي يدرسها الطلاب دراسة عملية وعلمية في آن، ومن ثم ينفتح المجال إلى الإبداع والى إنتاج التكنولوجيات الملائمة للإفادة من مصادر الطاقة الأخرى: الهواء، الماء وما اختزنته الأرض من فحم وبترول وخلافه. والمبدأ هنا يظل- كما في المجالات السابقة- أن اختيار العلوم والمعلومات لابد أن يكون على أساس من ارتباطها بشواغل هذا المجال.

٥-٦-٤ الاتصال:

وفي هذا المجال تبرز خصيصة هذا العالم الذي نعيش فيه: سهولة ودقة ورخص سبل الاتصال بين مكونات هذا العالم الكبرى والصغرى وبين البشر فيما بينهم مهما تباعدت المسافات. هذا المجال يضع المدرسة الجديدة أمام مسئوليات غير مسبوقة تتمثل في توفير وسائل الاتصال

الجديدة وعلى رأسها الشبكة الدولية للمعلومات كي يتقن الطلاب التعامل معها ويدخل في هذا الاهتمام أيضا توفير المعارف الخاصة بصيانة الأجهزة التي تستخدم في تحقيق الاتصال وأهم من ذلك دراسة النظريات التي قام عليها إنتاج هذه الأجهزة. ولا يتغير المبدأ هنا فما يدرسه الطلاب من معارف وعلوم لابد أن يسهم في دعم مهاراتهم المرتبطة بهذا المجال.

٥-٦-٥ الاستمتاع بالحياة:

وتتسع دائرة هذا المجال لتضم بين جنباتها كل أنواع الفنون التي ابتكرها الإنسان لتساعده في التعبير عن مشاعره السامية الراقية: الموسيقى، الرسم، الغناء، النحت، الأدب بكل تنويعاته... باختصار كل أساليب والتعبير الفني التي ترقي بالذوق الجمالي وتسهم في شحذ وتهذيب حس التذوق.

وفي هذا المجال كسابقيه لا ينفصل النظر عن العمل، فالأدوات والآلات التي يستخدمها الإنسان في إنتاج مختلف الفنون تمثل التكنولوجيا المتعلقة بهذا المجال، تكنولوجيا لابد أن يتعامل معها الشباب بنفس القدر الذي يتعاملون به مع مختلف العلوم والمعارف ذات العلاقة بهذه الفنون.

ولا تمثل المجالات السابقة بالطبع تصنيفا نهائيا لما يمكن أن تنشغل به المدرسة الجديدة، وإنما يظل الباب مفتوحا أمام الإجتهادات والرؤى التي تهتم بتكوين الشباب تكوينا واقعيا وعلميا وفعالا.

٥-٧ القيم ممارسات:

ولا تعرف المدرسة الجديدة التعليم اللفظي والتلقين والوعظ الذي لا طائل من ورائه. هذه المدرسة تجعل قيمها والمثل العليا المنوط بها تكوين

الشباب عليها، تجعل منها ممارسات وسلوكيات يأتيها الشباب في كل لحظة يعيشونها داخل هذه المدرسة وخارجها. داخلها؛ فكل النشاط الذي يدور في المدرسة، تنتظمه القيم التي نختارها ونحرص أن تكون مكونات أساسية في شخصية شبابنا؛ فالشجاعة وقول الحق تصبح ملمحا حقيقيا في شخصية الشاب حينما يكفل له مناخ المدرسة أن يعبر عما يريد دون خوف من بالغين يتربصون به ودون ترقب لعقاب ينتظره ودون حساب لمنافع ضيقة قد تتحقق بفضل المداهنة والكذب.

مناخ المدرسة الجديدة هو باختصار بنية تصاغ على أساس القيم المراد تشريبها الشباب، مناخ يمارسون فيه السلوك السياسي الصحيح الذي نتمنى أن يكون سلوكهم في المستقبل وهم رجال يشاركون في الحياة العامة. العقلية التي يفكرون بها تلك التي نتمنى أن نراها لديهم في المستقبل شبابا مبدعين ناقدين. باختصار تجتهد المدرسة الجديدة أن توفر السبل والإمكانات التي تيسر السلوكيات المرغوب فيها والتي تنطلق من القيم والمثل العليا للمدرسة.

٥-٨ التحام التعلم بالعمل:

ولعلنا قد أدركنا مما سبق أن المدرسة الجديدة تجعل من العمل أساسا للتعلم بل نستطيع القول دون مبالغة أنه الأساس الأول لكل تعلم حقيق. فشباب المدرسة الثانوية التي نحلم بها لن يكون حبيس المقاعد الخشبية المبددة للطاقة وإنما سيخوض هذا الشباب معركة العمل في بيئته؛ فوقت المدرسة موزع بين العمل ثم الانصراف إلى العلم الذي يجعل من هذا العمل شيئا أيسر وأفضل مما هو قائم الآن. ينخرط الشباب في مختلف الأعمال الموجودة في بيئاتهم انخراطا

حقيقيا، يكسبون من خلاله مهارات الأداء للعمل الذي يختارونه ثم هم بعد ذلك في المدرسة يكتسبون الأفكار والمعلومات التي تجعلهم يؤدون هذا العمل أداءا متميزا عن أولئك الذين يؤدونه اعتمادا على التلمذة الميدانية فحسب.

ولابد من التنويه هنا إلى أهمية أن تكون المدرسة الجديدة جزءا من خطط التنمية القومية؛ بحيث ينخرط الشباب في المشروعات الجديدة وليس فحسب في المشروعات القائمة. ونحلم أن يكون لكل محافظة في مصر امتداد في الرقعة الصحراوية يمثل طريق الأمل نحو المستقبل، طريق يعبدها الشباب بسواعده وعلمه في آن. ونستطيع أيضا أن نقول ذات الشيء بالنسبة إلى التنمية الرأسية التي تهدف إلي تحسين القائم من المشروعات، وهنا تتضح أهمية أن يكون اختيار التكنولوجيا اختيارا ذكيا فلا نتبنى منها ولا نطور فيها إلا تلك التي تساعد الشباب أن يجد فرصا للعمل والإنتاج والحركة.

٥-٩ مدرسة بلا امتحانات

كما يتضح من عرضنا السابق أن المدرسة الجديدة تختفي فيها الامتحانات التي نعرفها اليوم والتي تمثل انحرافا تربويا خطيرا في مسار تكوين وبناء البشر. هذه المدرسة هي مدرسة إنجاز ولا تنشغل وليس من مسئولياتها أن تصدر صكوكا أو شهادات تثبت بها نجاحها في التعليم، فالشاب الذي يتعلم فيها يجتاز مستوياتها اعتمادا على إتقانه ورضاه هو عما بلغ من تعلم ثم يكون الحكم عليه في النهاية على أساس ما يستطيعه من عمل مارسه وأحبه وعلى أساس من مهاراته التي تمكنه من التعامل مع العلوم ذات العلاقة باهتماماته وعمله وبعد ذلك كله استعداده لمواصلة التعلم بمفرده إلى أخر مدى يتطلع إليه.

وكل ما تسمح به هذه المدرسة من تقويم يقوم على أساس مبدأ مساعدة الطالب الذي يريد المساعدة ويجد بعض الصعوبات سواء في مجال ممارسة العمل أم في ممارسة الاتصال بمصادر العلم والمعرفة.

٦- أهداف المدرسة الجديدة:

وكما سبق التأكيد من قبل فإن ما نعرض له هنا لا يمثل نهاية المطاف بالنسبة لأهداف المدرسة الجديدة. فهذه كسوابقها من خصائص تلك المدرسة تظل طرحا مؤقتا لا تزيد مهمته عن استثارة الوعي بالبديل الممكن لمدرستنا الثانوية الحالية، مدرسة منقسمة، مغتربة، ميتة...والقائمة تتسع لأكثر من ذلك من صفات لا يخطئ في تحديدها أحد. وهذه الأهداف:

- بناء شاب بناءا متكاملا بدنا وعقلا وخلقا ونفسا وروحا.
- بناء شاب قادر على أداء عمل منتج وفي نفس الوقت مستحوذ على المعارف والمعلومات ذات العلاقة بهذا العمل.
- بناء شاب قادر على المشاركة الفعالة الصحيحة في حياة مجتمعه سياسيا واجتماعيا وثقافيا.
- بناء شاب يفهم لغة العصر الذي نعيشه ويمتلك المهارات التي تمكنه من التعامل الفعال والواعي مع متغيرات هذا العصر.
- بناء شاب قادر على مواصلة التعلم بمفرده بعد انتهاء تعليمه بالمدرسة.
- بناء شاب يستطيع أن يعيش وأن يستمتع بحياته وبما وفرته الإنسانية والعلم من إمكانات لذلك.

ولعلنا ببلوغنا هذا الموضع في هذه الورقة نكون قد استطعنا أن نضع بين يدي القارئ بعض ملامح المدرسة الثانوية الجديدة التي نحلم بهـا أداة تكوين لشبابنا. تكوين يجعل منه شبابا واعيا بتاريخ مجتمعه وبأسباب تخلفه في الحاضر. شباب يمتلك في ذات الوقت حلما مشرقا للمستقبل ويسيطر على السبل والوسائل التي تبلغه هذا الحلم.

مدرسة جديدة تلك التي نحلم بها، ونحلم أن يسهم في بنائها كل قـادر على ذلك وكل مهتم بالتربية وببناء الإنسان الذي يمثل كل الثروة وكل القوة القادرة على تحقيق مصر المستقبل.

المراجع

١- ستيفن روز: علم الأحياء والايدولوجيا والطبيعة البشرية، ترجمة مصطفى ابراهيم فهمي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.

٢- عبد الفتاح إبراهيم تركي: المدرسة وبناء الإنسان، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

٣- ________: المدرسة الموازية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٤- ________: الوجه الأخر للمفاهيم الوافدة، التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، العدد الاول، ١٩٨٤.

٥- ________ : نحو فلسفة تربوية لبناء الإنسان العربي، الانجلو المصرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٨.

٦- ________ : تربية ما بعد الحداثة، القاهرة، المحروسة، ٢٠٠٠.

٧- ________: فلسفة التربية مؤتلف علمي نقدي، الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

8 -Bourdieu (P.): La reproduction; Miuit, Paris 1970.

9- Boyce, M. (1996). Teaching critically as an act of praxis and resistance. The Electronic Journal of Radical Organization Theory. Summer, 1996. http:// new town.uor.edu/facultyforlder/mboyce/1critped.htm

10-Chateau (J) : Les Grands Pédagogues; Puf; 4éme ed. Paris, 1969.

11- Durkheim (E): L' Évolution Pédagogique En France; P.U.F; Paris 1969.

12- Giroux, H. (1988). "Teachers as transformative intellectuals". In Henry Giroux (Ed.). Teachers as Intellectuals. Toward a Critical Pedagogy of Learning. Massacchusetts: Bergin & Gravey Publishers. Pp: 121- 128

13- Giroux, H. & Shannon, P. (1997). "Cultural studies and pedagogy as perfomative practice. Toward an Introduction". In Henry Giroux & Patrick Shannon (Eds.). Education and Cultural Studies. Toward a Perfomative Practice. New York: Routledge. Pp: 1- 9

14- Kanpol, B. (1994). Critical Pedagogy. An Introduction. Westport: Bergin & Gravey.

15- Living, D. & Contributors. (1987). Critical Pedagogy and Cultural Power. Massacchusetts: Bergin & Gravey publishers, INC.

16- Piaget , J.: La Construction Du Reél chez L'Enfant; Delachaux et Niestle Switzerland 1973, 1 ére éd 1967.

17- Roussea, J.:(1963). Émile Ou De L' Éducation; Garnier Flamarion, Paris

18-Shor, I. (1992). Empowering Education. Critical Teaching for Social Change. Chicago: the University of Chicago Press

19- Shor, I. (1996). When Students have Power. Negotiating Authority in the a Critical Pedagogy. Chicgo: the University of Chicago Press.

20- Strain, J.P. Modern Philosophies of Education. Random House, New York, 1971.

21- Tort, M..: (1974). Le Quotient Intellectuel Q.I., Maspero, Paris..

ورقة بحثية عن :

تعليم وتعلم العلوم بمرحلة التعليم قبل الجامعى

فى ضوء المشاركة المجتمعية (*)

مع بدايات الألفية الثالثة زاد الاهتمام بتعليم العلوم وتعلمها فى مراحل التعليم المختلفة ، وخاصة فى مرحلة التعليم الابتدائى ، وذلك باعتبار العلوم ضمن علوم المستقبل التى تؤهل الدول نحو الانطلاق فى مسيرة العلم والتكنولوجيا .

وقد ظهر ذلك جليا فى الاهتمام بتطوير أساليب تعليم العلوم وتعلمها فى المرحلة الابتدائية ، خاصة فى ضوء المشاركة المجتمعية متمثلا ذلك فى اهتمام أولياء الأمور ، والعلماء ووسائل الأعلام المختلفة .. الخ وقد انعكس ذلك على مشروعات تطوير مناهج العلوم مثل مشروع العلوم العجيبة Wonder Science ، والمشروع الأمريكى الخبرة العملية فى العلوم Hands-on Science والمشروع الفرنسى الخبرة العملية "اليد فى العجين" Main a La pate La ومشروع فضائيات العلوم Science Spaces ومشروع علم الفلك فى الفصول استرو ASTRO ، ومركز

(*) إعداد : دكتور/ عيد أبو المعاطى الدسوقى - رئيس شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

هوكـــــايدو لتعليـــم العلـــوم فـــى اليابـــان Hokkaido Science Education Center ، ومركز سوزان مبارك الاستكشافى للعلوم بالقاهرة .

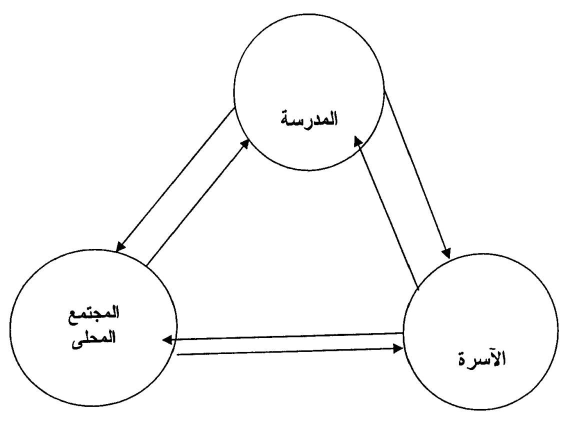
ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بالمشاركة المجتمعيـــة يـــدعم أوليـــاء الأمور فى سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم ، ومن المنظمـــات والمؤسســـات المدنية وأجهزة الأعلام المهتمة بالتعليم ، وفئات المجتمع المختلفة ، وتعكـــس المشاركة المجتمعية رغبة المجتمع واستعداده فى المشاركة الفعالة فى جهـــود تحسين التعليم ، وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية

كما أن المدرسة تبنى علاقات مجتمعية وثيقة تسهم فى تحقيق الأهداف التالية :

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع .
- تحمل مسئولية مساعدة المدرسة على تحسين جودة المنتج التعليمى .
- تفهم المجتمع للمشكلات والمعوقات التى يعانى منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات .
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المناطة بهـــا فـــى خدمـــة المجتمع ، ومن ثم الرغبة فى الدفاع عن النظام المدرسى .
- توفير الدعم المادى للمدارس فى صوره المختلفة .

ومن هنا نجد أن تطوير التعليم وتحديثه يتطلب بناء شراكه مجتمعيـــة مع المجتمع المدنى على اتساعه بجميع طوائفه وفئاته حتى تنـــال مســـاعدتهم ودعمهم .فبدون مؤازرة ومساندة الأسر والمجتمع المـــدنى لايمكـــن أحـــداث الإصلاح المستهدف المستهدف للتعليم . كما أن فكر المشاركة المجتمعية يتناغم

مع فكر مؤسسى النظريات التربوية للذين اهتموا بالديمقراطية فـــى التربيـــة ، ويعتبر تقدم التلميذ واطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية ، وتنمية قـــيم الانتماء والمواطنة ، رهنا بالقدرة على تحقيق تفاعل أصيل مستمر بين أطراف المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى .



شكل (١) التفاعل المستمر بين المدرسة والأسرة والمجتمع

كما أن الاهتمام بالمشاركة المجتمعية بما يدور فى المدرسة من خلال أولياء الأمور من حيث متابعة أبنائهم فـــى التحصـــيل الدراســـى كمـــا فـــى الاختبارات الشهرية والأعمال اليومية ، وأيضا الأنشطة اللاصفية ، والواجبات المنزلية ، ومساعدتهم فى إجراء بعض الأنشطة والتجارب العمليـــة وتـــذليل بعض الصعوبات التى تواجه أبنائهم ، والدخول على مصادر التعلم والإنترنت للحصول على معلومات إضافية او اثرائية لابنائهم .

- **المشاركة المجتمعية :**

يقصد بها مشاركة فئات المجتمع المختلفة (أولياء الأمور ، المجتمع المدنى ، العلماء ، الاعلاميون ..) فى بناء المعرفة ، واثراء منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها . كما يقصد بها رغبة المجتمع واستعداده فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية .

- **المشروعات والبحوث التى اهتمت بالمشاركة المجتمعية :**

أولا : من المشروعات التى اهتمت بالمشاركة المجتمعية فى مجال العلوم:

١- مشروع العلوم العجيبة او السحرية1987 Science , Wonder

حيث يقوم هذا المشروع على تعلم العلم من خلال الأنشطة العملية البسيطة للأطفال والشباب يعملون معا . وتركز هذه الأنشطة على الأطفال فى المدرسة الابتدائية وتهتم بالعلوم (الكيمياء والفيزياء) فى خدمة المجتمع . ويعتمد هذا المشروع على:

* ماذا نعمل ؟ What to do?

* ما سوف نحتاج ؟ What will we Need ?

*ثم التجريب من خلال الاختبارات Tests العملية .

وقد اهتمت مجلة " الكيمياء الأمريكية للمجتمع" American Chemical Society بنشر هذا المشروع ، حيث تتناول فى كل عدد للمجلة موضوعات علمية فى صوره شيقة ومثيرة وبسيطة ، ومن هذه الموضوعات :

*موضوع لون الطعام The food color :

-اللون فى اللبن Milk ، واللون فى الكريمة Cream .

-اللون فى زيت الطبخ cooking oil ، واللون فى الماء Water .

حيث يتم إجراء تجارب عملية بسيطة لمعرفة كل لون من هذه الألوان .

*ثم تبدأ المرحلة الثانية وفيه يتم إجراء تجارب أخرى مستخدما قطارات وكؤوس زجاجية وملاعق ، حيث:

- يضع الماء وفوقه زيت الطعام فى كأس ، ثم يشاهد الألوان..
- يضع الخل Vinegar ثم زيت الطعام فى كأس ثانى ، ثم يشاهد الألوان ..
- يضع محلول الشب Alum Water ثم محلول بيكربونات الصوديوم فى كأس ثالث ، ثم يشاهد الألوان ..
- يقوم بخلط محتويات الكأس الأول ، ثم يخلط محتويات الكأس الثانى ، وأيضا يخلط محتويات الكأس الثالث مستخدما الملاعق ، يسجل ملاحظاته ...

ومن خلال هذه التجارب البسيطة والشيقة المثيرة يتعرف الأطفال على ألوان الطعام ، ومنطقة اختلاط كل لونين او امتزاجهما ، وأيضا لون المخلوط وفى نهاية كتطبيق عملى للمهارات الحياتية يتعرف الأطفال من خلال التعلم مع الشباب والأسرة .. كيفية تحميض فيلم التصوير للكاميرا وما يتكون من الوان مختلفة .

*والموضوع الثانى عن العلوم العجيبــة فــى المطــبخ Wonder Science kitchen :

حيث يتعرض لمقادير عمل الاطعمه المختلفة ، وطرق وأساليب إجراء وتنفيذ هذه الاطعمه ، وهى :

- السلطة الفرنسية بتوابل   French Salad Dressing
- المايونيز   Mayonnaise
- كيس كريمة الفانيليا المثلجة   Vanilla Ice Crea Bags

٢-مشروع الخبرة العملية فى العلوم[٢٤] Hands-on Science , 1992

حيث يقوم هذا المشروع بمحو الأمية العلمية وذلك فى خــلال إتاحــة الفرصة للأطفال بالتحرى من خلال التجريب بأشياء بسيطة متفاوتة الاستعمال . ويفيد هذا المشروع أطفال رياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائى ، حيــث يتحرى الأطفال من خلال البحث عن الأدلة . فالأطفــال يلمســون الأشــياء ويجدبونها ، ولكنهم لا يتركون لتجريب ترفيهى بحت بدون معنـــى ، فهنـــاك أسئلة ترافق تحقيقهم وتدلهم نحو تصميم معارف ، وتجارب بسيطة تؤدى إلى اكتشاف حقيقى .

وقد اهتمت مجلة مدرسية " العلوم العليا " Super Science و " العلــوم العليا للمعلم "

Super Science Teacher ، بنشر هاذ المشروع ، حيث تناولت توجيهات لمعلم العلوم ، وأولياء الأمور ، وتجارب وانشطة بسيطة للأطفال فى صورة شيقة ومثيرة ، ومن هذه الموضوعات .

*الطعام والصحة Foods and Health

- ويتناول تذوق الطعام باللسان من حيث طبيعته مالح ، حامض ، حلو ، مر .
- ومجموعات الاطعمه : مجموعة الألبان ، الفاكهة والخضراوات ، اللحوم ، الخبز والحبوب .
- والدهن الكثير
- ويتناول لعبة الكركى Crane وأهمية الرياضة للجسم .
- ويتناول كيف نحصل على اللبن ؟ مراحله فى البقرة . ثم دخوله إلى الآلات ، وخروجه فى علب .

*تغير الألوان Colors Changing

وتتم هذه الموضوع من خلال تجارب وانشطة علمية بسيطة ، وان دور المعلم ان يحث الأطفال ، كما يعيد توجيههم نحو هدف التعلم من خلال التجريب . وان دور أولياء الأمور مساعدة أبنائهم ، حيث تقترح التجربة الأمريكية "ممارسة العلوم فى الأسرة" ولا يتطلب الأمر أن يكون أولياء الأمور علماء ، ولكن ان يراقبوا ويشرحوا او يعيدوا ما تم عمله فى المدرسة ، او إجراء تجربة او نشاط بسيط للطفل . ولمساعدة أولياء الأمور على فهم الدور

الذى يمكنهم القيام به يقوم معلمون وعلميون باستدعاء أولياء الأمور وابنـــائهم للاجتماع (مرة او اثنتين خلال العام) أو ينظمون معرضا للأقسام يشرح خلاله الأطفال تجاربهم لأولياء أمورهم ويدعونهم لمحاولة ذلك بأنفسهم .

٣-مشـــروع علـــم الفلـــك فـــى الفصـــول الدراســـية[١٩] Classroom Astronomy، ١٩٩٤

يقوم مشروع استرو Astro على ربط علماء الفلك الهواه والمحترفين بالمعلمين فى كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل تزويد التلاميـــذ من الصف الرابع الى الصف التاسع بمقدمة فى عمل الفلك قائمة على الخبـــرة المباشرة .ولا يمثل هذا المشروع مجرد تكملة لتعليم التلاميذ فقط ، ولكن يعبر عن التعاون بين علماء الفلك والمعلمين ، حيث يمنح علماء الفلـــك لمشـــاركة هوايتهم مع الآخرين ، وأيضا تقديم خدمه لمجتمعهم .

ويبدا مشروع استرو Astro فى عام ١٩٩٤ عندما تقـــدمت الجمعيـــة الفلكية للمحـــيط الهـــادى (ASP) The Astronomical Society of the Pacific وحصلت على منحه من المؤسسة القوميـــة للعلـــوم (NCF) The National Science Foundation حيث قامت بتدربين متطوعين وتوزيعهم على فصول المواقع القطاعية فى ولايتى لوس أنجلوس ، وسان فرانسيســـكو والان اتسع نطاق البرنامج لكى يصل إلى اكثر من ١٢٠ آلف تلميذ فـــى ١٢ موقعا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتوجد شبكة المواقع القوميـــة لبرنـــامج استرو فى ولايات اريزونا ، وكاليفورنيا ، وكونيتكيـــت ، وماساسوســـيتس ، وميتشجان ، ونيوجرسى ، ونيوميكسيكو ، ونيفادا ، واوهايو ، وواشنطن .

وفى هذا المشروع يقوم عالمين من علماء الفلك مع المعلم بالاجتماع فى الصيف لحصور ورشة عمل سنوية تحت قيادة "مدربين متميزين" حيث يتم وضع خطط للدروس ، ومناقشة اهداف البرنامج ، وفلسفات التدريس ، وذلك قبل التعليم داخل الفصل . كما يستضيف برنامج استرو ASTRO مؤتمرا سنويا لقادة المواقع للمناقشة والتحضير للعام الدراسى المقبل والتخطيط لادارة المشروع .

وقد تراوحت أنشطة البرنامج من الخبرة المباشرة والمشروعات مثل : بناء مذنب او كوكب إلى نماذج متطورة لكوكب زحل من خلال حساب حجمه وبيانات دقيقة وحقيقية عنه.

٤-مشروع "اليد فى العجين"[١٢] La Main a La pate , 1996 بالمدخل الفرنسى

حيث يقوم هذا المشروع على تعلم العلوم لتلاميذ مرحلة التعليم الابتدائى ، وهو تعريب لمشروع Hands-on Science الأمريكى ولكن مع بعض الإضافات .

ويعتمد هذا المشروع على ان التلاميذ يحتاجون إلى وقت للفهم والتعلم، وان التلميذ الذى يستعمل الأشياء ويجرب الأجهزة يقوم بتحقيق حقيقى فى مستوى قدرته ، تحقيق يقود إلى نتيجة ، كما ان أسئلة المعلم تجعله .

*يتكلم ، ويشرح .

*يعلل فى نفس الوقت الذى يجرب فيه .

*يرسم ، ويفسر .

بينما يقوم التلميذ ببناء المعرفة ، حيث :

*يصيغ السؤال الأصح .

*يجرى الاستقصاء (التحرى) Inquiry

*يجيب عن السؤال .

يشاهد ، ويفكر فيما يشاهده .

كما يحتاج التلميذ إلى وقت ليصل فى نهاية مسيرته إلى ما يلى .

*يتلمس الأشياء .

*يستكشف سبلا مختلفة .

*يستخرج أفكارا ومقترحات وفرضيات .

كما ان وجود كراسه للأنشطة لكل تلميذ يصف عليها بالكتابة والرسم التجارب التى يقوم بها . وعند تصفح هذه الكراسة نلاحظ مدى تطور التلميذ وتقدمه فى التحكم فى الكتابة والاتصال ، وكذا فى معرفة ما يحيط به ، واكتساب تصورات قاعدية تسمح له بفهم الطبيعة وما يحيط بها .

أما دور أولياء الأمور فى مشروع "اليد فى العجين" فتتمثل فيما يلى :

* يجمع التلاميذ أشياء عادية مثل ورق مقوى ، علب ، أوراق أشجار .. الخ

* ان تنسج روابط ذات قيمة بين ما يقام فى المنزل، وما يكتشف فى المدرسة، بما يحمل روح الفضول فى المنزل ، ونحمل له معنى ثقافة مشتركة .

*مشاهدة التلاميذ لبعض الانشطة اليومية بالمنزل مثل : .

- الأشياء تطفو فى الحمام (ما يطفو منها وما ينغمر) .
- الماء يغلى .
- الجليد الذى ينصهر .

***الملاحظة ، والمقارنة خلال الأنشطة اليومية ، مثل أعمال المنزل ، والطبخ ، والأعمال اليدوية، والعمل فى الحديقة .**

*مشاهدة كراسة الأنشطة والتجارب ، ومتابعة عرض الأنشطة ، وربما القيام بتجربة بسيطة

*القيام بنشاط فعلى مع أولياء أمورهم يسمح هذا النشاط بتعويد التلاميذ علـــى تجنيد أولياء أمورهم حول هذه النشاطات مثل :

- أوجد ثلاثة أنواع مختلفة لاوراق الأشجار .
- أوجد مواد مختلفة فى المنزل ، ضع فوقها قليلا من الماء ، لاحظ أيهما يمتص الماء
- ماذا يحدث عند طبخ الفاصوليا ؟
- أوجد جسمين يمرران الحرارة ، واخرين يمنعان تمريرها .

وتوجـــد شبكـــة للإنترنت للمهتميـــن وأولياء الأمور لمشروع "اليد فى العجين"

www . mapmonde . org لتزويدهم بالخبرات وتبادل المعلومات ، والـــرد على التساؤلات المطروحة، وتذليل بعض الصعوبات والعقبات التى تواجههم .

٥-مشروع فضائيات العلوم(٢٢) Science Spaces , 2004

يقوم هذا المشروع على إتاحة العديد من الفرص لممارســة الأنشــطة العملية فى المعمل ، ويبدا هذا منذ المرحلة الابتدائية وحتى المراحل التعليميــة العليا ويعتمد هذا المشروع على مجموعة من المبادئ ، كما يلى .

*دعم التعليم الذى يعتمد على البحث العلمى .

*دعم طرق طرح المشكلات ، وأسلوب حل المشكلات ، والتعلم بالاكتشاف .

*الوعى بخصائص البحث العلمى .

*التعلم من خلال التفاعل بين التلاميذ.

*كسر الحواجز بين المواد الدراسية المختلفة .

*الاهتمام بالأسلوب القصصى ، ودور القصص فى تعليم العلوم .

*استغلال الوقت والفرص غير المخططة لتبادل المعرفة .

*الاعتماد وبشكل كبير على المشاركة المجتمعية .

وقد بدا المشروع أولا بالتخطيط ، ثم تبعه مجموعة من دروس العمل ، والتى تعتمد على الأنشطة العلمية المختلفة . ولهذا اهتم هذا المشروع بما يلى .

*جعل الفصل (مركز من مراكز المجتمع) يتم من خلاله تكوين علاقات حسنه مع الزملاء .

*تكوين فرق للعمل داخل كل فصل يتم من خلالها التوصل للنتائج ، وبالتالى العمل على توصيلها للآخرين .

*يقوم التعلم من خلال المجموعات بجمع البيانات ، وتحليلها ، وتجريبها .

*يجب ان يوجد مركز يتم من خلاله تقديم الدعم الفنى التلاميذ .

*يوجد مركز لمصادر التعلم يتم من خلاله تقديم المادة العلمية لفريق العمل ، وأيضا عرض نتائج التجارب التى يتم أجرائها مع اقتراح طرق التعلم اللازمة .

ومن ثم فان مشروع فضائيات العلوم Science Spaces يقدم مزيجا من نسيج مشترك يعتمد على العلوم والتكنولوجيا والمجتمع ، وأيضا يقدم الدعم والمشاركة المجتمعية بطرق جديدة من خلال الدعم الفنى ، ومصادر التعلم ، ودوائر المعرفة ، ومشاركة أولياء الأمور . كما ينادى هذا المشروع بإزالة الحواجز بين العلوم المختلفة ، وتحقيق اكبر قدر من المرونة . كما يجب أن يتم تصميم مواد وتكنولوجيات ، وأيضا توظيف خامات البيئة المتاحة فى تحقيق أهداف هذا المشروع . أما المبانى المدرسية فيجب أن تسمح بقدر كبير من الإمكانات المتاحة ، وأيضا المرونة فى عملية التعليم والتعلم .

ثانيا : من البحوث والدراسات السابقة والتى اهتمت بالمشاركة المجتمعية فى مجال تعليم وتعلم العلوم :

١- دراسة لوبيز وشولتز [١٨]، ٢٠٠١ Schultz, T&Lopez, R.E عن ثورتين فى تدريس العلوم لطلاب الصف الثامن . حيث اوضحت الدراسة ان تدريس العلوم يجب ان يتم من خلال تعلم الطلاب ممارسة

العلم والتفكير مثل العلماء ، وذلك بالاعتماد على اشراك العلماء وجمعياتهم . فالعلم يجب ان يكون شيئا يفعله ويمارسه الطلاب ، ولا ان يكون شيئا يفعل لهم ، ولذا يجب ان تكون هناك ثورة فى اهداف تدريس العلوم ، وايضا فى طرق تدريسها . كما يجب ان تتطور ادوات التقويم المختلفة لتدريس العلوم القائم على النشاط ، وان يتمشى التقويم مع اهداف التدريس ، وان يتعلم المعلمون اساليب التقويم الجديدة .

كما دور الاباء ومجالس ادارة المدارس يجب ان يكونوا على دراية بهذه التغيرات ، وان الاباء يجب ان يضعوا اهمية للتعلم القائم عن طريق النشاط والممارسة ، كما يمكن للمتخصصين تعزيز هذا النوع من التدريس .

٢- دراسة شايمانسكى(٢٨) Shymansky، 2000 ., J عن تشجيع الاسر فى الاشتراك فى برامج العلوم المرتكز على الخبرة العملية فى العلوم Hands-on Science . حيث اوضحت الدراسة ان اشراك اولياء الامور فى متابعة ابنائهم فى المدارس ، كان له اثر كبير فى تحصيل الطلاب للعلوم ، وذلك كما يلى :

- ان تحصيل الطلاب واتجاهاتهم وسلوكهم قد تحسنت بصورة ايجابية وايضا الواجبات المنزلية ، والخبرات السابقة ، والثقافة ، وذلك من خلال تعلم الوالدين .
- التعلم المدرسى الكيفى والعلاقات زودت اكثر بالتدريس .
- تحسن التعلم فى المدرسة بالاختلاط بالمنزل .

ومن هنا نجد ، مايلى :

- ان اولياء الامور سوف يندمجوا اكثر ، مـن سـوف يجـدوا فـى اشتراكهم فى فى المدرسة خبرة ايجابية .
- ان مساهمات اولياء الامور تعتبر كأحد مصادر التعلم .
- ان الطلاب يقدرون مشاركة اولياء الامور فى تعلمهم بشكل ايجابى .

٣- دراسة نبورس[٢١] Nabors، 1999 ., M , L عن اتجاهات مديرى المدارس الابتدائية بالولايات المتحدة الأمريكية نحو تعلم العلوم مـن خلال الخبرة العملية Hands-on ، فقد أوضحت الدراسة أن معظـم مديرى المدارس الابتدائية يؤيدون استخدام الأنشـطة القائمـة علـى الخبرة العملية بالمدارس ، وذلك للإسبال التالية :

- تساعد على العديد من التعاون بين التلاميذ وزملائهم ، وبين التلاميذ والمعلمين ..
- تخدم التدريس كأحد أساليب حل المشكلات .
- تفهم التلاميذ لبنية العلم باستخدام أنشطة التعلم بالخبرة العملية .

٤- دراسة كوكرانى[٩] Cochrane، 2004 , .C عن استخدام المنـاظر الطبيعية فـى التعلـم Landscapes for Learning وذلك مـن خلال قضاء أسبوع فى بيئات مجتمعية حقيقية تجعـل الـتعلم نشـط بالنسبة لتلاميذ المرحلة الابتدائية فى كالجارى ، وذلـك مـن خـلال برنامج العقول المفتوحة لجامعة كالجارى . حيث يتم الـتعلم الفعـال

القائم على المشاريع ، وفيه يتعلم التلاميذ من خلال الاتصال شخصيا مع الكبار ذوى المعرفة الواسعة فى بيئة حقيقية ، ويرتبط التخطيط المشترك بين المعلمين وخبراء الموقع من أنشطة الأسبوع بأهداف المنهج على مدى العام الدراسى . ومن خلال خبرة التعلم بالمرور بالخبرة المباشرة ، والاتصال الشخصى بالكبار فى المجتمع، وحرية الكتابة والتفكير المتأمل فى هذه الخبرات ، يستطيع التلاميذ التعلم على مستوى أعمق مما هو فى الفصل المدرسى .

وتتكون المشاركة المجتمعية من مجالس المدارس المحلية ، والمواقع المجتمعية ، والراعين بالدعم المالى . كما أوضحت الدراسة أن التعليم الذى يجميع بين مهارات المعلمين والخبرة المتخصصة للكبار خارج المدرسة يؤدى إلى الفهم العميق لدى التلاميذ ، حيث يتصلون بالموارد الغنية التى يوفرها لهم مجتمعهم ، فالعمل مع أمين المتحف ، وعلماء التاريخ الطبيعى ، والكتاب يمكن التلاميذ من سماع قصص مباشرة تجعل من هذه المهن خبرة حيه لهم ، حيث يبدأون فى الارتباط بمجتمعهم على مستوى شخصى أكثر ، كما يتيح للتلاميذ الوقت لتكوين علاقات حسنه مع الكبار ، ومع الموقف نفسه . وتتمثل أحد مبادئ البرنامج فى الكتابة والرسم مما يؤدى بالتلاميذ إلى عملية الاكتشاف والتفكير والتعليم ، قدرة التلاميذ على توصيل الأفكار من خلال الكتابة مع تحسين كتابة التلاميذ بدرجة كبيرة ، وأيضا التعبير الابتكارى . ثم يعود التلاميذ إلى أسرهم متعهدين بمشاركة ما اكتشفوه معهم .

ثالثا : مراكز تعليم العلوم وتعلمها :

ومن هذه المراكز التى تهتم بتعلم العلوم من خلال المشاهدة والملاحظة والمقارنة مع المشاركة المجتمعية ، ما يلى :

١-**مركز** هوكايدو لتعليم العلوم فى اليابان Hokkaido Science Education Center يقوم هذا المركز بعقد دورات تدريبية للمعلمين والموجهين طول العام من خلال خبراء متخصصين فى مجالات العلوم المختلفة، كما يقدم المركز برامج لأولياء أمور التلاميذ خلال العام ، حيث يمكن أن يصطحبوا معهم أبناءهم ، وذلك فى أوقات تناسب أولياء الأمور من حيث ظروفهم ، ونوعية البرامج التى هم فى حاجة إليها ..

وينقسم مركز هوكايدو الى خمسة اقسام رئيسة :

١-**قسم الأحياء** : حيث يقوم جزء منه بتربية بعض الأسماك ، وملاحظة فقس البيض ، وأساليب تغذيتها ، وجزء أخر يقوم بتحنيط الطيور والثدييات .. الخ

٢-**قسم علوم الارض** : ويشتمل على : مقطع فى القشرة الأرضية بجزر اليابان البركانية ، ونسب ما تحتويه كل طبقة من صخور ، كما توجد عينات لبعض الصخور والمعادن ..

٣-**قسم الفيزياء** : ويتم فيه إجراء تجارب إبداعية عن الكهرباء الساكنة ، والدينامو الكهربى ، وبعض صور الكهربية وتحولاتها .

٤-**قسم الكيمياء** : ويتم فيه إجراء تجارب إبداعية مثل : استخدام عصائر نباتية مثل الكركدية والشاى الأخضر ، والكرنب فى الكشف عن الحمض والقلوى .

٥-**قسم الفلك** : وفيه يشاهد القبة السماوية، ومواقع مجموعات النجوم، ونموذج للقبة السماوية فى شمسية ، والتلسكوب ويستخدم فى رصد النجوم والكواكب ..

كما يحتوى المركز على حديقة تحتوى على بعض النباتات التى تعيش فى اليابان ، كما يشاهد ظاهرة السنو Sono وهو نزول الثلج على شكل برد (نتف من الثلج تشبه غبار القطن) .

٢-مركز سوزان مبارك الاستكشافى للعلوم بالقاهرة (٤):

يقوم هذا المركز بإعداد برامج هادفه مثل : "المس الأشياء من فضلك" حيث تتم اتاحة الفرصة لأولياء أمور التلاميذ فى فهم العلوم ، كما يتيح لهم اصطحاب أبنائهم ، فى مشاهدة ما يحتوية هذا المركز من نماذج وتجارب عملية ، حيث يقوم متخصصون فى مجال العلوم بشرح ما يقوم به كل تجربه ، ومحاولة توصيل المعلومة العلمية بطريقة شيقة ومثيرة .

ويفهم مركز سوزان مبارك الاستكشافى ، ما يلى :

١- تجارب فى الفيزياء مثل انعدام الجاذبية الارضية .

٢- تجارب فى الفلك : مثل المجموعة الشمسية ، ونموذج لسرعة دوران الكواكب فى مدار بيضاوى وحسب بعدها عن الشمس .

٣- تجارب فى الكيمياء مثل اللزوجة ..

٤- التاريخ الطبيعى يحتوى على نماذج عن حيوانات ما قبل التاريخ مثل الديناصورات ، وشكل الحياة .

٥- الجيولوجيا تضم عينات لبعض الصخور ، والمعادن ، والحفريات .

٦- سيديهات "CD" يمكن من خلال الحاسوب "الكمبيوتر" الحصول على معلومات وصور معدة إعداد جيدا وهادفا .

ومن هنا نجد ان هناك اهتماما متزايدا نحو المشاركة المجتمعية فى تعليم وتعلم العلوم فى المراحل التعليمية المختلفة ، ويتمثل ذلك وبصورة أكبر فى مشاركة الأسرة من خلال أولياء الأمور ، واهتماماتهم المتزايده نحو تعليم وتعلم أبنائهم ، وذلك كما أوضحت المشروعات والدراسات والبحوث السابقة ، كما يلى :

١- مشروعات ودراسات وبحوث سابقة اهتمت بتلاميذ المرحلة الابتدائية وأيضا بالراشدين

ومن هذه المشروعات : مشروع الخبرة العملية فى العلوم الامريكى Hands-on Science لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وأيضا محو الأمية العلمية ، ومشروع "اليد فى العجين" الفرنسى La Main a La pate لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، ومشروع العلوم العجيبة او السحرية Wonder Science لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وأيضا للراشدين .

٢- مشروعات ودراسات وبحوث سابقة اهتمت بتلاميذ المرحلة الابتدائية وأيضا المراحل التعليمية العليا :

ومن هذه المشروعات : مشروع علم الفلك استرو ASTRO لتلاميذ الصف الرابع إلى الصف التاسع ، ومشروع فضائيات العلوم Science Spaces لتلاميذ المرحلة الابتدائية وحتى المراحل التعليمية العليا ، ومشروع استخدام المناظر الطبيعية فى التعلم

Landacapes for Learning من خلال قضاء أسبوع في بيئات مجتمعية حقيقية .

٣- مشروعات ودراسات وبحوث سابقة اهتمت بالمشاركة المجتمعية من قبل العلماء :

ومن هذه المشروعات ، مشروع الخبرة العملية في العلوم الأمريكي Hands-on Science حيث اهتم به عالم الفيزياء الأمريكي "ليون ليديرمان" Leon Lederman La Main a La pate ومشروع "اليد في العجين" الفرنسي ، حيث اهتم به عالم الفيزياء الفرنسي "جورج شارباك" لمحو الأمية العلمية ، Georges Charpak ، ومشروع علم الفلك استروASTRO ، وذلك بربط علماء الفلك الهواة والمحترفين بالمعلمين في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية .

٤- المشاركة المجتمعية لأولياء الأمور من قبل مراكز تكنولوجية وعلمية متخصصة :

ومن هذه المراكز ، مركز هوكايدو لتعليم العلوم في اليابان Hokkaido Science Education Center ومركز سوزان مبارك الاستكشافي للعلوم بالقاهرة .

٥- دراسات وبحوث سابقة اهتمت بالمشاركة المجتمعية ومديري المدارس :

ومن هذه الدراسات ، دراسة نبورس Nabors حيث أكدت على تأييد مديري المدارس نحو استخدام الخبرة العملية في العلوم Hands-on Science

من خلال الأنشطة العلمية ، وأيضا كانت اتجاهاتهم الإيجابية لها دور فعال فى تعليم وتعلم العلوم لتلاميذ المرحلة الابتدائية

ولهذا نجد أهمية المشاركة المجتمعية من جميع فئات المجتمع ســواء أكان ذلك من الأسرة أم من أولياء الأمور ، أم من العلماء ، أم مــن مــديرى المدارس ، وأيضا من المهتمين بالعملية التعليمية .

المراجـــع

اولا : المراجع العربية :

١- جورج شارباك: اليد فى العجين – تعليم العلوم فى المرحلة الابتدائية ، ترجمة : ليلى بن حصير ، الجزائر ، منشورات الشهاب ، ٢٠٠١ .

٢- عيد أبو المعاطى الدسوقى : تطوير المناهج الدراسية وفق المستجدات والمستحدثات الإقليمية والعالمية ، القاهرة ، صحيفة التربية ، السـنه ٥٥ ، ع٣ ، مارس ٢٠٠٤ .

٣- ـــــــــــ : المعايير القومية فى مصر ، القاهرة ، مجلة وزارة التربية والتعليم ، ع ٣١ ، شتاء ٢٠٠٤ .

٤- المركز التكنولوجى : مركز سوزان مبارك الاسكتشافى ، القـاهرة ، مجلة المركز ، ٢٠٠١ .

٥- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون (CFCC) : دليل المشروع الفرنسى "اليد فى العجين" لتدريس العلوم فى المرحلة الابتدائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٦- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون (CFCC) : مشروع تطوير الأنشطة العلمية للصـف الثالث "كراس نشاط التلميذ" ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٧- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون (CFCC) : المشروع الفرنسى "اليد فـى العجـين"

لتدريس الأنشطة العلمية للصفوف الثلاثـة الأولـى مـن المرحلـة الابتدائية، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٨- وزارة التربية والتعليم : وثيقة معايير الشراكة المجتمعية ، المعـايير القومية فى مصر ، مجلد ١ ، القاهرة ، الأمـل للطباعـة والنشـر ، ٢٠٠٣ .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

9- Cochrane, C., Landscapes for Learning , Academic Search Elite, Sep . 2004, Vol . 62. Issue . 1 .

10- Colburn, A. , Inquiring Scientists Want to Know, Academic Search Elite, Sep. 2004 , Vol. 62 , Issue . 1 .

11- Ediger, M., Reading Science and Hands – on Learning , EBSCO, 2002 .

12- Enseigner Les Sciences : La main a La pate , guide de decouverte, Academie des Science , decembre, 2000 .

13- Equipe La main a La pate : Rapport dactivite Acdemie des Sciences , 2002 .

14- Helm, J.H., Projects that power young Minds , Educotional Leadership , Sep . 2004 , Vol . 62 , Issue . 1.

15- Hokkadio Science Education Center, Japan , 2004 .

16- Huber , R . A. & Moore, C . J ., A Model for Extending Hands – On Science to be Inouiry Based , School Science & Mathematic , Jan . 2001 , Vol. 101 , Issue . 1 .

17- Jacobson , L ., Schools Enlist Specialists to Teach Science Lessons , Education week , 2004 , vol . 23, Issue . 30 .

18- Lopez , R . E . & Schultz , T ., Tow Revolutions in K-8 Science Education , Physics Today , sep . 2001 , vol g 54 , Issue .

19- Mcgovern , J ., Classroom Astronomy , Education , A cadamic Search Elite , Nov . 2004 , Vol . 32, Issue . 11 .

20- Ministry of Education Cultuve , Sports , Science and Technology , Japan , 2004 .`

21- Nabors, M . L . , Prinicipals for Hands – on Science , Education Summer , 1999 , Vol . 119 , Issue . 4 .

22- Narum , J . L . & change ., Science Spaces for Students of the 21 st Century, Academic Search Elite, Sep / Oct . 2004 , Vol . 36 , Issue . 5.

23- Renwick , L . I , Hands – on Learning , Professional Development Collection , Jan / feb . 2004 , vol . 113 , Issue . 5.

24- Scholastic : Super Science Teacher , Recordig Hands- - on Science , Red Edition . 1 . 2 . 3 , Issn – 1040 .1431 , Oct , 1989 .

25- Scholastic : Super Science , We Look at Changing Colors , Red Edition . 1. 2 . 3 , Issn . 1040 – 1431 , Oct , 1989 .

26- Scholastic : Super Science Teacher , Evaluationg Hands – on Science, Part . 1 , Red Edition . 1 . 2 . 3 ., Issn . 1040 – 1431 , Nov / Dec ., 1989 .

27- Scholastic : Super Science , We Look at Foods and Health , Red Edition . 1 . 2 . 3 , Issn . 1040 – 1431 , Nov . / Dec ., 1989 .

28- Shymansky , J . A ., Empowering families in Hands – on Science programs , School Science & Mathematic , Jan ., 2001 , Vol . 100 , Issue .1.

29- Wonder Science : fun physical Science Activities for Children and Adults to Do Together , American Chemical Society , Nov. 1987 , vol . 1 , No . 4 .

التخطيط لتطوير نظام التعليم الثانوى

بجمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب فرق العمل (*)

مقدمة :

يعيش العالم الآن بدايات القرن الحادى والعشرين فى ظل أحداث سياسية واجتماعية ، واقتصادية ، وتكنولوجية ، وثقافية، أطلقت العنان لموجات من التغيير ، صاحبت التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات ، والمؤسسات العالمية الجديدة ، وتسارع خطى الاندماج الاقتصادى العالمى ، هذه التغيرات تستحق أن نخطط لها من أجل إعداد وتكوين المواطن المصرى القادر على مواجهة تحديات المستقبل .

وقد أوضح التقرير العالمى للتربية لعام ٢٠٠٠م ، الصادر عن اليونسكو تحت عنوان " الحق فى التعليم " أن التعليم الأولى قد توسع بصورة كبيرة فى كثير من الدول النامية منذ خمسينيات القرن العشرين ، بسبب الزيادة الكبيرة فى الطلب على الالتحاق بالتعليم الثانوى، وقد نتج عن هذا التوسع انخفاض فى جودته الشاملة نظرا لقلة موارده وضعف كفاءة النظم التعليمية به .[١]

(*) إعداد : دكتور/ فتحى مصطفى رزق رئيس شعبة بحوث التخطيط التربوى.
- عاشور إبراهيم الدسوقى عيد باحث مساعد بشعبة بحوث التخطيط التربوى.
- حسام الدين السيد محمد إبراهيم باحث مساعد بشعبة بحوث التخطيط التربوى.

لذا فحركة الإصلاح والتطوير التعليمى قد تحولت من البرامج الجزئية إلى إعادة تركيب وبناء النظام كله ، فأصبحت الآن تقوم على بعض الأفكار المهمة مثل : المدرسة كمجتمع تعليمى ، الدور الرئيسى للتنمية المهنية ، مشاركة أولياء الأمور ، تقبل التغيير كعملية تطويرية، لذلك يطالب المهتمون بالإصلاح والتطوير التعليمى فى أمريكا بضرورة الإصلاح النظمى Systemic Reform بمعنى أن يتم تغيير كل النظام فى نفس الوقت ، فجهود الإصلاح والتطوير التعليمى تهدف إلى تحقيق تطوير شامل لكل جوانب المنظومة التعليمية .

والتعليم الثانوى فى عصرنا الحاضر بمثابة العمود الفقرى فى العملية التعليمية ، فهذه المرحلة من مراحل التعليم تقع عليها تبعات أساسية وحيوية للوفاء بحاجات المتعلمين ورغباتهم وتطلعاتهم وإعدادهم ، وفى نفس الوقت الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية.

وهذا يتطلب وقفة مستمرة أمام سياسة التعليم ونظامه ومحتواه ، لمواجهة التغيير وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار لرفع إنتاجية المواطن والارتفاع بقدراته التنافسية . حيث أننا نعيش اليوم فى عالم يعتمد على المعلومات ومناهج التحليل والاعتماد على الحقائق وتسارع معدلات التغيير التى تنتشر فى كل معالم الحياة البشرية ، فالسيطرة على المعرفة المحرك الأساسى لأية دولة فى معركة تقدمها . وبذلك أصبحت قدرة أى دولة تتمثل فى رصيدها المعرفى ، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية بحوالى ٨٠% من اقتصاد بعض دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان، وسنغافورة،

والهند ، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم فى مختلف المجتمعات ويلقى عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة.[٢]

ومن ثم فالرؤية الأكثر خدمة لتطوير التعليم الثانوى فى مصر هى تلك التى ترى التعليم داخل سياقاته المجتمعية الحاكمة وتحدياته الحضارية الضاغطة، باعتبار أن مستقبل التعليم يعتمد على حقائق ومؤشرات خارجة عنه أكثر من اعتماده على عناصر النمو الداخلى فى النظم المستقبلية للتعليم – كما نقررها اليوم – فالنمو الاقتصادى والسياسى والسكانى والاجتماعى والتكنولوجى سوف يؤثر فى مستقبل التعليم بدرجة لا يمكن تجاهلها والتقاعس عن استشرافها.[٣]

ولذلك تعد عملية تطوير التعليم الثانوى ، وإصلاح مساره ضرورة ملحة يسعى إليها المجتمع المصرى كله بجميع طوائفه ومؤسساته وقطاعاته ، حيث يرى الخبراء والمهتمون أن هذا التقدم الهائل المرتقب يتطلب ضرورة الاهتمام بالإدارة المدرسية فى المرحلة الثانوية حيث تقوم بعمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتقويم فى ضوء مجموعة من الأهداف، وتؤدى هذه الوظائف من خلال التأثير فى سلوك الأفراد وبما يحقق أهداف المدرسة .[٤]

واتساقا مع هذه التعددية فى مهام وأدوار الإدارة المدرسية ظهر العديد من الأساليب والمفاهيم الإدارية الحديثة التى تطور أداء الإدارة المدرسية بهدف زيادة فعاليتها وإنتاجيتها وجعلها مسايرة للتحولات والتغيرات العالمية المعاصرة مثل : الإدارة بالأهداف ، والإدارة الذاتية، وإدارة الوقت، وإدارة

الأزمات، وإدارة الضغوط والتوتر ، وإدارة الصراع، وإدارة الجودة الشـــاملة، والإدارة بالشفافية ، وإدارة فرق العمل .

كل هذا أدى إلى البحث عن صيغة جديدة ، ونوع جديد مــن النظـــام التعليمى الثانوى والذى يمكن أن يتناسب مع حاجات الشباب بصـــورة أكثـــر وضوحا ، للاستفادة من المهارات الأساسية المطلوبـــة فـــى القـــرن الحـــادى والعشرين . ويمكن أن يمثل فرصة فريدة لهؤلاء الشباب وخاصة إذا ما تناسب بصورة جيدة مع حاجاتهم الجديدة .

وتأسيسا على ما تقدم ، يمكن اقتراح تصور لتطويرنظام التعليم الثانوى فى مصر ، وذلك للارتفاع بجودة خريجى التعليم الثانوى ليتناسب مع متطلبات سوق العمل والمهن المستقبلية .وذلك من خلال عرض المحاور التالية :

أولا : أسلوب فرق العملى فى التعليم الثانوى فى ضوء خبرات بعض الدول .

ثانيا: استخدام أسلوب فرق العمل فى المدارس الثانوية العامة .

ثالثا: مؤشرات التصور المقترح لتطوير نظام التعليم الثانوى بجمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب فرق العمل.

أولا : أسلوب فرق العمل فى التعليم الثانوى فى ضوء خبرات بعض الدول :

تتكون المؤسسات التعليمية الناجحة من فرق عمـــل عاليـــة الكفـــاءة والجودة وترتبط بعضها البعض فى نموذج متداخل متشابك متكامل وتشكل فى مجموعها فريق العمل الكبير بالمنظمة .

وتعمل تلك المؤسسات جاهدة على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية الموجودة لديها وتنميتها وتطويرها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال أسلوب

فرق العمل الذى يمكن تلك المؤسسات من التأثير والتغيير فى بيئتها الداخليـة والخارجية وفى سلوكيات العاملين حتى تستطيع تحقيق ما تتطلع إليه وترغب فى تحقيقه من أهداف .(٥)

وأصبح الكثير من دول العالم تستخدم أسلوب فرق العمل فى مدارسها الثانوية لزيادة فعاليتها وإنتاجيتها ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكيـة حيث تتعدد وتتنوع أشكال فرق العمل فى المدارس الثانوية الأمريكيـة مثـل فريق قيادة المدرسة الذى يتولى أمورها ويسير شـئونها، وفريـق المنـاهج الدراسية الذى يتولى مسئولية المناهج واختيارها وتنفيذها ، وفريـق التقـويم المدرسى الذى يقوم كافة ميادين ومجالات العمل المدرسى، وفريـق مواجهـة المشكلات السلوكية الذى يركز على المشكلات السلوكية للطلاب ويضع حلولا لها وفق أسس علمية سليمة، وفريق إدارة الأزمات الذى يتولى إدارة الأزمات الطارئة التى تتعرض لها المدارس مثل الحرائـق أو المـوت المفـاجئ (٦) ، وفريق التحسين المدرسى، الذى يقوم بجمع المعلومات والبيانات عـن كافـة الجوانب التعليمية داخل المدرسة، وتحديد نقاط الضعف والأمور التى تحتـاج إلى دعم وإصلاح وتحسين، ووضع خطط الإصلاح وتنفيذها ومتابعـة ذلـك التنفيذ "(٧)

وترتكز برامج فرق العمل فى المدارس الثانوية الأمريكية على إقامـة علاقات قوية بين المشاركين فى هذه الفرق ومشاركة الآباء والمجتمع المحلى فى تحديد الأهداف ورسم السياسات العامـة للمدرسـة ، واتخـاذ القـرارات الجماعية ووضعها فى سلم الأولويات ، وإتاحة الفرص المتنوعة لتعلم مهارات العمل فى فريق ، وإدارة الصراع والتغلب عليه والاستفادة منه ، والوصـول

إلى طرائق جديدة لحل المشكلات عن طريق الإبداع والابتكار من خلال المناقشات الفعالة .[٨]

وفى بريطانيا يعتمد مدراء المدارس الثانوية العامة البريطانية فى قيادة وإدارة مدارسهم على بناء وتشكيل فرق عمل فى كثير من ميادين ومجالات العمل المدرسى[٩] ، وذلك مثل فرق المناهج الدراسية وفرق المدرسة المحلية وفرق دعم التكنولوجيا[١٠] ، واصبح أسلوب فرق العمل فى المدارس الثانوية البريطانية من الأساليب الإدارية التى تهتم بعمليات التحسين المدرسى وتحسين الأمور المتعلقة بتعليم وتعلم الطلاب وتحسين الأنشطة المدرسية [١١] . كما تساهم فرق العمل فى إشباع حاجات المدارس والقيام بعمليات التقويم الشامل انطلاقا من الواقع وقياس الأداء وتقديره فى كل الأوقات والقيام بعمليات التغيير[١٢] ، وتحقيق أقصى إمكانات المعلمين وتحسين العلاقات بينهم وتقليل شعور العاملين بالمدارس بالضغوط الوظيفية وزيادة شعورهم بالرضا الوظيفى[١٣].

وفى كندا : تتعدد وتتنوع أشكال فرق العمل داخل المدارس الثانوية الكندية، فهناك الفرق الوظيفية التى تعمل فى أجهزة المدارس الثانوية فى ولاية أونتاريو Ontario وتركز هذه الفرق عملها على كافة أمور تعليم وتعلم الطلاب، وتهتم هذه الفرق بأمور القيادة والنتائج الكمية للتعلم وتستخدم استراتيجية حل المشكلة لمواجهة أى صعوبات داخل المدارس[١٤] ، ويوجد أيضا فرق المدرسة المحلية التى تعمل فى المدارس الثانوية فى ولايتى أونتاريو وتورونتو ، ومهمة هذه الفرق ربط المدرسة بالمجتمع المحلى وتعتبر فرصة كبيرة للمجتمع للتعرف على ما يدور ويحدث للعملية التعليمية فى

المدارس، والمشاركة فـــى كافــة جهــود الإصـــلاح والتطـــوير والتحســـين المدرسى.(١٥)

وفى اليابان يعتمد العمل فى مدارسها الثانوية على أسلوب فرق العمل فى شتى مجالات وميادين العمل المدرسى"، فاليابانيون يعرفون جيــدا كيــف يعملون فى فريق حيث التضامن والاحترام والتفانى فى العمل وتوجيـــه كافـــة قدراتهم وإمكاناتهم لخدمة الفريق ".(١٦)

ويعتمد النظام الإدارى فى المدارس الثانوية اليابانية على تشكيل أنواع متعددة من فرق العمل مثل : فريق الإدارة الذى يتولى مسئولية قيادة المدرسة وتحديد أهدافها ورسم السياسات الخاصة بها ، وفريق الإرشاد والتوجيه الـــذى يتولى مسئولية الإرشاد والتوجيه التربوى للطلاب ومســـاعدتهم فـــى اختيـــار التخصصات العلمية التى تناسب ميولهم وإمكاناتهم، وفريق الشئون الصـــحية الذى يتولى مسئولية صحة الطلاب وبرامج التغذية وفريق التحسين والتطـــوير الذى يتولى مسئولية برامج تحسين عمليات تعليم وتعلـــم الطـــلاب ، وفريـــق المشروعات الإنتاجية الذى يتولى مســـئولية بـــرامج العمـــل فـــى المـــدارس اليابانية.(١٧)

كما يتم تشكيل أنواع أخرى من فرق العمل فـــى المـــدارس الثانويـــة اليابانية مثل فريق التدريب الذى يتولى مسئولية التنمية المهنية لجميع العاملين بالمدرسة (١٨) ، وفريق النظافة والصيانة الذى يتولى مسئولية تنظيف الفصول وصيانة المدرسة (١٩)، وفرق متنوعة أخرى مثل فريـــق الأنشـــطة، وفريـــق

مواجهة العنف، وفريق المناهج الدراسية، وفريق إدارة الأزمات، وفريق الإشراف على اتحاد الطلاب ، وفريق الميزانية ، وفريق التخرج (٢٠) .

وفى ألمانيا الاتحادية تهتم المدارس الثانوية بأسلوب فرق العمل اهتماما غير عاد حيث يحقق العديد من الفوائد لتلك المدارس مثل : حل المشكلات المدرسية المعقدة التى تواجه المدرسة بطرق علمية سليمة ، واتخاذ القرارات المدرسية الفعالة بمشاركة جميع العاملين بالمدرسة، وتدعيم الشراكة المجتمعية مع المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، وتحقيق الرضا الوظيفى للعاملين بالمدرسة، وقيادة عمليات التغيير بكفاءة وفعالية، وإطلاق الطاقات الإبداعية لدى الأفراد من خلال إعطائهم الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم (٢١) .

ويقوم أسلوب فرق العمل فى المدارس الثانوية الألمانية على العديد من الأسس مثل : توفير التدريب المناسب لأعضاء الفرق، والاتصالات المفتوحة بينهم من إدارة مدرسية ومعلمين وطلاب وأولياء أمور وأعضاء المجتمع المحلى ، والثقة والاحترام بين الأعضاء ، وتحديد الأهداف بدقة ووضوح ، وتوزيع الأدوار والمسئوليات على الأعضاء بما يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم، والتفويض الكامل للسلطات لأعضاء فرق العمل (٢٢) .

وتتعدد وتتنوع أشكال فرق العمل فى المدارس الثانوية الألمانية مثل فريق التدريب والتنمية المهنية وهو مسئول عن عمليات التنمية المهنية للمعلمين داخل المدرسة، وفرق المناهج الدراسية التى تتولى مسئولية اختيار المناهج الدراسية التى تلبى احتياجات الطلاب التعليمية وتمكنهم من مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، وفرق التحسين المدرسى وهى مسئولة عن

القيام بمشروعات التحسين والتطوير لبرامج المدرسة لتحسين عمليـة تعلـيم وتعلم الطلاب(٢٣).

وفى سويسرا يعتبر أسلوب فرق العمل أحد الركائز الأساسية لإحداث التطوير التنظيمى داخل المدارس الثانوية السويسرية، ومن مظاهر الاهتمـام بأسلوب فرق العمل فى المدارس أن برامج عداد المعلم وتدريبه تشتمل علـى جوانب تتعلق بأسلوب فرق العمل من حيث أهميته وأسـس بنـاءه وأنواعـه وبرامجه، كما أن برامج الإصلاح والتطوير والتحسين التى تقوم بها الهيئـات التعليمية فى المدارس الثانوية السويسرية تعتمد بشكل أساسى على بناء وتشكيل فرق العمل. (٢٤)

ويحقق أسلوب فرق العمل العديد مـن الفوائـد للمـدارس الثانويـة السويسرية مثل : تحقيق التنمية المهنية للمعلمين ورفـع قـدراتهم لمواجهـة التحديات المعاصرة، وتدعيم العلاقات بين المدرسة والآباء والمجتمع المحلـى المحيط بالمدارس ولاسيما الجامعات ، وحل المشكلات داخل المدرسة بطـرق فعالة ، والمشاركة الجماعية فى اتخاذ القرارات، والقيام بعمليـات التحسـين والتطوير المدرسى الشامل، وقيادة التغييرات المدرسية، وتكوين ثقافة تنظيمية مشتركة بين جميع المشاركين فى فرق العمل .-(٢٥)

ويقوم أسلوب فرق العمل فى المـدارس الثانويـة السويسـرية علـى مجموعة من الأسس مثل : التعاون ، والاتصالات الآمنة، والثقـة المتبادلـة، والتدريب، والقيادة الإدارية الفعالة ، والمراجعة والتقـويم المسـتمر لأنشـطة الفريق، والإدارة الذاتية للفريق .(٢٦)

وتتعدد أنواع وأشكال فرق العمل فى المدارس الثانوية السويسرية مثل: فريق الإدارة الذى يتولى قيادة المدرسة، وفريق التحسين والتطوير الذى يتولى مسئولية برامج مشروعات تحسين التعليم، وفريق التقويم الذى يتولى مسئولية تقويم كافة مجالات العمل المدرسى، وفريق الضبط وحفظ النظام المدرسى(٢٧) ، بالإضافة إلى فريق الجودة الذى يتولى وضع معـايير الجـودة فـى الأداء المدرسى، وفريق التغيير الذى يتولى مسئولية القيام بالتغييرات التـى تحـدث داخل المدرسة، وفريق التخطيط الذى يتولى وضع خطط المدرسة.(٢٨)

وفى روسيا الاتحادية يعتمد أسلوب فرق العمل فى مدارسها الثانويـة على المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المحلى فى جميع تشكيلات فرق العمل وخصوصا الجامعات المحيطة بالمدارس(٢٩)، وتتعدد وتتنوع أشكال فرق العمل فى المدارس الثانوية الروسية مثل فريق التحسين يظهر به قصور أو تراجـع فى الأداء ، وفريق التقويم المدرسى الشامل الذى يقوم جميع جوانب العمليـة التعليمية فى مجالات الإدارة المدرسـية، والمنـاهج الدراسـية، والتحصـيل الأكاديمى للطلاب، والمناخ العام للمدرسة ، والأنشطة المدرسية، والميزانيـة المدرسية (٣٠) . كما يوجد أيضا فريق الامتحانات الذى يتولى المسئولية الكاملة عن أعمال الامتحانات الفنية والإدارية.(٣١)

وإذا كان أسلوب فرق العمل قد حظى باهتمام كبير للغايـة فـى هـذه الدول المتقدمة فإنه لم يحظ بنفس الاهتمام المطلوب فـى المـدارس الثانويـة المصرية حيث أكدت العديد من الدراسات افتقار العمل المدرسى لصفة العمـل الجماعى المتمثل فى تشكيل فرق عمل متجانسة وورش العمل (٣٢) ، وغيـاب آليات العمل كفريق عن البرامج التدريبية التى يتم تصميمها وتنفيذها لمـديرى

المدارس الثانوية ليصبحوا قادة قادرين على تكوين فرق عمل داخل مدارسهم [٣٣].

كما يغلب على فرق العمل فى المدارس الثانوية المصرية الطابع الشكلى نتيجة عدم وجود مناخ صحى يوفر الثقة والمصداقية بين القادة والمرؤوسين [٣٤]، وغياب الأساليب الإدارية الحديثة وضعف فهم إدارة المدرسة لها، وضعف إدراك مدير المدرسة الثانوية للمتغيرات العالمية المعاصرة[٣٥] ، وعدم وجود توصيف محدد لوظائف الإدارة المدرسية من مديرين ونظار ووكلاء، وغياب التوصيف المحدد لدور الوكيل فى الوحدات المستحدثة بالمدرسة مثل وحدة التدريب والوحدة المنتجة، وعدم وجود تحديد جيد لطرق تفويض السلطات من مديرى المدرسة لمعاونيه[٣٦]، وبعد الإدارة المدرسية عن التطورات العلمية والتكنولوجية، وصعوبة توفيقها بين النواحى الإدارية والإشراف الفنى، وعدم تكافؤ سلطاتها ومسئولياتها، وعجزها بشكلها ومحتواها وأساليبها وأدواتها عن فتح الطريق للتصورات المنتظرة والمطلوبة خلال الأعوام القادمة[٣٧] .

بالإضافة إلى ذلك فإن مساهمة الإدارة المدرسية قليلة أو معدومة فى مجال تطوير المناهج والبرامج أو المشاركة فى صياغتها وتقويمها أو تدريب المعلمين عليها[٣٨]، ومساهمة أولياء الأمور والمجتمع المحلى تكاد تكون معدومة تماما نتيجة لضعف الشراكة بين المدرسة الثانوية والمؤسسات المجتمعية الأخرى الموجودة فى المجتمع، فالمدرسة الثانوية بمعزل عن المؤسسات المجتمعية فى سائر أنشطة التعليم والتدريب سواء أكان ذلك فى مجال الصناعة أم التجارة أم الزراعة أم المعاملات المالية ، كما أنها بعيدة عن .

الجامعات ومراكز البحوث، وهذه المؤسسات لديها من الخبرات والمهارات ما يمكنها من تطوير وتدعيم التعليم الثانوى(٣٩).

كما أن المشاركين فى فرق العمل فى المدارس الثانوية المصرية خليط متنافر من الجديد والقديم والإيجابى والسلبى، وأن علاقات العمل يسودها التنافس على موارد محدودة مع غياب الفرص المواتية للعمل الجماعى(٤٠)، وهؤلاء يتسمون بالمقاومة العالية للتجديد والتغيير وإطلاق الشائعات حول كل ما هو جديد(٤١)، ويركزن على حرفية القواعد واللوائح والنظم وأعمال السكرتارية والمسائل المالية أكثر من النواحى المتعلقة بحفز الأفراد ومراعاة قدراتهم وقيمهم والاهتمام بالعلاقات فيما بينهم مما أدى إلى البطء الشديد فى الحركة، والتسلط والفردية، والمحسوبية، والتهرب من المسئولية(٤٢)، وعدم ظهور القدرات الإبداعية وعدم القدرة على اتخاذ قرار مبتكر(٤٣).

ثانيا : استخدام أسلوب فرق العمل فى المدارس الثانوية العامة :

(١) أهمية استخدام أسلوب فرق العمل فى المدارس الثانوية فى تحقيق العديد من الفوائد والتى من بين أهمها ما يلى :

(أ) تمكين المدارس الثانوية من مواجهة التحديات العالمية .

(ب) تمكين المنظمات التعليمية من التغلب على المشكلات التى تواجهها بطرق أكثر فعالية.

(ح) تحقيق التنمية المهنية لكافة العاملين بالمؤسسات التعليمية .

(د) تحقيق درجات عالية من الجودة فى أداء كافة عمليات إدارة المؤسسات التعليمية .

(هـ) تمكين إدارة المؤسسات من إعداد أجيال من القادة يستطيعون قيادتها بكفاءة وفعالية.

(و) تدعيم شبكة العلاقات الإنسانية بين كافة العاملين بالمؤسسات التعليمية.

(ز) تقوية الإحساس والشعور بالرضا الوظيفى بين كافة العاملين بالمؤسسات التعليمية.

(ح) تدعيم العديد من نظم العمل فى المؤسسات التعليمية .

(ط) تحقيق الاندماج والتكامل بين المواد الدراسية فى المؤسسات التعليمية وإلغاء العزلة بينها .

(ك) تفعيل دور الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلى المحيط بها .

(٢) أنواع فرق العمل فى المؤسسات التعليمية :

تتنوع أشكال فرق العمل فى المؤسسات التعليمية ويتأثر هذا التنوع بطبيعة عمل المؤسسة وحجم الموارد المتاحة لها، ومن أهم أشكال فرق العمل* فى المؤسسات التعليمية ما يأتى:

(أ) فرق الإدارة العليا .

* للمزيد من التفصيل حول أشكال ومكونات فرق العمل يرجى الرجوع إلى التصور المقترح بهذه الورقة .

(ب) فرق التخطيط .

(حـ) فرق التفاوض .

(د) فرق تجميع المعلومات والبيانات .

(هـ) فرق التقويم .

(و) فرق التغيير .

(ز) فرق الجودة .

(ح) فرق إدارة الأزمات .

(ط) فرق المشروعات الإنتاجية .

(ك) فرق حل المشكلات .

(ل) الفرق المتعددة الوظائف .

(م) فرق التدريب .

(و) فريق الامتحانات .

(ن) فرق المناهج الدراسية .

(ز) فرق الإرشاد والتوجيه .

(٣) أسس بناء فريق العمل فى المؤسسات التعليمية:

يبنى فريق العمل فى المؤسسات التعليمية على مجموعة من الأسس العلمية السليمة والتى تتمثل فى : الأهداف الواضحة، التعاون،والتخطيط،

والالتزام، والثقة، والتنظيم الجيد، والمناخ الصحى للبناء، والتدريب الجيـد، والتحفيز المناسب للفريق.(٤٤)

(أ) الأهداف الواضحة :

إن تحديد الأهداف ووضوحها والاتفاق عليها منذ البداية عامـل هـام وحيوى فى عمل الفريق وذلك لتوضيح الرؤيـة منـذ البدايـة، فـالإجراءات الواضحة والأنظمة المناسبة تساعد فريق العمل على أداء مهامه بكفاءة ونجاح، وتزداد الأهداف وضوحا داخل فريق العمل من خلال:(٤٥)

* الحركة الصحيحة . * الاختيار . * تحديد المهام .

(ب) التعاون .

(حـ) التخطيط .

(د) الالتزام .

(هـ) الثقـة .

(و) تنظيم الفريق.

(ز) المناخ الصحى البناء .

(ح) التدريب الجيد .

(ط) تحفيز الفريق .

ثالثا : مؤشرات التصور المقتــرح لتطــوير نظــام التعلــيم الثــانوى بجمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب فرق العمل :

يفترض فى ظل هذا التصور المقترح لنظام التعليم الثانوى إعادة هيكلة نظام العليم الثانوى المصرى (عام / فنى ، بما يتضمن اقتــراح تصــــور لبنيـــة جديـــدة للتعليـــم الثانـــوى(عام / فنى) ، تتصف بالمرونة وســـهولة الانسيابية بين أنماط التعليم الثانوى المختلفة، ويتيح فى الوقت نفسه التناوب بين التعليم وسوق العمل، وتوفير عدد من الفرص للتعليم المستمر.

أولا : الأهداف المستقبلية للتعليم الثانوى :

يعد النظام التعليمى الهادف والقوى هو الجسر الآمن المؤدى لتحقيـــق أهداف الحفاظ على نمو اقتصادى قوى، وبناء مجتمعات مترابطة . لذلك يمكن افتراض مجموعة من الأهداف الإجرائية والتى يمكن أن تصلح أهدافا للتعلـــيم الثانوى خلال القرن الحادى والعشرين ، كما يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أنـــواع من الأهداف العامة وهم :

- التنمية المستمرة للشخصية الإنسانية .
- تنمية المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية البيئية .
- تدعيم الخبرة الذاتية للفرد .

ويمكن استعراض كل من الأهداف العامة والإجرائية كالتالى : [٤٦]

*** التنمية المستمرة للشخصية الإنسانية :**

– تحقيق النمو المتكامل للجسم والعقل والروح .

- تنمية القدرة على التعليم الذاتى .
- تنمية القدرة على انتقاء المعرفة .
- تنمية القدرة على استخدامات المعرفة وتوظيفها .
- تنمية القدرة على التفكير العلمى، والإبداعى ، والنقد .

*** تنمية المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية :**

- تنمية القدرة على المشاركة فى صناعة القرار، وتحمل نتائجه .
- تحفيز الممارسات السياسية فى الحياة المدرسية .
- تنمية مفاهيم وقيم الحياة الاقتصادية(تقدير الوقت الكفلة- الإنفاق – الاستخدام الأمثل للموارد- الاستهلاك الرشيد – الادخار ... الخ).
- تنمية الوعى بالأدوار المختلفة المحققة لخطط التنمية .
- تدعيم الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية .

*** تدعيم الخبرة الذاتية للفرد :**

- تنمية القدرة على الاختيار وإعادة الاختيار .
- تنمية الوعى بالتطورات العلمية والتكنولوجية .
- تنمية القدرة على التعامل مع الكمبيوتر، وعلـــى إجـــراء التطبيقـــات المختلفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات .

- تنمية القدرة على الفهم والتحليل والتقويم للمعلومات التى تقدم له بطرق هندسية أو حسابية وتطبيقاتها الحياتية والعملية .
- تنمية القدرة على التواصل مع الآخرين واستقبال ونقل المعلومات بكفاءة فى أطر ثقافية ولغوية واجتماعية مختلفة، والقدرة على التعامل بكفاءة مع المفردات والأرقام والرموز .

وفى ضوء ما تم عرضه من أهداف مستقبلية للتعليم الثانوى يمكن اقتراح مجموعتين من فرق العمل بالمدرسة الثانوية لمعاونة إدارة المدرسة والقيام بمهام التخطيط المدرسى وإدارة العملية التعليمية كالتالى :

(١) فريق الإدارة العليا :

ويحل هذا الفريق محل مجلس إدارة المدرسة ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية، والمعلمين والأخصائيين ، والإداريين والطلاب، والعمال ، وأولياء الأمور، وأعضاء المجتمع المحلى؛ ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- بناء وتشكيل فرق العمل فى مختلف مجالات العمل المدرسى .
- رسم السياسات العامة التى تسير عليها المدرسة .
- تحديد الأهداف العامة للمدرسة التى تحقق أهداف المجتمع .
- توفير الإمكانات المادية والبشرية التى تحقق أهداف المدرسة .
- دعم العلاقة بين المدرسة والمستويات الإدارية العليا مثل الإدارة والمديرية والوزارة .

(٢) فريق التخطيط المدرسى :

ويضم هذا الفريـــق أعضـــاء مـــن الإدارة المدرســـية، والمعلمـــين، والأخصائيين ، والإداريين، والطلاب، والعمال، وأعضاء من أولياء الأمـــور والمجتمع المحلى ممن لهم خبرة ودراية بالتخطيط والإدارة، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- وضع الخطط قصيرة وطويلة المدى والتى تمكن المدرسة من تحقيق أهدافها .
- تزويد فرق العمل الأخرى بما تحتاجه من خطط .
- تحديد أولويات العمل وفق الموارد المتاحة للمدرسة .

ثانيا : نظام القبول والدراسة للتعليم الثانوى :

*** نظام القبول المقترح للتعليم الثانوى**

يتم القبول وفقا للشروط التالية :

(١) أن يكون الطالب/ الطالبة حاصلا على شهادة إتمـــام الدراســـة بمرحلـــة التعليم الأساسى فى العام الدراسى السابق .

(٢) ألا يزيد السن فى أول أكتوبر من العام الدراسى عن ثمانية عشر عامـــا لدى الطالب/الطالبة المتقدم، على أن يصدر وزير التعلـــيم قـــراره فـــى حالات التجاوز عن السن .

(٣) أن تكون المفاضلة بين المتقدمين على أساس عاملى السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى كل من مديرية تعليمية على النحو التالى :

(أ) ٥٠% من المجموع الكلى حدا أدنى للالتحاق بالتعليم الثانوى العام .

(ب) ٧٥% من المجموع الكلى حدا أدنى للالتحاق بالتعليم الثانوى المتخصص ويجوز النزول عن الحد الأدنى بقرار من المحافظ لظروف النتيجة بمرحلة التعليم الأساسى فى كل محافظة .

(ج) يتم القبول بالثانوى المتخصص والنوعى طبقا لتنسيق الدرجات بالتعليم الثانوى لكل مديرية تعليمية ، مع مراعاة، اختبارات القدرات للثانوى النوعى .

(د) ألا يقل السن الطالب /الطالبة الملتحق بمرحلة التعليم الثانوى فى أول أكتوبر من العام الدراسى عن أربع عشر عاما ونصف العام، وذلك لأن القبول بالصف الأول الابتدائى لا يقل عن خمس أعوام ونصف العام .

(٤) مدة الدراسة بالتعليم الثانوى أربع سنوات مقسمة إلى مرحلتين كالتالى :

أ – **المرحلة الأولى** : الثانوية المتوسطة ، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان – الصف الأول والثانى الثانوى – على أن يعقد فى نهاية السنة الثانية امتحان نهائى على مستوى كل محافظة .

ب- **المرحلة الثانية** : الثانوية العليا ، ومدة الدراسة بها سنتان – الصف الثالث والرابع الثانوى – على أن يعقد فى نهاية الصف الرابع امتحان مركزى على مستوى الجمهورية .

(٥) ينقسم التعليم الثانوى إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى :

(أ) **التعليم الثانوى العـــام** : ومدة الدراسة بها أربع سنوات مقسمة على مرحلتين ، الأولى الثانوية المتوسطة والدراسة بها عامـــة للمـــواد العلمية والأدبية والثانية الثانوية العليا والدراسة بها متخصصة إلـــى شعبتى العلمى/ الأدبى .

(ب) **التعليم الثاوى المتخصص** : ومدة الدراسة به أربع سنوات مقســمة على مرحلتين، الأولى الثانوية المتوسطة والدراسة بها عامة وموحدة للمواد العلمية والأدبية مثل الثانوى العام تماما، والثانية الثانوية العليا والدراسة بها متخصصة ومقسمة إلى الشــعب التاليـــة: (الهندســـة والفيزياء ، والزراعة وعلوم الحيوان، العلوم التجارية والحاســب، العلوم الطبية والكيميائية، التكنولوجية والفضاء، الرياضية والحاسب، العلوم الإنسانية). وهذا التشعيب ليس بديلا عن التعليم الفنـــى أو العام، ولكنه تقسيم جديد للعلوم **ليتلاءم مع التخصصـــات الجديـــدة والمستقبلية فى سوق العمل خلال القرن الحادى والعشرين وبمـــا يتلاءم مع التخصصات المختلفة بالتعليم العالى والجامعى وبذلك يتم تحقيق الترابط بما يتناسب مع متطلبات التنمية خلال القرن الحادى والعشرين .**

(ج) **التعليم الثانوى النوعى** : ومدة الدراسة به أربـــع ســـنوات علـــى مرحلتين ، الأولى الثانوية المتوسطة، الثانية الثانوية العليا، حيث يتم التشعيب خلال تلك المرحلة حســب نـــوع المدرســـة(عســـكرى/

رياضى/ جوى/ بريد/ فندقى/ تمريض/ أخرى) مع مراعاة أن الثانوية المتسوطة بها مقررات عامة وموحدة مع باقة أنواع التعليم الثانوى الأخرى بخلاف المواد النوعية المقررة .

*** نظام الدراسة المقترح للتعليم الثانوى :**

يهدف التعليم الثانوى عموما (عام / متخصص/ نوعى) إلى تخريج أفراد قادرين على الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى أو سوق العمل وذلك على النحو التالى :

(١) مرحلة الثانوية المتوسطة :

- يتم فى هذه المرحلة تدريس مقررات عامة تشمل جانبى العلوم الطبيعية والإنسانية على عامين دراسيين (الأول والثانى الثانوى) بشرط أن تكون هذه المقررات موحدة على مستوى التعليم الثانوى كله (عام/ متخصص/ نوعى)، مع مراعاة بعض المقررات المتخصصة فى التعليم التخصصى والنوعى .
- للطالب الحق فى أن يلتحق مباشرة وبطريقة النقل إلى مرحلة التعليم الثانوى الأعلى (الصف الثالث والرابع) داخل نفس المدرسة، **وذلك بعد اجتيازه إتمام السنة الثانية من التعليم الثانوى المتوسط بنجاح أيا كان مجموعه وبحد أدنى ٥٠% وذلك بالنسبة للتعليم الثانوى (العام / المتخصص/ النوعى) .**
- **يمكن للطالب بعد اجتياز مرحلة التعليم الثانوى المتوسط بنجاح أيا كان مجموعه أن يلتحق بأحد معاهد الإعداد المهنى المتخصص ،**

والتى تشرف عليها بعض الوزارات المختلفة (الصناعة/ الزراعة/ التجارة ..) وبإشراف عام من وزارة التربية والتعليم، وذلك للتدريب لمدة عامين دراسيين مدة العام الدراسى الواحد (عشرة شهور) لتعلم إحدى المهن أو الحرف ليلتحق بعدها بسوق العمل . على أن يحتفظ بفرصته فى استكمال دراسته بالثانوى الأعلى بعد ذلك فى أى وقت بطريقة الانتساب، مع مراعاة طبيعة الدراسة ببعض مدارس التعليم الثانوى النوعى (الجوى/ العسكرى/ أخرى) .

- يمكن للطالب بعد اجتياز مرحلة الثانوية المتوسطة أن ينقل من التعليم الثانوى المتخصص (بافتراض أنه أعلى مجموعا) إلى التعليم الثانوى العام أو الثانوى النوعى أيا كان مجموعه وليس العكس .

- يمكن للطالب بعد اجتياز مرحلة الثانوية المتوسطة من التعليم العام أو النوعى الانتقال إلى التعليم الثانوى المتخصص بإحدى الشرطين التاليين:

(أ) أن يكون حاصلا فى شهادة إتمام الدراسة الإعدادية على مجموع يناسب التحاقه بالثانوى المتخصص وقت التحاقه بالثانوى العام أو النوعى، بغض النظر عن مجموعه فى شهادة الثانوية المتوسطة.

(ب) أن يكون حاصلا على مجموع لا يقل عن ٦٥% من مجموعه الكلى فى امتحان الثانوية المتسوطة بغض النظر عن مجموعه فى شهادة إتمام الدراسة الإعدادية .

وتأسيسا على ما تقدم فإن مرحلة الثانوية المتوسطة تساعد فى تحقيق هدفين أساسيين هما:

(أ) مد فترة الإلزام لمنتصف مرحلة التعليم الثانوى – بصفة عامة – متمثلة فى مرحلة الثانوية المتوسطة، بما يحقق الحد الأدنى اللازم لتعليم أية مهنة أو الالتحاق بسوق العمل .

(ب) استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب فى سن التعليم الثانوى وتحقيق تكافؤ الفرص لهم، وذلك بالتحاقهم بالثانوى المتوسط لإتاحة الفرصة لهم مرة أخرى لتحسين مستواهم العلمى واستكمال تعليمهم الثانوى الأعلى والجامعى بعد ذلك .

(٢) مرحلة الثانوية العليا :

- يتم فى هذه المرحلة إجراء عملية التشعيب والتخصص فى التعليم الثانوى (العام/ المتخصص/ النوعى) كما سبق ذكره ، كما وضحه الشكل السابق .
- يحق للطالب بعد اجتيازه امتحان نهائى الثانوية العليا (عام/ متخصص/ نوعى) أن يلتحق بالتعليم العالى والجامعى عن طريق مكاتب التنسيق للتعليم الجامعى.
- يمكن للطالب بعد اجتيازه امتحان نهائى الثانوية العليا أن يلتحق بأحد معاهد الإعداد المهنى المتخصص (السالف الإشارة إليه) لتعلمه مهنة أو حرفة ليلتحق بسوق العمل ، وذلك مع احتفاظه بحقه فى مواصلة تعليمه العالى والجامعى بطريقة الانتساب طبقا لمجموعه والتنسيق وقت

تخرجه من الثانوى الأعلى مع مراعاة ظروف الكليات العملية والكليات المناظرة لها .

وفى ضوء ما تم عرضه من مقترحات بشأن نظام القبــول والدراســة للتعليم الثانوى ، يمكن اقتراح ثلاثة مجموعات من فــرق العمــل بالمدرســة الثانوية لمعاونة إدارة المدرسة فى القيام بمهام الإعداد لنظام القبول والدراســة بها وهم :

(١) فريق الإرشاد والتوجيه التربوى :

ويضم هذا الفريق المرشد التربوى بالمدرسة، وعــدد مــن المعلمــين والأخصائيين، وعدد من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- تعريف الطلاب بنظام الدراسة فى المرحلة الثانوية العامة، أو الشــعب التى يشملها هذا النظام، الشعبة العلمية والأدبية والعامة.
- تعريف الطلاب بالمواد الدراسة التى تضمها وتشملها كل شعبة .
- تعريف الطلاب بالقدرات التى تتطلبها بعض الكليات .
- توجيه للطلاب إلى التخصصات العلمية التى تناسب قدراتهم وميولهم .
- تعريف الطلاب بأنواع الكليات والمعاهد التى يمكن أن يلتحقوا بها عقب دراستهم الثانوية.

(٢) فريق اتحاد الطلاب :

ويحل هذا الفريق محل مجلس اتحاد الطلاب، ويتكون هذا الفريق من ممثلين من جميع فصول المدرسة بالإضافة إلى عدد من أعضاء الإدارة والمعلمين والأخصائيين كمراقبين أو مستشارين، ويقوم هذا الفريق بالمسئوليات والمهام الآتية :

- مناقشة مشكلات الطلاب ووضع تصورات لحلها .
- التأكيد على معرفة الطلاب مبادئ الديمقراطية وقيم الحرية .
- تنمية روح الولاء والانتماء من قبل الطلاب للمدرسة .
- تدعيم القيم الإنسانية والخلقية السامية بين الطلاب .
- تشكيل مجموعات عمل للإشراف على الأنشطة الطلابية المختلفة، الرياضية، والثقافية، والاجتماعية، والفنية.
- تدعيم العلاقة بين الطلاب من جانب والإدارة المدرسية والمعلمين من جانب آخر .

(٣) فريق دعم الطلاب :

ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية والمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور والمجتمع المحلى، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- تسجيل جميع طلاب المدرسة فى سجلات خاصة بالفرق .
- إعداد بطاقات لجميع الطلاب، ويسجل بكل بطاقة كافة المعلومات والبيانات عن كل طالب والمستوى العلمى الذى وصل إليه .

-مساعدة الطلاب غير القادرين ماديا .

-دراسة احتياجات طلاب المدرسة والعمل على إشباعها .

-دعم العلاقات بين الطلاب والمعلمين وإدارة المدرسة .

-القيام بحملة توعية واسعة لدعم السلوكيات الايجابية فى نفوس الطلاب.

ثالثا : المناهج وطرق التدريس والتقويم للتعليم الثانوى :

(١) المنهج :

يفترض عدة مقترحات لتطوير المناهج للتعليم الثانوى كالتالى :

-تنويع المحتوى (المقررات الراسية) بحيث تتلاءم مع التخصصات الجديدة بالتعليم الثانوى المتخصص والنوعى وخاصة بمرحلة الثانوية العليا (الصف الثالث والرابع الثانوى)، حيث يتم تحديد ٥٠% من المقررات الدراسية فى الصف الثالث والرابع الثانوى لمواد التخصص والـ ٥٠% الباقية للمواد الثقافية الأخرى .

-أما الثانوى العام الأعلى فيتم تحديد الشعب العلمية والأدبية اعتبارا من الصف الثالث الثانوى، كما أن بعض الثانوى النوعى كالثانوى الرياضى والعسكرى والجوى يتم التشعيب فيه إلى علمى/ أدبى كما هو الحال فى الثانوى العام.

-يتم إضافة بعض المقررات الدراسية بنسبة ٥% إلى التعليم الثانوى العام والثانوى المتخصص تمكن خريجيه من الالتحاق بسوق العمل إذا أراد ذلك .

-فى مرحلة الثانوى المتوسط يتم إضافة بعض مواد التخصص بالنسبة للثانوى المتخصص والنوعى بنسبة ١٠% من المقررات الدراسية لهذه المرحلة أما هذه المرحلة المتوسطة فى الثانوى العام فتكون المقررات الدراسية فيها بنسبة ٥٠% للمواد الأدبية و ٥٠% للمواد العلمية .

-يتم إضافة نسبة ٥% من المقررات الدراسية فى صورة أنشطة ومجالات مختلفة للتعليم الثانوى (متوسطة / عليا) .

-يتم تشكيل لجنة مكونة من أساتذة الجامعة (للمادة العلمية) ، وتربويين (لمراعاة الجوانب التربوية)، ومعلمين وموجهين (لإعادة صياغة المادة العلمية بما يتلاءم مع خصائص الطلاب العقلية والنفسية فى ضوء خبراتهم العلمية) .

-إعادة التأكيد على ضرورة وجو حد أدنى من المقررات الإجبارية والموحدة لجميع طلاب المرحلة الثانوية (المتوسطة والعليا) ، وأن يتناسب هذا الحد الأدنى مع المعايير العالمية .

-كما أن هناك مجموعة مقررات موحدة (كما سبقت الإشارة) للثانوية المتوسطة، تعتبر بمثابة أساسيات مشتركة لجميع طلاب هذه المرحلة، وتشمل : الإنسانيات، العلوم الطبيعية، الرياضيات، اللغة العربية، مقررات تتصل بطبيعة العصر (كمبيوتر ، اللغات) ، مقررات تواكب متغيرات العصر وتحافظ على الهوية .

-أما الثانوى الأعلى ، يتضمن (كما سبقت الإشارة) مجموعة من المقررات الدراسية المتخصصة التى تؤهل لمواصلة التعليم فى تخصص معين، أو لمهن معينة.

-يراعى وجود مقررات للتربية البدنية والبيئية والصحية والفنية، وفيهـا يتم التركيز على الاهتمام بالجوانب والأنشطة التطبيقية بجانب الجوانب المعرفية فى هذه المجالات .

-التربية الدينية ، يراعى فى المنهج المقترح تدريس التربية الدينية مـع مقرر للتربية الأخلاقية حيث يشكلان معا مادة واحدة وتكون الدرجـة مناصفة بينهما وتضاف للمجموع الكلى للطالـب فـى نهايـة العـام الدراسى، على أن يتم تدريس مادة التربية الأخلاقية للطلاب من خلال مدرس اللغة العربية (مسلمين/ مسيحيين) . ويجوز لولى أمر الطالب المسيحى أن يختار لابنه مقرر التربية الأخلاقية فقط للدراسة والامتحان فيه (نظرا لتعدد المذاهب فى الديانة المسيحية) على أن تحسب الدرجة كلها على مقرر التربية الأخلاقية .

وفى ضوء ما سبق من مقترحات بشأن الإعداد الجيد للمناهج الدراسـية بالتعليم الثانوى يمكن اقتراح مجموعتين من فرق العمل تساعد فـى الإعـداد الجيد للمناهج الدراسية بالمدرسة الثانوية كالتالى :

(١) فريق المناهج الدراسية :

ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسـية وأقـدم المدرسـين الأوائل وعدد من الأخصائيين وبعض الموجهين المشرفين علـى المدرسـة، وعدد من أولياء الأمور والمجتمع المحلى ممن لهم خبرة بالتعليم وخصوصـا

أساتذة الجامعات ومراكز البحوث ، ويقوم هذا الفريق بالمهـام والمسـئوليات الآتية .

-تطوير أهداف المناهج الدراسية .

-وضع الاختبارات المدرسية .

-تصميم برامج ووحدات دراسية للطلاب المتأخرين دراسـيا للارتقـاء بمستواهم العلمى .

-تصميم الأنشطة المصاحبة للمناهج والوسائل التعليمية المناسبة .

-تحقيق الاندماج والتكامل بين المواد الدراسية المختلفة .

-إدخال التكنولوجيا فى جميع المناهج الدراسية .

-الارتقاء بالمستوى التعليمى للطلاب وزيادة تحصيلهم وإنجازهم .

(٢) فريق الأنشطة المدرسية :

ويضم هـذا الفريـق أعضـاء مـن الإدارة المدرسـية والمعلمـين والأخصائيين والإداريين والطلاب، وبعض الموجهين المشرفين على المدرسة، وعدد من أولياء الأمور والمجتمع المحلـى، ويقـوم هـذا الفريـق بالمهـام والمسئوليات الآتية :

-تولى المسئولية الكاملة عن الأنشطة المدرسية وحصر الطلاب الراغبين فى ممارستها .

-توزيع الطلاب على الأنشطة التى يختارونها .

-وضع خطط للأنشطة المدرسية على مدار العام .

-متابعة تنفيذ الأنشطة المدرسية .

-الإشراف على النادى المدرسى وتشكيل مجموعات عمل تختص بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية .

(٢) طرائق التدريس :

ويفترض أن تتصف بالتالى :

-استخدام طرق جديدة فى التدريس تركز على المتعلم من خلال الاستعانة بإمكانيات الحاسب الآلى فى حل المشكلات والتطبيقات العلمية .

– التركيز فى طرق التدريس للمتعلم على تعليمه مهارات البحث عن المعلومات وحل المشكلات واتخاذ القرارات باستخدام كافة الوسائل المتاحة .

– يراعى من خلال طريقة التدريس ، تمكين الطلاب من متابعة اهتمامتهم وطموحاتهم الشخصية .

– يراعى من خلال طريقة التدريس ، التأكد من أن الطلاب قد أنجزوا الحد الأقصى الذى تمكنهم قدراتهم من القيام به .

– كما يمكن تحسين طرائق التدريس بتكوين مجموعتين من فرق العمل كالتالى:

(١) فريق الجدول المدرسى :

ويتكون هذا الفريق من أعضاء من الإدارة المدرسية، وممثلين عن جميع المواد الدراسية بالمدرسة، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وعدد من الطلاب ، وممثلين عن أولياء الأمور والمجتمع المدنى، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

-تصميم الجدول المدرسى الذى يوضح الصورة الكاملة للبرنامج المدرسى على مدار الأسبوع، ويكون موضحا بهذا جدول الحصص والمواد الدراسية والمعلمين وأماكن الدراسة والأنشطة المختلفة .

-تنظيم المواد الدراسية وترتيبها فى الجدول بحيث لا ترهق العقل .

-مراعاة ظروف المعلمين فى ترتيب حصص اليوم الدراسى .

-مراعاة ترتيب أيام الأسبوع من حيث بدايتها ونهايتها بما يتناسب ومدى الإقبال والحماس والفتور من جانب الطلاب .

(١) فريق المكتبة المدرسية :

ويتكون هذا الفريق من عضو من إدارة المدرسة ، وأخصائى المكتبة ، وبعض المعلمين والطلاب، وأعضاء من أولياء الأمور والمجتمع المحلى، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

-وضع النظام الذى تسير عليه المكتبة من حيث مواعيد الفتح والغلق – فترات الراحة – أيام الاستعارة لكل صف دراسى .

-شراء الكتب التى تحتاجها المكتبة وفحصها والتأكد من أنها خالية من العيوب .

-مراجعة الكتب التى تهدى إلى المكتبة وتصنيفها ووضعها فى أماكنها .

-تنظيم عملية الجرد السنوى بالمكتبة والتخلص من الكتب التالفة بها .

(٢) نظام التقويم :

-يؤدى الطالب امتحانه فى التعليم الثانوى بأنواعه الثلاثة (العام / المتخصص/ النوعى) على مرحلتين : الأولى ، فى نهاية السنة الثانية من مرحلة الثانوية المتوسطة – لا مركزى – على مستوى المحافظة، والمرحلة الثانية ، فى نهاية السنة الرابعة – مركزى – على مستوى الجمهورية .

-يوجد نظام لأعمال السنة بطريقة التقويم التراكمى يتم **تطبيقه كالتالى :**

(أ) ٢٠% من أعمال السنة لكل صف دراسى خلال مدة الدراسة كلها (الأربع سنوات) حيث يتم تصحيح الامتحان فى نهاية العام لكل صف دراسى من ٨٠%.

(ب) يتم توزيع نسبة الـ ٢٠% أعمال سنة فى كل سنة دراسية كالتالى :

١٠%	**أعمال سنة للمواد الدراسية .**
٥%	**أعمال سنة للأنشطة .**
٢,٥%	**أعمال سنة للحضور .**
٢,٥%	**أعمال سنة للانضباط والسلوكيات .**
٢٠%	**المجموع الكلى لكل سنة دراسية منفصلة على حدة .**
٨٠%	**امتحان آخر العام لكل سنة دراسية منفصلة على حدة .**
١٠٠%	**للسنة كلها**

(ج) يتم توزيع نسبة الـ ٢٠% أعمال سنة لكل مرحلة – المتوسطة والعليا – كالتالى :

*** الثانوية المتوسطة :**

– الصف الأول الثانوى = ٢٠% (أعمال سنة) ÷ ٢ = ١٠%

– الصف الثانى الثانوى = ٢٠% (أعمال سنة) ÷ ٢ = ١٠%

متوسط أعمال السنة للمرحلة ٢٠%

– امتحان اتمام المرحلة الثانوية المتوسطة (تحريرى) ٨٠%

١٠٠%

*** الثانوية العليا :**

– الصف الثالث الثانوى = ٢٠% (أعمال سنة) ÷ ٢ = ١٠%

– الصف الرابع الثانوى = ٢٠% (أعمال سنة) ÷ ٢ = ١٠%

متوسط أعمال سنة للمرحلة ٢٠٪

٢٠% + ٢٠% = ٤٠% –

المتوسط العام لأعمال السنة للمرحلتين =٢

= ٢ = ٢٠%

– امتحان اتمام المرحلة الثانوية العليا = ٨٠% (تحريرى)

\+ المتوسط العام لأعمال السنة للمرحلتين = ٢٠%

١٠٠%

(د) أما فيما يتعلق بحالات الانتساب فيتم التصحيح للامتحان فى نهاية العام سواء للصفوف أو المراحل دون أعمال سنة حيث يتم التصحيح للامتحان التحريرى من (١٠٠%) .

- يتم العمل بنظام التيرم خلال مراحل التعليم الثانوى كما يتم تقويم الطالب بطريقة مستمرة من خلال مدرس الفصل بطريقة الامتحانات الشهرية وأعمال السنة بالطريقة سالفة الذكر ، على أن تقوم لجان بالمتابعة والتفتيش من قبل الإدارات والمديريات التعليمية وفى حالات الشكوى يتم اللجوء إلى لجان تفتيش من الوزارة .

- يعتبر الطالب ناجحا فى أى صف دراسى من الصفوف الأربعة إذا اجتاز الامتحان فى الموارد المقررة كلها بنجاح . كما يعتبر ناجحا إذا اجتاز مقرراته بنجاح فيما عدا (مادتين) من المقررات التى يدرسها ، على أن يؤدى الامتحان فيهما بنجاح فى امتحان الدور الثانى من نفس العام الدراسى .

- يعتبر الطالب راسبا فى أى صف دراسى من الصفوف الأربعة إذا تخلف فى (ثلاثة) مقررات دراسية . وفى هذه الحالة يبقى للإعادة للعام التالى فى جميع مقرراته الدراسية.

- يسمح للطالب بالإعادة مرة واحدة بطريق الانتظام إذا رسب فى أى صف دراسى من الصفوف الأربعة .

- يطبق ما سبق ذكره بالنسبة لامتحانات شهادات إتمام المرحلة الثانوية المتوسطة والعليا . على أن يسمح للطالب من خلال امتحانات الدور

الثانى بالنسبة لنهائى المرحلتين (المتوسطة/ العليا) أن يؤجل من عدد (٢-٣) مادة للدور الثانى مع احتفاظه بكامل درجاته فيها .

- يسمح للطالب المنتظم بموافقة ولى أمره أن يحول إلى نظام الانتساب ، كما يسمح له بالعودة مرة أخرى إلى الانتظام بشرط استمراره فى نفس الصف والمرحلة مع زملائه فى نفس العام الدراسى أو العام التالى مباشرة .
- يراعى إعداد تقارير بناءة عن إنجازات الطلاب فى الفصل والمدرسة من خلال فريق الجودة والتقويم المدرسى والذى يقوم بالمهام التالية :

فريق الجودة والتقويم المدرسى :

ويتولى هذا الفريق الإشراف على وحدة الجودة والتقويم المدرسى ، وهى وحدة مقترح إنشاءها، ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية، والمعلمين، والأخصائيين ، والإداريين ، والطلاب ، والعمال ، وعدد من الموجهين المشرفين على المدرسة، وعدد من أولياء الأمور والمجتمع المحلى، وعضو من المستويات الإدارية العليا ، بالإضافة إلى المسئول الطبى بالمدرسة، وتم جمع الجودة والتقويم فى وحدة واحدة لأن الأعضاء الذين يضعون مستويات ومعايير ومؤشرات الجودة فى شتى مجالات العمل المدرسى، هم أقدر الناس بتقويم هذه المجالات وفق أسس علمية سليمة، ويقوم هذا الفريق بالمسئوليات والمهام الآتية :

- وضع معايير ومؤشرات لجودة الأداء فى كافة مجالات العمل المدرسى فى ضوء المعايير والمؤشرات القومية للتعليم .

- ترسيخ مبادئ الجودة وثقافتها لدى جميع العاملين بالمدرسة .
- القيام بعمليات التقويم لمختلف مجالات العمل المدرسى مثل: (تحصيل وإنجاز الطلاب – المناهج الدراسية – برامج التحسين والتطوير المدرسى – الأنشطة المدرسية – أعمال الامتحانات – سلوك الطلاب – أداء المعلمين والإدارة والأخصائيين والإداريين والعمال .

رابعا : إعداد المعلم وتدريبه للتعليم الثانوى :

يتأثر إعداد المعلم وتدريبه قبل وأثناء الخدمة كثيرا بالتغيرات الحادثة سواء فى المنظومة التعليمية بجوانبها المختلفة، أو فى المجتمع بقطاعاته العديدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ما يشهده العالم من تغيرات تؤكد ضرورة تعدد جوانب إعداد وتكوين المعلم سواء من الناحية المهنية أو الثقافية أو الأكاديمية .

لذا سوف نعرض لعدد من المقترحات فيما يتعلق بإعداد المعلم بصفة عامة وإعداد معلم التعليم الثانوى بصفة خاصة، وكذا تدريبه قبل وأثناء الخدمة[1] .

أ – التدقيق فى اختيار العاملين بهيئة التدريس قبل التحاقهم بكليات إعداد المعلم، وقبل القيام بعملهم ومراعاة مستواهم الأخلاقى والوطنى والاجتماعى واختيار قيمهم ووضعهم تحت الاختبار عام أو عامين أثناء الدراسة وبعد التخرج .

ب- إطالة فترة إعداد المعلم لتصبح خمس سنوات بكليات التربية لزيادة الجانب الأكاديمى التخصصى .

ج- العودة مرة أخرى إلى النظام التتابعى فى إعداد المعلم ، مع الاحتفاظ بالنظام الحالى فى الإعداد للطلاب بكليات التربية بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية .

د - إشراف كليات التربية والمراكز البحثية التربوية على برامج تدريب المعلمين أثناء الإعداد بكليات التربية وبعد التخرج أثناء الخدمة .

هـ- مراعاة أن تتم عمليات التدريب أثناء الخدمة فى الوقت المناسب ودون تعطيل للعملية التعليمية أو إرهاق للمعلمين .

و - يجتاز المعلم اختبار تجديد المهنة كل خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التعيين ، وذلك بعد حضور الدورة التدريبية المعدة لذلك .

ز - العمل على تحسين الوضع المادى للمعلم بزيادة مرتبه وتوفير المزيد من الحوافز المادية التى يمكن أن تدفعه للإجادة فى عمله . ويمكن اقتراح تطبيق الكادر الخاص للمعلمين للارتفاع بمستوى هذه المهنة ماديا واجتماعيا .

ى - العمل على تحسين نظم الرعاية الاجتماعية والصحية للمعلمين عن طريق النقابة ، وذلك بعمل المشروعات الصحية الخاصة للمعلمين وأسرهم وكذا زيادة مكافأة صندوق الزمالة لهم ليصل إلى (٢٠٠) شهر كما هو متبع فى بعض المصالح الحكومية الأخرى .

وفى ضوء ما سبق من مقترحات بشأن إعداد معلم التعليم الثانوى وتدريبه يمكن اقتراح مجموعتين من فرق العمل تساهم فى الإعداد المناسب له كالتالى :

(١) فريق التنمية المهنية :

ويتولى هذا الفريق مسئولية الإشراف على وحدة التدريب داخل المدرسة ، ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية، والمعلمين أصحاب الخبرة وأحد المبعوثين وعدد من الأخصائيين والإداريين ، وبعض الموجهين المشرفين على المدرسة ، وعدد من الخبراء فى مجال التعليم من المجتمع المحلى ، ويفضل أن يكونوا من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- إعداد برامج تدريب لجميع العاملين بالمدرسة وفق احتياجاتهم المهنية والتدريبية.
- إحداث التكامل والاندماج بين المواد الدراسية المختلفة .
- الاستفادة الكاملة من خبرات المبعوثين سواء من داخل المدرسة أو خارجها فى برامج التدريب .
- الاستفادة الكاملة من خبرات أعضاء المجتمع المحلى وأولياء الأمور من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث العلمية .
- إعداد برامج لتدريب المعلمين على أساليب إدارة الفصل، واستراتيجيات التدريس الفعالة، وأحدث أساليب التقويم ، وإدارة الوقت.

- إعداد برامج للأخصائيين والإداريين لرفع كفاءاتهم .

(٢) **فريق التطوير والتحسين والتغيير :**

ويكون هذا الفريق مسئولا عن وحدة التطوير والتحسين والتغيير وهى وحدة مقترح إنشاؤها فى المدرسة الثانوية العامة ، ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية والمعلمين والأخصائيين والإداريين والطلاب، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلى، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- تحسين عمليات تعليم وتعلم الطلاب .
- تولى مسئولية عمليات التغيير التى تحدث فى المدارس مثل التغيير فى المناهج الدراسية ،والقيادات التربوية ، ونظام التقويم والامتحانات .
- تهيئة المدرسة لمشروعات وبرامج التحسين والتغيير .
- توفير متطلبات عمليات التحسين والتغيير من موارد مادية وبشرية .
- متابعة التغييرات التربوية فى الوقت المناسب .
- القيام بعمليات التغذية الراجعة لمواجهة أى قصور فى برامج التحسين والتطوير، وفى عمليات التغيير .

خامسا : الإدارة والتمويل للتعليم الثانوي :

(١) الإدارة :

يفترض فى ظل التصور المقترح عددا من المقترحــات لتحــديث الإدارة بالتعليم الثانوى كما يلى :

أ – تفويض للسلطة من جانب مدير المدرسة لتكوين صف ثان وذلك من الوكلاء أو المدرسين الأوائل أو المدرسين ، حسب ما يــراه مدير المدرسة فيهم من مهارات إدارية وقيادية .(٤٧)

ب– اختصار مدة الترقية للوظائف الأعلى بالنسبة للمجيدين من الأفراد العاملين.(٤٨)

ج– تحديث الإدارة بشكل عــام بــالتعليم الثــانوى، والاتجــاه إلــى اللامركزية والاستعانة بمستشارين فى النظم الإدارية الحديثة لحل المشكلات المختلفة التى قد يصعب على إدارة المدرسة حلها .

د– إنشاء عدد من الوحدات الحسابية على مستوى المدارس الثانويــة بما يحقق لكل وحدة حسابية على مستوى كل مدرسة ثانويــة أن تخدم عددا من المدارس الإعدادية والابتدائية فــى نطــاق الإدارة التعليمية التابعة لها، وبذلك يتم تخفيف الضــغط الحــادث علــى الإدارات التعليمية فيما يتعلق بعمل المرتبات والتسويات الماليــة المختلفة وإنهاء الإجراءات المختلفة للسادة أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين بالمدرسة.

هـ– الاعتماد على الميكنة الإدارية بحيث يتم إنجاز الأعمــال فــى المدرسة بواسطة الكمبيوتر مثل أعمال الامتحانات وقبول الطلاب

الجدد، وإصدار نتيجة المدرسة والشهادات[٤٩] . وحفظ ملفات وسجلات الهيئة التدريسية والعاملين بالمدرسة .

وفى ضوء ما سبق من مقترحات بشأن إدارة التعليم الثانوى يمكن اقتراح عدد من مجموعات فرق العمل تساعد الإدارة فى القيام بمهامها كالتالى :

(١) فريق الشئون المالية والإدارية والمخزنية :

ويتولى هذا الفريق مسئولية وحدة الشئون المالية والإدارية والمخزنية ، وهى وحدة تنشأ لهذا الغرض، ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية والمعلمين والأخصائيين والإداريين، وبعض موجهى الشئون المالية والإدارية ، وأعضاء من أولياء الأمور والمجتمع المحلى، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :-

- تشكيل مجموعة عمل تتولى عمليات القبول بالمدرسة ، وتلقى طلبات الطلاب المستجدين وفحصها وتنظيمها فى قوائم، وتولى مسئوليات تحويل الطلاب من وإلى المدرسة، والقيام بإعداد استمارات الطلاب فى المرحلة الثانوية العامة وتجميعها وإرسالها إلى الإدارة ومنها إلى المديرية ثم الوزارة .
- تشكيل مجموعة عمل تتولى عمليات جرد العهد السنوية بالمدرسة .
- تشكيل مجموعة عمل تتولى عملية فحص الكتب الدراسية الواردة للمدرسة والتأكد أنها خالية من العيوب والأخطاء .
- تشكيل مجموعة عمل تختص بإعداد كشوف الرواتب والأجور والحوافز والمكافآت .

- تشكيل مجموعة عمل تختص بشئون العاملين ومتابعة النواحى الإدارية لهم من حيث إجازاتهم العارضة والاعتيادية وشئون التأمين الصحى .
- تشكيل مجموعة عمل تختص بشئون الطلاب من حيث إجازاتهم – غيابهم – شئون التأمين الصحى لهم .

(٢) فريق الإحصاء والمعلومات :

ويتولى هذا الفريق مسئولية الإشراف على وحدة الإحصاء والمعلومات فى المدرسة، ويتكون هذا الفريق من أعضاء من الإدارة المدرسية، والمعلمي، والإداريين، والطلاب، وأخصائى الحاسب الآلى، وأولياء الأمور والمجتمع المحلى، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- إعداد نظام معلومات شامل ومتكامل للمدرسة يلبى كافة متطلبات المستويات الإدارية العليا، ويساعد فى اتخاذ القرارات، كما يساعد فى عمليات التحسين والتطوير المدرسى.
- الاستفادة من إمكانات وحدة الإحصاء والمعلومات فى الإدارة التعليمية وفى المديرية .

(٣) فرق المهام الطارئة :

هى فرق عمل مؤقتة تتشكل لأداء مهام معينة ، ويتكون كل فريق حسب نوع المهمة وطبيعتها، ودائما تضم أعضاء من كافة العاملين بالمدرسة بالإضافة إلى أولياء الأمور والمجتمع المحلى، ومن أمثلة المهام التى تشكل لها

فرق عمل مؤقتة : (إقامة حفلة – إقامة ندوة – إقامة معرض – تنظيم رحلة – تنظيم زيارة ميدانية – استقبال الطلاب وتنظيمهم فى أول أيام الدراسة) .

(٢) التمويل :

يفترض عددا من المقترحات التالية لتوفير مصادر التمويل اللازمة للتعليم الثانوى خلال القرن الحادى والعشرين متمثلة فى التالى :

أ – ما يخصص سنويا من الموازنة العامة للدولة ضمن ميزانية وزارة التربية والتعليم .

ب- التبرعات والهبات من الأفراد أو الأشخاص المعنوية أو الهيئات والمؤسسات الوطنية والأجنبية دون شرط مسبق وبدون حد أقصى .

ج- إنشاء هيئة مستقلة تحت اسم (الهيئة العامة للمشروعات الاستثمارية للتعليم العام).

- **والهدف منها :** هو تمويل ميزانية وزارة التربية والتعليم تمويلا جزئيا / أو كليا عن طريق إشرافها على عدد من المشروعات الاستثمارية (الإنتاجية و / أو الخدمية) . فى شكل مجموعة شركات مساهمة .[٥٠]
- **وطبيعة عملها تتحدد فى قيامها بدورين أساسيين هما :**

- الإشراف الكامل على عمل مثل هذا النوع من الشركات المساهمة وذلك فيما يختص بإدارتها لمشروعاتها الاستثمارية حيث تعتبر الهيئة شريكا فى هذه المشروعات بنسبة ٥١% كما يحددها قانون الشركات المساهمة .[٥١] وكذا عضو فى مجلس إدارة هذه الشركات .

- قيام الهيئة بدور الشركة القابضة لهذه الشركات وما تديره من مشروعات حيث تقوم بتأسيس الشركات فى البداية وعمل دراسات الجدوى للمشروعات القائمة عليها تلك الشركات .

*** التنظيم الإدارى لها :**

- يرأس مجلس إدارة الهيئة وزير التربية والتعليم بصفته وزيرا للتعليم العام وباعتبار أن ناتج هذه المشروعات من أرباح ورأس مال يساهم فى تمويل ميزانية الوزارة وأنها مملوكة للدولة بالقدر الذى شاركت الهيئة به وهو نسبة الـ (٥١%) من رأس مال هذه الشركات ، أما نسبة الـ (٤٩%) الباقية من رأس المال فهى فى صورة أسهم وسندات فى رأس المال تطرح للاكتتاب العام للجمهور .
- يوجد للهيئة فروعا فى كافة محافظات الجمهورية تعمل تحت إدارتها .
- إدارة ذاتية منفصلة لكل شركة من هذه الشركات ولها مجلس إدارة منفصل يمثل عضويته كافة المساهمين حيث يتكون نصف أعضائه من ممثلين للهيئة ويتم اختيار رئيس مجلس إدارة كل شركة بطريق الانتخاب من بين أعضاء المجلس.

*** تمويل الهيئة :**

- ما يخصص لها سنويا من ميزانية الدولة . وليس وزارة التربية والتعليم فهى هيئة عامة مستقلة تتبع مجلس الوزراء مباشرة .

- ما يتم توزيعه من عوائد المشروعات المشاركة فيها حيث يجنب جزء منه للاستثمار فى مشروعات جديدة والباقى يمول به ميزانيـــة وزارة التربية والتعليم .

وتأسيسا على ما تقدم ، فإن هذه المقترحات لتمويل التعلــيم الثــانوى **يمكن أن تحقق المميزات التالية :**

- توفير مصدر تمويل دائم لوزارة التربية والتعلــيم يمكــن أن يغطـــى الميزانية كلها.
- توفير فرص عمل لشباب الخريجين فى كافة التخصصات عن طريـــق هذا النوع من الشركات المساهمة.
- توفير فرص التدريب لطلاب التعليم الثانوى من خلال مشروعات تلك الشركات .
- التخلص من البيروقراطية الحكومية بإتاحة مزيد من لا مركزية الإدارة على مستوى الحكومة متمثلة فى الهيئة ومـــا يتبعهـــا مـــن شـــركات مساهمة.
- إمكان تحقيق توازن اقتصادى مستقبلى فى القطاع الاقتصـــادى طبقـــا لنظام الاقتصاد الحر وهذا ما يتوافق مع الأسواق العالمية .

وفى ضوء ما سبق عرضه من مقترحات بشأن تمويل التعليم الثـــانوى يمكن اقتراح فريق عمل يساعد فى عملية تمويل التعليم الثانوى كالتالى :

(١) فريق للمشروعات الإنتاجية :

ويتولى هذا الفريق مسئولية الإشراف على الوحدة المنتجة والجمعية التعاونية المدرسية بعد أن يدمجها معا تحت مسمى (وحدة المشروعات الإنتاجية)، ويضم هذا الفريق أعضاء من الإدارة المدرسية والمعلمين، والإداريين والأخصائيين ، والطلاب، والعمال، وأعضاء من أولياء الأمور ممن لهم خبرة بدراسة احتياجات السوق ووضع دراسات الجدوى ، وأعضاء من رجال الأعمال وأصحاب المصانع فى البيئة المحيطة بالمدرسة، ويقوم هذا الفريق بالمهام والمسئوليات الآتية :

- تشكيل مجموعة عمل تختص بوضع دراسات للجدوى لجميع المشروعات الإنتاجية من خلال دراسة احتياجات السوق المحلى .
- تشكيل مجموعة عمل تختص بشراء مستلزمات الإنتاج من عدد وآلات ومواد خام .
- تشكيل مجموعة عمل تختص بتنفيذ المشروعات الإنتاجية .
- تشكيل مجموعة عمل تختص ببيع وتسويق المنتجات للعاملين بالمدرسة أو خارج المدرسة .
- تدريب الطلاب على فنون ومهارات الأعمال التجارية مثل البيع والشراء .
- إكساب الطلاب الكثير من القيم العلمية مثل التخطيط والتنظيم .
- إكساب الطلاب الكثير من القيم الخلقية مثل الأمانة والصبر وتحمل المسئولية .
- توفير صافى ربح يعمل على دعم المدرسة ككل .

المراجع

١- روبرت ما كلين : التعليم الثانوى عند مفترق طرق ، ترجمة، مجــدى مهدى على ، مستقبليات، اليونسكو ، مجلد ٣١، ع ١ ، مارس ٢٠٠١ ، ص ٤٥ .

٢- وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦ .

٣- ضياء الدين زاهر : تمويل التعليم الأساسي في مصر – رؤية مستقبلية، ورد فى فؤاد أحمد حلمى، المركز القومى للبحوث التربويــة والتنميــة، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤- فاروق شوقى البوهى : الإدارة التعليمية والمدرسية ، ط١ ، دار قبــاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٤.

٥- أحمد عرفه ، سمية شلبى: الإدارة وتحديات العولمة، ط١ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٦٥ .

6- Courtney K. Miller and Reecel Lpeterson, Factors influencing the Effectiveness of School-Based Behavior Teams : An Exploratory Examination, http : // www. Un1.Edu/srs/ pdf / team paper, pdf, 16/1/2003, p p. 3-5.

7- Education Reform in Maryland, School for Success, http : // www. Mdk 12. Org/ mspp/ Reform / success. Html, 6/5/2002, p. 2.

8- Vicki O Day, Community involvement in Education, http : / / www. Cpsr. Org/ publication/ new ? Letters,issues, 1999. Htm1. 1/7/2002, pp. 1-3.

9- Sonia Blandford and Suanne Gibson, Middle Management in School, http :// www.leeds. Ac ukleducol / document, htm, 13 / 3/ 2003, , p. 1.

10- Manchester public Schools : Education Improvement Plan, htt :// www. Mansd. Org/main/ lelp. Htm, 12/3/2003, pp.1-5.

11- Douglas A. Osler, How Good is Our School, Self-Evaluation Using Quality Indicators, HM inspector ate Education, Crown press, Norwich, 2002, p. 60.

12- Victoria Quay, , Quality Management In Education, Scottish Executive Education Department, Quality Standards and Audit Division, Report, 2000,p.29.

13- Les Bell. Staff Teams and their Management, In (Megan Crawford and Others, Leadership and Team in Educational Management), open University press, Buckingham, 1997, pp. 120,121.

14- Leithwood Kenneth and Others, Team Learning Secondary Schools, Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research association, Chicago, March 24-28, 1997, p. 41.

15- Tester Cole and Robert Brown, Local School Teams of the Toronto Board, Toronoto Board of Educational Journal Research Services, No. 216, 1995, p. 45.

16- Rodrigo Diaz, This is what I , learnt in Japan, http : // www. In fonet. Co. jp/ aso/win/intnews/ 2000, htm, 2/3/2003, pp. 1-2 .

17- Hardd Stevenson and shin- ying lee, the Educational System in Japan : Case Study Findings, http : // www. Ed. Gov , pubs / Japan case Study , Chapter 5. d , 28/4/2003,p.6.

١٨- عبد السلام أبو قحف ، رنا محمد عتابى، تجربة الإدارة في اليابان : النظام – الدعائم معوقات النجاح ، ط١ ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيـة، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص ١١٦ .

19- Hardd Stevenson and shin- ying lee, the Educational System in Japan : Case Study Findings, Chapter 5. c, op. Cit., pp, 3-4 .

20- I bid, Chapter 1. c, p. 4.

21- MaryAnn.Smialek,InsideTeams in Education,phi Delta Kappafastbacks, N. 496, 2002, pp. 107-109.

22- I bid, p. 110.

23- Karen M. Dutt and Bumper white, Teams : Making the Ideal,Real Kappa Delta phi, v.36, N,3, Spring 2000, pp. 106-107.

24- Franzska Vogt, Managerialism, Collegiality and Teamwork, in (Lesley Kydd and Others, Leadng People and Teams in Education), Paul chapman Publishing, London, 2003, p. 246.

25- Susan Keifer and Kathleen Ware, Organize Teams of Teachers, Journal of Staff Development, v. 23, No. 3, Summer 2002, pp. 31-32.

26- I bid, p. 32.

27- Susan Keifer and Kathleen Ware, Organize Teams of Teachers, Journal of Staff Development, Op. Cit., pp. 32-33.

28- Franziska Vogt, Managerialism, Collegiality and Teamwork, Op. Cit., pp. 246-248.

29- Vladislav V. Serikov and yelena V. Chernichkina, Education Programs and projects in Russia, http : // www. British Council. Ru / engushle/ epp/ pro 3. htm, 23/12/2002, pp.1-2.

30- Vladislav V. Serikov and yelena V. Chernichkina, Education Programs and projects in Russia , Op. Cit., pp. 1-2.

31- Yelena Prokhorova, St Petersburg Examinations Projct, http : // www. Britishuncil. Vu / spb / education / spprsex. Htm, 23 / 9/ 2002, p. 1.

٣٢- محمد فتحى محمود قاسم ، التطوير التنظيمي للمدرسة الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية في ضوء التجديدات التربوية الحديثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص١٥٩.

٣٣- أمل محسوب محمد زناتى، الممارسات القيادية لمديرى مدارس التعليم الثانوى والرضا الوظيفي لمعلميه في جمهورية مصر العربيـــة ، رســـالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عــين شــمس، ٢٠٠٠، ص ٢٧٩ .

٣٤- نادية محمد عبد المنعم ، معوقات أداء الادارة المدرســية ن تحقيــق أهداف التعليم الثانوى العام، المركز القومى للبحوث التربوية والتنميـــة ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٠ .

٣٥- سلامة عبد العظيم حسين، مشكلات المدرسة الثانوية العامة في مصر ومواجهتها باستخدام بعض الأساليب الإدارية الحديثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الزقازيق (فرع بنها) ،١٩٩٨، ص ٢٠٥.

٣٦- رسمى عبد الملك رستم، دراسة تقويمية لواقع الادارة المدرسية فـــي مرحلة التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى، وزارة التربية والتعليم، البنك الدولى، ووحدة التخطيط والمتابعة ، مشروع تحســين التعلــيم الثــانوى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٢.

٣٧- أحلام رجب عبد الغفار، اختيار وإعداد مدير المدرسة الثانوية العامة وتدريبه، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٣٨- رئاسة الجمهورية والمجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة السابعة والعشرون، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص ص ٥١-٥٢ .

٣٩- نادية محمد عبد المنعم ، تفعيل دور الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية : دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى في ضوء الخبرات المعاصرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٩.

٤٠- محمد فتحى محمود قاسم ، التطوير التنظيمي للمدرسة الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية في ضوء التجديدات التربوية الحديثة، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

٤١- المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

٤٢- منال رشاد عبد الفتاح، العلاقة بين نمط الإدارة المدرسية وفعالية العملية التربوية بالمرحلة الثانوية بالتعليم العام، دراسة ميدانية على محافظة القليوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الزقازيق (فرع بنها)، ١٩٩٣، ص ص ٤٦-٤٨ .

٤٣- يوسف عبد المعطى مصطفى، تنمية الإبداع فى إدارة المدرسة الثانوية العامة فى مصر : دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ٧٢، يوليو ١٩٩٨، ص ٣١٢ .

٤٤- محمد فتحى ، الطريق نحو التميز ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠-١١١.

٤٥- محمد عبد الغنى حسن هلال، مهارات بناء الفريق ، ط٢، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٦٣-٦٥ .

٤٦- للمزيد يرجى الرجوع إلى :

- وزارة التربية والتعليم ، وحدة التخطيط والمتابعة بالبنك الدولى، مشروع تحسين التعليم الثانوى، خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى، مصر (١٩٩٧-٢٠٠١)، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ص (٢٠-٢١-٢٤).

- فوزى رزق شحاته عبد الرحمن : أهداف المرحلة الثانوية فى مصر فى ضوء الاتجاه إلى العولمة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، مجلة البحث التربوى، المجلد الأول ع٢ ، الجزء الأول، يوليو ٢٠٠٢م، ص ص ٣٢٠-٣٢٤ .

٤٧- محمد فتحى محمود قاسم ، التطوير التنظيمى للمدرسة الثانوية العامة فى ج.م.ع فى ضوء التجديدات التربوية الحديثة ، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

٤٨- محمد فتحى قاسم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

٤٩- محمد فتحى قاسم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

٥٠- أبو زيد رضوان ، الشركات التجارية فى القانون المصرى، المقارن، دار الفكر العربى، د.ت، ص ص ٤٤٢-٤٦١ .

٥١- أبو زيد رضوان ، المرجع السابق ، ص ص ٤٨٩-٤٩٠ .

ورقة بحثية حول :

استراتيجية مقترحة لتنمية المشاركة المجتمعية فى مصر

" رؤية تربوية " (*)

مقدمة :

أوضحت التجربة الإنسانية أن المجتمعات التى لديها القدرة على حشد وتعبئة شعوبها لمواجهة التحديات هى وحدها التى استطاعت أن تنمو وتتطور وأن تتجاوز تلك التحديات التى تفرض عليها ، وأن تقدم للبشرية الإنجازات الكبرى، بينما عجزت عن ذلك مجتمعات تفوقها فى العدد والإمكانات الطبيعية والمادية، وذلك لضعف قدرتها على تعبئة شعوبها للمشاركة فى إنجاز الغايات والأهداف الكبرى أو فى الصمود أمام تحدياتها.

إن من أهم الإنجازات المباشرة التى حققتها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (الأمم المتحدة ١٩٩٩) أنها أظهرت للعالم المشكلات الخطيرة التى تواجهها التنمية الاجتماعية فى المنطقة الأفريقية – والتى منها مصر – والالتزام بتشجيع تلك التنمية من خلال المشاركة الدولية فى برامج التنمية الاجتماعية [1]، كما لا تؤتى المشاركات الدولية ثمارها دون أن يكون هناك مشاركة مجتمعية من كافة الشرائح المعنية بالتنمية الاجتماعية مع التركيز على

(*) اعداد د/ فوزى رزق شحاته عبد الرحمن – أستاذ اقتصاديات التعليم المساعد – قسم اقتصاديات التعليم.

المناطق الأكثر فقرا والفئات الأكثر تهميشا، باعتبار أن الإنسان يمثل رصيدا متجددا ومتزايدا من رأس المال الاجتماعى .

لقد بات من المؤكد ومما لا يدع أى مجال للشك أن المشاركة المجتمعية فى إنجاز الغايات والأهداف الكبرى هى أنجح وأفعل الوسائل المتاحة للمجتمع لتحقيق تلك الغايات، وقد أكد ذلك على أن المشاركة المجتمعية ضرورية لتنمية قدرات الناس والتعبير الصحيح عنها ، وتحقيق الترابط الاجتماعى وترجمته إلى واقع ملموس، وتنمية واستمرار ولاء الأفراد لمجتمعاتهم، وضرورة لترسيخ التكامل والتكافل الاجتماعى بينهم وإعادة بناء المجتمع على أسس من الروابط الإيجابية بين الأفراد والمجتمع، فضلا عن تعميقها لممارسات الشورى والديمقراطية، وتقوية الشعور بالرضا والانتماء لديهم .

إن النظام التعليمى المصرى فضلا عن تزايده السنوى من الناحية الكمية وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير المدخلات البشرية والمادية والمالية والتنظيمية والثقافية التعليمية، فضلا عن ذلك فهو فى مسيس الحاجة إلى تخطيط غاياته وأهدافه حتى تأتى معبرة عن طموحات المجتمع وفلسفة من التعليم، ولقد شاركت كافة فئات المجتمع فى تحقيق ما سبق عندما واجهها تحدى الاحتلال البريطانى لمصر، ثم توالت حديثا العوامل الدولية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على إضعاف المشاركة المجتمعية فى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة إليها ليس فقط لتنمية الروابط الاجتماعية، وإنما أيضا الضرورة لتنمية تلك النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر

ذاتها، وتعبئة الجهود الشعبية فى مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية وتحديات العولمة وثورتى المعلومات والاتصالات .

إن ما سبق قد أوجد الحاجة إلى ضرورة صياغة استراتيجية قومية لتنمية المشاركة المجتمعية كأفضل أسلوب لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية والتحديات العالمية التى يتعين على المجتمع المصرى القبول بها من أجل ضرورة البقاء والنمو والاستمرار، فضلا عن ضرورة مساهمته فى التراث الحضارى .

وتهدف هذه الورقة إلى مناقشة مفهوم استراتيجية المشاركة المجتمعية فى مجالاتها وإيضاح دوافعها، انطلاقا من تقويم واقع أهم العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها على نمط المشاركة داخل النظام التعليمى وخارجه، وصولا إلى استراتيجية مقترحة لتنمية المشاركة المجتمعية فى النظام التعليمى، ولتحقيق أهداف هذه الورقة فقد انتهج الباحث الوصف والتحليل للواقع وللمستقبل وفق منهج نظمى، وتخرج المشاركة الناتجة من اتفاقات دولية عن نطاق هذه الورقة ، وتطرح الورقة الأفكار والتقريرات ليست للقبول بها، وإنما لمناقشتها والجدل حولها وصولا للأفضل والأمثل والأكثر قابلية للتطبيق فى الواقع.

الورقة الراهنة محاولة علمية لصياغة استراتيجية لتنمية المشاركة الاجتماعية فى مصر من أجل تحقيق غايات وأهداف النظام التعليمى وتطويره والارتقاء به كضرورة تفرضها التحولات المجتمعية والعالمية، وهى محاولة تحتاج إلى المشاركة فى مناقشة ما جاء بها لإثراء الأفكار والمفاهيم وإمكانية التطبيق العملى .

المحور الأول: الاستراتيجية المقترحة لتنمية المشاركة المجتمعية

نظرا لأن هذه الورقة معنية بصياغة استراتيجية مقترحة لتنمية المشاركة المجتمعية فى مصر وبخاصة ما يتصل منها بالنظام التعليمى ، لذا سوف يعرض هذا المحور لمجالات المشاركة المجتمعية، وأهدافها ومسارات تحقيق هذه الأهداف والمعوقات التى تحول دون تحقيق فعالية المسارات والإجراءات اللازمة لتفعيلها، فمما لاشك فيه أنه من الأهمية بمكان تحديد الأهداف بفعالية وبالتالى من الأهمية بمكان تحديد أهم العوائق التى تعوق تحقيق تلك الفعالية عند وضع الأهداف .

أولا : مجالات المشاركة المجتمعية فى التعليم

المجال الأول : المشاركة فى تخطيط مستقبل التربية والتعليم

الأهداف التى تقع فى هذه المجالات تتصل بتكوين الفرق التالية:*

(١): فرق صياغة الفلسفات التربوية

(٢): فرق صياغة الغايات والأهداف

(٣) : فرق صياغة الاستراتيجيات

(٤) : فرق صياغة السياسات التربوية والتعليمية

* فرق المشاركة الشعبية ليست لجان للمشاركة فثمة فرق بين فريق العمل للمشاركة ولجان العمل للمشاركة الأولى تطوعية وفق مجالات تخصصها ومستوى عطاءها وأدائها والأخيرة لها صيغة قانونية أو تنظيمية، الأولى تتشكل من خارج وداخل النظام، بينما تقتصر الأخيرة على مشـاركة العاملين داخل النظام .

(٥) : فرق صياغة المناهج والأنشطة

المجال الثاني : المشاركة في إدارة عمليات النظام التعليمي

(١) : فرق الإدارة العليا للنظام التعليمي .

(٢) فرق الإدارة الوسطى للنظام التعليمي

(٣) فرق الإدارة التنفيذية للنظام التعليمي

(٤) فرق صياغة تطبيق الاختبارات التحصيلية وفق المعايير المتفق عليها

(٥) فرق تنمية وتنويع مصادر التمويل وإدارته بكفاءة

(٦) فرق متابعة التكاليف / الفعالية

المجال الثالث : المشاركة في المحاسبية والتقويم .

(١) فرق المحاسبة للمستويات التنظيمية العليا

(٢) فرق المحاسبة للمستويات التنظيمية الوسطى .

(٣) فرق المحاسبة للمستويات التنظيمية التنفيذية

(٤) فرق تقويم المستويات التحصيلية للمراحل التعليمية

(٥) فرق تقويم المستويات التربوية للمراحل التعليمية

(٦) فرق تخطيطية تكافؤ الفرص التعليمية

(٧) فرق تحقيق الجودة وفق معايير متفق عليها .

ثانيا: أهداف وغايات الاستراتيجية المقترحة لتنمية المشاركة المجتمعية

حيث تتحول المجالات السابق عرضها إلى أهداف ، وهى عملية تحتاج إلى جهد جماعى ومشاركة بحثية فى دراسة أخرى ، حيث تمثل الأهداف نتائج متوقعة يجب أن تكون قابلة للقياس حتى يمكن مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة، فوجود المقاييس (مقياس النتائج) مسألة ضرورية وبالتالى فالمقاييس يجب أن تكون مرتبطة بالزمن وغياب عنصر الزمن لا يجعل للأهداف معنى عمليا [٢]، وسوف يقتصر هنا على هدف مشاركة الأسر فى التعليم كمثال كما يلى :

- الجانب الكمى لهدف مشاركة الأسر مع النظام التعليمى الفئات المستهدفة (الأسر / العاملين بالمدارس / العاملين بإدارة النظام)، وفيما يلى :

الخطة الأولى للفئات المستهدفة للمشاركة خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠

السنوات	أولياء الأمور *	المعلمين *	الإدارة المدرسية *	المستويات التنظيمية الأخرى *
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢,٢٧٨,٢٤٢	٢٧٦٩٣٥	١٠٥٠٤٥	١٢٠٠
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢,٦٥٧,٩٤٩	٣٥٦٠٥٩	١٤٠٠٦٠	١٢٠٠
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٣,٠٣٧,٦٥٦	٣٩٥٦٢٢	١٧٥٠٧٥	١٢٠٠
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٣,٤١٧,٣٦٣	٥٥٣٨٦٩	٢١٠٠٩٠	١٢٠٠
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٣,٧٩٧,٠٧٠	٦٣٢٩٩٤	٢١٠٠٩٠	١٢٠٠

الخطة السابقة توضح ما يلى :

* تصل مشاركات أولياء الأمور إلى ٣,٧ مليون بواقع ١٠ أفراد لكل فصل فى حيـن كانـت (٢٠٠٥/٢٠٠٦) ٦ أفراد لكل فصل وتبلغ حوالى ١٨% من جملة الأسر فى سنة الأساس .

* تصل مشاركات المعلمين إلى ٦٣٢ ألف معلم بواقع ٨٠% من جملة المعلمين فى حين كانت سنة الأساس ٢٧٦ ألف معلم بواقع ٣٥% من جملة المعلمين .

* تصل مشاركات الإدارة المدرسية إلى ٢١٠ ألف إدارى بواقع ٦ أفراد لكل مدرسة فى حين كانت مشاركات الإداريين فى سنة الأساس بواقع ٣ أفراد لكل مدرسة (المدير/الناظر/الوكلاء).

* تصل مشاركات المستويات التنظيمية الأخرى (إدارات الأحياء/ مديريات التربية والتعليم/ ديوان الوزارة) إلى ١٢٠٠ فرد بواقع (٩٨٥، ١٦٥، ٥٠) على التوالى فى سنة الهدف بواقع ٦ أفراد لكل مستوى تنظيمى لكل مرحلة مشارك فى إدارة الأحياء على التوالى). مديريات التربية والتعليم وعدد ٥٠ مشارك بديوان الوزارة .

* المدى الزمنى للخطة السابقة خمس سنوات ويمكن إجراء التعديلات فى معدلات المشاركة للفئات السابقة فى ضوء تقويم تلك الخطة السنوى والمستهدف حتى باقى فترة الاستراتيجية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف كما هو موضح بالمسارات.

ثالثا : مسارات تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية المقترحة

يورد الباحث هنا المسارات المحققة للأهداف وتتضمن القطاعات المستهدفة فى تنمية مشاركتها المجتمعية فى النظام التعليمى ، وما أورد من مسارات لتلك التنمية هى ليس كل ما ينبغى عمله، إنما هى تمثل أولويات من وجهة نظر الباحث وتفتح الباب للاجتهاد فى صياغة مسارات أخرى .

المسار الأول : القطاع العائلي

بلغت جملة الأسر إلى (١٢,٧٢٢,٧٩٤) فى تعداد ١٩٩٦، وتبلغ نسبة من لهم أبناء فى نظام التعليم المصرى حوالى ٦٥% من تلك الجملة وهى تتزايد سنويا حيث تبلغ متوسط حجم الأسرة (٤,٦ فرد) .تقدر نسبة الأسر المشاركة فى التعليم قبل الجامعى نظريا – بغض النظر عن فعالية هذه المشاركة ١% من جملة الأسر فى ١٩٩٦، وتنحصر هذه المشاركة فى الانخراط فى تشكيل مجالس الآباء والمعلمين أول العام الدراسى ثم تضعف بعد ذلك هذه المشاركة حيث تصبح أكثر من ٩٠% من جملة هذه التشكيلات صورية وقد لا تجتمع خلال العام الدراسى سوى مرة أو مرتين ناهيك عن نوعية القرارات التى يتم اتخاذها ومتابعة تنفيذها، وتزيد فعالية هذه المجالس فى مدارس الأحياء الراقية فقط، بينما تقل تلك الفعالية فى الأحياء الفقيرة إلى درجة الانعدام.

– الإنفاق الأسرى على التعليم[٣] العقبة الكئود

تؤكد كثير من التقديرات على أن الإنفاق الأسرى على التعليم يتزايد سنويا بمعدلات أكبر من معدلات تزايد الإنفاق الحكومى السنوى أو يتقارب

معه، وتمثل بنود الكتب الخارجية والدروس الخصوصية ومجموعات التقوية* أكبر مكون لهذا الإنفاق **، وهو بالنسبة للعشير الأول من الأسر وحتى الثالث لا يمثل مشكلة حقيقية، تقف فى سبيل المشاركة ، ولكنه يمثل مشكلة بالنسبة للأسر الفقيرة والفقيرة فقرا مدقعا، وحتى الأسر التى تعيش فوق خط الفقر وتمثل العشير الرابع والخامس تعانى من هذه المشكلة وفى كثير من الأحيان تضطر هذه الأسر إلى بيع الاحتياطيات الاستراتيجية من المدخرات لديها (مثل المصنوعات الذهبية وخلافه) أو إلى الاستدانه لمواجهة ذلك الإنفاق .

إن القطاع العائلى ينفق على سلعة التعليم مرتين الأولى الإنفاق العام الذى مصدره الضرائب، والثانية الإنفاق الخاص الذى مصدره الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكى، وتبعا لذلك فإن تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على تعليم الأبناء يصبح الشغل الشاغل لكل من الأب والأم العاملين حيث تتزايد باستمرار أسعار مجموعات التقوية، وتتزايد سنويا أسعار المواد تبعا لأهميتها وتبعا للمرحلة فتقع أسعار اللغات والرياضيات فى أعلى هرم أسعار الدروس الخصوصية يليها المواد مثل الكيمياء والفيزياء .. الخ وتأتى اللغة العربية فى زيل القائمة هى والمواد الاجتماعية ***، وما لم تتخذ الإجراءات اللازمة

---

* توجد بنود اتفاق أخرى مثل المصروفات المدرسية التى تصل إلى عشرات الأضعاف فى مدارس القطاع الخاص والأجنبى والتجريبيات عن المدارس الحكومية ، والملابس، الانتقالات .. الخ .

** يوجد نوعان من مجموعات التقوية العادية والمميزة ولكل منهما سعر

*** أصبح للدروس الخصوصية سوق وإعلانات للترويج تراها على الجدران والأسوار (فارس اللغة العربية لورد اللغة الإنجليزية/ بارون اللغة الفرنسية / زويل الكيمياء والفيزياء / فلان الفلانى .. مركـز كـذا) ، ومراكز توازى المدارس ، وكتب خارجية .. الخ ويرتبط تماما بكارثة الدروس الخصوصية كارثة أخلاقية أخرى وهى ضعف فعالية امتحانات النقل ، وما يرتبط بها من أعمال تصحيح من أجل قياس حقيقى لقدرات الطلاب وكارثة الغش الجماعى ... الخ.

لإعادة التعليم داخل المدرسة وفى وقت التمدرس ، وإعادة المكانة الاجتماعية المفقودة (مهنيا / اقتصاديا ...) للمعلم فلن تكون هناك مشاركة من قطاع الأسرة يمكن أن توصف بأنها مشاركة فاعلة حقيقية سواء من الناحية الكمية أو الكيفية، ولقد رسخ هذا الأمر فى وجدان الأسرة أن التزامها الوحيد تجاه المدرسة هو ما تدفع من نفقات للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية العادية أو المميزة .

– مستوى جودة الخدمات الطلابية

يكاد يقتصر الأمر من حيث النطاق الكمى على الخدمة الصحية والتغذية وكلاهما يعانى من العديد من السلبيات فنظام التأمين الصحى على التلاميذ تشويه الكثير من السلبيات، منها إلزام التلاميذ بالانتقال بعد مواعيد المدرسة إلى وحدات التأمين الصحى، وضرورة مشاركة ولى الأمر فى ثمن الدواء بنسبة معينة تصل إلى ٣٠%، ولا يتم صرف أدوية تزيد عن مبلغ معين (٣ جنيهات فى المتوسط)، وتقادم الأجهزة المخصصة للتأمين الطلابى، كل ما سبق وغيره يضطر ولى الأمر اللجوء إلى طبيب خاص حتى وإن كان أكثر كلفة إلا أنه أكثر تقديرا له واهتماما بأبنه، ويمثل عدم تطوير الخدمة الصحية والعودة بها إلى المدرسة أحد المعوقات فى سبيل تفاعل أولياء الأمور مع المدرسة ، إذ يمثل علاج التلميذ أحد الضغوط الاقتصادية على الأسرة وهى مرتبطة بفصل الشتاء (نزلات البرد .. الخ)أو الأمراض الناتجة عن سوء التغذية ،حيث يصل متوسط ما ينفق علـى الطالب سنويـا إلـى (٣٢,٣٠٩) جنيه وذلك طبقا لتقديرات العام الدراسى (٢٠٠١/٢٠٠٢) .[٤]

بمتوسط يومى للوجبة الغذائية(١٣٤ مليما)مما يبرز مدى تدنى مستوى الإنفاق حيث لا يوفر هذا الاعتماد وجبة غذائية يعتد بها .

- الأجهزة التكنولوجية

حيث تم تزويد المدارس بأجهزة الحاسب الآلي، وتم تدريب عدد من المعلمين لتكوين ثقافة الحواسب بالمدارس، ورغم تلك الجهود فقد واجهت مشكلة حصول بعض المعلمين على التدريب وهجرة العمل بالتعليم إلى العمل بشركات الاستثمار الأمر الذي جعل الإدارة تحرر إقرار بدفع تكاليف التدريب في حالة ترك العمل، كما توجد ندرة في معلمي الحاسب الآلي، وضعف كفاية صيانة الحواسب، وضعف الخطط اللازمة لتكوين ثقافة الحواسب وخاصة في المدارس التي لا يكون الحاسب الآلي أحد المواد الاختيارية بها (المرحلة الابتدائية والإعدادية) حيث تمثل ندرة الأجهزة أحد المشكلات التي يتعين حلها، ولقد كان من المفترض أن يمثل إدخال الحواسب الآلية وغيرها إشباعا لحاجة تربوية وتعليمية لدى الطلاب والتلاميذ عجزت المدارس عن إشباعها، وتقدم القطاع الخاص ليسد الفراغ الذي ترتب على ذلك حيث نجد الكثير من الأماكن غير الصحية وغير الملائمة تربويا تقدم فيها هذه الأجهزة ليظل الأطفال والشباب أمامها لساعات طوال (الكافيه نت) حتى في الأحياء الشعبية والفقيرة.

- الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشاد التعليمي(٥)

تعاني كثير من المدارس من عدم وجود أخصائي اجتماعي، وكثير من المدارس لا يكفي أخصائي اجتماعي واحد لمتابعة حالات التلاميذ غير الأسوياء، ناهيك عن أن من مهام عمله متابعة الأسوياء أيضاً، فضلاً عن ضعف العلاقة بين النشاط الاجتماعي بها، والمؤسسات الموجودة في بيئة

المدرسة، ويصدق نفس التحليل على الرعاية النفسية والإرشاد التعليمي، حيث تفتقر كثير من المدارس إلى الأخصائى النفسى والمرشد التعليمى.

- الأنشطة الرياضية

عجز النظام التعليمي عن إفراز المتميزين في النشاط الرياضي، عكس ما يجري في كثير من الدول حيث تعد المدارس أحد أهم مصادر إعداد أبطال في الألعاب الأولمبية المختلفة ويتدنى النشاط الرياضي في المدارس للعديد من الأسباب أهمها ما يلى :

- هجرة المعلم الكفء إلى الدول البترولية ووجود عجز شديد في المعلمين بصفة عامة وعلى مستوى بعض الألعاب الهامة بصفة خاصة.
- ضعف كفاية المخصصات المالية اللازمة لشراء الأدوات الرياضية البسيطة.
- إقامة المباني على الأفنية وتحويلها إلى فصول في كثير من المدارس.
- لا توجد علاقات بين النشاط الرياضي المدرسي والمؤسسات التي تقع في نطاق البيئة المحلية للمدرسة، لذا غالباً ما يقضي التلاميذ والطلبة حصة الألعاب في غير الألعاب.
- إحجام القطاع الخاص التعليمي عن المشاركة في هذا النوع من التعليم وإحجام القطاع الخاص الاقتصادي عن تمويل هذا النوع من التعليم.

- **المكتبات المدرسية**

تعاني المكتبات المدرسية من العجز في إعداد أمناء المكتبات، وسحب الكثير منهم للتدريس سواء بجانب عمله أو تفريغه للتدريس، وضعف المكافأة المخصصة لمشروع القراءة للجميع حيث يستمر العمل مساء ٣ شهور لا يتقاضى أمين المكتبة سوى ١٠٠ جنيه عنها في كثير من المدارس، وفي كثير من المدارس لا يوجد مكان للمكتبة، وتمثل الكتب القديمة مشكلة حيث يصعب التخلص منها إلا باتخاذ إجراءات مطولة،فضلا عن الأعباء الإدارية على أمين المكتبة.

إن ضعف كفاية وفعالية الخدمات التي يقدمها النظام التعليمي للطلاب يقف حائلاً أمام تحقيق تفاعل بين المدرسة وبين أسر الطلاب، إذ ترى الأخيرة أن ثمة تقصير في الواجب من ناحية المدرسة يقابل بعدم المبالاة والترك وعدم المشاركة، وتتزايد أهمية الخدمات التي تقدم للطلاب في المدارس التي تتواجد في أحياء أقل من المتوسطة أو فقيرة أو عشوائية حيث تمثل نوعاً من التعويض لتلك الأسر عن الحرمان من الخدمات الصحية والترفيهية والتثقيفية التي يتعين أن تقدم بواسطة الدولة، وكلما تحسن مستوى هذه الخدمات (كماً وكيفاً) كلما مثل ذلك عامل جذب لانتباه الأسرة بالمدرسة ومتابعة الأداء والتفاعل معها.

التحليلات الكيفية والتقديرات الكمية السابقة تبرز بوضوح العوامل التي أدت إلى ضعف كفاية وفعالية مشاركة أهم وأكبر قطاع في المجتمع، فبقدر تحقق جودة التعليم وجودة الخدمات الطلابية وبقدر ما يستشعر الآباء هذه الجودة في تربية أبنائهم بقدر ما يتعاطف هؤلاء الآباء مع النظام التعليمي

فيساندوا ويشاركوا بكل إمكاناتهم في تحقيق غاياته وأهدافه، ومن هنا يبرز التساؤل كيف نحقق ذلك؟

وهو تساؤل يحتاج إلى عدد من البحوث التربوية للإجابة عليه، لذا نكتفي هنا بعدد من الخطوات اللازمة لتفعيل مشاركة أولياء الأمور كما يلي:

- وجود نظام حافز لأولياء الأمور على المشاركة في فعاليات النظام التعليمي محوره استفادة الابن من هذه المشاركة عبر سنوات التعليم قبل الجامعي، وعند الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي وبالمشاركة في العملية التعليمية.
- السماح لأولياء الأمور (المشاركين بالدرجة الأولى) باستخدام المدارس التي بها قاعات أو مسارح تفتح للمناسبات التي تواجه الأسرة، والكف عن طلب أي تبرعات مالية أو عينية من أولياء الأمور في الأحياء المتوسطة والفقيرة والعشوائية وتحقيق الرقابة الفعالة على ذلك الأمر.
- تمنح إدارة النظام شهادات تقدير لأولياء الأمور المشاركين عبر سنوات التحاق أبناءهم بالتعليم قبل الجامعي، بحيث تعد هذه الشهادات أحد المسوغات اللازمة لترشيح ولي الأمر للمجالس في الأحياء أو المجالس النيابية ... الخ.. ويعتد بها عند التقدم للحصول على المزايا التي تتقرر من قبل الدولة لمشروعات الإسكان وغيرها.
- اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والثقافية والإعلامية اللازمة للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية في خط متوازي لتحسين

ورعاية أحوال المعلمين اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، وإعـادة وظيفـة التربية والتعليم إلى المدرسة.

- اتخاذ الإجراءات الإدارية والتمويليـة اللازمـة لتحسـين المسـتوى التحصيلي والخلقي للتلاميذ وتطوير الخدمات الصـحية والاجتماعيـة والنفسية والثقافية والرياضية ... الخ التي يقـدمها النظـام التعليمـي للطلاب سواء بزيادة المخصصات المالية لتكـون فاعلـة أو تـوفير الكوادر البشرية أو بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لاسـتخدام إمكاناتها المادية والبشرية في الارتقاء بمستوى تلك الخدمات.
- تقديم المستندات والشهادات التي تطلـب دون مقابـل فـي الإدارات التعليمية التي تقع في أحياء فقيرة (بالرجوع إلى مهنـة الأب وحجـم الإعالة)، وبمقابل في الإدارات التعليمية التي تقع في أحياء غنية.
- إعداد بحوث حالة اجتماعية للتلاميذ والطلاب بالرجوع إلى ملفـاتهم، واستهداف الفقراء منهم للمساعدات الاجتماعية المالية وغيـر الماليـة سواء أكان مصدرها النظام التعليمي أو من خارجـه (وزارة الشـئون الاجتماعية – فاعلي الخير .. الـخ)، وعلـى رأس هـؤلاء التلاميـذ اليتامى، والتعاون بشأن الفئة الأخيرة مع المؤسسات الدينية وخاصـة تلك التي يكون من بين أهدافها رعاية الطفل اليتيم وأسرته بتشغيل الأم بمهنة تليق بها ولا تمنعها من رعاية أطفالها مثل رعايتهـا لأطفـال غيرها والحياكة بمنزلها .. الخ.
- مراجعة المناهج باستمرار للتطوير وإزالة ما قد يكون قد تقـادم أو لا لزوم له، واستخدام تكنولوجيا التعليم على نطـاق واسـع (القنـوات

التعليمية) بحيث تحاكي النظام التعليمي، وتطوير نظم للاختبارات والتقويم المستمر بمراعاة معايير الجودة بمشاركة مجالس الآباء والمعلمين.

- تخصيص خط تليفوني لمجالس الآباء والمعلمين لتحقيق الاتصال الفعال بالأسرة وبخاصة في الحالات التي تستدعي ذلك، وإعفاء المراسلات من المدرسة وإليها من الرسوم البريدية أو تخفيفها إلى الحدود الدنيا، وعدم تكليف ولي الأمر بتوفير طوابع بريد وأظرف في بداية التحاق نجله بالمدرسة في الأحياء المتوسطة والفقيرة والعشوائية.

- اليوم المفتوح

حيث يتم تخصيص أحد أيام الأسبوع لتحقيق التقاء العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور وممثلي البيئة المحلية للمشاركة في موضوعات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويتطلب تنفيذ ذلك تفويض سلطات محددة للإدارة المدرسية ووجود ضوابط تنظيمية تحدد متابعة القرارات وتنفيذها والمحاسبة عنها، ومراعاة التوقيت الملائم لاجتماعات ومشاركات مجالس الآباء والمعلمين.

- تنشيط المحليات والمجتمعات المحلية

إذ يتعين تفعيل دور المحليات والمجتمعات المحلية لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وبخاصة فيما يتصل بما يلي من أنواع التعليم:

- تعيين خريجي كليات المعلومات والحاسب الآلي بالإدارة المدرسية وتزويد المدارس بحواسب آلية تخصص لتمويل مشروع الحكومة الإلكترونية (الإدارة المعلوماتية) إلى واقع ملموس، وإنشاء نظام

معلومات مدرسي متكامل يخصص به ملف خاص بالبيئة المدرسية والتجمع المحلي يتم حصر احتياجاته التعليمية والترويحية والإمكانات المتاحة به وأفضل السبل الممكنة والمتاحة لإشباع تلك الاحتياجات ومراعاة ظروف كل بيئة وكل حي.

– مدارس الفصل الواحد

وصلت مدارس الفصل الواحد إلى ٢٧٢٤ مدرسة نسبة الإناث بها ٩٥% من الجملة والمشترك بنين وبنات ٥% من الجملة[١] ويرجع ذلك إلى التركيز على تعليم البنات نظراً لارتفاع نسبة التسرب بينهن، ولكن يتعين تحقيق الموازنة بين تعليم البنات والبنين الخاضعين لشروط مدرسة الفصل الواحد، ويمكن للمشاركة المجتمعية أن تساهم في ذلك سواء في إنشاء مدارس جديدة أو في إدارة المدارس الصباحية ٩٩,٩% من حجم المدارس وخاصة التي لا تعمل نظام اليوم الكامل ٢٤% من حجم المدارس حيث تمثل مدرسة الفصل الواحد أحد الأشكال الفعالة للمشاركة المجتمعية سواء من حيث توفير المكان أو إشراك الأهالي المحليين في التدريس بعد إجراء التدريب المناسب، ويمكن تطبيق ما سبق على "مدارس المجتمع" وذلك بمراعاة ظروف المجتمع المحلي ومستواه الاقتصادي الاجتماعي.

– مشاركة المجتمعات المحلية في تأهيل المعوقين ورعاية الموهوبين

هاتين الفئتين من حقهما على المجتمع أن يشارك في تأهيلهم ورعايتهم من خلال برامج خاصة بهم تبدأ بتحديد احتياجات هذه الفئات وصور الرعاية التي يتعين تقديمها لهم، ثم عرض ذلك للمناقشة بين قيادات التعليم وقيادات المجتمعات المحلية لتحديد نصيب كل منهما في الوفاء بهذه الاحتياجات وتوفير

الدعم اللازم للوفاء بهذه الاحتياجات بالتعاون بين النظام التعليمي والمجتمع المحلي وإدارة المحليات[٧].

- **بناء وتصميم خطة محو الأمية الأبجدية انطلاقاً من المسوح التي تجريها كل مدرسة لحصر الأميين في نطاقها الجغرافي وممن يكونوا أولياء أمور لطلاب في تلك المدرسة، وإلزام الإدارة المدرسية والمعلمين بمشاركة الجمعيات الأهلية بمحو أمية هؤلاء الذين تم حصرهم سلفاً.**
- إعداد تصور مستقبلي لمحو الأمية الوظيفية لأولياء الأمور بمشاركة الأطراف المعنية.
- تحقيق الكفاية الكمية والكيفية بالمدارس الحكومية في المدخلات التعليمية (المعلمين، التجهيزات مثل المعامل، الحواسب الآلية، مستلزمات الأنشطة، الأثاثات ...الخ).
- تفعيل الأنشطة الصيفية بالمدارس وتوفير مدخلاتها التربوية والتعليمية لتستوعب التلاميذ والطلاب وأولياء أمورهم.
- تطوير نظام الامتحانات إلى نظام للتقويم الشامل والمستمر والمتراكم لكافة المراحل وسنوات الدراسة للقضاء على الظواهر السلبية المرتبطة بنظام الامتحانات.

المسار الثاني: القطاع الخاص التعليمي

تصل مشاركة القطاع الخاص التعليمي إلى ٩,٢% من حجم المدارس، ٨,٩% من حجم الفصول، ٧,٦% من حجم التلاميذ في العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لكافة مراحل التعليم قبل الجامعي، نجد أن القطاع الخاص يحجم عن المشاركة في التعليم الإعدادي المهني والرياضي والثانوي الصناعي والزراعي نظام ٣

سنوات وتضعف مشاركته في الثانوي الصناعي والتجاري الرياضي نظـام ٥ سنوات، ومدارس التربية الخاصة، لذلك يتعين إيجاد نظـام لتحفيـز وتنميـة مشاركة القطاع الخاص في هذه الأنواع من التعليم قد يتمثل في تقديم العـون التربوي والتعليمي لإنشاء وإدارة المدارس أو تقديم إعفاءات جمركية وضريبية على تجهيزات هذه المدارس .. الخ في إطار تطابق نمـو مـدارس القطـاع الخاص مع احتياجات سوق العمل وفيما يلي :

خطة مشاركة القطاع الخاص التعليمي في مراحل التعليم خلال فترة الإستراتيجية (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) سنوات مختارة

السنوات	ما قبل الابتدائي		الابتدائي		الإعدادي		الثانوي العام		الثانوي الصناعي		الثانوي التجاري	
	روضة	أطفال	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب	مدارس	طلاب
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١١٩٤	١٨٥٤٨٦	١٢٦٨	٥٦٢٨٣٩	٨٦٨	١٨٨٠٩١	٣٧٢	٩٦٤٨٠	١١	٣٤٩٥	٢٠٨	١٠٦٧٥١
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	١٤٩٥	١٩١٣١٤	١٧٣٤	٦٨٥٠١٧	١٤٢٢	٣٠٢٣٧٠	٤٢٦	١٠٣٥٨١	٣٢	١٠١٦٥	٣٣٥	١٩٣٩٠٧
٢٠١٤/ ٢٠١٥	١٦٥٠	١٩٣٩٢٩	١٩٠٧	٧٤٥٤١٢	١٧٠٧	٣٦٣٨٠٥	٤٦٦	١١٢٨٥٦	٤٠	١١٨٩٠	٣٧٥	٢٢٥٦٠٧
٢٠١٩/ ٢٠٢٠	١٨٠٥	١٩٦٥٤٤	٢٠٧٩	٨٠٥٨٠٧	١٩٩٣	٤٢٥٣٢٠	٥٠٦	١٢٢١٣١	٥٠	١٤١٩٥	٤١٥	٢٥٧٣٠٧

الخطة السابقة توضح ما يلي:

- اعتمدت سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ حسب بيانات إحصاءات التعلـيم عن هذا العام.[٨]
- اعتمد معدل النمو في السنوات العشرة السابقة علـى سـنة الأسـاس كمعدل لنمو مشاركة القطاع الخاص خلال فترة الاستراتيجية.

- يلاحظ ضعف مشاركة القطاع الخاص في التعليم الصناعي والتصنيع الزراعي ولتنشيط هذه المشاركة يتعين اتباع مـا ورد فـي الدراسـة الخاصة بالقطاع الخاص الصناعي والتعليمي.
- تتزايد مشاركة القطاع الخاص التعليمي عبر سـنوات الاسـتراتيجية سواء بالنسبة للمدارس أو التلاميذ والطلاب.

كما يتعين إيجاد الضمانات اللازمة لعدم تحول مشاركة القطاع الخاص إلى البعد الاقتصادي وهو الربح فقط، وإنما تقديم الخدمة التعليميـة بمراعـاة المعايير التربوية للشرائح القادرة على الحصول عليها دون مغـالاة، ويتعـين إجراء الموازنة بين محفزات تحقيق دوافع المشاركة لـدى القطـاع الخـاص وضمانات صيانة تلك المشاركة عن الغلو في الجوانب الاقتصادية، وتقديم تعليم وفق معايير الجودة والاعتماد.

- ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لحفز القطاع الخاص التعليمي علـى المشاركة في أنواع التعليم الفني الصناعي والزراعي والتربية الخاصة والتربية الرياضية بتقديم الدعم من الوزارات المعنية بهذه الأنواع من التعليم للمستثمرين من القطاع الخاص التعليمى.
- عقد الاتفاقات بين القطاع الخاص التعليمى والقطاع الخاص الصناعي التجاري والزراعي والخدمي لتوفير تعليم وتدريب للطلاب أسوة بمـا هو قائم في مشروع "مبارك كول" وذلك بتقديم الإعفاءات الجمركيـة والضريبية لكلا من القطاعين لتنفيذ هذه الاتفاقـات فـي إطـار مـن المحاسبة المجتمعية.

- إيجاد الضمانات اللازمة لتوسع القطاع الخاص بأن يكون ذلك لصالح تكافؤ الفرص التعليمية بتوفير أماكن القادرين لغير القادرين، وألا يؤدي ذلك على خفض الاستثمارات الحكومية في التعليم، وأن معايير الجودة سوف تكون مطبقة في كلا النوعين من المدارس الحكومية وغير الحكومية، وتحسين مستوى الخدمات الطلابية في المدارس الحكومية لتعويض زيادة إنفاق الأسر الغنية على أبناءها في مدارس القطاع الخاص، ومراعاة العلاقة بين الكفاءة والتكلفة دوماً، وأن يصاحب تحرير التعليم في القطاع الخاص من القيود الإدارية نوعا من المحاسبة والشفافية لضمان الاستثمار الأمثل للموارد التي يحصل عليها؛ وقبل كل ذلك برنامج عمل لمشاركة الأسر مع مدارس القطاع الخاص في تحقيق أهداف وغايات التعليم.

المسار الثالث: مؤسسات الاقتصاد القومي

أبرز التحليل أن الاقتصاد المصري يتجه إلى أن يكون اقتصادا خدمياً في الجزء الأكبر من تكوينه النسبى، وهو بذلك يقفز إلى مرحلة نمو ليس مؤهلاً لها إذ يتعين عليه أن يكون المكون السلعي أكبر من المكون الخدمي، وقد تآزرت عوامل خارجية وداخلية لإيجاد هذا الاختلال في النظام الاقتصادي المصري.

إن إعادة التوازن المرغوب في الاقتصاد القومي يتمثل في ضرورة النهوض بالقطاعات السلعية بخاصة في ظل عولمة الاقتصاد حيث لا مكان لاقتصاد غير تنافسي، والدول وخاصة الصغيرة ليس أمامها خيار كبير في

اختيار النظام الاقتصادي بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانات الكفاية والرشادة.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لإمكان المنافسة العالمية لن يقدر له النجاح ما لم يصطحب توفير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وهذا وذاك يتطلبان قدرا من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون، ولابد أن يكون لذلك انعكاسات على النظام السياسي والنخب الحاكمة.(٩)

والضمانات السابقة لاقتصاد قوي متنافس هي نفس ضمانات المشاركة المجتمعية الفعالة التي لن تتحقق بدونها.

- ضرورة تحقيق "مرونة النظام التعليمي قبل الجامعي والتي تعني مطابقة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي على التعليم، وذلك بتكوين فرق لمسح احتياجات سوق العمل والتنمية الأجتماعية من المهن ومواصفاتها وترجمة ذلك إلى أهداف ومحتوى تعليمي وتربوي وخاصة في مدارس التعليم الفني سواء من الناحية الكمية أو الكيفية أو النوعية.

إن التحول الاقتصادي ناحية التخصصية أتاحت فرصة مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية بنسبة ٧٥% من جملتها، وقصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية، وتهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بهذا الدور المنشود من خلال القضاء على المعوقات أو الصعاب التي تواجهه أو تحد من فعاليته. ولاشك أن اتساع دائرة النشاط الخاص يستلزم إعمال تغييرات ثقافية عميقة

تنطوي على دعم قيم الابتكار والمبادأة ونزعة الاستقلال الفردي وتحتوي في الوقت ذاته على مزج مفهوم تعظيم الروح بوظيفة خدمة المجتمع (١٠)، وطبقا لهذا التوجه يتعين توجيه جل الاهتمام إلى مشاركة القطاع الخاص الاقتصادي في إنشاء وإدارة وتمويل المدارس التي ترتبط مخرجاتها ارتباطا وثيقا بالوظائف والمهن اللازمة لبرامج التنمية الاقتصادية/الاجتماعية.

إن تفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الخاص يتطلب ما يلي:

- وضع شرط عدم الاستغناء عن العمالة في المشروعات التي يتم خصخصتها موضع التنفيذ الفعلي بحيث يصبح التزاما قانونيا يؤدي انتهاكه إلى المحاسبة القانونية.
- إلزام القطاع الخاص قانونا بتنمية العمالة البشرية مهنيا وتقديم التسهيلات المالية والإدارية لذلك، وبالتعاون مع النظام التعليمي وتجريم تشغيل الأطفال بورش ومصانع ومحلات القطاع الخاص، وإعادة نظام التلمذة الصناعية/التجارية إلى ما كان عليه وإلزام القطاع الخاص بتنفيذه وفق ضمانات الأمن الصناعي الاجتماعي وضمان التشغيل لمخرجات هذا النظام.
- السماح لمؤسسات القطاع الخاص استخدام المباني المدرسية وتجهيزات الخدمات بها -إن وجدت لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية للأسر التي يعمل أربابها عنده ولهم أولاد بهذه المدارس.

- عقد اتفاقات بين المدارس التي بها مشروع رأس المال وبين المشروعات المناظرة لتبادل الخبرات والتسويق والارتقاء بمستوى الخدمة والربحية والإنتاج والعمالة.

- المسار الرابع: مؤسسات المجتمع المدني في مصر

على الرغم من أن هذه المؤسسات نشأت أساساً لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها والارتقاء بمستوياتهم المهنية والمعيشية وأغراض ثقافية مثل نشر الوعي وأغراض اجتماعية بالإسهام في العمل الاجتماعي التطوعي والمشاركة فيه، إلا أن هناك العديد من القيود التي أضعفت فعالية هذه المؤسسات أهمها:

- ضعف كفاية الثقافة المدنية المجتمعية.
- غياب المؤسساتية بوصفها علاقة ثقافية حرة في ظل سيادة القانون عن مؤسسات المجتمع المدني.
- هيمنة الدولة على تلك المؤسسات تشريعيا وتنفيذيا مما أفقدها فعالية الأداء.[١١]
- هيمنة قيادات وموظفي وزارة الشئون الاجتماعية على تلك المؤسسات حيث ٥٥% من مجالس الإدارة بها يضم واحدا أو أكثر من الإداريين البارزين في وزارة الشئون الاجتماعية، ويعلم هذا النوع من القيادات جميع "متاهات" وثغرات القانون السابق ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والقانون الجديد ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والقوانين المنبثقة عنه، ولم يكتف معظمهم

بالتطبيق الحرفي للقانون ولكنهم حولوا هيئاتهم من التطوعية الخاصة إلى توابع ثانوية لوزارة الشئون الاجتماعية.(١٢)

فضلاً عن احتفاظ الجهات الإدارية بهيمنتها على شئون تكوين وإدارة وحل الجمعيات والمؤسسات الأهلية حتى في ظل القانون الجديد.(١٣)

إن ما سبق له بالغ الأثر على المشاركة المجتمعية الطوعية للأفراد القادرين عليها بجعلهم في حالة إحجام عنها.

- إن حوالي ٣٠% من جملة الجمعيات الأهلية (١٤٦٠٠ جمعية عام١٩٩٤) هي المسموح لها فقط بالمشاركة في مجال التعليم ولا تتجاوز نسبة الجمعيات الفعالة في هذا المجال أكثر من ٥% من هذه النسبة وتحديد فعالية هذه الجمعيات يفسره عدد المعوقات التشريعية والإدارية والمالية.(١٤) حيث ما زال القانون الجديد رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ به العديد من القيود والهيمنة على تكوين وحل الجمعيات، كما يمثل موظفي وزارة الشئون الاجتماعية المعنية بإدارات هذه الجمعيات قيداً آخر على حرية نشاطها، ويعد ضعف كفاية التمويل والقيود المحيطة به أهم العقبات التي أدت إلى انحسار نشاط هذه الجمعيات ومشاركتها المجتمعية.
- تم إنشاء إدارة مركزية لرعاية العلاقات مع الجمعيات الأهلية(١٥) ويحد من فعالية هذا الإجراء ضعف كفاية تأهيل وتدريب الموظفين القائمين بالعمل مما يقلل من كفاءتهم في التفاعل مع مؤسسات العمل الاجتماعي، كما لا يوجد خطة للعمل يمكن تنفيذها.

وفيما يلي الخطوات اللازمة لتفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية

- تنمية الثقافة المدنية في إطار خطط تنميــة الثقافــة المحفــزة علــى المشاركة المجتمعية وذلك بتصميم الأهداف ورسالة إعلامية لتحقيــق تلك الأهداف واستخدام الوســائط الإعلاميــة التربويــة -بمــا فيهــا المدارس- للإعلام بهذه الرسالة.
- رفع القيود القانونية والإدارية التي تغل حركة وفعالية إدارة الجمعيات الأهلية سواء في التكــوين أو مجــال النشــاط أو الإدارة وبخاصــة الجمعيات التي لها أنشطة تربوية وتعليمية.
- رفع القيود المالية عن الجمعيات الأهلية في إطار نظام محاسبي فعال.
- حظر تعيين موظفي وزارة الشئون الاجتماعية فــي إدارة الجمعيــات الأهلية.
- تدريب الكوادر الشابة على العمل الاجتماعي ومجالاته بهذه الجمعيات من قبل الوزارات المعنية على أن يكون لوزارة التربية والتعليم برنامج خاص بها في هذا المجال.
- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية لإنشاء المدارس وتقديم الدعم المــالي والمعنوي والبشري لها كصيغة تسعى إلى تفعيل المشاركة المجتمعيــة في التعليم.
- السماح للجمعيات الأهلية بامتلاك وإدارة المدارس في إطــار خطــة قومية تتضمن هذه المشاركة وتوفير ما يمكن لتشجيع ذلك الاتجاه من قبل وزارة التربية والتعليم.

ب- الأحزاب السياسية

ليس لغالبية الأحزاب السياسية في مصر برنامج مستقبلي للتربية والتعليم أو حتى ورقة عمل راهنة، وهذا يكشف مدى ضعف مشاركة هذه الأحزاب في المشكلات القومية وانحسار فكرها في طلب السلطة أو المصالح الفئوية المحدودة، وحتى تلك التي أعلنت عن وجود برنامج لديها فهو لم يخرج عن نطاق المطبوعات التي حملته للكافة، إذ لا يرى أي جهد أو نشاط في الواقع يمكن وصفه بأنه مشاركة تعليمية وتربوية .

إن مشكلة غالبية الأحزاب في مصر أنها لم تتكون كنتيجة طبيعية لحركة المجتمع تجاه الرقي والنمو والبقاء، ومن ثم فإن الناس منفضون عنها متمركزون حول الحزب الحاكم لما لديه من إمكانات وقدرات تمثل إشباع لتطلعات الكثير من أعضاءه.

ومن ناحية أخرى فإن القيود التشريعية والإدارية والنوعية تكبل هذه الأحزاب وتجعلها مجرد شكل للديمقراطية مفرغ من المضمون، الأمر الذي يبرز مدى الحاجة إلى الإصلاح السياسي الذي من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية ودعم المشاركة الشعبية وتحقيق التوازن بين السلطات وحماية حقوق الإنسان ووضع الضمانات التي تحول دون تقويضها وضمان حرية الإعلام ونزاهته فضلاً عن الشفافية في المعاملات.

إن تنمية مشاركة الأحزاب السياسية في مصر يتطلب ما يلي:

- رفع القيود القانونية والإدارية عن الأحزاب القائمة وإصدار قانون به ضمانات تتيح الفرصة لها للمشاركة في مجال العمل السياسي بحرية

في إطار المسئولية الاجتماعية، وتوزيع السلطة وتـداولها بـين تلـك الأحزاب في توازن مع ثقلها الجماهيري .

- إلغاء تركيز العمل الوطني في الحزب الحاكم وتوزيع المهام الوطنيـة على كافة الأحزاب لتدعيم المشاركة والسماح لبقية الأحزاب بأن يكون لها ممثلين في اللجان والمجالس ذات الطابع القـومي وفـي معالجـة المشكلات القومية.
- تعديل الثغرات المتعددة في الدستور القائم ليكون معبراً بصـدق عـن واقع ومستقبل حركة المجتمع المصري وطموحاته، واتخاذ الإجراءات لتفعيله وإلغاء إجراءات تعطيله.
- رفع القيود الأمنية وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، والعمل الجاد على إزالة آثاره، ورعاية العدالة الاجتماعية بكل صورها، وتحقيق تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات فعلياً وليس نظرياً.
- إلزام الأحزاب بأن يكون قطاع التعليم والتربية أحد المكونات الأساسية لبرامجها ليس فقط مجرد ذكره ضمن برامجها وإنما بالإفصـاح عـن الإجراءات التي تكفل وضع هذه البرامج موضع التنفيـذ والمصـادر المحتملة لتمويلها ونتائجها بالنسبة للمجتمع المصري.
- إشراك الأحزاب في صياغة السياسة التعليمية في مصر، مع التحديـد الواضح للأدوار التي يمكن ويتعين أن تقوم بها هذه الأحزاب في تنفيذ ومتابعة وتقويم تلك السياسة.

- إدخال التربية السياسية كمكون أساسي في مناهج التعليم قبل الجامعي لضمان التنشئة السياسية الفعالة خلال هذه الفترة من عمر المواطنين وإفساح المجال لمشاركة الأحزاب السياسية في صياغة أهداف ومقررات وأنشطة تلك التربية وفعالية تنفيذها وتقديم برامجها.

ج- الأندية الثقافية والرياضية ومراكز الشباب

لا تقل هذه الأندية ومراكز الشباب والساحات الشعبية أهمية عن باقي مؤسسات المجتمع المدني في الأهمية، بل أنها تفوق تلك المؤسسات في أنها أماكن ممارسة أنشطة محببة إلى نفوس الشرائح العمرية التي تنتسب إليها وتعاني من ضعف الفعالية المشاركة نتيجة لتعدد تبعية هذه المؤسسات لجهات إدارية مختلفة ويختلف النظام والقانون الذي يحكم فعاليات العمل بتلك الجهات ناهيك عن الممارسات البيروقراطية المتسلطة التي قد تترجم التشريعات إلى "تابو" تكون هي كاهنه الأعظم، كما يعاني الكثير منها من القيود على التمويل والتنظيم والإدارة وهيمنة القيادات التاريخية وموظفي الوزارات التي تشرف على النشاط فيها، وتعاني من ضعف ارتباطها بدارسي التعليم قبل الجامعي، وعدم وجود خطة لتنسيق النشاط بينهما.

إن تنمية مشاركة الأندية ومراكز الشباب تتطلب ما يلى :

- إقامة علاقات وترابطات بين كل من وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الثقافة بموجبها يمكن أن تكون الإمكانات المادية لكل منهم تحت تصرف الآخرين بينما يمارس التلاميذ والطلاب بالمدارس الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية فى الأندية ومراكز الشباب والوحدات الاجتماعية

والمكتبات وقصور الثقافة .. الخ . التى تقع فى النطاق الجغرافى للمدرسة وفق جداول تنظيمية معتمدة ، وبالمقابل تسمح وزارة التربية والتعليم باستخدام المدارس للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية من قبل تلك الوزارات ، وذلك وفق مخطط تربوى تعليمى يعد لذلك الغرض ويكون ملزما للجميع بتنسيق الجهود بينهم .

- إيجاد اتفاق بين الوزارات المذكورة لتبادل الخبرات البشرية فى الأنشطة التربوية التى تتميز بها كل وزارة عن الأخرى .
- دمج موازنات الأنشطة فى الوزارات الأربع لتنفيذ استراتيجية قومية للأنشطة التربوية تتكامل فيها الجهود البشرية والمادية والتنظيمية لتربية الكوادر ذات الطابع القومى والتى يستند إليها تمثيل مصر فى المحافل الدولية والإقليمية الرياضية والثقافية .
- تركيز جهود الأنشطة التربوية على الأحياء الشعبية الفقيرة والمحرومة من تلك الأنشطة، والأحياء العشوائية والفئات المهمشة لتنشيط فعالية مشاركتها فى التنمية الاقتصادية / الاجتماعية ، وللقضاء على نمو ظاهرة التهميش الاجتماعى فى مصر .
- الاستفادة من البحوث الرياضية والثقافية والاجتماعية التى تجريها الوزارات المعنية فى المدارس الرياضية والعادية بتحويل توصياتها إلى واقع من خلال الجهود المشتركة .

- النقابات المهنية فى مصر

يتجه جل اهتمام ومشاركة النقابات المهنية فى مصر إلى التعليم الجامعى والعالى وذلك له منطق أن المهن تتعامل أكثر مع مخرجات النظام التعليم العالى والجامعى ، ولذلك يتعين لفت نظر واهتمام تلك النقابات إلى التعليم قبل الجامعى وذلك لأنه يقدم مدخلات التعليم العالى والجامعى ، ومن ثم يتعين الاهتمام به والمشاركة معه فى صياغة أهدافه وغاياته الكمية والكيفية ومحتوى تحقيق تلك الغايات لما لذلك من وثيق العلاقة بتحديد مستوى المدخلات الجديدة بهذه المهن التى يتعين على تلك النقابات رعاية شئون العاملين بها . وتقترح الورقة إجراء حوار بين الأطراف المعنية (ممثلى النقابات / ممثلى النظام / ممثلى الشرائح والفئات الأخرى) بقصد الوصول إلى برنامج عمل للمشاركات والمساهمات والتفاعل المتبادل بين هذه الأطراف.

وفيما يتصل بتفعيل دور نقابة المعلمين يتعين اتخاذ الإجراءات التالية :

تعديل قانون النقابات ليضمن تحقيق ما يلى :

- القضاء على ظاهرة القيادات التاريخية وضمان تحديد تلك القيادات خلال كل دوره أو كل دورتين على الأكثر ، وأن يكون نقيب المعلمين العام أو فى اللجان الفرعية من بين العاملين بالمدارس على أن تكون الأولوية للمعلمين باعتبار أهميتهم النسبية وحجمهم فى النظام التعليمى .

- صياغة خطة للنقابة واللجان الفرعية تحقق التوازن بين رعاية شئون العاملين الاقتصادية / الاجتماعية/ الثقافية/ المهنية وتسعى إلى تحقيق هدفين هامين على وجه الأهمية وفى المدى القريب هما :
- المشاركة فى القضاء على الممارسات السلبية للعاملين بالمهن التعليمية وبخاصة فئة المعلمين ، وإصدار تراخيص لمزاولة المهنة .
- اتخاذ التدابير الاقتصادية / الإعلامية / الاجتماعية / الثقافية لإعادة المكانة الاجتماعية للمعلم والمشاركة فى الترشيح للمجالس التشريعية والمحلية .

المسار الخامس : تطوير التشريعات العامة والتربوية

- يتضمن هذا المسار إلغاء قانون الطوارئ وكل ما يتصل به من إجراءات استثنائية وإعادة صياغة التشريعات المتصلة بالحقوق والواجبات على أن تتضمن إجراءات تكفل حسن تطبيقها تحقيقا لسيادة القانون .
- إعادة النظر فى قانون الاستثمار / الجمارك / الضرائب لتحقيق أعلى قدر من العدالة الضريبية وتشجيع الاستثمار القومى والقطرى والخارجى لمشاريع كثيفة العمالة فى خلال خطتين خمسيتين ثم مشاريع متوازنة الكثافة العمالة / رأس المال فى خططه التالية .
- إعادة صياغة قانون التعليم لتطور غايات وأهداف المراحل التعليمية وفق فلسفات متجددة، وتوزيع الالتزامات وفق رؤية مجتمعية وفى

ضوء تغير دور الدولة وأدوار القطاعات المكونة للنظام المجتمعى فى مصر .

- صياغة التشريعات الملزمة بتحقيق مرونة النظام التعليمى وتحقيق الترابط بين المتطلبات المجتمعية منه وبخاصة متطلبات سوق العمل .
- إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم مجالات المشاركة المجتمعية وأساليب ممارستها ، والعوائد المباشرة المنظورة ، وغير المنظورة وغير المباشرة منها .
- تفعيل قانون الحكم المحلى وإعادة صياغة مواده خاصة تلك لا تلائم التطورات العصرية والاتجاه ناحية العالمية والتنافس ، وإيجاد الضمانات اللازمة لوجود وفعالية:-
  - الوحدات والمجالس الحلية على كافة المستويات .
  - مجالس الأحياء .

من خلال جمعيات عمومية مدربة على وسائل المشاركة .

- ونظام حافز للمشاركة المحلية والمجتمعية .

المسار السادس : إنشاء نظام معلومات تربوية وطنى

- القضاء على الفصل التعسفى فى نظم المعلومات التربوية بين ما هو جامعى وعالى وبين ما هو قبل الجامعى، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية لتعنى نفس الشيء بالنسبة لكافة مراحل التعليم .

- إنشاء نظام وطنى للمعلومات التربوية على أساس مفهوم الكفاءة الذى يشمل على مفهومى الجودة والعدالة ليكون أكثر استجابة للحقائق الاقتصادية / الاجتماعية كما يتمتع بقدر أكبر من المسئولية من حيث تلبيته لمشروعية المطالب الاجتماعية والفردية.[١٦]
- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات التاريخية والراهنة والمستقبلية حول احتياجات سوق العمل من التخصصات وتحليل الوظائف وتوزيع الاستثمارات المستقبلية، والإمكانات القائمة للوفاء بهذه الاحتياجات والمطلوب استكماله من تلك الإمكانات التعليمية .
- اعتماد الشفافية كأساس للمعلوماتية سواء على المستوى الفردى أو على أى مستوى تنظيمى لتوفير معلومات دقيقة ومحترمة لإمكان المشاركة الفعالة فى صناعة واتخاذ القرارات على كافة المستويات .
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق نظام الإدارة المعلوماتية (الحكومية الالكترونية) بتوفير المعدات والتجهيزات والكوادر البشرية اللازمة لتكوين شبكة معلوماتية إتصالية لكافة وحدات النظام التعليمى قبل الجامعى (المدرسة/ إدارات الأحياء / المديريات /ديوان الوزارة) ، والوحدات والوزارات التى لها صلات مباشرة وغير مباشرة ونظام التعليم قبل الجامعى .

المسار السابع : تنمية الثقافة والإعلام بالمشاركة

- تنمية الثقافة التنظيمية :

حيث تعد الثقافة التنظيمية النموذج الأساسى الذى يعبر عن الاتجاهات والمعتقدات والقيم السائدة فى النظام التعليمى والتى تحكم كل أنشطته، وتتكون من المظاهر المشتركة بين العاملين به، وتعد الثقافة التنظيمية السائدة الآن أحد العوائق الأساسية التى تعوق تكوين وتنمية نمط مشاركة فعالة داخل النظام ذاته، ونمط للمشاركة بين العاملين بالنظام والبيئة المحلية والمجتمعية له فالاتجاهات والقيم السائدة تعبر عن روح التظاهر والصراع أكثر من تعبيرها عن روح الانتماء والتكامل والرضا عن النظام وممارساته سواء تلك التى تصدر عن مستوياته التنظيمية المتعددة أو بين العاملين فى المستوى التنظيمى الواحد ، ولتكوين وتنمية ثقافة تنظيمية إيجابية يتعين اتخاذ الإجراءات التالية :

- إن اتخاذ الإجراءات الكفيلة برعاية العاملين بالتعليم اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا مما يعيد إليهم مكانتهم الاجتماعية اللائقة بهم أمر من شأنه تكوين اتجاهات وقيم إيجابية داخل النظام .

- إن اتخاذ الإجراءات التى تكفل القضاء على الممارسات السلبية لبعض المعلمين (الدروس الخصوصية) أمر يعيد للمعلم مكانته السامية فى نفوس أولياء الأمور وأفراد المجتمع ويرسخ قيم واتجاهات إيجابية بين المعلمين .

- إن اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تحقيق العدالة الوظيفية ، ووجود نظام حافز (سلبا وإيجابا) أمر ينمى المبادرات والمشاركات بين العاملين بالنظام .

- إن اعتماد إجراءات العمل الجماعى فى صناعة واتخاذ القرارات داخل النظام أمر من شأنه تقوية المشاركات داخل النظام التعليمى .
- إن تنمية التفاعل مع المشاركات المجتمعية بين العاملين بالنظام أمـــر يحقق التكامل بين فرق المشاركات المجتمعية والمستويات التنظيميـــة المختلفة بالنظام التعليمى .
- الاهتمام ببرامج التنمية المهنية لكافة العاملين بالنظام التعليمى، على أن تكون مفاهيم وسلوكيات ومهارات المشاركة المجتمعية ضمن مكـــون برامج هذه التنمية المهنية .
- الاهتمام بالبرامج التى تعرض لنجاحات المشاركة المجتمعية فى التعليم بالمجتمعات المحلية أو الأحياء المتوسطة والفقيرة وغيرها، وبالبرامج التى تنقل فكر الأسرة المصرية حول التعليم إلى المجتمع ، وتسعى إلى إلقاء الضوء وإلى إيجاد حلول المشكلات الأسرة المتصلة بالتعليم .
- الاهتمام بالوسائط التربوية والإعلامية التى تسعى إلى تكـــوين ثقافـــة التطوع والمشاركة وتحقيق التوازن فى مضامين الرسالة الإعلامية بين ماهو أصيل وبين ماهو معاصر .
- إن تنمية ثقافة التطوع والمشاركة والتعاون والتكامل تبدأ من العقيـــدة بترجمة نصوصها الموضحة لهذه القيم إلى واقع معاش بفهـــم هـــذه النصوص ولاتخاذ الأنبياء والسلف قدوة فـــى ذلـــك ، ثـــم المـــرور بالتجارب التاريخية الناجحة ثم التحديات الراهنـــة والمســـتقبلية التـــى تتطلب هذه الثقافية والعمل بها .

- إن المؤسسات الدينية سوف تظل موضع تقدير واحترام كافة فئات المجتمع ، ومن ثم فعليها أن تضمن خطابها الدينى القدر الكافى من المعرفة التى تغذى الوجدان، وتجعل كافة شرائح المجتمع تنزع إلى المشاركة والتعاون والتكافل الاجتماعى .

- زيادة مشاركة الجماهير فى تصميم الرسالة الإعلامية، وأن يكون مشاكل الجماهير فى المجتمع محور أساسى من محاور صناعة الرسالة الإعلامية .

- إعفاء الاتصالات بالنظام الإعلامى للإدلاء بالرأى أو المشورة أو الشكوى من رسوم ذلك الاتصال لتشجيع الجماهير على زيادة حجم ونوعية الاتصالات .

- الاهتمام بتقوية المشاركة بين الإعلام التربوى والإعلام المجتمعى بمشاركة كل من النظام التعليمى ووزارة الثقافة ووزارة الإعلام لإيجاد استراتيجية إعلامية لثقافة المشاركة داخل النظام التعليمى وخارجه، وتضمين قيم واتجاهات المشاركة الأنشطة التربوية والتعليمية بالنظام التعليمى لرعاية التنشئة على المشاركة، وتفعيل دور الإعلام التربوى لبث مضامين وقيم هذه التنشئة بالمدارس وقطاعات التعليم التعليمى .

- تخصيص مساحة زمنية أكبر للبرامج التعليمية وتنويع المواد التعليمية مع إدخال الدراما فى تعليم تلك المواد ذات الطبيعة الاجتماعية (التاريخ / التربية الوطنية/ التربية الصحية/ خدمة المجتمع / الجغرافيا السياسية) مع تضمين النسق القيمى الأصيل للمجتمع

المصرى فى مضامين هذه المواد، مع اختيار الأوقات المناسبة للبث للمستهدفين من هذه البرامج .

المسار الثامن : الإدارة الاستراتيجية للمشاركة

إن إنشاء إدارة للجمعيات الأهلية ضمن الهيكل التنظيمى لإدارة التعليم خطوة فى الاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية للعديد من الأسباب أهمها أن مؤسسات المجتمع المدنى ليست الجمعيات الأهلية فقط ، وأن إنشاء إدارة بقرار سوف يحدد نشاطها بمحددات إدارية وتمويلية شأنها فى ذلك باقى إدارات الهيكل التنظيمى ، ومن هنا فإن الحاجة ماسة إلى إنشاء إدارة لاستراتيجية المشاركة تتسم بالبعد الاستراتيجى فى الإدارة من حيث قيامها بمجموعة الأنشطة التى تقود إلى تحديد الموارد والمصادر والوقت والأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وان يتأثر فعالية تنفيذ مسارات الاستراتيجية لتنمية المشاركة والحصول على التغذية المرتدة من الفئات والشرائح المستهدفة للمشاركة ، والقيام بإعادة صياغة الأهداف والغايات بالتشارك مع تلك الشرائح ، فضلا عن إجراء المحاسبة والتقويم لعناصر الإدارة التعليمية ضمانا لفعالية دورها فى تحقيق المشاركة داخل النظام التعليمى أو بين الشرائح المستهدفة والنظام .

إن أحد أهم الغايات للإدارة الاستراتيجية للمشاركة هو التخطيط التربوى للمشاركة المجتمعية داخل النظام التعليمى وفى بيئته المجتمعية ، حيث تشارك فى صياغة أهداف لتعميق الوعى الدينى ولترسيخ الشعور بالانتماء ، والمواطنة لدى كافة الشرائح المعنية بالمشاركة ، والمشاركة فى تحديد

المحتوى المحقق لهذه الغايات والأهداف ، وأفضل الوسائل والوسائط التربوية لذلك .

خاتمة :

وهكذا يتضح من مناقشات هذه الورقة أن المشاركة المجتمعية تتـــأثر سلبا وإيجابا بالعوامل المجتمعية ، فضلا عن العوامل الخارجية كما تؤثر فيها ، وهى حق وواجب ، حق للناس فى كافة مناحى حياتهم ونظمها ، وواجب عليهم فى مواجهة كافة تحديات حياتهم وبقاءهم، ولتفعيل المشاركة المجتمعيـــة مـــع النظام التعليمى يتعين على ذلك النظام أن يسعى من جانبه إلى تنمية وتجويـــد مستوى الأداء فيه فضلا عن تحقيق نمط فعال للمشاركة بين أفراده فإن ذلـــك أدعى لتنمية لواقع الشعور بالرضا والانتماء كما يوحد بيـــنهم وبـــين أهـــداف النظام من ناحية، وبين أهداف النظام والمجتمع من ناحية أخـــرى ، والســـبيل الأمثل لذلك هو التخطيط العلمى بدءا من تحديد الغايات والأهـــداف ومـــرورا بتحديد الوسائل والأساليب فى مشاركة واعية لكافة الأطـــراف المعنيـــة ، وإذا كان لهذه الورقة أن توصى أو تقترح فهى توصى بتنفيذ الاستراتيجية المقترحة لتغبه المشاركة المجتمعية كما عرضتها .

والله ولى التوفيق ،،،

المراجع

١- وييجى شيمير- دان : " تحديات التنمية الاجتماعية فى أفريقيا "، ترجمة بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٦٢)، ديسمبر ١٩٩٩ .

٢- محمد سليم : الإدارة في القرن الحادى والعشرين ، المنصورة، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، ١٩٩٨

٣- راجع فى هذا المجال :

- وزارة التربية والتعليم : إنفاق الأسرة على أبناءها فى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالتعليم الأساسي، الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات، ١٩٩٣.
- البنك الدولى : تقديرات وإحصاءات التسعينيات .

٤- وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم، النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، ٢٠٠٢ .

٥- راجع الإحصاء الاستقرارى لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠١/٢٠٠٢ بالنسبة للفئات المذكورة.

٦- وزارة التربية والتعليم : إحصاءات عن العام ٢٠٠١/٢٠٠٢(مطوية)، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، ٢٠٠٣ .

٧- لمزيد من التفاصيل بشأن هذه البرامج يرجع إلى :

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة : التأهيل في المجتمع المحلي، بيان موقف مشترك، ١٩٩٤ .

- ________________ : بيان سلامنكا بشأن المبادئ والسياسات والممارسات في تعليم ذوى الاحتياجات التربوية الخاصة، ١٩٩٤ .

٨- وزارة التربية والتعليم : إحصاء التعليم قبل الجامعى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ (مطوية)، مرجع سابق .

٩- حازم البيلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد، القاهرة، والشروق ، ٩٩٩ .

١٠. مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادى والعشرون: كتاب الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٧ .

١١- كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، الكويت ، عالم الفكر، المجلد (٢٧) العدد (٣) يناير / مارس ١٩٩٩ .

١٢- سعد الدين ابراهيم : العمل الأهلى فى مصر ، القاهرة، كراسات استراتيجية (٦٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٠ .

١٣- راجع هذه المواد فى :

- الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية : قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية رقم(٨٤)، لسنة ٢٠٠٢ .

١٤- إبراهيم أمام يوسف : " تقرير نحو مزيد من تفعيل دور الجمعيات والاتحادات " مقدم إلى المؤتمر السنوى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، المجلد الأول ٣-٤ مارس ،١٩٩٩ .

١٥- وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم ٢٠ عاما عطاء رئيس مستنير، مرجع سابق.

١٦- للمزيد حول نظم المعلومات وفق مدخل الكفاءة يرجع إلى :

- Welter W.Mc Mahon, An Efficiency- based management Information System, Pares, I.I.E.P., 1998 .

ورقة بحثية :

" المشاركة المجتمعية والأنشطة التربوية بالمدرسة المصرية "(*)
" بين الواقع والمأمول "

مقدمة :

يشهد الواقع المصرى خلال السنوات الأخيرة تحول فى النظام الاقتصادى نحو نظام تحكمه آليات السوق ، ورغم ما يعلن عنه بواسطة الحكومة من زيادة فى الميزانيات والمخصصات لقطاعات الخدمات بعامه والقطاع التعليمى بخاصة، فإن المؤشرات توضح ضرورة زيادة الموارد لدعم وتطوير العملية التعليمية لسد الفجوة بين المتاح والمطلوب. ولأن الأنشطة التربوية تعد من الركائز الهامة للعملية التعليمية، فإنه من الطبيعى أن تتأثر بتلك الفجوة، ومن هنا نبرز الحاجة إلى الاتجاه نحو الاعتماد على مصادر غير تقليدية للتمويل وذلك من خلال المشاركة المجتمعية .

فالمشاركة المجتمعية النشطة تسهم فى دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها ، كما تتيح لأفراد المجتمع ومؤسساته المشاركة فى عملية إنتاج المعرفة وتوزيعها ، واستخدامها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(*) إعداد : أ.م.د / مجدى عبد النبى هلال — أ.م.د/ عصام توفيق قمر
د / عزت عرفه أحمد — د / دلال فتحى عيد

وتعد المشاركة المجتمعية صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمـــع، تتواصل وتتكامل فيها مسئولية الدولة عن التعليم مع مسئولية أولياء الأمور وغيرهم من مواطنين ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام من أجل إصلاح وتطوير نظم التعليم .

وقد أسفرت الدراسات التى أجريت فى مختلف الدول كما أشارت خبرات المؤسسات التربوية فى مجال إصلاح التعليم إلى أن المدرسة الفعالة هى المدرسة التى تبنى علاقات مجتمعية جيدة ، حيث أن مشاركة الأسرة والمجتمع تؤدى إلى تحسين أداء التلاميذ فى كل من والجوانب السلوكية ، والإنجاز الأكاديمى . و الأنشطة التربوية .

ولعل العمليات الإرهابية الأخيرة فى مصر تطلق مجموعة من الأجراس يجب أن نسمعها ويسمعها من يهمه الأمر قبل فوات الأوان وذلـــك حتـــى لا نكتفى بهجاء الإرهاب واستمطار اللعنات على الإرهابيين، ونصرف اهتمامنـــا إلى اقتلاع الشوك دون أن تمتد يد إلى التربة التى اختزنت بذوره وأنبتته.

فالأنشطة التربوية تمثل القناة التى يمكن من خلالها أن يعبر الشباب عن اهتماماته ويخرج من خلالها طاقاته وإبداعاته، وإهمال هذه الأنشطة يؤدى إلى أن تتخذ الطاقات مسارات ومنافذ غير سوية لا تعود علـــى أبنائنـــا أو علـــى مجتمعنا بخير أو فائدة. مما يستوجب الاهتمام بدعم الأنشطة التربوية و تفعيل دور المشاركة المجتمعية فى هذا المجال ،

و تتناول الورقة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : المشاركة المجتمعية ، " المفهوم والواقع " .

المحور الثانى : الأنشطة التربوية " المفهوم والواقع" .

المحور الثالث : دور المشاركة المجتمعية فى تفعيل الأنشطة التربوية " المأمول " .

المحور الأول : المشاركة المجتمعية " المفهوم والواقع "

مفهوم المشاركة المجتمعية :

يقصد بالمشاركة المجتمعية تلك الجهود التى تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها فى التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة والعملية التعليمية (أولياء الأمور والأطراف الخارجية) ، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتى تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات مترابطة وإجراءات بغرض تفعيل الدور الذى تقوم به المؤسسة التعليمية فى المجتمع.

كما تعرف لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي المشاركة المجتمعية بأنها : جهود المواطنين فى مجال التخطيط وصنع القرارات وتقويم العمليات التعليمية وهى بذلك تكون معنية بتحقيق حاجات المواطنين من ناحية والتعرف على اهتماماتهم من ناحية أخرى .

واقع المشاركة المجتمعية :

يصعب تحديد أو إجراء حصر لمساهمات هيئات المجتمع المدنى فى خدمة العملية التعليمية بعامه والأنشطة التربوية بخاصة، وقد يرجع ذلك لعدم وجود أى نوع من التنسيق المركزى بين الهيئات العاملة فى هذا المجال . وقد

ساعد على ذلك أن وزارة الشئون الاجتماعية وهى الوزارة التى تتبعها الجمعيات الأهلية لاتهتم سوى بالجوانب الإدارية والمالية فى عمل هذه الجمعيات وعلى وجه العموم يمكن تحديد هذا الواقع من خلال ما أشارت إليه بعض الدراسات فيما يلى :

١- توجد عوائق تشريعية تحول دون قيام هيئات المجتمع المدنى بدورها فى حل مشكلات المدرسة والتعاون معها لتنميتها ،

٢- توجد عوائق تنظيمية تتجلى فى انفصال قنوات الاتصال بين المدرسة والأجهزة والهيئات المعنية بالمشاركة المجتمعية ، وسيطرة الاتجاهات الفردية على أنماط الإدارة بالأجهزة والهيئات العاملة فى مجال المشاركة،

٣- توجد عوائق ثقافية تتضح فى عدم شيوع ثقافة التطوع والعمل الاجتماعى والخدمة العامة كقيمة و ارتباط هذا المجال بصوره ذهنية قدمتها وسائل الإعلام فى السابق على أنها أعمال لا يقوم بها سوى أبناء الطبقات العليا الذى تختلف قيمهم عن القيم السائدة فى المجتمع وساهمت فيه المدرسة أيضاً بعدم الاهتمام بتنمية اتجاهات التلاميذ الإيجابية نحو التطوع وثقافة المشاركة ،

كما توضح التقارير ونتائج المشاهدات الميدانية ما يلى :

- أن المشاركة قاصرة على فئات محدودة جداً فى المجتمع ، تتمثل فى بعض أولياء الأمـــــور ذوى النفوذ، أو من يتبرعون بالأموال

للمدرسة، وهى مشاركات غالباً غير إيجابية وغير مخططة وغير منتظمة ودائماً يكون هدفها محدود لخدمة الأبناء من تلاميذ المدرسة .

- أن المشاركة غالباً ما تكون اسميه ومحدودة تقف عند مجرد تقديم المشورة و إبداء الرأى دون الإشتراك الفعلى فى اتخاذ القرار وتنفيذه وتقويمه.
- أن مشرفى الأنشطة المدرسية لا يهتمون بآراء أولياء الأمور فيما يناسب أبنائهم من أنشطة، مما يؤدي إلى فقد التنسيق بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور فيما يتعلق بممارسة التلاميذ للأنشطة.

المحور الثانى : الأنشطة التربوية " المفهوم والواقع" :

مفهوم الأنشطة التربوية :

تتعدد المفاهيم حول الأنشطة التربوية فهى تعرف على أنها :

" الجهد العقلى أو البدنى الذى يبذله المتعلم من أجل بلوغ هدف ويظهر تأثيره فى أداء الطلاب على المستوى العقلى والحركى والنفسى والاجتماعى داخل المدرسة " .

كما تعرف " بأنها البرنامج الذى تنظمه المدرسة متكاملاً مع البرنامج التعليمى ، الذى يقبل عليه التلميذ بشوق ورغبة تلقائية ، بحيث يحقق أهدافاً تربوية معينة سواء ارتبطت هذه الأهداف بتعليم المواد الدراسية ، أو باكتساب خبرة جديدة أو مهارة معينة أو تكوين اتجاه علمى أو عملى داخل الفصل أو خارجه ، وذلك فى أثناء اليوم الدراسى أو بعد انتهاء الدراسة ، على أن يؤدى ذلك إلى تنمية ميوله وقدراته فى الاتجاهات التربوية المرغوبة " .

بناء على ما سبق عرض من مفاهيم تتبنى شعبة الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين المفهوم التالى للأنشطة التربوية :

هى " كل الممارسات التى يقوم بها التلاميذ بصورة منتظمة اختياريا بهدف إشباع حاجاتهم داخل المدرسة أو خارجها فى غير أوقات الدراسة وتحت إشراف تربوى متخصص من قبل العاملين بالمدرسة " .

" الأنشطة التى يمارسها التلاميذ بصورة منتظمة اختياريا بهدف إشباع حاجاتهم تحت إشراف تربوى متخصص يقوم به مشرفوا المدرسة ".

وظائف الأنشطة التربوية :

تؤدى الأنشطة المدرسية عدداً من الوظائف السيكولوجية ، والتربوية ، والاجتماعية ، وتظهر هذه الوظائف أثناء ممارسة الفرد المتعلم للأنشطة المدرسية الحرة ، ويمكن عرض هذه الوظائف فيما يلى :

١- **الوظيفة السيكولوجية**:

تتمثل الوظيفة السيكولوجية للنشاط فى مظاهر متعددة ولعل من أهمها ما يلى :

- تنمية الميول والمواهب و زيادة الدافعية فى التعلم .
- استنفاذ الطاقة الزائدة لدى الفرد المتعلم فى مجالات نافعة بدلاً من تبديدها .
- إعادة الاتزان النفسى والاستقرار الانفعالى لدى الفرد ، نتيجة المواقف الحية التى يتعرض لها خلال ممارسة النشاط.

ويمكن القول بأن المجالات النفسية التـــى يهيؤهـــا النشـــاط المدرســـى المرغوب للفرد المتعلم والممارس لهذه الأنشطة ، من شأنها أن تعمـــل علـــى توفير الخبرة ، والشعور بالرضا والسعادة والأمن النفسى .

٢- **الوظيفة التربوية** :

تتمثل الوظيفة التربوية للنشاط فيما يلى :

- توجيه الفرد المتعلم ومساعدته على أكتشاف قدراته وميوله والعمل على تنميتها وتحسينها.
- توسيع وتدعيم خبرات الفرد المتعلم فى مجالات عديدة ، ومتنوعة يهدف اكتساب خبرات تربوية .
- إتاحة الفرص المتعددة للفرد المتعلم للاتصال بالبيئة الفيزيـــــائية والاجتماعية والتعامل معها ، بهدف الاندماج والمشاركة الإيجابية المجتمعية .
- تنمية الاتجاهات السلوكية المرغوبة للفرد المتعلم ، مثل الاعتماد على الذات ، واكتساب القدرة على المبادأة والتجديد والابتكار وذلك من خلال ممارسته للأنشطة الأختيارية .
- اكتساب الفرد المتعلم للقدرة على الملاحظة والمقارنة والعمل والمثابرة والدقة ، وذلك من خلال ممارسته للأنشطة المتنوعة .

٣- **الوظيفة الاجتماعية** :

تتمثل الوظيفة الاجتماعية للنشاط فيما يلى :

- تنمية مفاهيم التعاون والثقة بالذات ، ومبادئ الحق والواجب ، والأخذ والعطاء ، وتحمل المسئولية ، والديمقراطية ، والقيادة والتبعية ، وتكوين منظومة للنسق الاجتماعى من خلال المشاركة الإيجابية مع الجماعة .
- إتاحة فرص التدريب للفرد المتعلم من خلال الجماعة ، وتنمية مهارات التخطيط لعمل مشترك ، واحترام آراء الآخرين والقدرة على التعبير عن الذات .
- اكتساب منظومة من القيم والاتجاهات المرغوبة والإيجابية ، وذلك من خلال الممارسة الذاتية للنشاطات المتنوعة.
- صقل المواهب العلمية والعملية ، وذلك من خلال ممارسات الفرد المتعلم لهواياته المختارة والمرغوبة والمشوقة .

ويمكن القول بأن وظائف النشاط المدرسى تعتبر ركيزة جوهرية وأساسية لتنمية الفرد المتعلم والممارس للأنشطة المتنوعة ، فى المجالات المتعددة ، البدنية ، والعقلية ، والاجتماعية ، والوجدانية ، والمهارية التى تغطى كافة جوانب الشخصية الإنسانية .

مجالات النشاط المدرسى وأنواعه :

تتعدد وتتنوع مجالات الأنشطة المدرسية الحرة بتعدد مجالات النشاط الإنسانى غير أن الأنشطة الأكثر شيوعاً بالمدارس المصرية تشتمل على ما يلى :

-

(أ) الأنشطة الثقافية :

تشتمل هذه الأنشطة على الندوات والمناظرات والخطابة واللقاءات الثقافية ، والصحافة ونشاط المكتبة والإذاعة المدرسية .

(ب) النشاط الاجتماعى :

يشمل الرحلات ،الزيارات الميدانية ، المقصف المدرسى ، خدمة البيئة المحلية .

(ج) النشاط الرياضى :

يشمل هذا النشاط المباريات الداخلية والخارجية والعروض الرياضية والاحتفالات والمهرجانات الرياضية والتدريب على ممارسة الألعاب والرياضات .

(د) النشاط الفنى :

يتناول هذا النشاط الرسوم التعبيرية ، الزخرفة ، الأشغال اليدوية .

(هـ) النشاط الموسيقى :

يشمل هذا النشاط العزف والغناء .

(و) النشاط الكشفى :

يشمل هذا النشاط الألعاب الكشفية والرحلات الخلوية ، والمعسكرات والفنون الكشفية ، والمعارض الكشفية وخدمة البيئة والمجتمع .

واقـع الأنشطة التربوية بالمدرسة المصرية :

تشير الأدبيات فى مجال واقع الأنشطة التربوية بالمدرسة المصرية إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها على مستوى كل مـن التعلـيم الأساسـى والتعليم الثانوى فيما يلى :

أولاً : واقع الأنشطة التربوية فى التعليم الابتدائى :

١- الأهـداف :

هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام ببناء أهداف واضحة ومحددة تراعى الفروق الفردية و تنمى الجوانب الاجتماعية وتحقق التكامل بين الأنشطة .

٢- الإجراءات التنفيذية :

الإجراءات التنفيذية واضحة ومحددة ومعروفة بشكل جيد ولكـن تعـدد الفترات الدراسية فى بعض المدارس شكل عائق دون تحقيق بعض من هـذه الإجراءات.

٣- الامكانيات :

يلاحظ وجود عجز شديد فى الإمكانيات المادية والبشرية حيث تعـانى نسبة كبيرة من المدارس من عدم توافر الأدوات ونقص فى عـدد المشـرفين على الأنشطة وعزوف نسبه كبيره منهم عن المشاركة فيها وتركيز اهتمـامهم على المشاركة فى المجموعات المدرسية وذلك لمواجهة متطلبات المعيشة .

٤- **الميزانيات :**

الميزانيات المخصصة لممارسة الأنشطة هزيلة وتحتاج إلى دعم من خلال المشاركة المجتمعية .

٥- **التقويم :**

لا توجد قواعد محدده لتقويم أداء التلاميذ فى الأنشطة كما لا توجد حوافز خاصة بالمشاركة فى الأنشطة .

ثانياً : واقع الأنشطة التربوية فى التعليم الإعدادى :

١. **الأهداف :**

تتميز الأهداف بمراعاتها للفروق الفردية بين التلاميذ ولكنها عاجزة عن تحقيق التكامل بين الأنشطة .

٢. **الإجراءات التنفيذية :**

يعانى القائمين على الإشراف على الأنشطة من تضخم فى المهام الموكلة إليهم وتعدد البرامج بما لا يتيح وقت لتدريب أو تعليم الأنشطة .

٣. **الإمكانيات :**

يوجد عجز شديد فى مشرفى الأنشطة وعدم توافر مشرفين متخصصين كما يوجد نقص فى الإمكانيات نتيجة لتواضع المبالغ المخصصة لتوفيرها .

٤. **الميزانيات :**

الميزانيات المخصصة لممارسة الأنشطة متواضعة ولا تكفى لشراء أو حتى صيانة الأجهزة والأدوات المطلوبة للأنشطة .

٥. **التقويـــم:**

لا توجد قواعد محدده لتقويم أداء التلاميذ فى الأنشطة وأن كان هنـــاك حوافز للمشاركة فى الأنشطة (الرياضية – الفنية) .

ثالثاً : واقع الأنشطة التربوية فى التعليم الثانوى :

١- **الأهـداف :**

عدم مناسبة الأهداف للإمكانات المتاحة بالمدارس وعجزها عن تحقيـــق التكامل بين الأنشطة.

٢- **الإجراءات التنفيذية :**

يعانى القائمين على الأشراف على الأنشطة من تضخم فى المهام الموكلة إليهم وتعدد البرامج التى يجب تنفيذها خلال العام الدراسى مما يصعب معــه توفير وقت للإشراف أو المتابعة للتلاميذ أثناء تدربهم على الأنشطة .

٣- **الإمكانيات :**

الإمكانيات متواضعة وتحتاج إلى دعم حيث يوجد عجــز شــديد فـــى الأدوات وأيضاً نقص فى عدد المشرفين.

٤- **الميزانيــات :**

الميزانيات محدودة ولا تكفى لتوفير أو صيانة الأدوات وتحتاج إلى دعم بأساليب غير تقليدية .

٦- **التقويـــم :**

لا توجد قواعد محدده لتقويم أداء التلاميذ فى الأنشطة وأن كان هنـــاك حافز للمشاركة فى النشاط الرياضى ،

استخلاصات عامة لواقع الأنشطة التربوية بالمدرسة المصرية :

١- **الأهـــداف :**

تحتاج أهداف الأنشطة إلى مراجعة وإعادة صياغة لتتفق مع الإمكانيات والفروق الفردية بين التلاميذ وتساعد على تحقيـــق التكامـــل بـــين الأنشـــطة المختلفة.

٢- **الإجراءات التنفيذية :**

يحتاج تنفيذ البرامج إلى المزيد من العناية ومراعاة توفير وقت للتعلـــيم والتدريب على الأنشطة ووقت آخر للمشاركة فى المنافسات ،

٣- **الإمكانيات :**

تحتاج الإمكانات الخاصة بالأنشطة التربوية إلى دعم علـــى المســـتوى المادى والإنسانى حيث يوجد عجز شديد فى الإمكانيات المادية ونقص كبير فى المشرفين المتخصصين فى الأنشطة المختلفة ،

٤- **الميزانيـــات :**

ميزانيات الأنشطة هزيلة وتحتاج إلى دعم من مصادر غير تقليدية ،

٥- **التقويـــــم** : هناك حاجة لوضع أسس علميه لتقويم المشاركين والعاملين فى مجال الأنشطة التربوية.

المحور الثالث : **دور المشاركة المجتمعية فى تفعيل وتطوير الأنشطة المدرسية " المأمول "** :

أثبتت التجربة أن نظم التعليم فى جميع الدول تحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من الجماهير والمجتمع المدنى حتى تتحقق الأهداف القومية للتعليم ، ويأتى هذا الدعم عادة من أولياء الأمور فى سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم ، ومن المنظمات والمؤسسات المدنية وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم ، فضلا عن باقى فئات المجتمع ممن ليس لهم أبناء فى المدارس ،

وكما تعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد المجتمع فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم ، وزيادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية فأن المشاركة من جانب المجتمع تلعب أيضاً دوراً هاماً فى تفعيل وتطوير الأنشطة التربوية ، ويمكن إبراز أهم معالم هذا الدور فيما يلى :

١- المساهمة فى حل المشكلات والتغلب على المعوقات التى تحول دون أداء المدرسة لبعض برامجها التربوية فى مجال الأنشطة ،

٢- مساعدة إدارة المدرسة فى صنع القرار التربوى والمساهمة بشكل فعال فى رسم رؤية مستقبلية لبرامج الأنشطة المدرسية ،

٣- التعاون مع المدرسة فى عمل الدراسات والمسوح لاحتياجات المجتمع المحلى وتحديد المجالات التى يمكن للأنشطة المدرسية الإسهام فيها ،

٤- مساعدة المدرسة فى حصر الشركات الخاصة الحكومية ورجال الأعمال وقادة الرأى الذين يمكن الاستفادة منهم فى أنشطة المشاركة المجتمعية .

٥- التجاوب مع المدرسة فى التعامل مع الاستبيانات والأدوات البحثية الميدانية للتعرف على مواهب أولياء الأمور وكيفية الإفادة منهم فى دعم الأنشطة المدرسية .

٦- مساعدة المدرسة فى تنفيذ حملات إعلامية للتوعية بأهمية وفوائد الأنشطة المدرسية ودورها فى تكوين شخصية الطالب وتوسيع مداركه.

٧- المساهمة مع المدرسة فى عمل أدلة ومصادر ومعلومات ، تساعد كل من يعنيه الأمر فى الحصول على المعلومات التى يحتاجها عن الأنشطة المدرسية .

٨- مساعدة المدرسة فى إقامة مهرجانات لعرض المشروعات والمنتجات والإنجازات فى مجال الأنشطة .

٩- المساهمة فى تنفيذ ما يقره مجلسا الأمناء ، والآباء والعلمين ، وما يقترحاه فيما يخص الأنشطة المدرسية .

١٠- مساعدة إدارة المدرسة فى تقويم الأنشطة المدرسية وتحديد مدى فائدتها لأبنائهم .

١١- التجاوب مع المدرسة فى تنظيم رحلات ميدانية وزيارات للمصانع والمؤسسات والمعارض والمتاحف تنفيذاً لخطط وبرامج الأنشطة المدرسية وتحقيقاً لأهدافها المنشودة.

١٢- مساعدة المدرسة فى تنفيذ بعض مشروعات المدرسة المنتجة .

مميزات وفوائد المشاركة المجتمعية فى مجال الأنشطة التربوية :

للمشاركة المجتمعية فى مجال الأنشطة المدرسية مميزات وفوائد عديدة نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلى :

١- المشاركة تتيح ربط الحياة المدرسية بالحياة الاجتماعية المحيطة ، وذلك عن طريق الأنشطة التى تهدف إلى التعرف على المؤسسات الاجتماعية فى البيئة ، وسبل الاشتراك أو المساعدة على النهوض بالمجتمع من خلال التعاون فى مشاريع خدمة البيئة ، مما يسهم فى تطوير الحياة الاجتماعية.

٢- المشاركة تسهم فى تربية التلاميذ تربية ديموقراطية ، وذلك بما يتاح من فرص توفرها مؤسسات المجتمع المحلى أو القومى من شأنها أن تدرب التلاميذ على القيادة والتبعية ، واحترام النظام والقوانين ، واكتساب القدرة على مناقشة الآراء دون تعصب ، وغيرها من المهارات اللازمة للمشاركة الإيجابية فى مجتمع ديمقراطى .

٣- المشاركة المجتمعية تساهم فى إعداد التلاميذ للمواطنة الصالحة ، وذلك عن طريق تعريفهم بواجباتهم ومسئولياتهم أثناء اشتراكهم فى تنظيماتها التى توجد بالمجتمع وتتعاون مع المدرسة فى تنفيذ الأنشطة بها .

٤- المشاركة تساهم فى تنمية التذوق الفنى ، وذلك يتحقق بالخروج إلى البيئة ، وبممارسة الفنون على اختلافها بالتعاون مع المؤسسات الفنية والثقافية .

٥- مشاركة المجتمع مع المدرسة فى برامج الأنشطة يساعد على تنفيذ البرامج التى تعد النشء ليعيشوا حياة متوافقة مع المجتمع العصرى

المتشابك ، كما تهيئ الفرص والبرامج والمشروعات لإيجاد فرص التعاون والفهم والثقة المتبادلة بين مختلف فئات المجتمع والمدرسة .

٦- إن تعويد الطلاب المشاركة تدريجياً مع إدارة المدرسة وأفراد المجتمع أو مؤسساته فى التخطيط لمسئوليات بعض الأنشطة وتوزيع أدوارها ، وقيام كل طرف من الأطراف المشاركة بالدور الموكول إليه لتنفيذه فى جو من الثقة والتعاون المتبادل ، يخلق عند الطلاب الشعور بالاستقلالية والاعتماد على النفس ، بحيث يمكنهم متابعة أنشطتهم ومشروعاتهم ، وبرامجهم بنجاح حتى فى غياب المعلم أو مشرف النشاط .

٧- إن تنظيم قدر من ممارسة الأنشطة المدرسية فى مواقع العمل يساعد على إكساب المتعلم دراية عملية واقعية بمقتضيات العمل ومتطلباته الفنية والإدارية .

٨- إن فتح أبواب المدرسة للمجتمع بكافة أفراده وقطاعاته ومؤسساته وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة فى برامج الأنشطة التربوية إنما هو خطوة هامة فى سبيل توفير الاطمئنان النفسى للطالب وذويه على السواء حتى لا يشعر بأنه فى مكان مغلق أو منعزل ولذلك يجب أن تتاح الفرصة للآباء والأمهات أن يدخلوا المدرسة فى أوقات معينة كى يتشاوروا أو يتدارسوا ما يقدم لأبنائهم من أنشطة ، أو ليتلقوا محاضرات أو يستمعوا ويستمتعوا ببرامج مختلفة من سائر ألوان الأنشطة والخدمات .

توصيات ومقترحات لتفعيل دور المشاركة المجتمعية فى تطوير الأنشطة المدرسية :

١- الاتجاه نحو إعادة صياغة بنية الأنشطة المدرسية مفهوماً ومضموناً وممارسة للتمحور حول المتعلم ، وليس حول النشاط نفسه ، لتقوم على

أساس مراعاة الميول والقدرات ، وعلى أساس من الارتباط العضوى بين التلميذ ببيئته مع القابلية للتطور المستمر ، والحركة والنمو ، واعتبار الأنشطة المدرسية نهجاً وسبيلا لتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية .

٢- العمل على الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية لمؤسسات المجتمع فى تنفيذ برامج متنوعة للأنشطة ، بما يفيد الطلاب ويكسبهم المهارات الحياتية ، ويهيئهم للمشاركة المستقبلية فى علميات الإنتاج والخدمات ، ومن ثم تنويع المعارف والمهارات بواسطة الأنشطة وتوثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع .

٣- توعية المجتمع بكافة مؤسساته وهيئاته وأيضاً أفراده بأهمية التعاون الإيجابى مع مسئولى الأنشطة وإدارة المدرسة لإعداد وتنفيذ خطط وبرامج لرعاية الطلاب جسمياً وعقلياً واجتماعيا ونفسيا وغير ذلك . ويمكن أن تتم هذه التوعية عن طريق الندوات والمحاضرات التى تعقدها المدرسة فى هذا الشأن ، وعن طريق وسائل الإعلام سواء المرئى أو المسموع أو المرئى المسموع ... وما إلى ذلك .

٤- اتخاذ الوسائل والتدابير المناسبة لتشجيع الأباء وأولياء الأمور وقيادات المجتمع المحلى على حضور الحفلات والاجتماعات والمسابقات التى تنظمها المدرسة ، وتجنب جمع التبرعات منهم أثناء ذلك .

٥- على المسئولين عن برامج النشاط بالمدرسة أن يستفيدوا من أولياء أمور التلاميذ ومن مصادر وخبرات ، ومن مرافق المجتمع وموارده ، وفى سبيل تحقيق ذلك يمكن إنشاء ما يسمى بـــ (سجل القادة والمؤسسات)

يدون فيه بيانات جميع أولياء الأمور، والقيادات المحلية فى مختلف النواحى سواء السياسية أو الاجتماعية أو المهنية أو الدينية وغير ذلك مما يمكن الاستعانة بهم واشراكهم فى برامج الأنشطة ، هذا بالإضافة إلى ما يجب تدوينه من بيانات بهذا السجل عن جميع الهيئات المؤسسات بالمجتمع المحلى سواء الحكومية أو غير الحكومية التى يمكن إشراكها والاستفادة من إمكاناتها وخدماتها فى تنفيذ برامج النشاط .

٦- ينشأ بكل مدرسة ما يمكن أن يسمى بـ (مجلس جماعات النشاط) يتم تشكيله من مشرفى الأنشطة بالمدرسة وبعض أفراد إدارتها بالإضافة إلى بعض ذوى الخبرة فى مجال الأنشطة وأيضاً بعض القيادات بالمنطقة المحيطة بالمدرسة مثل إمام المسجد أو مسئول الحى أو مأمور القسم أو غيرهم ممن يستطيعون تقديم خدمات للمدرسة والمجتمع المحيط بها يمكن توظيفها فى بعض برامج الأنشطة .

٧- أن تهتم أجهزة الإعلام بتوعية المجتمع بفوائد وأهمية الأنشطة التربوية لأبنائه ، وأنها ليست مضيعة للوقت كما يعتقد البعض / ويمكن فى هذا السياق إعداد مطبوعات يوضح بها نوعيات وخطط الأنشطة المدرسية،أهميتها وكيفية المشاركة فيها ، وتوزع هذه مطبوعات مجاناً لمن يرغب فى الحصول عليها .

٨- يجب أن تخطط الأنشطة المدرسية بحيث تكون مرتبطة بالحياة خارج المدرسة ، وتكون مكملة للخبرات المدرسية متمشية معها دون أدنى تعارض أو تناقض ، مع مراعاة ميول واهتمامات وحاجات وقدرات واستعدادات الطلاب .

المراجــــع

١- رسمى عبد الملك رسشتم ، شعبان حامد على : تخطيط عودة الأنشطة التربوية فى مرحلة التعليم قبل الجامعى ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢- عايده أبو غريب وآخرون : تقويم الأنشطة التربوية بالمرحلة الابتدائية" دراسة ميدانية " ، المركــــز القومى للبحـــــــــــوث التربوية والتنمية ، شـــــعبة بحـــــــوث الأنشطة التربوية، القاهرة، ١٩٩٧ .

٣- عبد السلام الحسينى كاشف ، عمرو رفعت عمر : واقع ومردود الأنشطة التربوية بالتعليم الثانوى العام ومردودها للطلاب المشاركين فيها ، "دراسة تقويمية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، شـــعبة بحوث الأنشطة التربوية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٤- عصام توفيق قمر : " أسباب عزوف طلاب الصف الأول الثانوى عن المشاركة فى ممارسة الأنشطة التربوية الحرة وسبل علاجها " ع٥ ، عالم التربية ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١ .

٥- فوزى السيد حسن قادوس : عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن ممــــــارسة النشاط الرياضى – دراسة مـــيدانية ، رسالة ماجستير ، لكلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٨ .

٦- محمد السيد حسونه : أهمية الأنشطة فى اثراء العملية التعليمية، صحيفة التربية، ع١، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢ .

٧- محمد حسن الحبشى وآخرون : واقع ومردود الأنشطة التربوية لتلاميذ المرحلة الإعدادية " دراسة ميدانية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث الأنشطة التربوية، القاهرة، ١٩٩٨ .

٨- هند محمد أحمد إبراهيم : "دراسة أسباب إحجام تلميذات المرحلة الثانوية عن النشاط الرياضى بمحافظة الشرقية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الرياضية للبنات جامعة الزقازيق ، ١٩٨٥.

ورقة بحثية مقدمة من

التعليم الثانوى العام فى مفترق الطرق

فإلى أين يتجه . ؟ !

إن قدرة الفرد على النقد الموضوعى إنما يعبر عن مــدى امتلاكــه : لشخصية مستقرة متزنة ، ولآليات عقلية رفيعة المستوى ، كما يعكس مــدى فهمه الواضح لظروف الأحداث وتداعياتها ، ومدى تمكنه من مواكبة ما يحدث على المستويين : المحلى والعالمى . فالنقد الموضوعى يشير بوضوح إلى كم ونوع نضج الفرد : العقلى والانفعالى والنفسى والاجتماعى والثقافى ، إذ على أساس هذا النقد يستطيع الفرد أن يضع حدوداً فاصلة بين العــام والخــاص ، وبين الآخر والذات ، وبين المادى والمعنوى ، وبين الفكر والفعل .

والسؤال : ما علاقة النقد الموضوعى بقضية تطوير التعليم ؟ !

إن النقد الموضوعى هو الخطوة الأولى فى طريق إصلاح التعليم ، لأنه عندما يدرك الفرد نواحى القوة ونواحى الوهن فــى مســئولياته، وعنــدما يعــرف الإنجازات الإيجابية التى حققها فى مقابل الأداءات السلبية التى فشل فيها، فإنه يستطيع أن يحدد [illegible] وضعيته وهويته وكينونته واتجاهاته وتوجهاته، وبذلك لا يلقى العبء كاملا على الآخرين، ويحاول أن يتنصل من مسئولياته بحجــج

(*) الأستاذ الدكتور مجدى عزيز إبراهيم كلية التربية بدمياط – جامعة المنصورة

واهية ،كأن يقول : " الظروف أقوى وأصعب من مواجهتها " وإنما يقر بحقيقة مهمة مفادها : " إن الفشل فى تحقيق الأهداف العامة يعود بالدرجة الأولى إلى فشله – أولاً – فى تحقيق أهدافه الخاصة ، أو فى تحقيق الأهداف العامة الجزئية " .

هذا من جهة ما ينبغى أن يقوم به الفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين أما مردودات النقد الموضوعى للأحداث التى يموج بها المجتمع ، فإنها تلقى الضوء وتركزه على تلك الأحداث ، فتظهر أدق تفصيلاتها واضحة جلية أمام العيان ، فيدركون توجهاتها مهما كانت خفية وغير واضحة ، فيبدأ الناس الكلام . وطالما بدأ اللغط حول أيه ظاهرة ، فلا يستطيع الرأى العام _ مهما كانت القوى التى تحاول أن تتحكم فيه لتوجهه نحو غايات ومقاصد بعينها – أن يغض البصر عن تلك الأحداث ، وخاصة إذا كانت حادة وشائكة ، وتمس حياة الناس ومستقبلهم .

ومن هنا ، نقول بدرجة كبيرة من الثقة ، أنه بسبب النقد الموضوعى لما وصلت إليه أحوال التعليم المتردية فى وقتنا الحالى ، يحاول المسئولون السياسيون تدارك تلك الأحوال ، كما تعظم شأنه عن طريق رفع الميزانيات والإمكانيات المخصصة للتعليم ، ويحاولون تشكيل لجان ولجان من أجل تطوير التعليم ، ويحاولون ... ويحاولون ... وعلى الرغم من كل تلك المحاولات ، فإن واقعنا التعليمى ما يزال يعانى ومخاضاً عظيما .

لقد قلنا فيما تقدم أن محاولات تطوير التعليم فشلت فى تحقيق أهدافها وأغراضها ، فعلى أى أساس أصدرنا هذا الحكم ؟! .

إذا نظرنا إلى أن المتعلم يمثل المردود النهائى للعملية التعليمية، نقول إن هذا المردود يعانى سنة بعد سنة من التدنى فى مستواه، للأسباب التاليه :

- من المفروض نظرياً أن يساعد التعليم المتعلم من مرحة المساندة إلى مرحلة التمكن، بحيث يكون للمتعلم رؤية عملية بعيدة المدى ، وأن يكون المتعلم مبدعاً ولديه تصميم والتزام ودرجة عاليه من الكفاءة والقدرة على المشاركة واتخاذ القرارات، وأن يشارك بفاعلية فى النواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
- ولكن المفروض ليس له وجود حقيقى بدرجة كبيرة ، لأن الشباب أصبح يشعر بنوع من الغربة بينه وبين مجتمعه المحيط به ، وهو ما أدى إلى إحساسهم بالظلم والقهر وعدم الانتماء ، لدرجة أن نسبة كبيرة لا يستهان بها تحاول جاهدة خارج البلاد .
- أيضاً ، من المفروض نظريا أن يسهم التعليم فى توفير المهارات الحياتية المختلفة لدى المتعلم، التى تمكنه من المشاركة المجتمعية، ومن قبول ثقافة التطوع كمنهج حياتى . هذا عن المفروض ، لكن الواقع الفعلى يشير – بقوة – إلى عدم منح الشباب الفرصة الكاملة للتحاور المباشر، الذى عن طريقه يمكن تحديد مشاركتهم الفعلية فى صيغة البرامج والسياسات التى ترفع من قدراتهم العلمية والعملية على السواء، والتى تبرز آراءهم المباشرة فى القضايا التى تهمهم لكل من يستمع لهم .

والسؤال : وماذا عن قضية تطوير التعليم الثانوى ؟

من المعروف أن التعليم الثانوى العام يمثل نقطة الانطلاق الأساسية لمواصلة الدراسة فى الكليات الجامعية والمعاهد العليا ، لذلك فإنه يحوز اهتماما منقطع النظير من قبل جميع قطاعات ومؤسسات المجتمع ، كما أن المثقفين والمتعلمين من جهه والأفراد العاديين من جهة أخرى تشغلهم قضية التعليم الثانوى العام .

وتقديراً لطبيعة التعليم الثانوى وفهما لأدواره المهمة والحيوية فى صياغة مستقبل الأمة وصناعته فإن القيادات السياسية والتربوية على السواء تعمل جاهدة على تطويره وتحديثه بما يواكب متطلبات العصر ، وبما يتوافق مع ظروف الزمان ويتعدى حدود المكان ، وبما يتماشى مع احتياجات التعليم الجامعى . ولذلك تعددت المؤتمرات التى ناقشت قضية التعليم الثانوى ، كما عقدت مؤتمرات قومية لوضع صياغة جديدة لشكل التعليم الثانوى ولتحديد معايير تطويره .

ونتيجة لم تقدم فقد تغير شكل شهادة إتمام التعليم الثانوى، فبدلا من الحصول على هذه الشهادة على أساس اجتياز الامتحان فى الصف الثالث فقط، أصبح اجتياز الامتحان فى الصفين الثانى والثالث هو شرط الحصول على شهادة إتمام التعليم الثانوى . أيضا ، تمت محاولة جادة لتطوير مناهج التعليم الثانوى شارك فيها البنك الدولى ، كما تمت محاولة أخرى لوضع معايير لتطوير التعليم فى جميع أبعاده (بما فى ذلك التعليم الثانوى) ، حيث شارك فى المحاولة الأخيرة قطاع عريض من أساتذة الجامعة التربويين والأكاديميين مع المسئولين الرسميين عن التعليم .

وبعد التغيير الوزارى الأخير ، بدأنا نسمع عن محاولة لوضع نظام جديد للثانوية العامة ، وبذلك شهدت السنوات الخمس الأخيرة تغييرات : النظام القديم، ثم نظام التحسين الذى استمر عاماً واحداً وألغى بعد الانفجار غير المسبوق فى درجات الطلاب لدرجة أن الطالب الحاصل على ٩٩% يعتبر فى عداد الطلاب الفاشلين، ثم جاء التغيير الثالث لتصبح الثانوية العامة مرحلتين، وأخيراً نحن على أعتاب نظام جديد للثانوية العامة .

وجدير بالذكر أظهرت نتائج الاستبيان الذى نشر بجريدة الأهرام فى ٨ يناير ٢٠٠٥ الدلالات التربوية المهمة التالية :

- الإجماع الكبير من أولياء الأمور (٩٩%) ، وخبراء التعليم (٩٥%) ، والطلاب (٩٠%) على عودة نظام الثانوية العامة إلى السنة الواحدة ، وفى هذا الشأن ، نقول : ما إمكانية تصحيح أخطاء سنين طويلة مضت منذ تطبيق نظام السنتين ؟ . من المتوقع ، عدم الاستجابة للنتائج التى تم الحصول عليها ، وخاصة أن المسئولين لم يستجيبوا من قبل للرأى العام الذى رفض تماماً فكرة تمديد المرحلة الابتدائية إلى ست سنوات بدلاً من خمس سنوات .

- مازالت تمثل الثانوية العامة شبحاً مخيفاً للأسرة المصرية بسبب استنزاف الدروس الخصوصية لإمكاناتها المادية ، وبسبب عدم انتظام الطلاب بالمدارس الثانوية . لقد أصبح الجميع يتفق على أنها بوضعها الحالى – ليست امتحاناً للطلاب فقط ، وإنما هى امتحان – أيضاً – للجميع ، إذ

تمس مستقبل الطالب والأسرة والمجتمع على السواء ، لأنها تغرس الانتماء أو النقمة ، وتمثل النجاح أو الفشل لشعب بأسره .

- يمكن الزعم بأن التطوير المزعوم يدور فى حلقة مفرغة ، حيث يقر (٩٥%) من خبراء التعليم أن مشاريع التطوير لم تحقق أهدافها، كما يرى (٩٠%) من الطلاب وأولياء الأمور أن محاولات التطوير تقف فى مكانها ، ولم تتحرك قيد أنملة، وأنها قابعة ساكنة دون أن نتحرك ولو خطوة واحدة للأمام، ولذلك، تطالب القيادات التعليمية ممثلة فى نقابة المعلمين بتعديلات فى نظام الثانوية العام الجديد، والعودة لنظام امتحان السنة الواحدة على فصلين دراسيين، على أن يكون نصف المواد إجبارياً على جميع الطلاب والنصف الأخر اختيارى للتأهيل للقبول بالجامعات .

- على الرغم من أن المناهج الحالية ضعيفة وتعتمد على الحفظ والتلقين وتحتاج إلى تطوير حقيقى ، فإن هناك مطالبة ملحة بزيادة المواد الاختيارية وتنوعها فى نظام الثانوية العامة الجديد ، لإتاحة الفرص للقبول بالكليات الجامعية المختلفة ، ولكن تلك المطالبة لم تقدم الدعائم التى على أساسها ينبغى زيادة المواد الاختيارية ، كما تبرز المنطلقات الحقيقية وراء الزيادة المطلوبة .

- لقد اختلطت وتداخلت أوراق مشروع نظام الثانوية العام الجديد، فالتعديلات المتتالية تستوجب إعادة نظر وترتيب الأوراق من جديد، وخاصة فى وجود خلافات حادة وأساسية بين المؤسسات المعنية بقضية التعليم ، إذ أن النقاط الأساسية والجوهرية فى ذلك المشروع لم تحسم بعد، كما أن المشروع لم تحسم بعد، كما أن المشروع لم يقدم انطباعاً

قوياً بأنه حاز الرضا والقبول من الجميع، لأنه فـي أساسـه لـم يحـظ بالدراسة الكافية والمطلوبة قبل إعلانه، لتدارك مشكلات صعبة وشائكة ، مثل : الكثافة غير المقبولة أو المعقولة فى الفصول الدراسية ، والـنقص الواضح فى أعداد المعلمين المؤهلين ممن يمكنهم تحمل مسئولية التدريس وفق نظام الثانوية العام الجديد ، وتدنى مستوى المعامل المدرسية وأحياناً عدم وجودها أساساً ، وهبوط مستوى الكتاب المدرسى من حيث محتواه وإخراجه وتخلفه عن ملاحقة المستجدات العلمية والمستحدثات التقنيـة ، وكارثة الامتحانات شكلاً وموضوعاً بدءً من ورقة الأسئلة ومروراً بعملية التصحيح وانتهاءً بإعلان النتائج .

إن التعليم الثانوى فى مفترق الطرق ، ولكن من الصعب بمكانـة تحديـد الطريق الذى سوف يتجه إليه ، إذ أن التخبط فى اتخـاذ القـرارات أو عـدم الاتفاق عليها ، يمثلان سمة غالبة ، وذلك يظهر واضحاً جلياً فى الآتى :

- بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٢ ، نشر الخبر : " تأجيل عرض نظـام الثانويـة العامة الجديد على مجلس الوزراء ، بدء تنفيذ النظام الجديد عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ . إعلان المواد المؤهلة للقبول بالجامعات قبل تطبيق النظام الجديد " ، كما نشر الخبر : " الهروب من القسم العلمى إلـى الأدبـى مـازال مستمراً – طرق التدريس التقليدية والمنهج من أسباب البعد عن دراسـة الفيزياء والكيمياء " ، وبتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٢ ، نشر الخبـر : " وزيـر التعليم : تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة دون العرض على مجلـس الشعب " ، كما نشر الخبر : " شكاوى الامتحانات صداع بدون عـلاج ! .. إذا كانت التغييرات الجذرية تحتاج وقتاً ، يمكن البدء تـدريجياً ومـن

الآن ... ضرورة التركيز على مهارات استخدام اللغة والقراءة الناقدة " . ولا تعليق .

- بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٩ ، نشر الخبر : " فى مؤتمر نقابة المعلمين حول الثانوية العامة : قرارات المؤتمر واستبيان الأهرام التعليمى يطالبان بضرورة العودة إلى نظام السنة الواحدة " ، كما نشر الخبر : " نقابة المعلمين تطالب بتعديلات فى نظام الثانوية العامة الجديد ... العودة لنظام امتحان السنة الواحدة على فصلين دراسيين .. نصف المواد إجبارى على جميع الطلاب والنصف الآخر اختيارى للتأهيل للقبول بالجامعات " . وفى تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٦ ، نشر الخبر : " التعديلات المقترحة على النظام الجديد للثانوية العامة : المجموعة الوزارية تحدد تفاصيل مواد ونظام الثانوية العامة " . وفى تاريخ ٢٠٠٥/٤/٩ ، نشر الخبر : لجنة التعليم بالحزب الوطنى تطلب : تأجيل تنفيذ مشروع الثانوية العامة الجديد .. إجراءات مهمة قبل تطبيق النظام الجديد تتضمن : (١) تطوير المناهج الدراسية ، (٢) تحديث الامتحانات شكلاً وموضوعاً ، (٣) برنامج واضح لتنمية مهارات معلمى المرحلة الثانوية ، (٤) تخفيض الكثافة الطلابية فى الفصول الدراسية ، (٥) تحقيق الإصلاح الإدارى للمدارس الثانوية ، (٦) توفير المعلم القادر على تدريس المقررات الجديدة " . وفى تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٦ ، نشر الخبر : " خطة لتطوير المناهج وتوفير المعلمين وتأهيلهم قبل تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة ثلاثة أسس تحدد خطة تطوير التعليم الثانوى (تقديم حلول لمشكلة الدروس الخصوصية ، شمولية خطة التطوير ، التوافق مع سياسات الحزب الوطنى لتطوير التعليم) " ، ولا تعليق .

والحقيقة ، إن نظام الثانوية العامة الجديد لمن يحل أبداً معضلات ومشكلات التعليم الثانوى ، وأنه يمثل مجرد محطة أو وقفة فى سلسلة طويلة من محاولات سابقة ادعت بأنها تسعى وتعمل باجتهاد من أجل تطوير التعليم بعامة ، وتطوير التعليم الثانوى بخاصة ، فعلى سبيل المثال ، أين ذهبت محاولة تطوير مناهج التعليم الثانوى العام التى قامت بها وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع البنك الدولى ، منذ حوالى ثلاث سنوات مضت ؟! وأيضاً ، أين ذهبت محاولة وضع معايير ومستويات لتطوير التعليم التى قامت بها وزارة التربية والتعليم ، من حوالى سنتين ؟! .

ولا نغالى فى القول إذا قلنا إن المحاولات السابقة العديدة ارتبطت بأشخاص ، ولم ترتبط بسياسة تربوية عامة ، ولذلك ظهرت باهتة وشاحبة وتأثيراتها سلبية فى مجملها ، وكانت السبب فى تقهقر التعليم خطوات وخطوات للخلف ، وكأن شعارها : " للخلف در " ، أو كأن هدفها : " لنجعل من التعليم حقل تجارب لعل وعسى " .

والسؤال المهم والأخير فى هذا الموضوع الحيوى ، هو : هل يقصد الكاتب قفل باب الاجتهاد بالنسبة لقضية تطوير التعليم الثانوى العام ؟!

هذا غير صحيح ، ولم يخطر على بالنا – أبدا – من قريب أو بعيد ، لأن الحياة الفاعلة فى تفاعلاتها الرائعة ، إنما تعكس عمليات اجتهاد متواصلة ومستمرة، كما أن منهجيتنا الذاتية تعتمد على العمل الدؤوب دون كلل أو ملل. وعليه ، فإن باب الاجتهاد فى قضية تطوير التعليم الثانوى العام ، يجب أن يظل مفتوحاً وقائماً ، فى ظل سياسة عامة ، لا تحكمها أو تتحكم فيها رؤى

وآراء أشخاص معينين ، على أن يراعى فى تحقيق هذه السياسة المصلحة العامة، ودون تكوين لجان متعددة ينبثق منها لجان أخرى فرعية، فتتوه أهداف التطوير فى الطريق ، أو تتشوه ملامحها ، كما ظهر ذلك واضحاً جلياً بين ثنايا الحديث السابق .

تطوير التعليم الثانوى العام مهم ومهم جداً ، على أن يراعى ارتباطه بسياسة المؤسسات التعليمية ومقاصدها ، على أن يتم مناقشة تلك السياسة فى وجود المسئولين عن التعليم لتوفير الإمكانات اللازمة – سواء أكانت بشرية أم مادية – لتحقيق التطوير المنشود .

وعليه، يتمثل دور المسئولين التربويين فى طرح الرؤى والتوجهات التى تنبثق من الرؤى العامة لفلسفة المجتمع وأهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مع إبداء آرائهم دون فرضها قهراً أو قسراً ، وتترك المسئولية كاملة للجان عمل متخصصة ومتفرغة وقليلة العدد ، حتى لا تتضارب الاختصاصات وتتعارض المصالح وفقاً لقوة وهيمنة وسيطرة أعضاء تلك اللجان .

المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم
مفهومها – أهميتها – أهدافها – أنماطها – مجالاتها – معوقاتها – أساليب تفعيلها – معايير تحقيقها(*)

مع بداية الألفية الثالثة وأمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة تحددت ملامح بيئة اقتصادية وسياسية عالمية تختلف فى بعض الخصائص عن تلك التى سادت منذ الحرب العالمية الثانية . وتستلزم مواجهة تحدياتها بكل ما تحمله من وعود تفرض العمل بجدية من أجل نظام تعليمى يحقق الجودة ويستوعب جميع الطلاب ويمنحهم فرصة الحصول على خبرات تعليمية تلبى احتياجاتهم الآنية والمستقبلية لدفع عملية التنمية، حيث صار التعليم هو جوهر عملية التنمية وقاطرة التقدم والقاعدة التى ترتكز عليها مقومات الأمن القومى وأن نكون أولا نكون .

لقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢وكنتيجة حتمية لما تحملته وما دفعته من فواتير حروب أربعة خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة وألف مليار خسائر غير مباشرة وكان لكل هذا آثار وخيمة على الاقتصاد القومى والتى أدت إلى تدنى الخدمات بشكل واضح انعكس على موارد واستثمارات التعليم ومن ثم حدوث أزمة يمر بها التعليم فى مصر تنعكس على المدرسة والمعلم والتلميذ والمنهج

(*) إعداد : أ.د. محمد السيد حسونة

ورغم أنها تنهك الدولة وإمكانات الأسرة إلا أن المحصلة النهائية ضعيفة متواضعة .

إن تطوير التعليم والخروج به من أزمته الراهنة هو انعكاس لرغبة قومية وطالما أن هناك اتفاقا لدى الرأى العام أن التعليم هو الأمن القومى لمصر ومن ثم فلا يمكن أن ينفرد به فرد أو وزير أو وزارة ولكنها مسئولية قومية يجب أن يتحملها الجميع ويشارك فيها جميع فئات المجتمع ومؤسساته .

مفهوم المشاركة

لقد تعددت مفاهيم المشاركة – فى حد ذاتها – إلا أن معظمها ارتبط بالتخطيط والتنمية والتركيز على الإنسان باعتباره أداة المشاركة والتى امتدت لتشمل الاشتراك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولقد عرف البعض المشاركة بأنها إسهام المواطنين تطوعا فى أعمال التنمية سواء أكان ذلك بالفكر والرأى أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك وعرفها البعض بأنها تعبير عن إرادة شعبية إيجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات الوثيقة الصلة بحياتهم أو بأنها مشاركة جماعية لا مجال فيها للتسلط الفردى أو الرأى المفروض من أعلى بل هى ديمقراطية حرة الإرادة أصيلة التفكير بدأتها الجماهير تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة ورقابة .

وفيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية فى التعليم يمكن القول بأنها المساهمة الإيجابية التطوعية الفعالة من المواطنين أفرادا وجماعات ومؤسسات وتنظيمات والتى لا تستهدف مكاسب مالية للمساعدة على نجاح العملية التعليمية

وتصحيح مسارها وتحقيق الأهداف القومية للتعليم والمشاركة فى بناء مجتمع المعرفة وإثراء منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها .

وتتجلى أهمية المشاركة المجتمعية فيما يلى :

١- أنها حق إنسانى أكدته وتؤكده المواثيق والدساتير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان .

٢- تؤكد المشاركة على أن للإنسان الحق فى المشاركة فى قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأى وتقديم المعونة للآخرين ومن ثم فهى مبدأ إنسانى وديمقراطى .

٣- تنمى المشاركة الشعور القومى والانتماء وتقضى على مظاهر السلبية وتعطى الفرصة للمواطن لكى يباشر حقه فى صنع القرار المتعلق به وبمجتمعه .

٤- تعد المشاركة تطبيقا عمليا لمسئولية اجتماعية من جانب الفرد عن نفسه وعن الآخرين ويشاورهم فى كل ما يهمهم ويسهم معهم فكريا وماليا وفنيا بجهد تطوعى لحل قضايا المجتمع .

٥- إن المشاركة تصبح أداة لتحفيز الجماهير على المساهمة الاجتماعية فى دفع حركة التنمية فى المجتمع ودعم الجهود الحكومية .

٦- إن المشاركة فى حقل التعليم تصبح لازمة لتحقيق ديمقراطية التعليم، تلك الديمقراطية التى تزيد اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم وتؤكد

الشعور بالمسئولية تجاهه وتحرك الطاقات البشرية لزيادة فعالية النظام التعليمى وتحقيق الجودة التعليمية .

ومن هذا المنطلق يصبح من المستحيل الفصل بين المشاركة المجتمعية والعملية التعليمية. فالعملية التعليمية لا تصبح فعالة إلا بقدر ما يشعر الشعب بالحاجة إليها وبالتالى فإن أهمية المشاركة الشعبية التطوعية تتجاوز العمل أو الممارسة السياسية المحدودة لتصبح فى جوهرها تربية قومية لأفراد المجتمع .

أهداف المشاركة المجتمعية

تتمثل هذه الأهداف على وجه الإجمال فيما يلى :

١- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية فيتقبلون القرارات التى يشاركون فى وضعها .. علاوة على أن المشاركة تعمل – من خلال العون الذاتى – على تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية والتطوير فى حالة عدم قدرة الدولة وحدها على توفير الخدمات المحلية .

٢- من خلال المشاركة المجتمعية يدرك المواطنون قيمة المال العام والحرص عليه من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة مع التنمية الاقتصادية .

٣- تهدف المشاركة المجتمعية أيضا إلى ترشيد السياسات والقرارات نتيجة لإلمام المواطنين بظروف البيئة والمجتمع بالإضافة إلى الإسراع فى إحداث التغيرات السلوكية نتيجة اختيار الأساليب المناسبة التى يقررها المواطنون أنفسهم .

٤- تؤدى المشاركة المجتمعية التطوعية إلى تقليل عبء التكلفة الباهظة التى يتحملها المجتمع.

أنماط المشاركة:

وللمشاركة المجتمعية نمطان رئيسان هما :

العمل الفردي :

ويقوم به المواطن العادى متطوعا من أجل النهوض بالمدرسة التى تقع فى الحى الذى يسكنه وتحسين التعليم وتطويره بالتبرع بالمال أو بالجهد أو القيام بالبحث والدراسة من أجل تطوير التعليم وتحسينه .

المشاركة الجماعية المنظمة :

إذا كانت المبادرات الفردية للمشاركة المجتمعية محدودة فإن المشاركة الجماعية المنظمة يكون عائدها على التعليم أكبر وأوسع مدى ، وهناك الكثير من ألوان المشاركة الجماعية المنظمة منها على سبيل المثال :

- الوحدات والمجالس المحلية بشتى مستوياتها .
- الجمعيات الأهلية .
- الجمعيات التعاونية الخيرية .
- الأحزاب السياسية .
- النقابات المهنية والعمالية .
- النوادى الرياضية والاجتماعية والثقافية .

- مؤسسات التنمية الشعبية كتنظيمات المرأة والشباب والاتحادات الطلابية .

مجالات المشاركة المجتمعية :

يمكن تناول المجالات التى يساهم فيها المواطنون بجهودهم ومشاركتهم على النحو التالى:

١- المشاركة فى إنشاء المدارس المجانية أو المتميزة أو الخاصة بمصروفات وذلك فى مختلف المراحل دور الحضانة ورياض الأطفال، الابتدائية، الإعدادية ، الثانوية العامة والفنية كل هذا لمواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم والمساهمة فى خفض كثافة الفصول والحد من تعدد الفترات الدراسية .

٢- المشاركة فى توجيه وإرشاد الطلاب وذلك من خلال تقديم التبرعات العينية للطلاب المحتاجين وتقديم الرعاية الصحية للطلاب المرضى أو تقديم المساعدات المالية وحوافز عينية للمتفوقين أو المشاركة فى التدريس بمجموعات التقوية أو حل مشكلات الهروب والتسرب أو رعاية النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى .

٣- المشاركة فى خدمة المجتمع المدرسى :

وذلك من خلال بناء فصول جديدة تحتاجها المدرسة أو صيانة المبانى المدرسية وترميمها ومتابعة نظافة المبنى المدرسى أو المساهمة فى تأثيث مكتبة المدرسة وإمداد المدرسة ببعض قطع الأثاث أو أجهزة

الكمبيوتر ووسائل العرض والأجهزة التعليمية أو التبرع بقطعة أرض للبناء ... الخ .

٤- المشاركة فى خدمة بيئة المدرسة :

وتتم من خلال الاستفادة من المدرسة كنادى للحى وممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية وتوظيف الطلاب فى الأعمال الموسمية خلال العطلات بمكافآت رمزية وحوافز عينية .

معوقات المشاركة المجتمعية من خلال الأدبيات تتمثل فيما يلى :

تشير معظم الأدبيات فى العلوم الإنسانية على أن هناك العديد من المعوقات تحول دون المشاركة المجتمعية سواء الفردية أو الجماعية بالكفاءة المرجوة، ويمكن الإشارة إلى تلك المعوقات على النحو التالى :

١- أن المشاركة المجتمعية فى بعض الأعمال التعليمية مثل مجموعات التقوية تحتاج لأفراد متخصصين وفى الغالب يكونوا غير متوفرين وليس لديهم الوقت للمشاركة.

٢- عدم الترحيب بأولياء الأمور من جانب العديد من المعلمين فى المدرسة .

٣- الظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة تدفع الأفراد إلى العمل الإضافى لسد الحاجة من ضروريات الحياة مما يؤدى إلى الإحجام عن العمل التطوعى .

٤- الاعتقاد بأن التعليم واجب الدولة فقط وعليها وحدها مسئولية التخطيط والتنفيذ والتمويل.

٥- الاعتقاد بأن تأثير الجهود الذاتية ضئيل بالنسبة لحجم الإنفاق الضخم على التعليم.

٦- ضعف قنوات الاتصال بين المدرسة وأهالى المجتمع المحلى لشعور إدارة المدرسة بتدخل أولياء الأمور فى شئونها .

٧- الاعتقاد فى أن التبرعات لا يتم إنفاقها فى مكانها الصحيح .

العوامل التى تساعد على تدعيم المشاركة المجتمعية فى التعليم :

- حسن استقبال المدرسة للأهالى ودعوتهم للمشاركة فى الأنشطة فى المناسبات الوطنية والدينية والحفلات والمصارحة فى عرض المشاكل وتبادل الآراء من أجل الصالح العام للتلاميذ وتحقيق الأهداف التربوية.
- وضع أسماء من يتبرعون بجهودهم فى قوائم شرف بالمدارس والإدارات التعليمية والمديريات وديوان عام الوزارة لتكون حافزا للمزيد من المشاركة .
- الإعلام الجيد المرئى والمسموع والمقروء لمن يدعمون العمل التطوعى فى التعليم .
- ضم المتميزين فى العطاء والمشاركة ماليا وعينيا إلى قوائم المحتفى بهم فى عيد العلم .

- توزيع بعض المسئوليات بين المدرسة والأهالى فى غير أوقات العمل الأصلية .
- تفعيل دور التنظيمات المدرسية والشعبية فى مجال التعليم على النحو الوارد فى القرارات الوزارية المنظمة لذلك .

من كل ما سبق وإيمانا من وزارة التربية والتعليم بأهمية المشاركة المجتمعية تضمنت وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر تحديد مستويات معيارية للمشاركة بين المدرسة والمجتمع وتتناول إسهام المدرسة فى المجتمع، ودعم المجتمع للمدرسة والجوانب المختلفة للإعلام التربوى .

وقامت لجنة المشاركة المجتمعية بوضع معايير للشراكة مع الأسرة، خدمة المجتمع ، تعبئة موارد المجتمع المحلى ، العمل التطوعى ، العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع .

وتمثلت هذه المعايير تفصيلا فيما يلى :

فيما يتعلق بالشراكة مع الأسرة (أولياء الأمور)

١- مشاركة أولياء الأمور فى صنع القرار التربوى وإسهامهم بشكل فعال فى رسم رؤية المدرسة المستقبلية وتنفيذ برامجها المختلفة .

٢- تيسير سبل اتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالعاملين فى المدرسة.

٣- الإعلام الكافى لأولياء الأمور بالعمليات التربوية التى تتم فى المدرسة.

٤- تحسين المشاركة المجتمعية لأداء التلاميذ سواء فى مجال الإنجاز الأكاديمى أو الانضباط السلوكى .

٥- تعبير أولياء الأمور عن آرائهم فى الخدمة التعليمية المقدمة لأبنائهم .

وفيما يتعلق بخدمة المجتمع :

١- دراسة احتياجات المجتمع من قبل المدرسة ووضع خطط المشاركة وتقويمها .

٢- استخدام مبانى وموارد المدرسة فى تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية .

٣- مشاركة المدرسة فى تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية فى المجتمع المحلى .

وفيما يتعلق بتعبئة موارد المجتمع المحلى :

١- استخدام المدرسة للموارد المتاحة لتنفيذ برامجها التربوية .

٢- تقديم المجتمع المحلى والشركات ورجال الأعمال الدعم المادى للمؤسسات التعليمية والمدارس .

فيما يتعلق بالعمل التطوعى :

١- تنفيذ برامج ترويج العمل التطوعى داخل المدرسة وخارجها .

٢- وجود برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة فى مشروعات المدرسة .

٣- توفر آليات لتنظيم تطوع أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم أنشطة المدرسة التربوية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالعلاقات والاتصال بالمجتمع :

١- تبنى المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع التواصل بين جميع العاملين .

٢- قيام الإدارة التعليمية بشكل دورى بالاتصال بالقطاعات المختلفة فى المجتمع .

٣- تبنى المؤسسة التعليمية استراتيجيات، وخطط وصياغة إجراءات تشجع وتضمن التواصل مع وسائل الإعلام بما يحقق الشفافية فى أدائها .

وبعد : نأمل أن نكون قد ألقينا الضوء على المشاركة وأهميتها فى تطوير العملية التعليمية.

والله المستعان ومنه التوفيق ،،،

الشراكة المجتمعية فى إثراء المعرفة لتحسين التعليم (*)

"نموذج مقترح"

تقديم – الشراكة المجتمعية

هناك عدة مسميات (Partnership) قد يعنى شركة أو شراكة لذا يوجد أكثر من تعريف لهذا المفهوم فعلى سبيل المثال نرى أن الشراكة فى القانون الإنجليزى تعنى أنه توجد علاقة بين شخصيه أو أكثر لإدارة عمل تجارى (شركة مساهمة) أو بين هيئة تطوعيه من الشركاء (الهيئات التطوعية النوادى – المنتديات العلمية) .

وهناك من يعرفها بأنها عقد يشترك فيه شخصان من أو أكثر ويتفقان على حجم العمل ومقدار النفقات التى يتحملها كل منهما فى شركة تجارية وفقاً لاتفاق الشراكة المكتوب بينهم(١١) .

والشراكة مفهوم انتشر فى السنوات الأخيرة خاصة فى المؤتمرات الكبرى التى عقدتها الأمم المتحدة فى العقد الأخير مثل مؤتمر البيئة والتنمية عام (١٩٢٢) والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان عام (١٩٩٣) ، ومؤتمر السكان والتنمية عام (١٩٩٤) ، ومؤتمر القمة الاجتماعية عام (١٩٩٥) ،

(*) إعداد : د/ محمد خيرى محمودأستاذ باحث مساعد بشعبة بحوث تطوير المناهج – المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية- قسم بناء وتصميم المناهج

ومؤتمر المرأة العالمى عام (١٩٩٦) ، ومؤتمر المنظمـــــات غير الحكومية (١٩٩٨) ، ومع تكرار استخدام مصطلح الشـــراكة (Partner Ship) كـــان التفكير عالمياً حول أطراف هذه الشراكة ومتطلباتها وشروطها حيث تعد هـــذه المؤتمرات نقطة تحول لأنها انطلقت من فرضية ترى أن مشـــكلات الإنســـان المعاصر تجاوزت إطار الحكومات لكى تصل إلى نوع مـــن الشـــراكة بـــين حكومات الدول بعضها وبعض أو بين الجهود الحكومية والمجتمعية حتى قـــال البعض أن المجتمع الحديث يرتكز على ثلاثة أعمـــدة الحكومـــة والاقتصـــاد والأطراف الفاعلة فى المجتمع ومؤسساته المختلفة فـــدور المجتمـــع أصـــبح جوهرياً وأصبحت شراكة المجتمع أساس عمليات التنمية ولقد نجحـــت هـــذه المؤتمرات فى ربط الأمم كشركاء فى عالم واحد من خلال عقد اجتماعى ومن بين ما أسفرت عنه مجموعة المؤتمرات التى نظمتها الأمـــم المتحـــدة بعـــض الاقتناعات المهمة الواجب تأكيدها بشأن الشراكة ٠

وقد نشأت الشراكة فى التعليم بمصر منذ (١٨٨٣) عندما أنشئت مجالس المديريات وكانت تهدف إلى معاونة وزارة التربية والتعليم من حيث الإنفـــاق على التعليم – نشره بين الشعب ٠ وتجلى ذلك فى إعاقـــة الكتاتيـــب الأهليـــة والمدارس الإلزامية وظل هكذا حتى عام (١٩٤٤) حيث تقرر مجانية التعلـــيم وتوحيد التعليم فى المرحلة الأولى (١٩٥١) والتى ضم ما كانت تديره مجالس المديريات من مدارس وتنفق عليه إلا أنه مع فى عام (١٩٦٠) صدر قـــانون الإدارة المحلية ٠

والذى أعطى لمجلس المحافظة ، ومجلس المدينه أو القريـــة دور فـــى الإشراف على التعليم الثانوى إلا أن الوضع كان غير مستقر حتى عـــــــام

(١٩٧٩) وصدور قانون الحكم المحلى وتعديلاته عام (١٩٨١) والذى نص على المسئولية المشتركة للسلطات المركزية والمحلية فى إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية .

إلا أنه كما يقول مصطفى سويف[٧] أن صلاحيات ومسئوليات المديريات التعليمية والإدارات التابعة لها بالمحافظات ظلت غير واضحة أو محددة مما أدى إلى تباين التنفيذ على مستوى المحافظات وإحجام عدد كبير من المسئولين عن إدارة التعليم بالمحافظات وعدم مباشرة السلطات التى تخولها لهم اللامركزية والاعتماد على ما يلى من السلطة المركزية .

الفرق بين الشراكة والمشاركة :

يتفقان فى أنهما قائمتان على الإسهامات والمبادرات الطولية .

إلا أن المشاركة لا تحمل جانب الالتزام مثلما فى الشراكة ولذلك فلا يترتب عليها أى مسئولية .

ويعرف حسونه[٩] المشاركة الشعبية فى التعليم بأنها المساهمة الإيجابية التطوعية الفعالة من المواطنين أفرادا وجماعات ومؤسسات وتنظيمات والتى تستهدف مطالب مالية للمساعدة على نجاح العملية التعليمية وتصحيح مسارها وتحقيق الأهداف القومية للتعليم والمشاركة فى بناء مجتمع المعرفة وإثراء منهج التعليم داخل المدرسة وخارجها .

وتعرف نادية عبد المنعم[١٠] الشراكة التعليمية بأنها اتفاق بين الجهود التعليمية وبين مؤسسات المجتمع المصرى وأطرافه الفاعلة المعنية بشئون التعليم الثانوى للتعاون المشترك فى إعادة بناء نظام التعليم الثانوى وتقوية

آليات الفعل فيه من خلال مشروعات مشتركة تنسق وتحقق جودته والالتـزام بتنفيذ ما يسفر عنه الاتفاق طبقاً للقواعد المتفق عليها ٠

وبصفة خاصة فى التعليم " هى مشاركة جميع فئـات المجتمـع علـى اختلاف أنماطه (مؤسسات ، هيئات ، منظمـات ، أحـزاب ، ٠٠٠) فكريـا ومادياً من خلال إستراتيجية مدروسة تهدف لجودة وتحسين التعلـيم وزيـادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية لتدعيم القدرات الإبداعية للتلاميـذ وتنمية قيم الانتماء و المواطنة وقيم التقدم " ٠

مما سبق هناك تعريفات عديدة لمفهوم الشراكة المجتمعية إلا أنها جميعاً تلتقى فى المضمون فهى ترتبط بالتخطيط والتنمية سواء كانت المشاركة هـذه بالفكر أو بالعمل أو بالتمويل نتيجة لإرادة شعبية إيجابية تهدف لتعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والتحديات التى تتعلق بحياتهم فى شتى المجالات سياسـية ، اقتصادية ،اجتماعية ٠ كما أنها جميعاً تركـز علـى الإنسـان باعتبـاره أداة المشاركة ٠

ويرى الباحث أن الشراكة المجتمعية بصفة عامة تتأتى من خلال التعبير التالى :

" أنه لمواجهة المشكلات والتحديات سواء على المسـتوى المحلـى أو الإقليمى أو العالمى لابد من مشاركة جميع مؤسسات وفئات المجتمـع علـى اختلاف طوائفها سواء بالفكر أو الدعم المادى من خـلال علاقـة مجتمعيـه واضحة ومدروسة تضمن التفاعل الأصيل والمستمر لدعم ومسـاندة عمليـة التنمية والتقدم "

ومما سبق يعرفها الباحث فى دراسته هذه بأنهـا المشـاركة الفكريـة والمادية فى جوانب العملية التعليمية ومناقشتها وتقويمها بصفة دورية فى ضوء الاتجاهات الحديثة والمستقبلية .

المعرفة :

هى ذلك القدر الهائل من المعارف والمعلومـات والأفكـار والفلسـفات والثقافات والبحوث فى مختلف ميادين المعرفة والمتنوعة والمتباينة على مدى اتساع وتنوع مجالات المعرفة التى يهتم بها المفكرون والعلمـاء والمبـدعون وهى نتاج عوامل كثيرة ومتشابكة تتداخل معا وتتفاعل لتحديد معالم الطريـق الخاص الذى يسلكه أى طالب للمعرفة والتى تتطلب وجود منظومة من القـيم الاجتماعية التى تتلاءم معها وتفسرها وتبررها وتعطيها الدعم المطلوب كواقع قائم بالفعل ولابد أن تكون هذه القيم منسجمة مع الأخلاقيات الجديـدة والتـى تأخـذ بمتطلبات المعلم ومناهجه وأساليب التفكير العقلانى البعيد الذى يـتحكم فى التقدم .

فالمعرفة البشرية تتضاعف مرة كل عشر سـنوات وقـد خلـق العقـد الماضى معرفة علمية أكثر مما خلفه التاريخ البشرى بأكمله وتتضاعف قـدرة الكمبيوتر كل ثمانية عشر شهراً أما قدرة الإنترنت فهى تتضاعف مرة كل عام وفى كل يوم تقريباً تبشرنا العناوين الرئيسية للصحف بتطورات جديـدة فـى مجالات الكمبيوتر والاتصالات والتكنولوجيا واستكشاف الفضاء .

وسيكون لتسارع العلم والتكنولوجيا فى القرن الحادى والعشرين تأثيرات واسعة حتما فى ثروة الأمم ومستوى معيشتها حيث تنبأ العلماء بانفجـار لـم يسبق له مثيل فى النشاط العلمى من الآن وحتى العـام (٢٠٢٠) وكـل هـذا

سيؤثر يوماً تأثيراً كاملاً فى المجتمع الحديث ويؤدى إلى حضارة كونية أين نحن من كل ذلك ؟

فالمعرفة ليست مجرد نتاج للتقدم فحسب بل هى وسيله لإحداثه باستيعابها الذى يمكن من إمكانيات التغير فى المنتجات والخدمات والإدارة ،

حيث أن الاستيعاب يعد وسيله منظومية لإدارة وتسيير التغيير الذى يؤدى بالضرورة إلى ممارسات واستراتيجيات ووسائل كفيلة للتخلص من العيوب والعقبات والانتقال بالمجتمع إلى التقدم والقدرة على المنافسة ومواجهة التحديات والقضايا على كافة المستويات والمجالات ،

وخاصة وأن العالم الآن قد توصل إلى معارف متقدمة ودقيقة أدت إلى التوصل إلى درجات عالية من التقنية (Certainty) وبلوغ مستويات جديدة من اللايقينية (Uncertainty) و أذكر على سبيل المثال لا الحصر التطور فى مجال البيوتكنولوجيا (التكنولوجيا الحيوية) والتى كان لها انعكاساتها الاقتصادية والتجارية العالمية بصورة مباشرة وهذا يجعلنا فى حاجة ضرورية للإعداد للمستقبل بشرط أن نجيد قراءة الواقع فى ضوء آفاق التطور العلمى ،

ولا يتأتى ذلك إلى من خلال عدة نقاط نذكر منها ،

- الاهتمام بالدراسات العلمية وفهم تطور العلم و المعرفة وسياسات العلم والتكنولوجيا والمتغيرات الهيكلية والسوسيولوجية فى الإنتاج الصناعى واقتصادياته وحصر الركائز المعرفية المتاحة ،
- استدراك متطلبات المستقبل حتى لا تنعدم فرص التقدم ،

- التخطيط المحكم الجيد من أجل التوصل إلى الركائز الأساسية للمعـــارف والتقنيات اللازمة ،
- التجهيز العلمى والتعليمى والتربوى من الآن لمرحلة ستكون فيها المعرفة هى الإنتاج والإنتاج هو المعرفة ،
- الاهتمام بالمعارف التقانيه ومناهجها والكمبيوتر وعلوم ونظم الحاسب ،، علوم المستقبل ،

إدارة المعرفة (العلاقة بين المعرفة والإدارة)

تعد إدارة المعرفة من القضايا الرئيسية التى تواجه التعليم وليس التعلـــيم فحسب بل تواجه مجال التنمية والتقــــدم ،

ولقد مرت علاقة الإدارة بالمعرفة منذ نهاية القـــرن (١٩) وحتـــى الآن بثلاث مراحل ،

الأولى : بأن منتج المعرفة هو فى ذات الوقت مديرها ،

الثانيـة : تميزت بالاستفادة من التقدم العلمى فى علوم الحاسب والبيولوجيـــا والاتصال حتى انتقلت إلى مـــا يســـمى بالمزاوجـــة بـــين الإدارة والتكنولوجيا ،

الثالثـة : تميز عن المرحلتين السابقتين بأن تحولت من مجرد الاستفادة مـــن المعرفة إلى مستوى قومى بتحكم فيها وفى مســـارها وجغرافيتهـــا وظهور ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية والذى يعد مؤشر رئيسى على التحول إلى معرفة إدارة المعرفة ،

وظهر ما يسمى بالشركات عابرة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وخصخصة البحث العلمى وغير ذلك من مصطلحات يعرضها على المتتبع لقائمة الجات التى تزعمتها الدول الكبرى والأكثر تقدم ٠

وهذا يتطلب منا إعادة النظر بجدية فى إدارة المعرفة من خلال إدارة التفكير التكنولوجى والتفكير العلمى والتوصل إلى إستراتيجية تمكن من التوصل إلى وسيلة تكون بمثابة الطريق العام الذى يمكن أن يسلكه ويطبقة المجتمع فى كل مستوياته وفئاته ٠

فوائد الشراكة المجتمعية :

يمكن الاستفادة من المؤسسات المختلفة وفئات المجتمع فى النواحى التالية :

- التمويل المادى ٠
- الخبرات المتعددة والمتنوعة (عالمية ، إقليمية ، محلية) فى بناء وتطوير المحتوى التعليمى وتحويله إلى السياق المحلى ٠
- تقليل النفقات عن طريق التشارك فى الأدوات وعمليات تطويعها وكذا لتطوير ونشر التدريب ومواد التعليم بصورها المختلفة المعاونة فى الأنشطة المختلفة ٠
- المشاركة فى إجراء البحوث عن احتياجات البيئة المحلية وتقديم الدعم العلمى للدارسين والإشراف على ذلك وتقيمه ٠

- تفيد المشاركة المجتمعية فى المجالات – المجال السياسى (التقدم نحو الديمقراطية ، أخذ التنوع والتعددية ٠٠٠٠) وفى المجال الاقتصادى (توفير فرص العمل للخريجين ، التنمية المستدامة ، تنمية التجارة و الاستثمار ، دعم الإصلاحات المالية ، التبادل الحر ، ٠٠٠) وفى المجال الاجتماعى تفيد فى (التعليم للجميع ، حرية التعبير ، تدعيم قيم التقدم ، ٠٠٠) للتنمية ٠الاجتماعية المتوازنة مع التنمية الاقتصادية ٠
- أهمية المشاركة المجتمعية ٠
- مبدأ إنسانى ديمقراطى متصل بحقوق الإنسان واستقرار الأمن القومى ٠
- تحقق الشعور القومى بالمواطنة والانتماء من خلال المشاركة فى صنع القرار ٠
- تنمى فى الإنسان روح المسئولية الاجتماعية نحو القضايا والمشكلات التى يواجهها المجتمع سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى.
- تعد أداه تحفيزية على المساهمة الاجتماعية فى دفع حركى التنمية فى المجتمع ٠
- المشاركة المجتمعية الفعالة تنمى الشعور بالمسئولية وتحرك الطاقات البشرية نحو تحقيق الجودة فى التعليم ومخرجاته ٠

مبررات ضرورة عمليات الشراكة فى إدارة التعليم (والواقع الحالى):

من الملاحظ أن هناك تغيرات سريعة ومتلاحقة فى سوق العمل والمال يحتاج على كوادر على درجة عاليه من المهارة والمنافسة ٠

لا تستطيع المدرسة وحدها القيام بذلك خاصة أن تلك المهارات تحتاج لتكنولوجيا فائقة الجودة ، تحتاج لتجهيزات وورش ومعامل يصعب توافرها بالمدرسة لقصور الاعتمادات المخصصة للتعليم على الرغم من الضرورة القصوى لذلك حتى يتم مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ومواجهة التطورات التكنولوجية الفائقة التقدم لتوفير احتياج السوق من العمالة المدربة الماهرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ٠

ومما لاشك فيه أن على الرغم من التزام الدولة بالتعليم وتمويليه لحرصها على تنشئة مواطنيها التنشئة السليمة من أجل التنمية المتواصلة إلا أنه من الواضح أن تلك الالتزامات أصبحت غير قادرة على مواجهة تلك التحديات مما جعل الحاجة الماسة والملحة من توسيع وتدعيم الشراكة فى إدارة التعليم على مستوى الأفراد والمؤسسات والهيئات ، والواقع الحالى فى إدارة التعليم بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة بمصر للشراكة المجتمعية ٠

فبالنسبة للمجالس المحلية نجد أن دورها ينحصر فى تنفيذ القرارات واللوائح التى تصدرها الأجهزة العليا حيث أن قانون التعليم (١٣٩) لعام (١٩٨١) ينص فى مادة (١١) على أن تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعى رسم سياسة التعليم والتخطيط له والمتابعة وتتولى المحافظات المتابعة العملية التنفيذية والمتابعة المحلية ونظرا لضآلة موارد المحليات نجد أن دورها ما يزال عاجزاً ٠

والمطلع على قانون التعليم رقم (١٣٩) لعام (١٩٨١) أيضاً والذى تم بمقتضاه إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعى برئاسة وزير التعليم وكذلك

إنشاء مجالس محليه للتعليم ولجان نوعيه منبثقة عنها إلا أننا نجد أنـــه علـــى الرغم من ذلك أن التخطيط للتعليم الثانوى على حد سواء النظم الإدارية والفنية وأيضاً الأساليب المتبعة فى التنفيذ يتم على المستوى المركزى بينما المجـــالس المحلية تتولى مسئولية التنفيذ فقط وبالتالى تكون عملية الشراكه المجتمعيـــة لا وجود لها بشكل فعلى فى وضع السياسات التعليميـــة والتربويـــة ولا عمليـــة التخطيط للمناهج بل دورها قد ينحصر فى المساهمة فـــى إنشـــاء مـــدارس أو فصول خاصة وفى ضوء السياسة العامة للتعليم والتى تحددها خطة الـــوزارة وبالتالى تكون الشراكة المجتمعية محدودة وغير فعاله ٠

ويكون التعليم بذلك بعيداً كل البعد عن مواقع الإنتاج والخدمات ٠

ولكى تكون فعاله كان من الضرورى أن تكون المشاركة فى التخطـــيط للسياسة التعليمية والمناهج وتحديد احتياجات البيئة وتقديم التوصيات الخاصـــة بالتطبيق والاشتراك فى النظم الإدارية والفنية والإشراف على التطبيق وتحديد الاحتياجات وتقديم المقترحات والمشروعات التى تتلاءم مع هذه الاحتياجـــات وهذا يتطلب تنسيق مع هذه المؤسسات والهيئات و ٠٠٠ والأجهـــزة المعنيـــة بوزارة التربية و التعليم ٠

المقومات الأساسية للشراكه المجتمعية :

- أنها علمية ديناميكية بين كافة المؤسسات الحكومية أو الأهلية وكافة فئـــات المجتمع ٠
- عملية متكاملة بمعنى أن تكون الأهداف واحدة قائمة علـــى أســـاس الفهـــم المشترك ٠

- أن تقسم بالتوازن النسبى بالنسبة للالتزامات تجاه العملية التعليميــة ســواء على المستوى الإدارى أو الفنى .
- أن تتسم بالوضوح بحيث يتضح دور كل مؤسسة أو هيئة أو فئــة بالنسبة لمسار العملية التعليمية .
- أن تتسم بالديمقراطية سواء فى الجانب الإدارى أو الفنى أو المالى .
- أن تتسم باللامركزية عكس ما هو عليه الحــال الآن بالنســبة للمركزيــة المتمثلة فى وزارة التربية و التعليم .
- أن تتسم بالمرونة تجاه الاحتياجات المحلية ومواكبة الاتجاهــات الحديثــة والمستقبلية .

أطراف الشراكة :

- وزارة التربية و التعليم	- مراكز البحث العلمى
- قطاع خاص	- الهيئات الدولية
- مؤسسات مجتمع مدنى	- المؤسسات الإعلامية
- الأباء وأولياء الأمور	- المجالس الشعبية المنتجة
- الجامعات	- مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية

بعض نماذج الشراكة (Model of Partner Ship)

تهدف هذه النماذج توضيح كيفية التوافق بين الهيئات والمؤسسات المختلفة فى تحسين العملية التعليمية .

- **نموذج الاتصال الأحادى (Unidimensional Model)**

ويتحقق بزيارة التلاميذ لمواقع العمل والإنتاج و التعرف عليها وكيفية التعامل معها ويؤدى هذا النموذج إلى زيادة مهارات التلاميذ .

نموذج إثراء المنهج

يهدف لربط العملية التعليمية بعالم العمل ويفيد ذلك بنقل خبراته لإثراء المنهج من خلال التفاعل بينه وبين المؤسسات التعليمية مما يؤدى إلى تحسين المنهج .

نموذج كومر (الإدارة المتمركزة حول المدرسة) (School Bascol Management) ويعمل على إعادة هندسة المدرسة بهدف خلق إدارة جديدة تكون قادرة على المواءمة والتغير باستمرار من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ .

نموذج ليفين

- وهو يهتم بالمنهج المتكامل من حيث الخبرة والإثراء وبالتالى يهتم بالتطبيق للارتقاء بالخبرات التعليمية النشطة .

ويرتكز هذا النموذج على إعادة هيكله المدارس ويبنى على قيم متعددة والتفكير التجريبى ويعتمد على معايير التعاون المتبادل .

العلاقة بين الشراكة المجتمعية و المعرفة :

عندما يشارك مجتمع المتعلمين فى إثراء المناهج التعليمية وبناء المعرفة يتم ذلك من خلال الشراكة المجتمعية لكافة مؤسسات المجتمع وأفراده بهدف جودة وتحسين التعليم وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية لأن تقدم القدرات الإبداعية لدى التلاميذ وتنمية قيم الانتماء والمواطنة لديهم يتحقق من خلال التفاعل المستمر بين المدرسة والأسرة والمجتمع المدنى بكافة مؤسساته المتعددة وقد أكدت الدراسات أن المدرسة الجيدة هى التى تبنى علاقات مجتمعية وثيقة تسهم فى تحقيق :

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع ·
- تحمل مسئولية مساعدة المدرسة على تحسين جودة المنتج التعليمى ·
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التى يعانى منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات ·
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدى المهمة المتاحة بها فى خدمة المجتمع ومن ثم الرغبة فى الدفاع عن النظام المدرسى ·
- توفير الدعم المادى للمدارس فى صوره المختلفة ·

وقد ذكرت لجنة المشاركة المجتمعية (المعايير القومية للتعليم بمصر) أن تجارب وبحوث بعض الدول على مدى خمسة وثلاثين عاماً أن مشاركة الأسرة والمجتمع تؤدى إلى تحقيق النتائج التالية :

- توجهات أفضل من التلاميذ نحو المدرسة والعملية التعليمية ·

- تحقيق إنجاز أكاديمى أفضل يتمثل فى تحصيل درجات أعلى فى مختلف المقررات .
- انخفاض معدل تسرب التلاميذ .
- تدنى نسبة التلاميذ المعرضين للإدمان والمخدرات .
- تزايد دعم أولياء الأمور للمدرسة بصورة كبيرة .
- ارتفاع الحالة المعنوية والرضا الوظيفى لدى المدرسين .

وكانت الوزارة من قبل قد حددت المعايير القومية للتعليم فى مصر وجاءت وثيقة معايير لجنة المشاركة المجتمعية من خلال مشاركة أولياء الأمور فى العمليات التربوية والتعليمية وصنع القرار بغرض تحسين الانضباط السلوكى ورفع مستوى الإنجاز الأكاديمى ومشاركة المدرسة فى تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الاجتماعية وصيانة المبنى المدرسى و.... وضع الخطط التى تتناسب والمجتمع المحلى .

ولكى يتحقق ما هو مراد من التعلم نرى أنه من الضرورى :

١- تشترك الأطراف مع بعضها فى تحديد السياسة العامة للتعليم .

٢- يتم تحديد مواصفات متطلبات التعليم .

٣- يتم التقييم النهائى للعملية التعليمية والوقوف على التنمية المستدامة .

٤- يأخذ فى الاعتبار ما يلى عند تحديد السياسة العامة للتعليم .

- تنمية مهارة الاتصال اللفظى وغير اللفظى من خلال تنمية مهارة التحدث والاستماع والكتابة والقدرة على التعبير عن وجهة النظر الشخصية .

- تنمية مهارة تحمل المسئولية والاعتماد على النفس والمشاركة .
- تنمية مهارة اتخاذ القرار (إدراك وتحديد المشكلة – جمع المعلومات – إنتاج بدائل لحل مشكلاته – اختيار افضل بديل) .
- إكساب مهارة التعامل مع الآخرين .
- تنمية القدرة على التفكير الناقد وعلى الاتصال بفعالية لتوضيح المقاصد بكفاءة من خلال تعلم اللغة .
- إعداد التلاميذ للانتقال إلى الحياة العملية أو إلى تعلم أعلى .
- إكساب التلاميذ الخبرة اللازمة لمواجهة المسئوليات الاجتماعية والمدنية .
- تنظيم الكفاءة المنظومية للنشاط الإبداعى فى العلم والتكنولوجيا .
- توفير التقنيات الحديثة والمتطورة فى التعليم .
- تشجيع البحث العلمى وتوجيهة لحل مشكلاتنا وتبين أن هذا مسئولية اجتماعيه .
- الاهتمام بقيمة التقدم (فهم العمل – الإتقان – عالمية المعرفة – عمل الفريق – ثقافة النظم) .
- زيادة الوعى بمشكلات الحياة اليومية وبعض الحلول المقترحة وكيفية المساهمة فى تقديم حلول بديله .
- التدريب على مهارات علمية عديدة بتوفير الأنشطة الإثرائية .

- توفير فرص النمو والمشاركة الفاعلة فى الحياة الاجتماعية كــل وفــق قدراته وإمكاناته ،
- تساعد على اجتذاب الموهوبين لتكون مجموعة متميزة تدرك العلاقة بين نشاطاتهم وبين مشكلات مجتمعهم ،
- تركز الأنشطة حول مناقشات التلاميذ عــن عمليات التفكيــر لتطــوير الوعى،
- تتيح الأنشطة التصور الذهنى مما يساعد على الفهم الجيد للمعانى ،
- أن تكون الأنشطة على قدر كبير من التخطيط والدقة والاهتمام بتنمية :
  - مهارة الحوار والمناقشة ،
  - مهارة طرح الأسئلة ،
  - مهارة الفهـــم ،
  - مهارة الملاحظة ،
  - مهارة الاستيعاب ،
  - مهارة الاستنتاج ،
  - مهارة القراءة ،
  - مهارة التلخيص ،
  - مهارة اتخاذ القرار ،

رؤيـة مستقبليّة :

من المؤكد أننا فى مصر نسعى جاهدين لإصلاح العملية التعليمية بجميع عناصرها ولوحظ خلال الفترة الأخيرة محاولات جادة على المستوى الفــردى من خلال الأبحاث المنشورة ومحاولات من خلال المؤسسات التعليمية والوزارة وأخيراً تجرى دراسة طولية لتحسين التعليم يقوم بها المركز القومى للبحــوث

التربوية والتنمية والمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بالاشتراك مع البنك الدولى والاتحاد الأوربى ٠

ولكى يتحقق تحسين التعليم لابد من أن يكون من خلال فكر مؤسسى ولن يتأتى ذلك إلا من خلال شراكة المؤسسات التعليمية مع المجتمع ككل بجميع مؤسساته وطوائفه وفئاته حتى تتحقق تنمية مجتمعية شاملة ولكى يتحقق ذلك لابد من أن يكون استكمال البنية المعلوماتية فى جوانبها المتعددة يتصف بالمعاصرة حتى ينسجم الأداء فيها كنظام معلوماتى متكامل ولكى يكون لدينا نظام معلوماتى قومى لابد من المراجعة والتقييم للأوضاع القائمة ويشمل تخطيط مؤسسى لا يعتمد على الفردية أو شخصية المسئول كما أنه من الضرورى الاعتماد على البيانات وليس على مصدر البيانات ولابد من تعدد الجهات المسئولة عن جمع وإصدار البيانات و المعلومات وتحديثها من خلال مراكز معلومات يتم إنشائها خصيصاً لذلك ويتم دعمها ماديا من قبل المؤسسات المختلفة لنشر وبث أحدث البحوث والبرامج والسياسات والتطبيقات لكل المهتمين بالتعليم ٠

ومما سبق يقترح الباحث النموذج التالى للشراكة المجتمعية والذى يحقق الرؤية المستقبلية لإصلاح العملية التعليمية ٠

نموذج الشراكة في جودة وتحسين التعليم

(M.K.M)

مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية

قطاع خاص

المؤسسات الإعلامية

الهيئات الدولية

الجامعات والتعليم العالى

وزارة التربية و التعليم

تحديد السياسة العامة للتعليم والأشراف عليها

تحديد مواصفات التعليم

مؤسسات المجتمع

الآباء وأولياء الأمور

المجالس الشعبية المنتجة

مراكز البحث العلمى

عمليات تنفيذ التعليم

تصميم الإجراءات

التقييم

أهداف

إمكانات تربوية متوفرة

مدخلات

تقييم نهائى للعملية التعليمية (تنمية مستدامة)

المراجع

١- أحمد أبو زيد (٢٠٠١) : الطريق على المعـرفة كتاب العـرب ٤٦ ، الكويت .

٢- أحمد إسماعيل حجى (١٩٩١) : نظام التعليم فى مصـر ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٣- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (١٩٨٦): المشاركة الشـعبية فى التعليم (دراسة ميدانية) ، القاهرة .

٤- رمضان احمد السيد (١٩٩٨) : اتجاهات الإدارة المدرسـية ، النهضـة العربية ، القاهرة .

٥- محمد رؤوف حامد (١٩٩٨) : إدارة المعرفـة رؤيـة مسـتقبلية دار المعارف ،القاهرة .

٦- مصطفى إبراهيم فهمى (١٩٩٨) : علوم القرن الحادى والعشرين العـدد ٦١٥ ، دار المعارف ، القاهرة .

٧- مصطفى سويف ٢٠٠٢ : نحن والمستقبل مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٨- ميتشيو كاكو ، ترجمة سعد الدين خرمان (٢٠٠١) : رؤى مستقبلية كيف سيغير العلم حياتنا فى القرن ٢١ ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

٩- محمد السيد حسونه (٢٠٠٥) : المشاركة الشعبية وتطوير التعليم مفهومها – أهميتها – أهدافها ومعايير تحقيقها – صحيفة التربية ، العدد الثالث السنه (٥٦) مارس ٢٠٠٥ .

١٠- نادية محمد عبد المنعم (١٩٩٩) : تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة .

١١- ------------- (١٩٩٨) : تطوير أساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية فى ضوء الاتجاهات المعاصرة ،المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة .

١٢- نبيل على (١٩٩٤) : العرب وعصر المعلومات عالم المعرفة العدد ١٨٤ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

المشاركة وتطويرالتعليم الثانوى

(تجربة قطرية)*

ورقة عمل بعنوان

" منهج المهارات الاجتماعية Social Skills"

مقدمة :

إن الصحة الوجدانية اليوم هى أقوى منبء عن التحصيل المدرسى والنجاح الوظيفى كما تشير البحوث (جولمان، المؤتمر السنوى ASCD) وأن نسبة الذكاء الوجدانى تنبأ ٨٠% من نجاح الإنسان فى الحياة.

إن مهارات الذكاء العاطفى ليست النقيض لمهارات الذكاء الإدراكى أو لمهارات معدل الذكاء، ولكنها تتداخل وتتفاعل مع بعضها العض بطريقة ديناميكية على مستوى مقبول من المفاهيم ، وكذلك فى عالم الواقع ، وبطريقة مثالية يمكن لأى شخص أن يتفوق فى كل من مهاراتالذكاء الإدراكى وفى المهاراتالاجتماعية والعاطفية.

وأهم ما يميز الذكاء العاطفى عن معدل الذكاء هو أن الذكاء العاطفى أقل درجة من حيث الوراثة الجنية مما يعطى الفرصة للوالدين وللمربين فى أن يقوموا بتنمية هذا الجانب لتجديد فرص نجاح الأطفال فى الحياة .

(*) إعداد / د. هدى تركى السبيعى اشتاذ مشارك بقسم العلوم النفسية كلية التربية – جامعة قطر.

ما هو الذكاء الوجدانى ؟

يمثل مجموعة من عناصر الذكاء الاجتماعى تتضمن القدرة على قيام الفرد بالتحكم فى عواطفه وأحاسيسه هو الآخر، والتمييز بينها، واستخدام هـذه المعلومات لتوجيه تفكيره وأعماله أو تصرفاته (بيتر سالونى، جـون مـاير، ١٩٩٠).

فلسفة المقرر :

تعليم المهارات الاجتماعية بصورة نظامية منهجية مباشـرة، وتقـديم السلوك الصحيح بدلاً من المعاقبة على السلوك الخاطىء .

ما هى المهارات المقصودة ؟ (من رياض الأطفال حتى المستوى السادس)

استراتيجيات الانضباط ، التفكير قبل التنفيذ، الاستماع واتابع القوانين إتباع التعليمات، احترام الآخرين، تحسين صورة الـذات والمشـاركة ، تقبـل العواقب ، ضبط الذات، حل المشكلات، وإنهاء المهام ، التعامل مع المشاعر ، جنب الشائعة، تقبل التغيير ، التعامل مع المشاعر ، تقبل الفرد والتوافـق مـع الآخرين ، الأنتباه للنداء، وقف الشائعات، التعامل مع الصراع، التعامـل مـع ضغط الاقران ، تحديد الهدف، ضبط الذات ، التعامل مع التحامل.

المهارات المقصودة (المستوى ٧- ١٢) :

الاستماع، المحادثة ، الإقناع ، التعامل مع المشاعر، استخدام مكافـأة الذات ، مساعدة الآخرين، حل المشكلات بسلام، ضبط الذات ، التعامـل مـع الإحراج، التعامل مع ضغط الأقران ، التجاوب مـع الفشـل ، التعامـل مـع الاتهام،التعامل مع ضغط الجماعات، حل المشكلات ، تحديد الأهـداف جمـع المعلومات ، ترتيب الأوليات، صناعة القرار، الحصـول والمحافظـة علـى الوظيفة.

تقرير موجز
لأعمال المؤتمر السنوى السادس للمركز
٢٠٠٤/٢٠٠٥م
" المشاركة وتطوير التعليم الثانوى فى مجتمع المعرفة "

افتتحت أعمال المؤتمر صباح السبت الموافق٢٠٠٥/٧/٩ بكلمة السيد الأستاذ الدكتور/ الوزير الذى تفضل بتكريم المائزين من أعضاء الهيئة البحثية والعاملين فى ذات الجلسة الافتتاحية وأعقبها جلسات العمل والندوات التى استمرت حتى نهاية يوم ٢٠٠٥/٧/١٠ بحضور قرابة ٣٥٠ فرداً من الخبراء والمتخصصين والمهتمين من مصر والبلاد العربية موزعين على التخصصات المختلفة وفق محاور المؤتمر التالية :

- مجتمع المعرفة مفهومه وأبعاده.
- فلسفة المشاركة وأبعاده.
- المشاركة والتخطيطلتطوير التعليم .
- الخبرة المصرية فى مجال المشاركة فى تطوير التعليم .
- الخبرة الأجنبية فى مجال المشاركة فى تطوير التعليم .

وقد ورد إلى اللجنة المنظمة ٢٢ بحثا تم تحكيمها بواسطة خبراء من الأساتذة المصريين العاملين فى المجال .

ومن خلال الدراسات والبحوث وأوراق العمل التىناقشـــها المـــؤتمرون وكذلك الندوات تم التوصل لعدد من **التوصيات** يمكن عرضـــها علىالنحـــو التالى :

١- التأكيد على أهمية نشر مفهوم " مجتمع المعرفة " وأبعاده ومتطلباته وذلك من خلال " المنهج المدرسى" وأدوات المنهج المجتمعى بتقنياته الإعلامية المختلفة.

٢- التأكيد على نشر مفهوم " المشاركة والفلسفات المختلفة " المرتبطة بهـــا، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتفعيل دور مجالس الأمناء والاتحادات الطلابية فى إدارة المدرسة.

٣- الدعوة لتعميم مفهوم " التخطيط الاستراتيجى " لإدارة وتفعيل المشـــاركة على المستويات المركزية واللامركزية دعماً لسياسة الوزارة وتوجهاتهـــا التنفيذية .

٤- الإفادة من الخبرات المحلية المتميزة فى مجال المشاركة بنشـــرها عـــن طريق تبادل الخبرات الناجحة بين المحافظات المختلفة وكذلك الإفادة من الخبرات الدولية المتميزة والمتاحة بوجود ممثلى الجهات المانحة بمصر.

٥- تفعيل دور المدرسة فى خدمة المجتمع المحلى من خلال : الإفـــادة مـــن المدرسة كمركز إشعاع ثقافى ورياضى واجتماعى وكمركـــز لتطـــوير المهارات.

٦- تنويع مصادر تمويل التعليم الثانوى بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية ومؤسسات المجتمع المدنى بما يساعد على تطوير الأداء داخل المدرسة ورفع كفاءة العمليةالتعليمية.

٧- التوجه نحو تفعيل البحوث التربوية والنفسية المرتبطة بمجال المشاركة وتحفيز الباحثين مادياً وأدبياً لإنجاز بحوث ودراسات فى المجال.

٨- ابراز دور سوق العمل واحتياجاته لصانعى المنهج المدرسى بحيث يتمكن الخريج من ملاحقة ما يجرى فىالسوق من تطورات متسارعة .

٩- الإشادة بجهود الأفراد والهيئات الذين يقومون على دعم وتفعيل المشاركة فى تطوير التعليم وذلك بالإعلام عن جهودهم فى أورقة الوزارة وأجهزتها.



رقم الإيداع : ٣١٧٠ / ٢٠٠٦

التـرقيم الدولى : I . S . B . N

977- 317-198-1